مشكلة طابا بين الماضى والحاضر
من واقع
كتابات المسئولين عن الأحداث

- الفرمانات السلطانية والبرقيات
- مذكرات قومندان العقبة التركى
- مذكرات رئيس الديوان الخديو
- كتابات مدير قلم التاريخ بنظارة الحربية المصرية وممثل المخابرات
- الوثائق البريطانية والخرائط والجرائد والمجلات المعاصرة للفترة
- أحاديث ومقالات بعض أعضاء لجنة الدفاع المصرية فى قضية طابا

الدكتور / أحمد فؤاد متولى
كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

توزيع : مكتبة النهضة المصرية
٩ ش عدلى بالقاهرة ـ ت : ٣٩١٠٩٩٤

١٩٨٩



الإهـــداء

إلى لجنة الدفـاع المصريـــة في قضية طابا والخبـــراء المعاونيـن لها .....

تحية تقدير واحترام، على العمل والصبر.. على الحس الوطنـــي الذى يتسم بالتفاني والتجرد.. على الإرادة المصرية المصممة علــــى الحق .. على النجاح الذى تـــوج العمل الجاد والصبـــــر..

دكتور أحمد فؤاد متولـــى

المقـــدمة

طابا قطعة عزيزة من أرض الوطن المصرى شهدت أحداثـــــاً كبيرة فى أوائل القرن العشرين بين مصر والدولة العثمانية . وقـد لعب الاحتلال الانجليزى لمصر دوراً بارزاً فى هذه الأحـــــداث وشارك مشاركة فعالة فى مراحلها المتعددة منذ نشأتها حتى نهايتها بين مصـر والدولة العثمانية ١٩٠٦م.

ومن الغريب أن تتجدد أحداث طابا مرة أخرى بعد مــرور ما يقرب من ثمانين عاما على استقـرار خط الحدود بموجـــب اتفاق الحدود الذى وقع بين مصر والدولة العثمانية فى أول أكتوبـر ١٩٠٦م . لكن المشكلة المعاصرة تقع بين مصر وإسرائيل هـــذه المــرة..

وترجع أهمية هذه المنطقة الحيوية التى تتجدد حولها المشاكـل، إلى كونها:

- إحدى بوابات خليج العقبة، على حد قول رشدى باشا ١٩٠٦م.
- منطقة استراتيجية بجوار العقبة، كما يقول رشدى باشا.
- إحدى المناطق المستخدمة للدفاع عن العقبة كما ذكر رشـدى باشـــا.
- تتحكم فى الطرق المؤدية إلى داخل سيناء وإلى غزة . فـإذا تسلق جبالَ طابا ومرتفعات رأس النقب أحد، فإنه يستطيـع أن يتوغل داخــــل سيناء بسهولة .

- تعطي بعداً استراتيجيا لميناء إيلات .
- قريبة من مصادر المياه العذبة .
- نقطة جغرافية هامة، فالشعاب المرجانية التي يشتهر بها البحر الأحمر وغيره من البحار الدافئة تشكل خطورة على السفن وعلى الملاحة عامة؛ لأنها يمكن أن تشق السفينة شقا لشدة صلابتها. ولكن حيوان المرجان، لايعيش إلا في المياه الصافية. أما وادى طابا فيخل بهذا الصفاء ويؤدى إلى تعكير الماء في خليج العقبة عند مصب وادى طابا، حيث تكون المياه عكرة. وهنا لاتعيش شعاب المرجان، والمنطقة إذاً خالية من هذه العقبة الملاحية، كما يقول الدكتور يوسف ابو الحجاج.

وفوق هذا كله فطابا قطعة غالية من تراب الوطن العزيز..
ويقول الباحثون جميعا أن أهمية طابا تكمن في أنها تساعد على توسيع رقعة ميناء إيلات الضيقة، لكي يكون الميناء في مأمن من الوجهة الحربية.

وأنا أقول متسائلا: ولماذا لاتكون إيلات هي التي تعتبر بعداً استراتيجيا لطابا ؟! ولماذا لاتكون إيلات هي التي تساعد على توسيع رقعة منطقة طابا الضيقة ؟!

وأرد على نفسي وأقول: ليس بنا طمع في أرض أحد.. نعم، ليس بنا طمع.. ليس بنا طمع.

هذا ما أثار فيّ الاهتمام بتناول هذا الموضوع الشائك ..ورغم أن الخلاف على الحدود بين دول العالم حقيقة واقعة، إلا أن الخلاف المعاصر يحدث بعد أن رسمت الحدود وأنشئت وتأكدت واستقر وضعها بموجب اتفاق الحدود المبرم بين مصر والدولة العثمانية سنة١٩٠٦م.

وقد شجعني على ارتياد مسألة الحدود هذه، ما أتاحته لي الظروف من تقديم عون فعال من جانبي للجنة الدفاع المصرية في قضية طابا. فقد اشتركت أنا وأستاذى الدكتور أحمد السعيد سليمان في ترجمة اتفاق الحدود المعقود ١٩٠٦م من التركية إلى الانجليزية بمعاونة الجغرافي الشهير الدكتور يوسف ابو الحجاج الذى كان أول من كشف بعض الأخطاء في الترجمة الانجليزية والعربية التى تمت سنة ١٩٠٦م للنص الأصلي.

وقد قمنا بالتوقيع على النص الذى ترجمناه إلى الانجليزية وختمناه بختم جامعة عين شمس وأرفقنا به قائمة بأهم المعاجم والقواميس التى اعتمدنا عليها في ترجمة المصطلحات الواردة في النص تدعيما وتوثيقا.. والنص الذى ترجمناه هو النص الذى اعتمد في محكمة التحكيم بجنيف، وكان الأساس الأول في إبراز الحق المصرى وإثباته وتدعيمه.. أما الترجمة الإسرائيلية لنفس الاتفاقية، فقد رُفضت من قبل هيئة التحكيم لعدم دقتها وفقدان وضوحها[1].

كما أعدت ترجمة اتفاقية الحدود من التركية إلى العربية متلافيا أخطاء الترجمة القديمة وقدمتها للجنة الدفاع المصرية.

---

(١) انظر نص الترجمة التى قام بها ثلاثتنا ضمن ملاحق هذا الكتاب، ص ٤٠٤.

وكان لي شرف تقديم خريطتين هامتين، أولاهما طبوغرافية تبين موقع طابا وخليج العقبة ومقياس رسمها ١ ـ ١٠٠ ٠٠٠ ، والأخرى تبين خط الحدود بدقة ومقياس رسمها ١ ـ ٦٠ ٠٠٠ . وهما خريطتان تركيتان رسمتا أثناء الأزمة الأولى عند اتفاق مصر والدولة العثمانية على رسم خط الحدود سنة ١٩٠٦م.

وأثناء تناولي لمشكلة طابا قديمها وحديثها في هذا الكتاب ، وضعت نصب عيني مصر .. وسألت نفسي: ماذا كان الانجليز يريدون من مصر ؟ وماذا كان الأتراك يريدون من مصر ؟ .. والآن ماذا تريد إسرائيل من مصر ؟..

هل كانت هناك مصالح لهذه الأطراف قديما، وهل هناك مصالح وأغراض حديثا ؟..

الإجابة بالطبع موفورة في ثنايا هذا الكتاب ..

وقد حرصت في هذا الكتاب على أن أنقل عن الوثائق والمصادر المعاصرة للفترة والتي كتبها المسئولون عن الأحداث في هذا الموضوع. فتحقق لي أن أنقل وجهة النظر المصرية، ووجهة النظر التركية، ووجهة النظر البريطانية للوقوف على جذور المشكلة منذ أن بدأت ١٩٠٦م. ثم وجهة النظر المصرية ووجهة النظر الإسرائيلية لتغطية المشكلة المعاصرة. أي أنني حرصت على تتبع رأي الأطراف الثلاثة المشاركة في المشكلة منذ أن بدأت ١٩٠٦م.

- مصر صاحبة الأرض والحـــــــــــق
- الدولة العثمانية صاحبة السيـــــادة
- انجلترا دولـــــــة الاستعمــــــار

ولاشك أن هذا يسر لي السير في ثلاثة خطوط ، كي تتضـــــــح الصورة وينجلي الموقف .

ثم أنني أضفت إلى هذا الجهد التاريخي رأى مصر في حقهـــــا الشرعي ورأى إسرائيل ومماطلاتها وادعاءاتها، لكي تكتمـــــــل الصورة منذ أن نشأت المشكلة وحلت ١٩٠٦م، ومنذ أن استجـــدت المشكلة بعد حرب ١٩٦٧ وحتى الآن عام ١٩٨٩م.

ولايفوتني هنا أن أنوه بالشكر العميق للدكتور محمد محمـــــود ابراهيم والدكتور يونـان رزق ، فقد اعتمدت على كتابيهمـــــا في رصد وجهة النظر البريطانية ، كما لايفوتني أن أشكر الدكتـــور يوسف ابو الحجاج الذى استعنت بأبحاثه وبآرائه القيمة حول المشكلة المعاصرة. وقد استفدت أيضا بأقوال الدكتور مفيد شهاب ، فلـــــه مني التحيـــة والتقديـــــــــــر..

دكتور أحمد فؤاد متولى

الدقى فى سنـــــة ١٩٨٩

القسم الأول
طابا بين مصر والدولة العثمانية

ثار محمد علي باشا علي الدولة العثمانية وانتصر عليهاء وكان من أثر ذلك أن صدق مندوبو انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا علي حصول محمد علي باشا علي الفرمان العالي في أول يونيو ١٨٤١م (٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ) الذى جاء فيه:

(أبقي في عهدتكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بختم الصدارة ، مضموما إلي ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالي يكون إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية . وفي حين انقراض الذكور يكون التعيين من حق الدولة العثمانية وليس لأبناء الإناث حق في منصب الولاية)(١).

(والمشهور أن الفرمان، الذى أصدره السلطان محمود الثاني (تولي ١٨٠٨ ــ ١٨٣٩ م ، ١٢٢٣ ــ ١٢٥٥ هـ) لمحمد علي باشا سنة ١٨٤١ م يثبته فيه علي مصر ويجعل الحكم وراثيا في أسرته، كانت معه خريطة عين فيها حد مصر الشرقي بخط يمتد من رفح إلي السويس(٢). والباب العالي يستشهد بهذه الخريطة أحيانا. علي أن هذه الخريطة لم يوقف لها علي أثر في مصر أو في الآستانة)، علي حد قول نعوم بك شقير مدير قلم التاريخ بنظارة (وزارة) الحربية المصرية. في حين يقرر أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديو في عهد عباس حلمي باشا (أن لديه صورة من الخريطة التي تحدد

---

(١) أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن، جـ٢ (١٩٠٣ ــ ١٩١٤)، ص ٨٠ القاهرة ١٩٣٦.

(٢) راجع خريطة رشدى باشا ص ٢٥٥ ، وفيها يمتد الخط من رفح إلي السويس.

مصر شرقا من رفح إلى السويس بوصل خط مستقيم تبقى في شرقه أراضي ولاية الحجاز وسوريا).(١)

ومن الغريب أن أحمد شفيق باشا لم يورد هذه الخريطة في كتابه، رغم أنه ذكر أنها في حوزته ..

(ولم تعترف حكومة مصر بالحد المشار إليه ، بل جعلت حد مصر الشرقي خطا مستقيما ممتدا من رفح على نحو ٢٨ ميلا من العريش إلى جنوب قلعة الوجه، فأدخلت به سيناء كلها وقلاع العقبة وضبا والمويلح والوجه، بدليل أنها كانت تدير سينا وهذه القلاع وتحميها بعساكرها قبل فرمان ١٨٤١م.)(٢)

وقد مكنها ضم القلاع الواقعة على الشاطىء الشرقي لخليج العقبة فضلا عن حدودها الطبيعية التي تمتد من رفح إلى العقبة، من تأمين طريق الحج البري بينها وبين الحجاز ، (فأنشأت الضبطيات (المخافر أو مراكز الحراسة أو القراقول(٣) في قلاع نخل والعقبة والمويلح وضبا والوجه لحراسة الطريق(٤)).

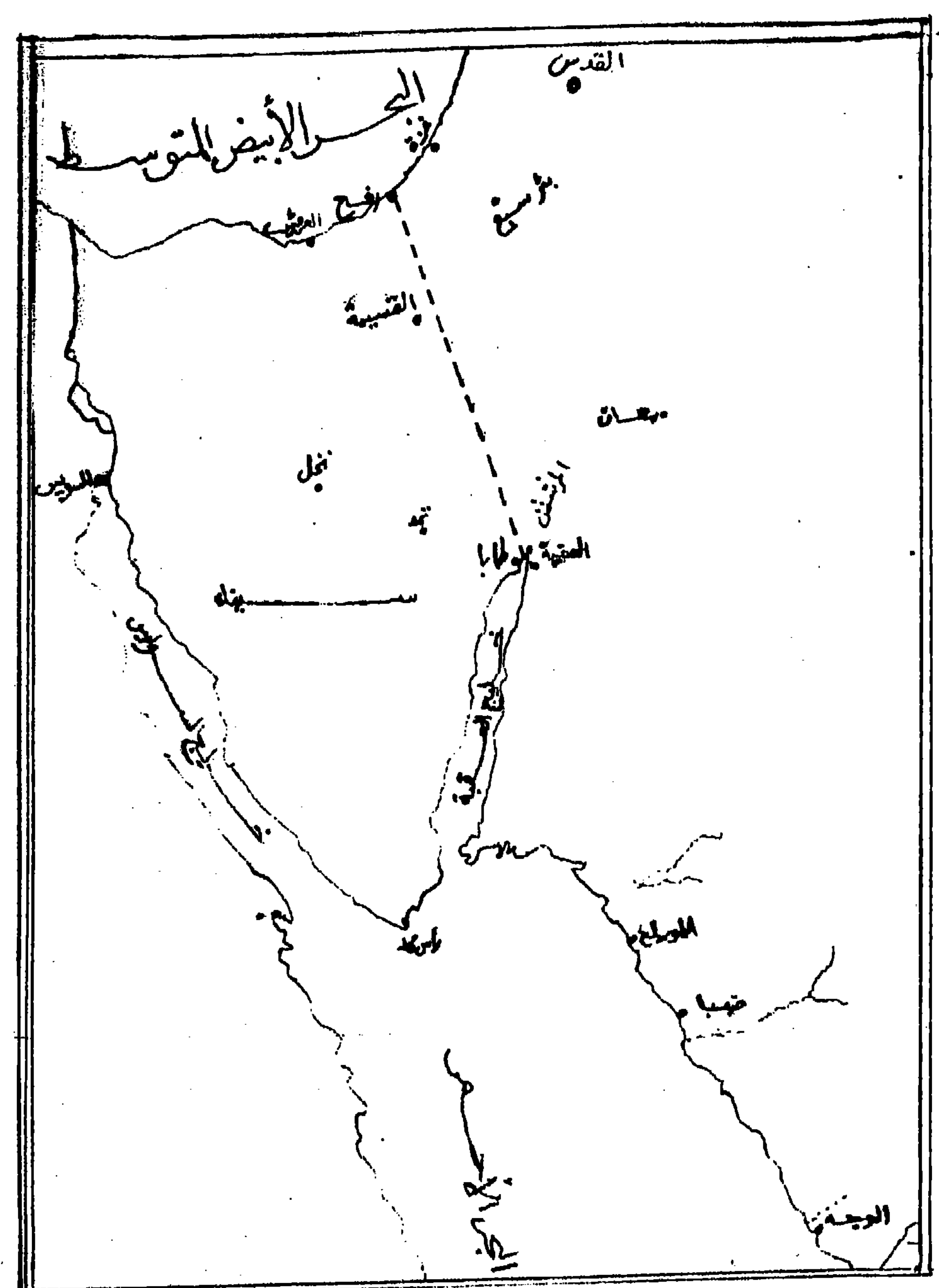
---

(١) نعوم بك شقير : تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها، ص ٥٨٨ القاهرة ١٩١٦م.
أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ، ص ٨٠

(٢) نعوم بك شقير : نفس المرجع، ص ٥٨٨

(٣) الضبطيات أو نقط الحراسة أو مراكز الحراسة بمعنى قراقول في التركية ، وقد استعملت كلمة قراقول التركية في لغة الكتابة العربية في ذلك الوقت مع كلمة الضبطيات العربية.

(٤) رشدي باشا : عقبه مسئله سي ، ص ٧ استانبول ١٣٢٦ هـ



الحدود الشرقية لمصر ... وتظهر في الخريطة :
نخل والعقبة والمويلح وضبا والوجه ،
كجزء من درب قافلة الحج المصرى .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدولة العثمانية علمت بما قام بـه محمد علي من ضم قلاع العقبة والمويلح وضبا والوجه، ثم أغمضت العيون ولم تتحدث معه في هذا الموضوع أو توجه احتجاجا إليه، بل آثرت الصمت ساكتة على الأمر الواقع بالطبع، إلا أنها بدأت تسلخ هذه المناطق عن تبعيتها لمصر الواحدة تلو الأخرى عندما أهمل طريق الحج البري المصري وأبدل بالطريق البحري بعد شق قناة السويس وافتتاحها في ١٨٦٩ م بستة عشر عاما أي سنة ١٨٨٥م، فأخذت الوجه سنة ١٨٨٧م كما أخذت ضبا والمويلح سنة١٨٩١م وأخذت العقبة سنة ١٨٩٢م وضمتها جميعا إلى ولاية الحجاز، مؤكدة أن هذه المناطق لم ترد في تحديد الحدود بالخريطة المرفقة بفرمان سنة ١٨٤١م الصادر لمحمد علي باشا، وأبيح لمصر إنشاء مخافر فيها لحراسة قافلة الحج البري المصري.(١)

ومن الجدير بالذكر أن شبه جزيرة سيناء بكاملها من أملاك مصر الأصلية منذ فجر التاريخ، مما لايحتاج إلى برهان أو دليل.

ومـا دام الشيء بالشيء يذكر، فلنا أن نذكر في هذا المقام نزاعـا طويلا نشأ بين المصريين القدماء أصحاب الأرض الحقيقيين وبين الغزاة المعتدين الذين أرادوا الاستيلاء على هذه المواقع التي هي مثار حديثنا هنا.(٢)

---

(١) انظر برقية الصدر الأعظم جواد باشا، ص ٥٥ - ٥٧

(٢) انظر ص ١٩٦ - ١٩٨ -

وكان تحديد خط الحدود الشرقية لمصر من رفح إلى السويس موقفا مناقضا للحقيقة والواقع من قبل الباب العالى، ولهذا لم تأبه به مصر ولم تكترث، وصممت على حقها التاريخى ، إضافة إلى بقية طريق الحج البرى الذى يبدأ من مصر لإدارته مؤقتا، وهو الممتد من العقبة إلى قلعة الوجه جنوبا.

المحاولات المبكرة لاستيطان الصهاينة
فى شرق خليج العقبة وفى فلسطين وسيناء

جرت محاولة غريبة للاستيطان الصهيونى المبكر ١٨٩٠م فى شرق خليج العقبة على مقربة من فلسطين، ننقلها من جريدة المقطم (العدد ١٩٤ه)[1].

(إن رجلا إسرائيليا اسمه (بول فريدمان) أتى هذا القطر (مصر) عام ١٨٩٠م ، وأبلغ بعضا من ولاة الأمور إنه يقصد المهاجرة بقوم من بنى ملته الروس والألمان إلى سواحل خليج العقبة، فظنوا يومئذ أن الرجل من جملة الذين يجرون وراء الأوهام اغترارا بما تزينه لهم الأحلام ، فلم يشددوا عزيمته بكلمة ولكنهم لم يمنعوه عن ذلك بالقوة.

وبعد ذلك بسنتين جاء المسيو فريدمان بنحو عشرين نفسا من يهود ألمانيا وروسيا وبمهندس يهودى من اسكتلندا ، وأنزلهم على ساحل خليج العقبة. فهولت الصحف إذ ذاك بكثرة عدد قومه وتسلحهم بالبنادق والمدافع إلى غير ذلك من التهويل الذى اعتاده القراء منها.

---

(١) المقطم، الأربعاء ٢ مايو ١٩٠٦، ٨ ربيع الأول ١٣٢٤ هـ.
من الملاحظ على بعض الجرائد المصرية أنها كانت تتناول بعض الموضوعات أو الأحداث بعد انقضاء وقتها بفترة طويلة أحيانا.

ثم أن الرجل لم يحسن معاملة الأهالي واشترى أرضا في جهة المويلح مع أن قوانين الدولة العلية لاتبيــــح بيع أرض للأجانب في شبه جزيرة العـــــرب .

والظاهر أن ذلك أقام الحكومة العثمانية وأقعدها . فلم تشعـــــر نظارة الحربية، إلا ورسول أتاها من (ضـــبا) يقول أن شرذمة مـــن الجنود العثمانية أتت ضبا، وأرادت احتلال قلعتها، فأبى رجـــــال الحكومـــــة المصـــــرية تسليمها لأنها كانت بيد مصر إذ ذاك .

فأرسلت نظارة الحربية ٢٥ جنديا مصريا بقيادة البكباشـــــــى فريث (انجليزى الأصل) إلى ضبـــه ، فسألوا الجـــنود العثمانيـــــة عن سبب مجيئهـــا إلى هناك ، فقالت : أننا أتينا بأمر من حاكــــــم الوجه . فسئل حاكم الوجه، فقال : إني أرسلتهم بأمر من والـــــــى الحجاز، فعادت الجنود المصرية وأخبــــــرت بما رأت وسمعـــــت .

فدارت المذاكرة حينئــــذ بين الحكومة المصرية والحكومة العثمانية هنا (فـــي مصر) ، وبين الباب العالي وسفير انجلترا في الآستانـــــة لحل هذه المشكلة ، بتحديد التخوم الفاصلة بين مصر وتركيا تحديـــــدا قاطعا مانعا .)

ومن الجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثاني (ولي ١٨٧٦ - ١٩٠٩م، ١٢٩٣ - ١٣٢٧ هـ) أحس مبكرا بخطر اليهود ، فكتب ثلاثـــة فرمانات متوالية بخط يده سنة ١٨٩١ م(١٣٠٨هـ)، لكي يمنع استيطانهـــم

في فلسطين بعد أن طردتهم دول كثيرة[1] خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصرية في فلسطين.

الفرمان الأول

٢١ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١ م)

إن قبول الذين طردوا من كل مكان، في الممالك العثمانية سيؤدى في المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية ، لذا فإن إجراء هذه المعاملات غير جائز وبخاصة أن الممالك الشاهانية ليست من قبيل الأراضي الخالية والمتروكة.

ولما كان من المفروض إرسال هؤلاء إلى أمريكا، لذا فلا يقبل هؤلاء ولا أمثالهم، بل يجب وضعهم في السفن فورا لإرسالهم إلى أمريكا. وينبغي أن يتخذ مجلس الوزراء العثماني قرارا قطعيا بخصوص تفاصيل هذا الأمر وعرضه علينا. إذ ما الداعي لقبول من طردهم الأوربيون المتمدنون ولم يقبلوهم في ديارهم. وفضلا عن ذلك فإن هناك دسائس كثيرة، لذا فإن هذا الأمر غير جائز على الإطلاق.

وبناء على ذلك وحتى لايبقى هناك أي مجال بعد الآن لأي معروضات أخرى في هذا الخصوص ، تعاد هذه المذكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع.

---

(١) طرد اليهود من انجلترا ١٢٩٠م، ومن فرنسا ١٣٠٦م، ومن أسبانيا ١٤٩٣م، ومن روسيا ١٨٨١م .

الفرمان الثاني

٢٨ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١ م)

إلى اللجنة العسكرية للمعية السنية..

إن قبول هؤلاء اليهود وإسكانهم أو إعطاؤهم حق المواطنة شيء ضار جدا فقد يتولد عن هذا في المستقبل مسألة حكومة يهودية. لهذا يجب عدم قبولهم. وينبغي أن يؤخذ هذا في الحسبان عند عرض المسألة، ويعرض هذا القرار بسرعة اليوم، وتعطى المعلومات للصدارة العظمى من السكرتارية الخاصة.

* *

ويعترض السلطان عبد الحميد في الفرمان الثالث على الذين يلومونه لعدم قبوله استيطان اليهود في فلسطين بعد أن طردوا من بعض البلاد. ويؤكد بأنهم لو استوطنوا أي مكان في الامبراطورية العثمانية، فإنهم سيتسللون إلى فلسطين بالتدريج، وينشئون حكومة يهودية لهم فيها بتشجيع من الدول الأوربية.

الفرمان الثالث

٢٩ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١م)

لايحق لأي دولة أن تعترض على عدم قبولنا لليهود الذين طردتهم دولة متمدنة ولم تقبلهم الدول المتمدنة الأخرى . وهؤلاء الذين يحتجون ويعترضون علينا، كان الأحرى بهم الاحتجاج على الدول

التـــى طردتهم ورفضت قبولهـــم.

وبناء على ذلك فإن هؤلاء اليهود لو أسكنوا فى أى مكـــان من أجزاء الامبراطورية ، فإنهم سوف يتسللون إلى فلسطيـــن شيئا فشيئا مهما اتخذت من تدابيـــر . وسيسعون لتشكيل حكومـة يهودية بتشجيع الدول الأوربية وحمايتها. ولن يعمل هؤلاء فـــى الزراعة والفلاحة، بل سيحاولون الإضرار بالأهالى كما فعلوا فـــى البلدان التى طردوا منها. وما دام هؤلاء كانوا بصدد الهجرة إلـــى أمريكا، فمن المناسب أن يهاجروا إلى هناك.

ونرى وجوب التباحث بشكل مفصل فى هذا الموضوع فـــى اللجنة العسكرية.(١)

* *

وهناك محاولات عديدة للاستيطان في أرض فلسطين أخطر مـــن محاولة (بول فريدمان) هذه.

---

(١) (1) Cevat Rifat Atılhan: 31 Mart Faciası, s.43 - 45.

أورخان محمد على: السلطان عبد الحميد الثانى، ص ٢٥٧ - ٢٥٩ الكويت ١٩٨٦ وانظر فرمانا آخر أصدره السلطـــان عبد الحميد بهذا الخصوص ، ص ٣٦ ، ٣٧

وأهم هذه المحاولات محاولة اليهودى النمساوى تيودور هرتزل[1] بالذات. فقد بذل هذا الرجل قصارى الجهد طوال فترة حياته

---

(١) يعتبر أستاذ القانون تيودور هرتزل مؤسس حركة الصهيونية السياسية التى يمكن أن نعرفها قائلين أنها فكرة لإنشاء دولة يهودية فى فلسطين بتجميع اليهود فيها من روسيا وغاليسيا أولا ، لأنهم تعرضوا للطرد كثيرا جدا، ثم من يهود العالم أجمع.

بدأ هرتزل نشاطه سنة ١٨٩٥م بينما كان فى الخامسة والثلاثين من عمره لإيجاد طريقة لحل (مشكلة اليهود) التى ظهرت مع معاداتهم فى أوربا. وقد دون أفكاره وكل نشاطه الذى قام به فى كل مذكراته إلى أن توفى بالسكتة القلبية فى الثالث من يوليو ١٩٠٤م.

وكل هذه المذكرات تتسع لتشمل ألفى صفحة من كتاب محفوظ فى سجلات المركز الصهيونى فى القدس الجديدة حاليا . ودون فى هذه المذكرات كل اليوميات الخاصة بالمراسلات والمباحثات والمقترحات التى قدمها والنتائج التى حصل عليها وذلك مع رجال الدولة فى روسيا وألمانيا والنمسا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا وتركيا.

(Doç.Dr. Yaşar Kutluay: Siyonizm ve Türkiye, s.21 İstanbul 1985)

يحاول في كل اتجاه دون كلل أو ملل إلى أن توفي ١٩٠٤م. وأبرز محاولاته تلك التي جرت مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وكبار رجال دولته.

وسنحاول في هذه العجالة عن هرتزل أن نقتطف بعضا من مذكراته[1] هو، لنبين نشاطه في هذا المجال. وسنركز على محاولات اتصاله المختلفة بالدولة العثمانية صاحبة السيادة على فلسطين، لكي نخرج برد الفعل الذى حدث لديها تجاه المحاولات الصهيونية المتعددة:

بودابست في ٣ مايو ١٨٩٦م

زارني ديونس روزنفيلد Rosenfeld رئيس تحرير جريدة (البريد العثماني Osmanische Post) التي تصدر في استانبول. وقال لي أن العلاقة طيبة بينه وبين عوت بك أحد المقربين إلى السلطان عبد الحميد الثاني. فأوضحت له الموقف من خلال عدة جمل مقتضبة، قائلا إن حصلنا على فلسطين، فسنمنح هدايا عظيمة لتركيا ومن يتوسطون لنا في هذا العمل. وأقل ما نطلبه هو أن تكون فلسطين دولة مستقلة لنا. وفي مقابل ذلك، فإننا على استعداد لأن نحل أزمات تركيا المالية.

(1) Doç . Dr. Yaşar Kutluay : Adigeçen Eser, s.22 - 285

قال روزنفيلـــــد أن الفرصة سانحة تماما، لأن تركيا فـــي ضائقة مالية حقيقية.

* *

فينا في ٧مايو ١٨٩٦م

زارني نيولنسكي[1] بعد أن اتصلت به تليفونيا. قال لي أنـــه قرأ كتابي (الدولة اليهودية) قبل أن يذهب إلى استانبول أخيـــرا، وقد تحدث في هذا الموضوع مع السلطان عبد الحميد الثاني. أوضـح السلطان له أنـــه لايمكن أن يتخلى حقيقة عن القدس، وينبغـي أن يبقى جامع عمر دائما في أيدى المسلمين.

* *

١٥ يونية سنة ١٨٩٦م

ننفق عشرين مليون ليرة تركية من أجل إصلاح شئـون تركيـا المالية. ونزيد على هذا المقدار مليوني ليرة من أجل فلسطين، تدفع

---

(١) مايكل دى نيولنسكي بولونيوى أرستقراطي. تعلم في جامعـــة بطرسبرج (لينينجراد). بدأ نشاطه في موسكو بالكتابة فـــي المجلات المختلفة. ثم غير جنسيته فأصبح مجريا ـ نمساويـا، والتحـــق بوزارة الخارجية، وعين موظفا في سفارة النمسا ـ المجر باستانبول. اكتسب صداقة السلطان عبد الحميد الثانـي الشخصية منذ البداية، وسهل على هرتزل مسألة الاتصال المباشـر باستانبول وقصـــر يلديز (قصـــر السلطان عبد الحميد الثاني). مات نيولنسكي سنة ١٨٩٩ في استانبول.

لسد الفوائد السنوية لدين الدولة العثمانية البالغ ثمانين مليـــونـــا من الليرات . ويصرف ثماني عشرة مليون ليرة نخلص تركيا مـــن مراقبة لجنة الديون الأوربية.

* *

استانبول في ١٨ يونية ١٨٩٦م

عاد إليّ نيولنسكي ممتعضا في وقت متأخر... وبعد أن تناولنـــا طعام العشاء، ذهبنا إلى حديقة في حي (بك اوغلى) باستانبـــول، فوجدنا هناك فرقة موسيقية لشركة (أوبرا إيطاليا) تعزف فــــي الهواء الطلق. وفي فترة الاستراحة بعد الوصلة الأولى ذهبنا إلـــى جاويد بـــك ابن الصدر الأعظم خليل رفعت باشا: تعرفت عليـــه وعرضت الموضوع أمامه في الحال... وهذه هي النقاط التي خالفنـــي فيها: ينبغي أن تبقى الأماكن المقدسة والقدس تحت الحكم العثمانـــي بصورة مطلقة، وقال أن التفريط في هذه الأماكن، يســيء إلى مشاعر الشعب الدينية.... وتوقف جاويد بك عند موضوع ما ستكون عليـــه العلاقات بين الدولة اليهودية وتركيا... قلت، أن النجـــــاح الباهر الذى أراه لايتم إلا بالاستقلال، لكن يمكن أن نتباحث فـــي نظام الارتباط بالجزية السنوية ، كما في مصر أو في بلغاريا.

* *

١٩ يونيــــة ١٨٩٦

استمع إليّ الصدر الأعظم بفتور شديد. وسألني هــــــذا السؤال: فلسطين الكبرى ! في أى جزء منها تفكرون؟ ! فأجبـت

على المترجم : إن ذلك يرتبط بمقدار المنفعة التى نقدمها. نستطيع أن نقدم تضحيات أكبر من أجل أراض أوسع.

عاد إلىّ نيولنسكى فى المساء عابس الوجه بأخبار سيئة من قصر السلطان العثمانى المسمى يلديز . قال له السلطان : إذا كان السيد هرتزل صديقك مثلما أنت صديقى ، فانصحه بألا يخطو خطوة أخرى فى سبيل هذه المشكلة. لا أستطيع أن أبيع شبرا واحدا من هذه الأرض، لأن هذا الوطن ليس ملكا لى ولكنه ملك لشعبى. لقد حصل شعبى على هذه الامبراطورية بدمه الذى أراقه. قبل أن تنفصل فلسطين عنا، فإننا سنغطى أرضها بدمائنا. لقد سقطت كتيبتان من جيشنا من سوريا وفلسطين فى معركة بلفنه ، ولم يعد أحد منهما، فقد فضل جنودهما أن يبقوا فى ميدان القتال على أن ينسحبوا منه. فالامبراطورية التركية ليست لى وإنما للشعب التركى، ولا أستطيع أن أهب قطعة منها لأحد . لنترك اليهود يحتفظون ببلايينهم. إذا قُسمت امبراطوريتى فقد يحصلون على فلسطين دون مقابل. من الممكن أن تقطع أجسادنا وهى ميتة، وليس من الممكن أن تُشرح وهى على قيد الحياة.

* *

لقد هزتنى كلمات السلطان عبد الحميد الصريحة والعنيفة ، فحطمت كل آمالى. . ومع ذلك فسنقاوم مقاومة سلبية حتى آخر رمق.

* *

٢٥ أغسطس ١٨٩٦م

وافق صمويل مونتاجو[1] وليوبولد لاندو Landau[2] على خطتي، وينبغي أن يكون الاقتراح هكذا:

يمكن لجماعتنا أن تقدم عشرين مليون جنيه استرليني إلى السلطان عبد الحميد الثاني على فترات ، عن طريق تكليف اليهود المستوطنين في فلسطين بدفعها، تبدأ في السنة الأولى بمائة ألف جنيه، وتزداد هذه الضريبة مليون جنيه سنويا مع ازدياد عدد المستوطنين. ويمكن الاتفاق على التفصيلات في مؤتمر يعقد في استانبول.

وفي مقابل ذلك يمنح السلطان مايلي:

نداء لليهود لتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين ، ومنحهم الحكم الذاتي على هيئة دولة تابعة.

* *

كتب الدكتور هرتزل خطابا إلى صمويل مونتاجو وزادك كاهن Zadoc Kahn شرح لهما فيه الموقف .وبين أن تركيا تتخبط في ضائقة مالية خطيرة ، فإذا لم تتحقق خطته الآن ، فلن تكون هناك فرصة سانحة فيما بعد.

* *

---

(١) السير صمويل مونتاجو يهودى انجليزى مشهور صاحب بنوك كثيرة.

(٢) ليوبولد لاندو أحد أساتذة كلية الطب في برلين . والمعروف عنه أنه صهيوني ألماني قام بنشاط فعال.

٢٩ أغسطس ١٨٩٦م

وردت مناستانبول أخبار مؤسفة . فقد هجم الأرمن على بالبنك العثماني في استانبول. توالي القتلى والقتة وانفجارات القنابل والصادمات في الشوارع... لذلك فالوقت مناسب تماما للدخول في مفاوضات مع السلطان، حيث من المستحيل أ ن يقدم أحد لـه عشرة قروش في هذه الظروف .

* *

١٤ أكتوبر ١٨٩٦م

ذهبت اليوم إلى محمود نديم باشا سفير تركيا... صارحته برأيي : هناك طريق واحد أمام تركيا لخلاصها، وهو أن تعطى فلسطين لليهود ، وتتفق معهم، لتبدأ في إصلاح شئونها المالية ، وإجراء الاصلاحات بعامة، ومواجهة أى نوع من أنواع التدخل الأجنبي.

* *

٨ نوفمبر ١٨٩٦م

كتبت خطابا إلى أدولف ستاندفـي لفوف LVOV :

هناك خطر فادح يواجه الصهيونية في هذا الوقت . وأنتم تعلمون أن هناك مخطط روسي فرنسي لتقديم المساعدة إلى تركيا لإصلاح شئونها المالية. فإذا تحقق هذا فإن السلطان لن ينفذ شئيا على الإطلاق فيما يتعلق بفلسطين. وهكذا ستمحى كل آمالنا في الحصول على فلسطين. لهذا السبب ينبغي على جميع أصحاب البنوك اليهود أن يمنعوا تحقيق هذا العمل.

* *

٢٦ يناير ١٨٩٧م

تلقيت نبأ التسوية بشأن تقديم المساعدة إلى تركيا بضمانـــه الدول كلها... سيعطى الأتراك أربعة ملايين جنيه استرلينـــى .

* *

أصـــبحت الخزينة العثمانية فى ضائقة مالية مرة أخـــــرى بسبب أزمة كريت . ولما علم هرتزل بهذا الخبر، عرض اقتراحــــه بتقديم النقود فى مقابل ألفى هكتار[1] من الأرض فى فلسطين.

* *

٢٤ مارس ١٨٩٧ م

زارنى الثائر المصرى مصطفى كامل فيما مضى، وعاد لزيارتـــى ثانية . إنه يريد أن يخلص مصر من الاحتلال الانجليزى.

يترك هذا الشاب الشرقى انطباعا حسنا فى الانســــــان . وهو مثقف ومؤدب وذكى ورقيق وعظيم. وقد سجلته فى مفكرتـــى، فقد يلعب هذا الرجل دورا هاما فى الشرق ذات يوم.

لم أصارحه برأيى فى أنه إذا رحل الانجليز عن مصر فإن ذلـك سيكون فى صالحنا، لأنهم سيتخلون عن قناة السويس حينئذ أو تصبـح غير مضمونة فى أيديهم.

* *

---

(١) الهكتار عشرة آلاف متر مربع، والكيلو متر المربع يساوى مائة هكتار .

فيينا في سبتمبر ١٨٩٧م

انتهت المناقشـــات في مؤتمر بازل بسويســرا بضجيـــج...
بُحثت مسألة فلسطيـــن في مؤتمر بازل الصهيوني، وتطـــرق الحديث إلى بعث فكرة إنشاء دولة لليهود والعودة إليها. تحركـــت البابوية ضد هذه الفكرة بعنف.

* *

أول يولية ١٨٩٨ م

إنني أفكر في تحديد هدف مؤقت للحركة، وأرجىء الهـــدف النهائي وهو (صهيون) أي فلسطين، فلربما نستطيع أن نأخـــذ قبرص مـــن انجلترا، ومن ناحية أخرى يمكن أن نحصل على جنوب أفريقيا أو أمريكا، وعلينا في هذه الحالة أن ننتظر تقسيم تركيـــا.

* *

تحدثت عن المطالب التي نريدها مع صديقي الحميم (ماكـــس بودنهايمـــر) عضو لجنة العمل:

المنطقة : تمتد من الفرات إلى النيل. ولنا أن نشترط فتـــرة انتقالية لإنشاء مؤسساتنا اللازمة. ويمكن التفكير في وال مـــن أصل يهـــودي لهذه الفترة. وبعد ذلك يمكن أن تكون العلاقـــات كتلك التي بين مصر والسلطان. لكن عندما يبلغ عدد اليهـــود ثلثي عدد السكان في المنطقة، فإنها تحكم بإدارة يهودية بالطـــرق السياسيـــة.

هذه أفكار بودنهايمر وهي كاملة إلى حد ما.

* *

عاد ڤامبري[1] من استانبول في الثامن من مايو ١٩٠١ م حاملا أخبارا سارة: صديقي هرتزل، السلطان يريد أن يقابلك، ولكن ليس كصهيوني بل كزعيم ليهود العالم وكصحفي مشهور للجريدة الحرة الجديدة Neve Freie Presse.

وبعد أن قال هذا الكلام استطرد قائلا: ينبغي عليك ألا تحدثه عن الصهيونية.. القدس مدينة مقدسة عند هؤلاء الناس كمكة.

* *

استانبول في ١٩ مايو ١٩٠١م

قال السلطان لي:

أظهرت صداقتي لليهود منذ زمن بعيد. إنني أعتمد على المسلمين واليهود فقط. ولا أثق بنفس الثقة بأحد آخر من تبعتي في أي وقت من الأوقات.

---

(١) أرمينيوس ڤامبري، شخصية غريبة. إنه يهودي مجري شغف بالدراسات الشرقية. ذهب إلى استانبول سنة ١٨٥٧م، وعمل كاتبا لفؤاد باشا، وبعد ذلك بقليل أشهر إسلامه. قام برحلات طويلة في آسيا الوسطى تحت اسم رشيد افندي، ونشر بعض الكتب. وعند عودته إلى بودابست غير دينه واعتنق البروتستانتية وصار أستاذا في الجامعة. قام برحلات كثيرة لأسباب مختلفة في تركيا، واكتسب صداقة السلطان عبد الحميد الثاني الشخصية وبدأ يعمل لحساب هرتزل في السنوات الأخيرة. وتوفي سنة ١٩١٣

وبناء على ذلك شرحت ما أصاب اليهود في البلاد الأوربية من مظالم واغتصاب للحقوق. فقال : لقد حرصت دائما على أن يبقى باب الامبراطورية مفتوحا أمام المهاجرين اليهود لكي يكون ملجأ لهم.(١)

* *

السفينة برنسيسه ماريا في ٢١ مايو ١٩٠١م

انطباعي عن السلطان عبد الحميد أنه ضعيف وجبان، ولكنه إنسان طيب بطبعه. ليس شخصا ظالما أو ماكرا من وجهة نظري لكن المخادعين السفهاء يرتكبون باسمه أقبح الخبائث، إنه حبيس حجرته.

* *

استانبول في ١٦ فبراير ١٩٠٢م

أعددت الإجابة التي سأقدمها للسلطان، هكذا:

سيدى...

يمكن تقسيم معطيات عزت بك كبير موظفي الخارجية العثمانية إلى قسمين جوهريين:

---

(١) لا أعتقد أن ذلك قد حدث من السلطان عبد الحميد، فقد أصدر ثلاثة فرمانات لمنع استيطان اليهود في فلسطين، سبق أن ذكرناها في ص١٨ - ٢٠ . ولمزيد من التوضيح انظر الفرمان التالي الذى أصدره السلطان عبد الحميد ، ص ٣٦ ، ٣٧

(١) قسم صناعي .

(٢) قسم سياســـــي مالي.

١ ـ إنكم يا صاحب الجلالة السلطان تعرضون على عبدكم مهمة إنشاء شركة لاستغلال المعادن المكتشفة في الامبراطورية العثمانيـــــة والتي ستكتشف فيما بعد، وإني أقبل هذه المهمة فعـــــلا، لأنها تتيح الفرصة أمام عبدكم لتقديم خدماته لفخامتكم. وستتخذ القرارات فيما بعد بشأن التفاصيل.

٢ ـ أوضح فخامة السلطان أنه يقبل في امبراطوريته المهاجريـــــن اليهود من شتى أنحاء العالم بشفقة أبوية شريطة أن يصبحـــــوا تبعة عثمانيين قبل أن يستوطنوا أي مكان. وذلك فـي مقابـــل تكوين وكالة لتصفية ديون الدولـــــــة.

لكن يبدو أنه من الصعوبة بمكان تحقيق مقترحاتكم فـي شكلها الحالـــــــــي.

* *

ڤينا فـي ٣ مايـــــو ١٩٠٢م

رسالة إلى السلطان :

سيـــــدي...

أتشرف بعرض هذا الاقتراح على فخامتكم : يذهب بعـــــض الشباب إلى البلاد الأجنبية لتحصيل العلم لعدم وجـود تعليم عـــــالٍ في تركيا ، فيتشربون الأفكار الثورية ويعودون بها..

يمكن تقديم حل لهذه المشكلة : اليهود أصحاب الكلمة العليا في جامعات العالم أجمع. يوجد عديد منهم أساتذة وباحثون علميون في جامعات العالم كله. ويمكن إنشاء جامعة عبرية في الامبراطورية العثمانية، ولتكن في القدس إذا أذن جلالة السلطان، عندئذ يستغني الطلبة العثمانيون عن الذهاب إلى الخارج ، حيث يمكن تحصيل العلم في بلادهم.

* *

سنة ١٩٠٣م

والآن يوجد ثلاثة أسماء أمام الدكتور هرتزل : قبرص والعريش وشبه جزيرة سيناء...

وهذه الأسماء الثلاثة أماكن ملائمة للتحرك مستقبلا بالقرب من (سنجق القدس). اتصل برجال الدولة في انجلترا، وكان من بينهم جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطاني الذي أجرى معه حديثا مثيرا.

أوضح الوزير أن الشئون التي تتعلق بالعريش وشبه جزيرة سيناء تختص بها وزارة الخارجية البريطانية، أما هو فيهتم بقبرص، ومحظور على اليهود الاستيطان فيها، لأن الروم والترك لن يقبلوا ذلك، ومن هنا تظهر الصعوبة.

والآن تبذل الجهود للحصول على المساعدة من انجلترا للتوطن بجوار العريش. وتبدأ هذه الجهود في فبراير ١٩٠٣م.

* *

٣ فبراير ١٩٠٣م

إن الوضع مضطرب في شبه جزيرة سيناء، وعلى هذا فهو في صالحنا..

وعليّ تفصيل الأشياء الثلاثة الآتية:

- الامتلاك
- والقوة
- والحق

الامتلاك بيد الحكومة المصرية، والقوة بيد انجلترا، والحق بيد الحكومة التركية. وينبغي الحصول على الملكية من الحكومة المصرية كخطوة أولى، ثم ضمان الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة من الحكومة الانجليزية. وفي النهاية أحصل على الحق من الحكومة التركية عن طريق الرشوة.

* *

ومات هرتزل بالسكتة القلبية في ٣ يولية ١٩٠٤م، بعد أن رأس التنظيمات اليهودية خلال السنوات السبع الأخيرة من عمره وخلفه دافيد ولفسن ثم مناحيم مندل أسشكين فحاييم وايزمان وبعده أوتو واربورج.

* *

ونستخلص من مذكرات هرتزل أنه عرض على السلطان المال الكثير لحل مسألة الديون العثمانية المتراكمة، وعرض المساعدة في إجراء إصلاحات في الدولة العثمانية، ومعاونتها في التصدي للتدخل الأجنبي.

ولما لم يُجب إلى طلبه، فكر في فكرة جديدة بعد أن أعيته الحيل. فقد عرض على السلطان إنشاء جامعة يهودية بالقدس تضم أعظم أساتذة العالم من اليهود، لكي يلتحق بها الشباب العثماني ويستغني عن الذهاب إلى أوربا، التي تكثر فيها التيارات الثورية، والتي يعتنقها هؤلاء الشباب ويحاولون تطبيقها في الدولة العثمانية لدى عودتهم إلى ديارهم.

ولكن خاب مسعاه، رغم أن السلطان يخاف على حياته، وعلى عرشه خوفا شديدا.

ولما فشل هرتزل في إقناع الدولة العثمانية بالتوطن في فلسطين، بدأ يفكر في أماكن أخرى، مثل قبرص وأمريكا الجنوبية وأوغندا وجنوب أفريقيا، كي. تكوين منطلقا ينطلق منه إلى فلسطين عندما تُقسم تركيا.

وفكر هرتزل أيضا في الحصول على قبرص أو العريش أو شبه جزيرة سيناء، كي تكون منطلقا إلى فلسطين لقربها منها، فيتحقق بذلك حلمه الكبير الذى يسعى إليه.

ويبدو من مذكرات هرتزل أنه كان واقفا على النزاع الذى ثار على الحدود الشرقية لمصر، كما سيأتي تفصيله بعد. وقد أراد أن ينتهز الفرصة، للتوطن في العريش أو في سيناء بعامة، لأنه وجد أن الخلاف الذى نشب على الحدود يمكن استغلاله، حيث يقول : (أن الوضع في شبه جزيرة سيناء مضطرب، وعلى هذا فهو في صالحنا).

وكان السلطان عبد الحميد الثاني يقظا للمحاولات الصهيونية المتكررة التي نشطت في عهده، فأصدر فرمانا سنة ١٩٠٠م، يحرم على اليهود القادمين إلى فلسطين للزيارة من البقاء فيها أكثر من ثلاثة أشهر ويمنعهم من التوطن فيها.

جاء في الفرمان:

المادة الأولى:

لابد لليهود - سواء كانوا من رعايا الدولة العلية أو من الممالك الأجنبية - الذين يذهبون لفلسطين لأجل الزيارة أن يحملوا معهم تذكرة مرور تتضمن صفة السياحة والغاية منها وهوية حاملها.

المادة الثانية:

على جميع هؤلاء الزوار اليهود الذين يصلون إلى ولاية بيروت أو إلى أي ميناء من موانى القدس الشريف إيداع تذاكر مرورهم لدى موظف الجوازات، والحصول - مقابل قرش واحد - على تذكرة زيارة أو إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر في فلسطين. ولتيسير تمييز هذه التذاكر عن غيرها يجب أن تكون بلون وشكل متميز. ويجب إبراز هذه التذكرة لموظفي الدولة وللبوليس عند الطلب أثناء السياحة أو الزيارة. ويجبر على الخروج

كل من يتجاوز هذه الشهور الثلاثة بقوة البوليـــــس أو بواسطة قنصل الحكومة التابع لها.

المادة الثالثـــة:

يجـب تنظيم قوائم بمندرجات وتواريخ تذاكـــر الإقامة المؤقتة للزوار اليهود المذكورة في المـــادة السابقة، وتنظم هذه القوائم في نهاية كل شهـــر ليتسنى إخراج الذين يتجاوزون هذه المدة، وكذلـــك معاقبة الموظفين الذين يتهاونون في هذا الخصـوص.

المادة الرابعـــة:

إذا ظهرت في الجداول المنظمة لأمور السياحــــة والزيارة أي مخالفة لدى الزوار الذين يكملون المدة المسموحة لزيارتهم أو سياحتهم، ويتركـــــون أرض فلسطين أو يأتون ميناء بيروت لركوب البواخـــر أو ينهون مدة زيارتهم، أو الذين يزودون بوثائـق المرور أو وثائق الزيارة فيجب اتخاذ إجـــراءات حازمة ضد المخالفين وضد الموظفين المسئولين عـــن تطبيق هذه التعليمـــات.(١)

(1) Cevat Rifat Atılhan: Yahudiler Dunyayı (1) Nasıl İstîla Ediyorlar, S.46 - 48 İstanbul 1962.
أورخان محمد علي: المرجع السابق، ص ٢٥٩، ٢٦٠.وراجـــع الفرمانات الثلاثة التي أصدرها السلطان عبد الحميد بهـــذا الخصوص، ص ١٨ - ٢٠.

بداية أزمة الحدود

أثار حادث اليهودى فريدمان الذى نزل بجماعته على ساحل العقبة[1] واشترى أرضا فى المويلح كى يكون قريبا من فلسطين هدفه البعيد، مشاعر المصريين والعثمانيين على حد سواء. فوجود فئة غريبة ذات أطماع دفينة فى منطقة المويلح يثير فى النفس الشكوك، لأن هذه المنطقة تتوسط بين الأماكن المقدسة فى الحجاز وفى فلسطين.

ويتضح من هذه الحركة اليهودية المبكرة، أنها تهدف

---

(١) العقبة : تعتبر العقبة إحدى المناطق التى تمثل نهاية الجزيرة العربية، بالإضافة إلى أنها تعتبر نقطة تلتقى عندها طرق مصر وسوريا وفلسطين والحجاز.

وتظهر أهمية موقعها فى استحواذها على اهتمام مجاهدين إسلاميين أمثال صلاح الدين الأيوبى والسلطان سليم الأول.

وتقع مدينة إيلا ذات الشهرة التاريخية على مسافة ساعة وربع الساعة من العقبة. ومنازل العقبة تم بناؤها بالأحجار التى أحضرها الأهالى من أطلال إيلا. ومساحتها تبلغ ثمانية عشر كيلو مترا محصورة بين طابا وبريج، وهو ما يسمى خليج العقبة.

وقرية العقبة تحتوى على مائتى بيت غير منظم. وهى تشتهر بنخيلها وآبارها العذبة التى تعد من أعذب المياه الموجودة على شواطىء البحر الأحمر. هواؤها جاف حيث يخلو من الرطوبة. وهى مدينة وميناء هام.
(رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٣٨).

إلى التسلل إلى فلسطين فى الوقت المناسب . فالمويلح خطوة أولى للقفز على فلسطين ...

وقد فطن المصريون والعثمانيون لهذه الأطماع، وقاموا بطرد هذه الشرذمة ..

ومن الجدير بالذكر أن فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني شهدت نشاطا ملحوظا لليهود ومحاولات مستميتة منهم للتسلل والاستيطان فى شرق خليج العقبة وفى فلسطين وسيناء كما ذكرنا. وقد وجدنا صلابة شديدة فى موقف السلطان عبد الحميد وفى موقف الدولة العثمانية ضد محاولات الاستيطان هذه. وكان هدف اليهود من الاستيطان فى المناطق التابعة للحكم العثمانى كشرق خليج العقبة أو سيناء هو الوصول من هذه الأماكن القريبة، إلى فلسطين فى النهاية، وهى الحلم الذى يراودهم بعد أن رفض السلطان عبد الحميد رفضا قاطعا استيطانهم فى فلسطين.

وقد نبه حادث اليهودى فريدمان كما نبهت المحاولات الصهيونية التى جرت فى نفس الفترة للاستيطان فى فلسطين أو فى سيناء، الدولة العثمانية إلى إعادة رسم خط الحدود الشرقية لمصر: وشجعها على ذلك تغيير خط سير قافلة الحج المصرى من البر إلى البحر بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩م، واحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ م وسيطرتها على قناة السويس.

أخذ السلطان عبد الحميد الثانى يفكر فى إرسال فرمان

لتولية عباس حلمي باشا بعد وفاة الخديو محمد توفيق باشا فـــــي ٨ يناير ١٨٩٢م.

(وقد تأخر في إرسال الفرمان لأنه كان يريد تحويـــــــر الحد الفاصل بين سيناء والعقبة وسلخ الأخيرة عن الحدود المصريـــة. وقد دارت المفاوضة في هذا الشأن بين الحكومة المصرية والبـــاب العالي بواسطة المعتمد العثماني في مصر أحمد مختار باشا[1]. وبعـــد موافقة المعتمد البريطاني في مصـــر السير أفلن بارنـــــــج

---

(1) أحمد مختار باشا (١٨٣٧ - ١٩١٨م): قائد تركي ولد فـــي مدينة بروصه، وتلقى مبادىء العلوم فيها، ثم أكمل دراسته فـــي الآستانة. و نظم في سلك الجيش العثماني، وعين يوزباشــــي ١٨٦٠م، ورقي إلى رتبة بيكباشي ١٨٦١م، ثم أميرالاى ١٨٦٨ م. وأرسل في أواخر السنة ذاتها إلى اليمن لإخماد الفتنة التي شبـت فيها. وفي ١٨٦٩م رقي إلى رتبة فريق فمشير . وعين بعـــد ذلك والياعلى كريت. ولما نشبت الحرب بين روسيا والدولـــة العلية (١٨٧٦ - ١٨٧٨م) عهد إليه بقيادة الفيلق الرابـــــع من الجيش العثماني، واستبسل في دفاعه عن إقليم قارص وعـــن أرضـــروم. ومنحه السلطان عبد الحميد الثاني في ٢ أكتوبـــر ١٨٧٧م الوسام العثماني المرصع ولقبه بالغازي. وفي ١٨٨٣م عيـــن سفيرا فوق العادة للدولة العثمانية في ألمانيا. وأخيرا أرســـل إلى مصر للمخابرة مع السير إدموند رود بشأن المسألة المصريـــة، وبقي فيها بصفته قوميسير (معتمد) عن الدولة العلية حتى السنـــة الأولى التي أعقبت عزل السلطان عبد الحميد الثاني عندمـــا ناصبة الاتحاديون العداء واستبدلوه برءوف باشا. وفي ٩ يوليو ١٩١٣ م تولى منصب الصدارة العظمى. (د. أحمد أمين عامر : أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية، مجلة السياســة الدولية، ص ١٥، العدد ٧٠ لسنة ١٩٨٢).

Avelyn Boring (اللورد كرومر فيما بعد [1]) على طلـب الدولة العثمانية، تقرر نهائيا أن تتخلى مصر عن العقبة للدولـة العلية، ورفع هذا القرار للصدارة العظمى. وكان الخديو يرمـى بهذا التساهل إلى استمالة الباب العالى وإظهار تقربه للدولـة العثمانية)، على حد قول رئيس الديوان الخديو أحمد شفيـق باشا.

(وبعد ذلك وردت برقية من الآستانة تفيد بأن مشير السراى الهمايونية أحمد أيوب باشا سيقوم إلى القاهرة حاملا فرمان التولية.

وقد كان من المنتظر قراءة الفرمان توا كالعادة ، ولكـن كانت ثمة عقبات لم تذلل بعد، وذلك أن الباب العالى كـان يريد الاستيلاء على الطور أيضا بعد التسليم له فى العقبة. وقـد ورد ذلـك فى الفرمان الذى لم يطلع عليه سفير انجلترا فـى الآستانة.)[2].

---

(١) عين السير أفلن بارنج معتمد انجلترا وقنصلها العام فى مصر فى مايو ١٨٨٣ م، وكانت له دراية سابقة بأحوال مصر، إذ اشترك فى صندوق الدين والمراقبة الثنائية. كما كان عضوا بارزا فى مؤتمر لندن ١٨٨٤م للنظر فى المالية المصرية. ثم أصبح اللـورد كرومر . وكان الحاكم الفعلى لمصر. وظل فى منصبه حتـى استقال فى أبريل ١٩٠٧م. (د. احمد أمين عامر: المرجـع السابق ، ص ٨).

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، حـ ٢، القسم الأول، ص ٩، ١٠ ، ١٢.

وهذا هو نص الفرمان الذى صدر فى ٧ جمادى الآخر ١٣٠٩ هـ (٩ يناير ١٨٩٢م) ، وأُرخ فى ٢٧ شعبان ١٣٠٩هـ (٢٦ مارس ١٨٩٢م):

الدستور الأكرم والمعظم الخديو الأفخم المحترم نظام العالم وناظم مناظم الأمم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأى الصائب ممهد بنيان الدولة والإقبال مشيد أركان السعادة والإجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى خديو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة فعلا الحامل لنيشاننا الهمايونى المرصع المجيدى ولنشاننا العثمانى من الطبقة الأولى وزيرى سمير المعالى عباس حلمى باشا أدام الله إجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره وإقباله.

إنه لدى وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معلوما لكم أنه بناء على ما قضى الله من انتقال جنتمكان[1] محمد توفيق باشا خديو مصر إلى رحمته تعالى وإعلاما بجليل التفاتنا ونظرا إلى حسن خدماتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهانية ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفا ومعلومات تامة

---

(١) جنتمكان، كلمة عربية الأصل مكونة من جنة ومكان، وتستعمل فى التركية بنفس المعنى أى من مكانه الجنة أو ساكن الجنان أو المرحوم. ومن الجدير بالذكر أن هذه الكلمة كانت تستعمل فى لغة الكتابة العربية فى ذلك الوقت.

بخصوص الأحوال المصرية وأنكم كفء لإصلاحها وجهنا إلـــــى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة فـــى الفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ٢ ربيـــع الثاني سنة ١٢٥٧ هجرية والمبينة أيضا في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضـــى المنضمة إليها طبقا للفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجـــة سنة ١٢٨١ هجرية وذلك بمقتضى إرادتنا الشاهانية الصادرة فـــى ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ ولأنكم أكبر أولاد جنتمكان الخديـــو المتوفى وجهت إلى عهدتكم الخديويـــة المصرية توفيقـــا للقاعـــدة المقررة بالفرمان الشاهاني الصدار في ١٢ المحـــــرم ١٢٨٣ هـ القاضي بأن الخديوية المصرية تؤول إلى أكبر الأولاد البكـــر فالبكر.

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأميـــن راحة أهاليها ورفاهيتهم هي من المواد المهمة لدينا ومـــن أجـــل مرغوبنا ومطلوبنا كنا وجهنا فرمانا شاهانيا لتحقيـــق هـــذه الغايـــة الحميدة بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦ هـ إلى جنتمكان والدكم بتوليتـــه الخديوية المصرية وضمناه المواد الآتيـــة.

إن جميع إيرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلهـا واستيفاؤها باسمنا الشاهاني وحيث أن أهالي مصر أيضا من تبعـــة دولتنا العليـــة وأن الخديوية المصرية ملزومة بإدارة أمور المملكة الملكية والماليـــة والعدليـــة بشرط أن لايقع في حقهم أدنى ظلم ولا تعـــد فـــى وقت من الأوقات فخديو مصر يكون مأذونا بوضع النظامـــات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضا يكـــون

خديو مصر مأذونا بعقد وتجديد المشارطات مع مأموري الدولة الأجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجـــل ترقي الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعامـــلات السائرة التي بين الحكومة والأجانب أو الأهالي والأجانب مع أمـــور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العليـــة البوليتيقيـــة وفي حقوق متبوعيـــة مصر لها ولكن قبل إعلان الخديويـــة المشارطات التي تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلـــى بابنا العالي وأيضا يكون حائزا للتصرفات الكاملة في أمور الماليـــة لكنه لايكون مأذونا بعقد استقراض بوجه من الوجوه وإنما يكـــون مأذونا بعقد استقراض بالاتفاق مع الدائنيـن الحاضرين أو وكلائهـــم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرا في تســويـــة أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها وحيث أن الامتيازات التـــي أعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصـــت بها الخديويـــة وأودعت لديها فلا يجوز لأي سبب أو وسيلـــة ترك هذه الامتيازات جميعا أو بعضها أو تـــرك قطعة أرض مـــن الأراضي المصرية للغير مطلقا ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ ألـف ليـــرة عثمانية الذي هو الويركـــو المقرر دفعه في كل سنة في أوانه وكذلك جميع النقود التي تضرب في مصر تكون باسمنا الشاهاني ولايجوز جمـع

---

(١) ويركو أو ويركي : كلمة تركية الأصل بمعنى : خراج، جزيـــة، ضريبة. كانت تستعمل في لغة الكتابة العربية في ذلك الوقـــت. ومن الجدير بالذكر أنها تستعمل في مدينة الإسكندرية للدلالـــة على عوائد المساكن حاليـــا.

عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألفا لأن هذا القدر كاف لحفـــــــــظ أمنية بلاد مصر الداخلية في وقت الصلح ولكن حيث أن قوة مصر البرية والبحرية مرتبـــة كذلك من أجل دولتنا يجوز أن يزاد مقدار العساكـــر بالصورة التي تستدعي فيها حالة دولتنا العلية محاربـــة وتكون رايـات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايـــــات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية إلى غايـــة رتبة أميرالاى والملكية إلى الرتبة الثانية ولا يرخص لخديو مصر أن ينشىء سفنا مدرعة إلا بعد الإذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية ومن اللزوم المحافظة على كل الشـــــروط السالفة الذكر واجتنـــاب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت إرادتنـــا السنيـــة بإجراء المواد السابق ذكرها قد أصدرنا أمرنا هـــــــذا الجليل القدر الموشح أعلاه بخطنـــا الهمايونى وأرسلناه تحريرا فـــى (٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ من هجرة صاحب العزة والشرف).[١]

ويتضح لنا من هذا الفرمان أن السلطان أكد على الفرمان الـــذى صدر إلى محمد علـــى باشا ١٢٥٧هـ (١٨٤١م) مشفوعا بخريطة لرســـم الحدود الشرقية لمصر، تحدد الحدود بالخط الواصل من رفـــــح إلى السويس بحيث تقع أراضى مصر فى الناحية الغربية من الخط.ولـــم تنتقـــص الخريطة الملحقة بالفرمان من أراضى مصر فى سينـــــاء.

---

(١) فيليب بن يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء، م ٦ ، ص ٧٥٧ ، ٧٥٨ الاسكندرية ١٨٩٥م.

فقـــط ، بل حرمتها أيضا من إدارة مناطق العقبة والمويلــــــــح وضبا والوجه (التى كانت تديرها وتحميها بعساكرها قبـــل فرمـــان ١٨٤١م الذى منح لمحمد على باشا).[1]

وفى ١١ أبريل سنة ١٨٩٢م أرسل السير أفلن بارنـج رسالـــــة إلى ناظر الخارجية المصرية الانجليزى تيجران باشا، يوضح لــــه محتوى الفرمان الذى أغفل ما جاء فى الفرمان الصادر إلى محمد توفيـق باشا بخصوص الحدود :

كتاب من جناب السير أفلن بارنج وكيل وقنصل
جنرال حكومة جلالة الملكة إلى صاحب السعادة
تيجران باشا ناظــر الخارجيـــة

القاهرة فى ١١ أبريل١٨٩٢

ياحضرة الناظر..

أتشرف بأن أبعث إليكم مع هذا نسخة من نص الفرمان التركـى الصادر من جلالة السلطان إلى الجنـاب الخديو المعظم أوصلهـا البـاب العالى إلى سفير جلالة ملكة بريطانيا بالآستانة. وقد وردت إلـــى منه اليوم، وكذلك مرسل معها ترجمتها بالفرنساوية. وسترون سعادتكم أن الفرمان الحالى يحتوى على فقرة مختصة بحدود الديـار المصريـــة ليست موجودة فى الفرمان الصادر إلى المغفور له الجناب الخديو محمد توفيق باشا بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩م). ففى الترجمـــة

---

(١) نعوم بك شقير :المرجع السابق ، ص ٥٨٨

الفرنساوية لذلك الفرمان صرح جلالة السلطان أنه وجه إلى الجناب الخديو (خديوية مصر بحدودها القديمة مع الأراضى التى ضمت إليها) أما في الفرمان الحالى فقد ذكر أن (خديوية مصر بحدودها القديمة المبينة فى الفرمان الشاهانى الصادر فى ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١م) والمبينة أيضا فى الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور والأراضى المنضمة طبقا للفرمان التالى الصادر بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤م) قد وجهت إلى عهدتكم) وإنى مكلف من لدن جناب السكرتير العام لنظارة خارجية حكومة جلالة الملكة باستلفات نظر سيادتكم إلى هذا الاختلاف. وأن أطلب إليكم أن تتفضلوا بإعلامى رسميا عما إذا كانت وردت إيضاحات بهذا الشأن من الباب العالى إلى الحكومة المصرية.

وإنى أغتنم هذه الفرصة لتقديم فائق احترامى.

(بارنج)[1]

وقد رد تيجران على بارنج ذاكرا له أن برقية الصدر الأعظم جواد باشا، كانت قد صدرت فى ٨ أبريل ١٨٩٢ لتصحيح الوضع.[2]

ويذكر أمير اللواء رشدى باشا قومندان العقبة[3] أى

---

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٥٩

(٢) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٦٠

(٣) قومندان : أصلها قومندار وتعنى قائد الجيش أو المفرزة العسكرية، أو ضابط برتبة كبيرة يدير موقعا هاما.

وقومندار تعبير يستعمل فى مقابل كلمة سردار أى أمير الجيش.

الحاكم العسكرى التركى للعقبة فى كتابه الذى ألفه فى هذا الموضوع وعنوانه عقبه مسئله سى أى مسألة العقبة : (أن الدولة العثمانية عندما رأت أن المحمل المصرى لم يعد مضطرا إلى السفر براً بعد فتح قناة السويس للملاحة البحرية، أصدرت أوامرها إلى عثمان باشا والى الحجاز لإزالة الضبطيات المصرية (المخافر أو نقط الحراسة) التى كانت موجودة فى مناطق العقبة والمويلح وضبا والوجه، وإبدالها بمخافر عثمانية، رغم احتجاج مصر على ذلك[١]

ولاشك فى ظنى أن تحديد حدود مصر الشرقية فى فرمان تولية عباس الثانى بالأراضى الواقعة إلى الغرب من الخط الواصل بين رفح والسويس يثير الشكوك حول هدف الدولة العثمانية من ذلك. وهو يتلخص فى الاقتراب من قناة السويس الشريان الحيوى للامبراطورية البريطانية التى احتلت مصر بالقوة، لاستخدام القناة ـ إن أمكن ـ

- وقد أخذت هذه الكلمة من الإنجليزية Commander أى قومندان أو قائد أو وال. وقد حرفت هذه الكلمة على لسان العامة وفى لغة الوثائق فأصبحت قومندان.

(Mehmet Zeki Pakalın: Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü, cilt 2, s .322 İstanbul 1971).

(١) رشدى باشا ، المرجع السابق، ص ٧

سبق أن ذكرت فى ص ١٤ أن طريق الحج المصرى البرى تحول إلى الطريق البحرى سنة ١٨٨٥م أى بعد افتتاح قناة السويس بستة عشر عاما.

في تأمين وجودها في مناطق الجزيرة العربية والخليج.[1]

وقد يسأل سائل، فيقول أن تحديد خط الحدود بالخط الممتد من رفح إلى السويس سبق مجرد التفكير في شق قناة تربط البحر الأبيض بالأحمر من قبل فرنسا، ولم يسبق افتتاح قناة السويس فقط أى منذ عهد محمد على باشا. فإذا كان هدف الدولة العثمانية في عهد عباس حلمي باشا الوصول إلى قناة السويس، فكيف يكون هدفها أيام صدور فرمان ١٨٤١م (١٢٥٧ هـ) في عهد محمد على ؟ فأبادر إلى القول بأن هدف الدولة العثمانية أيام محمد على باشا كان السيطرة على طريق الحج المصرى من ناحية، وتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عثمانية عن طريق السيطرة على شاطيء خليج العقبة من ناحية أخرى.

وقد فطن أمير اللواء رشدى باشا قومندان العقبة إلى الهدف من وراء ماتثيره انجلترا ضد فرمان تولية العرش الذى صدر لعباس حلمي باشا، بمطالبتها بتحديد حدود سيناء كاملة لمصر من رفح حتى العقبة، حيث اتضحت له :

(١) رغبتها في إبعاد الدولة العثمانية عن قناة السويس،[2] رغم أن الأخيرة كانت قوة ضعيفة في ذلك الوقت.

---

(١) سأدلل على رأيي هذا من خلال مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، انظر ص ١٥٢ - ١٥٨ ، وانظر ص ٦٩، ٧٠ لمزيد من التوضيح حول هدف الدولة العثمانية ومراميها.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٩

(٢) حرصها على ضمان عدم تحركها داخل طرق سيناء ودروبها وصحاريها عن طريق منطقة طابا[1] التي تتحكم في الطرق المؤدية إلى غزة وفي الطرق المؤدية إلى داخل سيناء بعامة والتي تفضي إلى مصر.

(٣) خشيتها من أن يقوم العثمانيون بتحريض القبائل ضد الوجود البريطاني في مصر.

وقفت بريطانيا ضد الدولة العثمانية ، رغم تأكدها من ضعفها، وذلك مخافة أن تساعدها بعض الدول الصديقة لها كألمانيا في التصدى للأطماع الانجليزية في أهم ولايات الدولة العثماينة مصر..

ويشير رشدى باشا إلى أن الانجليز هدفوا إلى إبعاد الدولة العثمانية عن قناة السويس مستندين إلى بعض الأمور ، وهي :

---

(١) تقع طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة على بعد خمسة أميال من رأس الخليج بحرا وثمانية أميال بطريق البر. وهي تقع داخل الحدود المصرية بثلاثة أو أربعة أميال.

وطابا نقطة هامة لقرب الآبار منها، كما أنها تتحكم في الممرات التي توصل إلى سيناء من رأس الخليج بالإضافة إلى تحكمها في طريق غزة. (د. أحمد أمين عامر، أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية، مجلة السياسة الدولية ص ١١، العدد ٧٠ لسنة ١٩٨٢).

ويذكر رشدى باشا في ص ٢٥ من كتابه :(أن طابا لاتوجد بهاقرية، بل إنها عبارة عن بئر ماء وشجرتي دوم)، أثناء هذه الأحداث .

(١) أن برقية الصدر الأعظم جواد باشا جاءت بعد افتتاح قناة السويس .

(٢) أن شبه الجزيرة يطلق عادة على الأراضي المحاطة بالبحر من ثلاث جهات (مع ملاحظة أن الباب العالي حدد حدود مصر في فرمان توليه عباس حلمي باشا بشبه جزيرة سيناء التي تقع أراضيها غرب الخط الممتد من رفح حتي السويس . وهو مالاتحيط به المياه من ثلاث جهات).

(٣) وفضلا عن ذلك يتم تحديد شبه الجزيرة بأضيق منطقة على اليابسة. وقد أعلن الانجليز أن المنطقة الواقعة بين رفح والعقبة هي أضيق منطقة في شبه جزيرة سيناء..

ويعلق رشدى باشا على البند الثالث . قائلا أن الانجليز خالفوا الحقيقة والواقع عندما عدوا قناة السويس ضمن هذا الإطار.[١]

وقد علقت جريدة المقطم في عددها رقم ٨٩٢على تعسف الدولة العثمانية في تحديد خط الحدود الشرقية لمصر، وذكرت المباحثات التى دارت بين المندوب السامي العثماني أحمد مختار باشا وبين رجال الحكومة المصرية عن الحدود الشرقية والتى اعترفت فيها الحكومة المصرية بعدم تبعية أرض مدين (وهى الأراضي الواقعة بين العقبة شمالا والوجه جنوبا) للأراضي المصرية وطالبت الدولة العثمانية

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٩

بتحديد حدود مصر الشرقية بأرض سيناء كلها.

تقول جريدة المقطم[1] : (ذكرنا أول أمس أن المذاكرة جارية الآن بين دولتلو مختار باشا الغازى من قبل الدولة العلية وبين رجال الحكومة المصرية ، فى حقيقة الحدود الفاصلة بين الديار المصرية وسائر ولايات السلطنة السنية. فإنه من حين ما تقرر استرجاع الجنود المصرية من بلاد الدولة العلية، وصدور الفرمان الشاهانى للمغفور له محمد على باشا (١٨٤١م، بقيت مسألة الحدود هذه فى حكم المقرر ، ولكنها لم تنحل فعلا .

أما الحكومة المصرية فأجابت الدولة العلية فى بدء هذه المذاكرة، أنه ليس لها مآرب فى امتلاك الجهات التى عليها مدار الكلام، بل تسلمها عن طيب نفس إذا تبين أنها ليست داخلة ضمن حدودها. وأنه لو كلمتها الدولة العلية عنها قبل إرسال جنودها إليها، لنظرت فى المسألة وحلتها حالا.

ثم تقرر أمس بعد البحث فى هذه المسألة أياما أن أراضى مدين، وهى الواقعة بين العقبة شمالا والوجه جنوبا والبحر الأحمر غربا ، تابعة للحجاز وخارجة عن حدود مصر، ومن ضمنها العقبة وضبا والمويلح والوجه. وأما جهات سيناء وكل ما وقع بين خليج العقبة وترعة السويس[2] ،

---

(١) جريدة المقطم، العدد ٨٩٢ الصادر فى ١٢ فبراير ١٨٩٢م .

(٢) كانت قناة السويس يطلق عليها ترعة السويس فى ذلك الوقت .

فهو داخل فـى حدود مصر وتابع لها.

وقد صادق الجناب العالي (الخديو) على هذا القرار ويؤمل مصادقة الحضرة الشاهانية عليه رسميا قريبا).

ثم ذكرت جريدة المقطم في العدد رقم ٨٩٦ أن المباحثات بين مختار باشا وبين وزير الخارجية المصرية الانجليزي تيجران باشا تناولت موضوع الحدود . وأن مجلس النظار (الوزراء) المصرى وافق على إرجاع أرض مدين إلى الدولة العثمانية، شريطة قيام العثمانيين بتحديد حدود مصر الشرقية بالخط الواصل من رفح إلى العقبة.

تقول جريدة المقطم[1] : (علمنا بالحديث الطويل الذى دار بين دولتلو مختار باشا الغازى وعطو فتلو تيجران باشا ناظر الخارجية، وكان متعلقا بمسألة تحديد الحدود المصرية والعثمانية على البحر الأحمر.

وقد تحقق القراء، الذين كانوا يدعون أن الحكومة المصرية كانت ممتنعة عن إعطاء العقبة للحكومة العثمانية، أن مجلس النظار قرر إعطاء العقبة في الجلسة التي أشرنا إليها يوم الجمعة الماضى، على شرط أن تكون حدود مصر خطا من رفح إلى العقبة.

والأمل وطيد في أن الدولة العلية توافق على جعل هذا الخط الحد الفاصل، وأن الحضرة الشاهانية تصادق عليه قريبا).

---

(١) جريدة المقطم، العدد رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٩٢ .

*   *

ونأتي هنا إلى رد الفعل المصرى والانجليزى تجاه فرمان تولية العرش الذى صدر لعباس حلمي باشا، وحدد حدود مصر كما ذكرنا..

أصيبت الحكومة المصرية بصدمة من جراء إنقاص حقوقها الشرعية في شبه جزيرة سيناء، ووقعت في حيرة شديدة. وتوجست انجلترا خيفة من محاولة الدولة العثمانية الاقتراب من قناة السويس. (فأرسل اللورد سالسبورى رئيس الوزارة الإنجليزية إلى السير أفلن بارنج بالمعارضة في تلاوة الفرمان قبل الاطلاع عليه، وحتى تصدر إرادة سلطانية بترك إدارة الطور لمصر[1].)

وقام المعتمد البريطاني في مصر السير أفلن بارنج (اللورد كرومر) بالإيعاز للخديو برفض هذا الفرمان المجحف بالحقوق الشرعية لمصر، والامتناع عن إقامة احتفال التنصيب الرسمي الذى يتلى فيه الفرمان كما جرت العادة.

وقد شاركت كل من فرنسا والروسيا في المساعي المبذولة، (فاجتمع قنصلاهما مع الجناب الخديو، وتحادثا معه في مسألة الطور. ثم اجتمع تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية بالغازى أحمد مختار باشا وتداولا مليا في الموضوع، ورفعت نتيجة المباحثات إلى السلطان[2]).

---

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، جـ ٢ ، القسم الأول ، ص ١٢

(٢) يذكر أحمد شفيق في كتابه، (أنه علم من قنصل فرنسا في مصر ريفرسو أن فرنسا والروسيا كانتا توافقان على ترك

أحست الدولة العثمانية بحرج موقفها أمام الدول الكبرى الضامنـة لفرمان ١٨٤١م الخاص بمحمد علي باشا، ووجدت أن الموقـف ينـذر بعواقب وخيمة، فبدأت تتراجع بعد المراوغـة.

أرسل الصدر الأعظم جواد باشا برقية للخديو عباس الثانـي في ٨ أبريل ١٨٩٢ م (٧ رمضان ١٣٠٩ هـ) لتصحيح الوضع. ونـص فيها على عودة منطقة العقبة ــ الوجه إلى ولاية الحجاز بسبب تغير طريق قافلة الحج المصرى من البر إلى البحر ، ولأنها لم ترد في خريطـة سنة ١٨٤١م.

وهذا هو نص البرقية كما جاء في جريدة المقطم :

(تعلمون فخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم أباح الإقامة لعـدد كاف من الضبطيات التى تضعها الحكومة المصرية في الوجه والمويلـح وضبه والعقبة من ولاية الحجاز وفي أماكن من شبة جزيرة طور سينـاء، بسبب مرور المحمل الشريف المصرى على طريـق البر.

ولما كانت كل هذه الأماكن غير واردة في خريطة عام ١٨٤١ م (١٢٥٧ هـ) التى سلمت إلى المرحوم محمد علـى باشا، وبينت حـدود مصر فيها. فلذلك قد عاد الوجه إلى ولاية الحجاز بإرادة من جـلالتـه

= الطور للدولة العثمانية على أن يُسمح لمصر نظير ذلك بتوقيـة جيشها إلى حد يكفـى لصون حدودها. ولكن انجلترا كانـت تعارض في هذه النظرية.)
(أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ، جـ ٢ ، القسم الأول ، ص ١٠٢).

الشاهانية، كما عادت أيضا جهات ضبه والمويلح، وكذلك ضُمت العقبة اليوم إلى ولاية الحجاز المذكورة.

أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء، فإن الحالة الحاضرة تبقى فيه كما هي عليه، وتكون إدارته بيد الخديوية المصرية، كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق باشا.[1].

ونص الفقرة الخاصة بشبه جزيرة طور سيناء كما وردت عند يوسف جلاد، كما يلي :

(أما من جهة شبه جزيرة طور سيناء فهي باقية على حالتها وتكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التي كانت مدارة بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا.[2]).

ويجدر بنا هنا أن نترجم الفقرة الأخيرة من برقية الصدر الأعظم عن الأصل التركي بأسلوب معاصر، لتوضيح أهم نقطة فيها، وهي التي تتعلق بشبه جزيرة طور سيناء، كما كان يطلق عليه في تلك الآونة :

وقد اقتضى الأمر صدور الإرادة السنية لمولاى ملجأ الخلافة

---

(١) جريدة المقطم، العدد ٥١٩٥ بتاريخ الخميس ٣ مايو ١٩٠٦م (٩ ربيع الأول ١٣٢٤ هـ) .

(٢) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، م ٦ ، ص ٧٥٩.

للمحافظة على وضع شبه جزيرة طور سيناء على حالته الحاضرة، وإدارته من قبل الخديوية (المصريـــة) على نفس الصورة التي كان يدار بها في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا وأبوكم توفيق باشا.[١]) .

وليس هناك اختلاف في النصوص الثلاثة للبرقية من حيث المعنى والمضمون. وقد أوردتها لأهميتها البالغة، حيث سيثور جدل طويـــل بين المصريين والانجليـز من ناحية والعثمانيين من ناحية أخـــرى في مقتبـل الأيام حول هذه البرقية ومضمونها وفحواها..

وهنا نقارن بين نصين اثنين، وهما نص فرمان تولية عباس حلمى الثاني ، ونص برقيـــة الصدر الأعظم المتممة للفرمان والمعدلة له :

جاء في الفرمان : (وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصريـــــة المحدودة بالحدود القديمة المبينة في الفرمان الشاهاني الصادر بتاريـخ ٢. ربيع الثاني ١٢٥٧ هـ والمبينة أيضا في الخطريطة الملحقة بالفرمـــان المذكور.)

وجاء في البرقية : (أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء، فـإن الحالة الحاضرة تبقى فيه كما هي عليه، وتكون إدارته بيـــد الخديوية المصرية، كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحـــوم والدكم توفيق باشا).

---

(١) النص التركي للبرقية مستخرج من كتاب رشدى باشا سالـــف الذكر ، ص ٨

والملاحظ على نص الفقرة الخاصة بالحدود أنه في الفرمـــــان يؤكد على الحدود القديمة، كما ورد في الفرمان الصادر إلى محمـــد على باشا في سنة ١٨٤١م ، ومعنى ذلـك أنه يشير إلى خط الحـدود الذى لم يوافق عليه محمد على ولم ينفذه وهو من رفح إلى السويـس .

أما نص الفقرة الخاصة بالحدود في البرقية ، فإنه يشير إلـى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة لشبه جزيرة طور سيناء كما كانت علـى عهد سلفي الخديو عباس حلمي من قبل . ومعنى هذا - في نظـرى - أن الحالة الحاضرة أي الوضع القائم في شبة جزيرة سيناء ، أى من رفح إلى خليج العقبة، حيث أن هذا هو الوضع الراهن الـــذى يتمشى مع الطبيعة والحقوق التاريخية لمصـر، كما أصر عليه محمـد علـى من قبل..

ومن الجدير بالذكر أن فرمان تولية العرش الصادر إلى عبـاس حلمي باشا اعتبر حدود مصر الشرقية من رفح حتى السويس. ولمـا احتجت مصر وانجلترا على ذلك، أصدر الصدر الأعظم جواد باشـا برقية لتهدئة الأوضاع وإصلاح الأمور. ومعنى ذلك أن البرقية تعتبـر خط الحدود من رفح حتى العقبة بداهة . إذ ليس من المعقول أن تكرر البرقية ما ورد في فرمان تولية العرش . ومن ناحية أخـرى فإن البرقية تذكر تعبير (شبه جزيرة طور سيناء). وحدود شبـه جزيرة سيناء الشرقية تمتد امتدادا طبيعيا من رفح حتى العقبة .

(ولما علمت انجلترا وفرنسا وروسيا بهذا التلغراف وافقت عليه

وبطلت الممانعة في تلاوة الفرمان ، فتلى رسميا،[1] واعتبر مكمـــــلا لفرمان توليةالعرش ومصححا لـــــه.

ولكي لايحدث سوء تفاهم في المستقبل أرسل اللورد كرومر معتمــد الدولة البريطانية في مصر بتاريخ ١٢ أبريل ١٨٩٢ م مذكرة إلـــى تيجران باشا ناظرا الخارجية المصرية في ذلك الحين بناء علــى أوامر من جلالة ملكة بريطانيا مفادها، (أنه لايمكن تغيير شـــىء من الفرمانات المقررة للعلائق التي بين الباب العالي ومصر إلا برضـى الدولة البرطانية.. وأن شبه جزيرة سيناء ـ أى الأراضي المحـــدودة شرقابخط يمتد جنوبا بشرق من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شـــرق العريـش إلى خليج العقبة ـ تستمر إدارتها بيد مصر. وأما القلعـــة شرقي الخط المذكور فتكون تابعة لولاية الحجاز[2])

وهذا هو نص المذكرة :

وكالة بريطانيا السياسيـــة.

القاهرة في ١٢ أبريل ١٨٩٢ (نمرة٢٢٤)

إلى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية .

ياحضرة الناظـــر..

أتشرف بإفادتكم عن وصول مذكرة سعادتكم المؤرخة في هـــذا

---

(١) جريدة المقطم، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٠٦م (١٩ ذو الحجة ١٣٢٣ هـ).

(٢) نعوم بك شقير :المرجع السابق، ص ٥٨٨، ٥٨٩
فيليب بن يوسف جلاد :المرجع السابق ، ص ٧٦٠

اليوم ردا على محررى المؤرخ فى ١١ الجارى المرسل معها النص التركى مع الترجمة لرسالة صادرة بتاريخ ٨ من هذا الشهر من الصدر الأعظم إلى الجناب الخديو المعظم ينبىء جنابه العالى بأن الحالة فى شبه جزيرة طور سيناء باقية على ما كانت عليه وأنها تستمر مدارة بيد الخديوية المصرية.

وتعلمون سعادتكم أنه لايمكن إجراء تغيير فى الفرمانات التى تربط مصر بالباب العالى بدون رضاء جلالة الملكة وكذلك وردت إلى تعليمات باستلفات نظر سعادتكم إلى ما ذكر فى الفرمان الحالى فيما يختص بالحدود مخالفا لما تضمنه فرمان المغفور له الخديوى المتوفى وأنه إذا قرىء وحده أخذ منه أن شبه جزيرة طور سينا لاتكون فى المستقبل تابعة فى الإدارة إلى الخديوية المصرية ولكن إلى الولاية الحجازية.

إلا أن تلغراف الصدر الأعظم الذى تكرمتم بإبلاغه إلىّ يعد جليا أن شبه جزيرة سينا أى الأراضى المحدودة شرقا بخط متجه فى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش إلى رأس خليج العقبة يستمر تحت إدارة مصر وتكون قلعة العقبة شرقى الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز .

وقد كانت أبلغت حكومة جلالة الملكة الباب العالى منذ بضعة أسابيع بواسطة وكيل أشغالها فى الآستانة استعدادها لقبول هذه التسوية.

وفى هذه الأثناء وردت إلىّ تعليمات تجيز لى التصريح بـأن حكومة جلالة الملكة قد قبلت تحديد الحدود المبين فى الفرمان الحالى بالصورة التى بين ونقح. وفسر بها فى التلغراف الصادر فى ٨ الجارى من دولتلو فخامتلو الصدر الأعظم الـذى تعتبره حكومـة جلالة الملكة كملحق للفرمان وجزء منه وأنها لاترى أدنى ما نع من إعلان الفرمان رسميا مع إضافة التلغراف المفسر لـه السالف ذكره.

وأزيـد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملكة لايمكنها التسليم بـأن التغيرات التى أدخلت فى عبارة الفرمان أو قبول تلـك التغيـيرات يمس بوجه من الوجوه الحقوق والمطالب العينية القائمة الآن.

وقد أمرت بإرسال هذه المذكرة لسعادتكم وكذلك محررى المؤرخ فى ١١ الجارى تبيانـا لما رأتـه حكومة جلالة الملكة أثنـاء المخابرات التى اشتركت فيها وتمت اليوم.

وأتشرف بأن أرجو سعادتكم التفضل بنشر هذه المراسلة عنـد نشر الفرمان وتلغراف دولتلو فخامتلـو الصدر الأعظم فـى جريـدة الحكومة المصرية الرسمية.

واقبـلوا فائـق احترامى ،،

(بارنج)(١)

---

(١) فيليب بن سويف جلاد ، المرجع السابق ، ص ٧٦٠

وقد أشار كرومر على تيجران في نهاية هذه المذكرة بنشرها عند نشر فرومان تولية العرش والبرقية المكملة له في جريدة الحكومة المصرية الرسمية.[1]

كما أرسل اللورد كرومر مذكرته هذه رسميا إلى سفير انجلترا في الآستانة ، فأبلغها السفير إلى الباب العالي . و أرسل أيضا صورة منها مع صور جميع المكاتبات التي دارت بشأن فرمان التولية والبرقية إلى الدول الأخرى (فرنسا وروسيا)، فاعترفت بقبولها.

أما الباب العالي فلم يجب عنها سلبا ولا إيجابا[2]، رغم أنها تضع النقط على الحروف بالنسبة للبرقية، وتزيل الغموض الوارد بها عن طريق تحديد خط الحدود بشكل واضح وصريح , ولو كان الباب العالي يود أو يستطيع الرد بالرفض لرفض. أما معنى صمته فهو الموافقة إن طوعا أو كرها على المذكرة التي تعتبر في نظري مذكرة تفسيرية للبرقية لأنها توضح الغموض الوارد بها وتجليه..

ونورد هنا رسالة من سفير فرنسا في مصر (ريفرسو) بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٢ موجهة إلى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية بخصوص تدخل فرنسا لدى الباب العالي في موضوع سيناء، وأثر ذلك الضغط على صدور برقية الصدر الأعظم المعدلة لفرمان تولية العرش، وتكليف فرنسا لسفيرها في الآستانة (باعتماد هذين الأمرين الشاهانيين) :

---

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق، ص ٧٦٠

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٨٩

وكالة وقنصولاتو جنرالية فرنسا بمصر

القاهرة فى ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢م

إلى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية

ياحضرة الناظر..

إلحاقا لما أبلغته شفاهيا إلى سعادتكم بشأن تدخل الحكومة الفرنساوية فى مسألة سينا الذى كانت نتيجته تمهيد الصعوبات القائمة، أتشرف بإخبار سعادتكم، أنه لما بلغ فرمان تولية الجناب الخديو المعظم عباس باشا حلمى والإرادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سينا بلاغا رسميا إلى حكومة الجمهورية، كلفت سفيرها لدى الباب العالى باعتماد هذين الأمرين الشاهانيين.

وإنى أعد نفسى سعيدا بأن أقدم إلى سعادتكم هذا البلاغ المنطبق على سوابق السياسة الفرنساوية، وأرجو سعادتكم الإفادة عن وصوله.

تفضل ياحضرة الناظر بقبول فائق احترامى.

ريفرسو[1]

وقد رد تيجران باشا على ريفرسو فى نفس اليوم شاكرا له :

نظارة الخارجية المصرية.

القاهرة فى ١٤ أبريل ١٨٩٢م

إلى حضرة المركيز دو ريفرسو وكيل وقنصل جنرال فرنسا السياسى.

---

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق، م ٦ ، ص ٧٦١

ياحضـــرة المركيـــز..

قد تشرفت باستلام رسالتكم المؤرخة في هذا اليوم التي ذكرتـــم بها أن حكومة الجمهورية الفرنساوية قـــد كلفت سفيرها لـــدى الباب العالي باعتماد فرمان تولية الجناب الخديو المعظم عبـــاس حلمي باشا والإرادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سينا اللذيـــن بلغا رسميا إلى جنابه العالي.

وإني وفق رغبتكم أبادر ياحضرة المركيـز بإفادتكم عن وصـــول بلاغكم وأرجوكم قبول فائق احترامي.

ناظر الخارجية المصرية

تيجـران[1]

كما وردت من (كوبـاندر) سفير روسيا في مصر رسالة إلـــى تيجران باشا بخصوص (اعتماد سفير جلالة الامبراطور بالآستانـــة المسيو دونيليدوف فحوى هذين المحرريـــن (فرمان التوليـــــا والبرقية) باسم الحكومة الامبراطورية) :

وكالـة وقنصلاتو جـنرالية الروسية في مصر

القاهرة في ١٤ أبريل ١٨٩٢م نمرة ٦٦

إلى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية

ياحضرة الناظر..

قد ورد إليّ أمر حكومتي بإبلاغ الجنـاب الخديو المعظم أنـــــ

---

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، م ٦ ، ص ٧٦١

لما بلغ الباب العالي فرمان التولية والإرادة المختصة بشبه جزيـــــرة سينا لسفير جلالة الامبراطور بالآستانة اعتمد سعادة المسيو دونيليدوف فحوى هذين المحرريـــن باسم الحكومة الامبراطورية.

فأرجو سعادتكم التفضل بعرض ما ذكر على الجناب الخديـــــو المعظم.

وإني أغتنم هذه الفرصة لتكرار الإعراب عن فائق احترامـــــى لسعادتكم.

أ. كوبيانـــدر[1]

وتدلنا هذه الأحداث على أن انجلترا أحست بمراوغة الدولـــة العثمانية عندما أصدرت فرمان تولية العرش الخاص بعباس حلمـــى، وفطنت إلى أهدافها البعيدة ومراميها، فسعت إلى تعديل الوضـــع . ولما صدرت برقية الصدر الأعظم المكملة والمعدلة للفرمان، كان يشوبها بعض الغموض لعدم التحديد الواضح والصريح للحدود . ولهذا أرســـل اللـــورد كرومـــر المعتمد البريطاني في مصر مذكرة إلى تيجـــران باشا ناظر الخارجية المصرية عبارة عن تفسير واضح لبرقية الصـــدر الأعظم، حيث نص في مذكرته على الحدود صراحة لكي لايترك مجـــالا للشك أو التـــأويل في المستقبل.

ثم إن الأمر لم يقتصر على ذلك بل إن كرومر أرسل نفس المذكرة

---

(١) فيليب بن يوسف جلاد ، المرجع السابق ، م ٦ ، ص ٧٦١

إلى سفير انجلترا في الآستانة الــذى أبلغها بدوره للبــاب العالــى.
كما أرسل نص فرمان تولية العرش والبرقية والمذكرة وجميع المكاتبات الأخرى إلى الدول الصديقة كفرنسا وروسيا. وكذلك قام تيجران بنشــر هذه الوثائق كلها في جريدة مصر الرسمية.

وتعتبر مذكرة كرومر إلى تيجران دليلا قويا على الدبلوماسيــة البريطانية صاحبة الباع الطويل . فقد فطن كرومر إلى احتمال مراوغــة الباب العالي في المستقبل، وإغفاله نص البرقية وقيامه بشغل بعــض المناطق الهامة التابعة لمصر عند العقبة كطابا والمرشش[1] وغيرها مــن المناطق الحساســة.

كذلك كان غرض كرومر من مخاطبة الدول الكبرى في هذا الموضوع وإطلاعها على مجريات الأمور، إظهار الدولة العثمانية بمن لايحتــرم تعهداته السابقة طبقا لفرمان ١٨٤١م الذى ضمنته الدول الكبرى (انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا) ، والتأثير على أصدقاء الباب العالــى من بين هذه الدول.

وهكذا أوضحت الدبلوماسية الانجليزية الغموض الموجــود فــى البرقية بهذه الطريقة، ثم أعلنت عنه على الملأ كي تقطع خط الرجعــة على العثمانييــن، وتعمل على إحراجهم إن هم فكروا في التراجــع.

وأغلب الظن أن العثمانيين لم يردوا على مذكرة كرومر خشيــة

---

(١) المرشش هي أم رشــرش التي أصبحت إيلات فيما بعد.

أن يسبب لهم الرد بالنفى مشاكل كثيرة، فقد رأوا بأعينهم كيف وقفت الدول الكبرى ومن بينها انجلترا ضد محمد علي..

ومن الجدير بالذكر أن انجلترا والدول المتحالفة معها التى وقعت على معاهدة لندن ١٨٤٠م، والضامنة لتنفيذ الفرمان السلطانى الصادر إلى محمد علي سنة ١٨٤١م بخصوص حكم مصر، لم تتدخل فى شئون مصر عندما رفض محمد علي تحديد الحدود المصرية الشرقية كما جاء فى فرمان ١٨٤١م، وجعل حد مصر الشرقى من رفح حتى جنوب قلعة الوجه. أما فى عهد عباس حلمى فإن انجلترا تدخلت عندما أراد الباب العالى سلخ جزء من سيناء، وحرضت بعض الدول الكبرى كفرنسا وروسيا، خوفا على قناة السويس وعلى مصر التى تحتلها بالطبع .

* *

وبعد كل هذه الترتيبات والاحتياطات تم تنصيب الخديو صباح يوم ١٤ أبريل ١٨٩٢ بقصر عابدين. ونشرت جريدة الوقائع الرسمية المصرية فى نفس اليوم فرمان تولية العرش وبرقية الصدر الأعظم ومذكرة كرومر.(١)

* *

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، الجزء الثانى من القسم الأول، ص ١٢ القاهرة ١٩٣٦.

أحست الدولة العثمانية بأن ذراعيها قد لويتا، عندما ضغطت عليها انجلترا لتصحيح الوضع بالنسبة لفرمان تولية العرش الذى صدر إلى عباس حلمي باشا، فأصدرت برقية الصدر الأعظم التى صححت الوضع بالنسبة لشبه جزيرة سيناء..

وهذا الوضع يعتبر وضعا مهينا بالنسبة لدولة الخلافة الإسلامية وبالنسبة للسلطان العثماني خليفة المسلمين.. مما جعل الأوضاع في هذه المنطقة الحدودية تنذر بالخطر، لوجود ثلاث قوى فيها :

- مصر، صاحبة الحق فى أراضيها..
- انجلترا ، دولة الاستعمار صاحبة القوة والبطش..
- الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية،وصاحبة السيادة على ولاياتها..

* فمصر تريد حقها كاملا فى سيطرتها على كامل أراضيها دون انتقاص من حدودها التاريخية والطبيعية.

* وانجلترا تريد تأمين الحدود الشرقية لمصر تأمينا كاملا، تحسبا للأخطار المرتقبة فى المستقبل على قناة السويس ، شريان الحياة للامبراطورية البريطانية . وتود أن تقيم الاستحكامات المنيعة فى منطقة طابا وما حولها ضمانا وأمانا.

* والدولة العثمانية تريد أن تسترجع هيبتها التى ضاعت منذ عهد محمد على باشا، وسيطرتها الفعلية على مقدرات الأمور فى مصر لترسم سياستها كما ترى هى لا كما يرى المصريون. تريد

تبعيــة فعلية لا إسمية . تريد تقوية قبضتها من آن لآخر على مصر. لذلك فهي ترى أن مطالبة مصر أو انجلترا برسم خط الحدود الشرقية لمصر تعتبر تعديا على سيادتها، من دولة تابعة لها وهي مصر التي تشغل جزءً من امبراطورية يحكمها خليفة المسلمين، أو من دولة استعمارية محتلة كانجلترا التي تحتل إحدى الولايات الهامة للدولة العثمانية. ولايمكن رسم خط الحدود والحالة هذه، لأن الامبراطورية كل يتبع السلطان العثماني ولايمكن أن يتجزأ أبداً. ولايشغل مساحة الامبراطورية إلا دولة واحدة حاكمة ومسيطرة هي الدولة العثمانية وسلطان واحد هو السلطان العثماني، وما الخديو إلا وال تابع ، ينبغي أن تسير تصرفاته وأعماله في فلك الحكم العثماني، وتحت سيطرة السلطان وتوجيهاته وأوامره. فمع من ترسم الحدود على حد قول الصدر الأعظم مرارا؟ !

ويتضح من فرمان اعتلاء العرش الذى صدر لعباس حلمي باشا أن الدولة العثمانية كانت تريد الاقتراب من قناة السويس بأى شكل من الأشكال كي تتمكن من نقل معداتها العسكرية إلى المناطق البعيدة. وتود إحكام السيطرة على الأراضي البعيدة التابعة لها في منطقة البحر الأحمر والخليج. كما تهدف إلى تأمين الأماكن المقدسة في القدس وفي الحجاز. وكانت تريد أيضا إبعاد مصر وانجلترا عن العقبة حيث تخطط لمد خط السكك الحديدية من معان إلى العقبة بعد أن وصل خط الحجاز من استانبول حتى المدينة المنورة.(١)

---

(١) لتوضيح ذلك ، انظر ص ١٥٢ - ١٥٨

ونستطيع هنا أن نستخلص نتيجه هامة من جراء أزمة فرمـــان تولية العرش لعباس حلمي باشا، وهي أن هذا الحدث (فتح أعيـــن الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية البريطانية على ضرورة مراقبـــة تحركات الدولة العثمانية عند حدود مصر الشرقية.)[١]

---

(١) دكتور أحمد أمين عامر : المرجع السابق، ص ١٠

حادث المرشش

هدأت الأوضاع على الحدود ، ونامت المسألة نوما طبيعيا، إلى أن عين الكولونيل براملي Bramly الانجليزى مفتشا على شبه جزيرة سيناء ١٩٠٥م[1] وربطت الحكومة المصرية نحو ٥٠٠٠ جنيه مصرى في ميزانية هذه السنة لكي يباشر الإصلاح فيها، وينظم فصيلة الهجانة، ويبني منزلا للحكومة في النّخِل،[2] ويشتري أشجارا وآلات لغرس الجناين والبساتين ، ويبني سوقا، ويصلح أمر الماء في الطور ، ويقيم سدا صغيرا في خور العريش لإرواء الأراضي الواسعة هناك ويجعلها صالحة للزراعة ، ويبني جامعا وشكنة ونقطة للبوليس في النخل، وفي عزمه مد التلغراف إلى هناك على توالي الأيام[3].

---

(١) عين براملي مفتشا على شبه جزيرة سيناء ، لأنه يجيد التحدث بلغة البدو من أهل سيناء ويعرف تصرفاتهم علاوة على مقدرته على فض ما قد يقع من خلافات بين العربان.

(٢) نِخِل : أصل اسمها نخر ثم حرفت إلى نخل، وهي قرية صغيرة في جبل سيناء، بها عيون ماء. وكانت محطة من المحطات على طريق الحج المصرى. وتقع على بعد ١٢٠ كم إلى الشرق من السويس. وبها قلعة شيدت في عهد السلطان قنصوه الغورى .

(محمد رمزى : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ص ٢٦٥. القاهرة ١٩٥٥)

(٣) جريدة المقطم، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٠٦ م (١٩ ذو الحجة ١٣٢٣ هـ).

(فأشاعت بعض الجرائد المحلية المعادية للاحتلال خبرا مؤداه أن الانجليز أرسلوا رجالهم إلى سيناء ليبنوا القلاع على حدودها وفي النفس شيء.)[1] وبعث والي سوريا ناظم باشا برسالة برقية في ١٧ ديسمبر ١٩٠٥م إلى الباب العالي ، مؤداها أنه علم بأن الانجليز قاموا بإنشاء معسكر للجنود في منطقتي الجرافي والقسيمة بالقرب من العقبة . فصدرت الإرادة السنية إلى البكباشي صدقي افندى قائد العقبة بسرعة إنشاء معسكر عثماني في المنطقتين المذكورتين ، وعدم تمكين أحد آخر من إنشاء معسكر فيها.

(وطلب الباب العالي من مصر رجوع العساكر الإنجليزية عن الحدود ، فأجابته مصر بكذب هذه الإشاعة[2]).

(ويقرر كرومر أن الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا في سيناء في هذا الوقت هو المستر براملي الذى كان قد عين قبل ذلك مفتشا مدنيا للمنطقة، ولم يكن هناك آنذاك أى جندى انجليزى أو مصرى شرق السويس.)[2]

---

(١) جريدة اللواء، العدد ١٨٩٦ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٠٥م.
نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٨٩

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٨٩

(1) Further Correspondence Respecting the Affairs of Egypt and the Soudan, Part LXV No. 286, Cromer to Grey May 21, 1906. =

(وقد أرسل للتحرى عن مدى صحة التقارير التي وصلت إلى القاهرة عن نية السلطان في مد فرع جديد لسكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة.[١])

(وفي يناير ١٩٠٦م أصدرت الحكومة المصرية أوامرها إلى المستر براملي مفتش شبه جزيرة سيناء، بوضع خفر من البوليس في نقب العقبة لمراقبة الحدود، فذهب المستر براملي ببعض رجال البوليس إلى رأس النقب.

ولما لم يجد فيه الماء الكافي نزل إلى المرشش في سفح النقب على الجانب الغربي من رأس خليج العقبة[٢]).

وكان براملي - على حد قول المصادر التركية المعاصرة للفترة - قد جاء إلى المكان المسمى المرشش الذى يبعد مسافة نصف ساعة من العقبة على طريق غزة مصر، وفي معيته خمسة من جنود حرس الحدود المسلحين (الجندرمة)، المسماة أبناء عقيل من أهالي قلعة نخل، وفي نيته إقامة معسكر للجنود .

- نقلا عن :د. يونان رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا، ص ٢٦. القاهرة ١٩٨٣.

(1) Blunt (Wilfrid Scawen): My Diaries. Being A Personal Narrative of Events 1888-1914. Part 2 (1900 - 1914) P. 133. London

نقلا عن : د. يونان رزق :المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٧.

(٢) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٥٨٩

ولما علم البكباشي صدقي أفندى قائد العقبة بالخبر، توجه إلى براملي بعد أن وصل إليه رسولان من قبله يطلبان السماح لبراملي بمقابلته. وقد أفاد براملي بصورة قاطعة بأنه جاء لإقامة معسكر للجنود في المنطقة المذكورة، طبقاللأوامر الذى تلقاه من سردار مصر (حاكم مصر العام). وذكر أن المناطق الممتدة من خليج العقبة حتى البحر الأبيض تابعة لمصر، وهي المرشش وأم البيان وغديان ونقب العكفي وكونتلة الجرافي والقسيمة وعجرود وخان يونس.[١]

ويذكر صدقي افندى أن تلغراف الباب العالي ورد فيه الأمر بعدم تمكين المشار إليه من إقامة معسكر للجنود في أى من المناطق المذكورة، طالما لم يصل إليه الإذن والفرمان من السلطنة السنية ذاتها. وظل براملي في منطقة المرشش في انتظار وصول الأمر ، دون أن يجرؤ على عمل أى شيء . وقد وضع تحت المراقبة الدائمة.

ويطلب صدقي افندى من الباب العالي في نهاية برقيته، إعطاءه خريطة توضح الحدود بالتفصيل ، ويتمنى لو صدرت إليه التعليمات الواضحة لتنفيذ ما ينبغي عمله بخصوص هذا الموضوع.[٢]

---

(١) يورد رشدى باشا في ملحق كتابه خريطة يوضح فيها الخط الفاصل الذى طالب به براملي عندما وصل إلى المرشش لأول مرة، وهو يمتد من الغور إلى رفح، انظر الخريطة ص ٢٥٥ من هذا الكتاب.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١٥ ، ١٦

وقد أصدر حقي باشا مشير الجيش الخامس الهمايوني الذى تتبعه منطقة العقبة أوامره إلى قائد العقبة صدقي افندى ، لكي لايسمح ببناء أية منشأة على الإطلاق، ما لم تنطبق على ما فى الخريطة التى تبين الحدود الرسمية، انتظارا لوصول تعليمات جديدة.[1]

ويستطرد أمير اللواء رشدى باشا قومندان العقبة التركى،[2] فى كتابه (مسألة العقبة)، قائلا : (تلقينا الخبر بأن براملي أرسل رسولا خاصا إلى مصر طالبا تزويده بالتوجيهات اللازمة، وراجيا الإذن له بإنشاء مركز ضبطية أى مركز حراسة، بعد أن اضطر إلى عدم إنشائه فى منطقة العقبة، نتيجة لما وجده من رفض ، واقتناعا منه بما أخبره به البكباشي صدقي أفندى، وانصياعا لما تلقاه من أوامر.

وقد أرسل الملازم نورى افندى مع عدد من الجنود العثمانيين إلى براملي لإجلائه عن المكان الذى أقام فيه معسكره ليلا، لأن المرشش تقع على بعد خمسة كيلومترات من العقبة.

وأبلغ الملازم أول جميل أفندى براملي بأن قيادة العقبة سترسل إليه ضابطا وعددا من الجنود العثمانيين لكى يصبحوا تحت إمرته، لأنه يُعد من موظفي الدولة العثمانية، ما دام من موظفي مصر. وقد تم الحصول على موافقته ، وأظهر اغتباطه بذلك)، على حد قول رشدى باشا.

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٧

(٢) قومندان العقبة أى محافظ العقبة أوالحاكم العسكرى للعقبة. وأمير اللواء رتبة عسكرية تقابل اللواء حاليا، كما تقابل أميرالاى رتبة عميد الحالية.

وقد صدر الأمر أيضا إلى نورى افندى من قبل البكباشي صدقي افندى بعدم السماح بإقامة أية منشأة. وبهذه الصورة تمكن قومندان العقبة (رشدى باشا) من إبطال تحركات براملي تماما، ومنع إنشاء أى مركز حراسة (مركز ضبطية).

ويذكر قومندان العقبة أن أوامر الباشا رئيس الكتاب (بمثابة وزير الخارجية حاليا) المستندة على الفرمان السلطاني، قد صدرت بسرعة إنشاء مركز حراسة في المكان الذى كان براملي يريد إنشاءه فيه، وبالبقاء في العقبة بالجنود الموجودة فيها بالإضافة إلى العساكر التي صدر الأمر بإرسالها إلى من سوريا ومن الحجاز.

وكان براملي بك قائما في خيمته في المرشش، وجنود حرس الحدود (الجندرمه) الذين في معيته في خيمة أخرى ضربت على حدة. فتقابل معه رشدى باشا، وقال له أن المنطقة التي يقيم فيها منطقة تابعة لإدارة الحكومة السنية مباشرة، ولم يسمح له بإنشاء مركز الحراسة الذى أراده . ونصحه رشدى باشا بأن ينهي المشكلة في مصر، مادام الأمر كذلك.

ومن الجدير بالذكر أن براملي بك كان قد خاطب مصر، لأخذ إذن وتصريح من الباب العالى بإنشاء مركز الحراسة، على حد قول رشدى باشا في كتابه. وقد تلقى خبر عدم وصول أمر إلى العقبة بذلك حتى هذه اللحظة بدهشة بالغة . وقال، إذا كان الأمر كذلك، فاعطني ورقة رسمية تفيد بأن المرشش ليست تابعة لمصر، وإنما

تتبع الحكومة السنية مباشرة ، فأعطتيه الورقة المطلوبة.

سلم براملي بك البكباشي صدقي افندى رسالة مغلقة بالإنجليزية لكي يعطيها إلى قومندان السفينة التي طلبها من مصر ساعة وصولها. وفي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي جمع خيامه وتحرك صوب السويس.

وهكذا بدأت المشكلة بهذه الصورة..

وقد فهم فيما بعد أن المشار إليه طلب من السويس تزويده بسفينة محملة بالعساكر ولوازم إنشاء مركز الحراسة والعمال.(١)

ويعلق رشدى باشا على تصرفات الانجليز ، بقوله أنهم يختارون الوقت المناسب لهم دائما . ويذكر أن وجهة نظر براملي تتلخص في أن المسألة إن حلت بصدور تصريح بإنشاء مركز الحراسة ، فلن تكون هناك مشكلة . ويردف رشدى باشا معقبا، بقوله : إن حدث ذلك ضاع وادى عربة، ودخلت الأماكن الممتدة حتى بحر لوط (البحر الميت) تحت الإدارة المصرية، وأصبح الطريق إلى القدس مفتوحا تماما، وصارت جزيرة العرب في خطر كذلك.

ويؤكد قومندان العقبة في كتابه على أن ما يدعيه براملي من أن أراضي مصر تمتد حتى وادى عربة ، لا أساس له من الصحة. ويقرر أن قسما من قبيلة اللحيوات يعيش بجوار غديان في وادى

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١٨ ـ ٢٠.

عربة، كان يتلقى عوائد الصرة المخصصة لتأمين سلامة المحمل من مصر، عندما كانت العقبة تحت الإدارة المصرية، وبعد أن أخذت الحكومة السنية العقبة، لم يقطع المصريون هذه العوائد. وكان يستفيد منها مشايخ العربان القاطنين في هذه النواحي، أمثال الشيخ مسمخ والشيخ سليمان خليفي. وللقضاء على دعوى براملي في وادى عربة قامت الدولة العلية بصرف النقود لمشايخ العربان في هذه المنطقة بدلا من مصر، كما أهدتهم سيوفا تذكارية لتأليف قلوبهم.(١)

وبعد تحرك براملي نحو السويس، ذهب رشدى باشا إلى المرشش، واختار فيها مكانا يقيم عليه مركزا للحراسة (قراقول). وقد تم بناء المركز في ظرف خمسة أيام، وأرسلت المعلومات بذلك إلى الجيش الخامس الهمايوني. وبعد إنشاء المركز بمساعدة العساكر الشاهانية والأهالي، وجد أن مصاريف البناء تكلفت ألفا وخمسمائة قرش فقط، دفعها رشدى باشا من ماله الخاص ثم استردها من الجيش الهمايوني بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويعني بناء مركز للحراسة في المرشش في نظر رشدى باشا أن وادى عربة أصبح تابعا للحكومة السنية. ويؤكد على أن هذه الأحداث أصابت براملي بصدمة شديدة، لأنه كان يعقد آمالا كبيرة على وادى عربة. علما بأن الشيخ سليمان خليفي والشيخ مسمخ حضرا إلى رشدى باشا، وأفادا بأنهما لايرغبان قطعيا في

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٢٠، ٢١.

أن يكونا تابعين للإدارة المصرية ، ويرتاحان لتبعيتهما للحكومة السنية على حد قوله ، وأرسلا يخبران القاطنين معهما بذلك . وتم التنبيه على العربان الطائعين بأن يدافعوا عن الأماكن التي يقطنونها .

ويختتم قومندان العقبة كلامه في موضوع مركز الحراسة في المرشش بالتعليق على موقف اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر من تصرفات براملي، بقوله ، أن اللورد كرومر خدع في أهم نقطة وأخطأ خطأ فاحشا، لسببين :

أولهما : تصوره إمكانية قيام براملي بإنشاء مركز الحراسة دون مشاكل.

ثانيهما : ظنه إمكانية استخدام الجنود المصريين ضد الدولة العثمانية عند ظهور أى مشكلة ، بخداع كل منهما.[1]

ويقرر مؤلف (مسألة العقبة) حجم الجيش العثماني الموجود في العقبة عند بداية ظهور المشكلة ، بأنه كان عبارة عن :

- ١٧٠ جنديا من الطابور الرابع للألاى (الفيلق) الثاني والستين.
- فرقتين نظاميتين .
- ٤٠ جنديا من الطابور التاسع النشانجي للجيش الخامس الهمايوني.
- ١٥ فارسا من الطابور التاسع النشانجي للجيش الخامس الهمايوني.[2]

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢١، ٢٤

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٢٤.

تأزم الموقف

(بدا للحكومة العثمانية أن تمد فرعا من سكة حديد الحجاز إلى العقبة، فما كان من رشدى باشا قومندان العقبة إلا أن زحف بجنوده وتعدى حد شبه جزيرة سيناء ، وأوغل في أرض مصر مسافة عشرة أميال تقريبا حتى أتى قرية طابا المصرية واحتلها بجنوده العثمانية بلا سابق إعلان ولا استئذان . فلما علمت الحكومة المصرية بذلك أرسلت ضابطا وخمسة وعشرين جنديا لاستطلاع حقيقة الخبر، فأبى رشدى باشا أن يصغى إلى أقوال الضابط . ولما رأى الضابط المصرى أن هناك بين ألفين وثلاثة آلاف جندى عثمانى ، أرسل فأخبر الحكومة المصرية بما كان وبقى بجنده قريبا من ذلك المكان مقابل الجنود العثمانية لتصدها عن الإيغال في الأراضى المصرية إذا حدثتها النفس بذلك.[1]).

(عند ذلك أرسلت الحكومة المصرية بلوكا من العساكر النظامية مع الأميرالاى سعد بك رفعت قومندان شبه جزيرة سيناء[2]

(١) جريدة المقطم ، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٠٦م (١٩ ذو الحجة ١٣٢٣هـ)

(٢) سعد بك رفعت : تولى منصب قومندان (محافظ) سيناء ابتداء من ١٨٩٢م . وهو أول من تولى قومندانية سيناء بعد دخولها في حوزة الحربية . ويعرف سعد بك قوانين بدو سيناء وأعرافهم لأنه متزوج بإحدى بناتهم .
(د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق، ص ١٦).

علـى الوابور (نور البحـــر) لشغل وادى طابا.[١]

وفي الساعة الحادية عشرة من مساء ٢٢ يناير ١٩٠٦م (٢٦ مـــن ذ ى القعدة ١٣٢٣ هـ) شاهد الأتراك سفيـــة مجهولـة لا ترفع أيــــة أعلام تقترب من الجزيرة الصغيرة الجرداء المسماة جزيرة فرعـــون (جزيرة قليعة)[٢] الواقعة على بعد سبعة أميال من قلعة العقبة وعلى مسافـة ميلين من جنوب طابا. فتكهـــنوا بأنها السفينة التي تحــــدث براملي عن مقدمها ، وتوقعوا نزول ما بها من جنود إلى طابا في الصباح.

وقد سارع رشدى باشا بإخطار القصر السلطاني وقيادة الجيـــش الخامس الهمايوني . وأرسل البكباشي صدقي افندى على رأس فرقة مـــن

---

(١) نعوم بك شقير : المرجع السباق، ص ٥٩٠

(٢) جزيرة فرعون (جزيرة قليعة) : جزيرة صغيرة يبلغ طولهـــا مائتي متر. وتبعد سبعة أميال عن قلعة العقبة ، وميلين عـــن جنوب طابا. وهي قريبة جدا من الشاطئ.(٢٥٠ مترا)، فعنـــد هبوب عاصفة تحتمي المراكب الصغيرة فيها فيما بين البر والجزيرة. ولايوجد في الجزيرة ماء. وقد كان الماء والزاد اللازمين للجنـود المصريين المقيمين بها بمناسبة أحداث طابا، يأتيان مـــن مصر بالسفن كل أسبوع.

بنى صلاح الدين الأيوبي مسجدا في هذه الجزيرة الصغيرة ، ولم يبق منه أيام أحداث طابا هذه سوى أطلاله وأطلال بعض المنازل.

وتمد الجزيرة بالمياه من مصدر ماء في طابا عادة.

(رشدى باشا : المرجع السابـــق، ص ٣٧).

الفرسان إلى طابا، لمنع نزول الجنود هناك والاستعانة بالقوة العسكرية الموجودة في المرشش إذا لزم الأمر.(١)

وفي الصباح صمم الجنود المصريون على النزول من الباخرة إلى طابا. وركبوا القوارب ، فوجدوا الفرقة التي يقودها صدقي افندى في مواجهتهم .

وعندما وجد قومندان العقبة أن الموقف على وشك الانفجار جاء بنفسه إلى المرشش ، وقام بتدعيم فرقة صدقي افندى بضابط واحد وثلاثين جنديا من القوة الموجودة في المرشش. وقام صدقي افندى في نفس الوقت بإخطار سعد بك رفعت بعدم النزول إلى البر.

ويحكي رشدى باشا في كتابه أنه أرسل كلا من فؤاد بك أغا الجنود الموجودة في المرشش ويمني افندى إمام الطابور وواعظه إلى الأميرالاى سعد بك رفعت لإخباره أن جنود مصر تعتبر من الجنود الشاهانية، وأننا جميعا تابعون لمقام الخلافة ونعمل تحت راية واحدة، وعلينا أن نتحد ماديا ومعنويا في مواجهة أى مشكلة، وأن نسعى جميعا لتنفيذ رغبة خليفتنا . فأجابهما سعد بك بأنه بالقطع لايريد أن يسبب أى ضيق لخليفتنا جميعا، ولايرغب في التسبب في حدوث أى مشكلة . وأعاد الجنود المصريين من القوارب ، إلى السفينة.(٢)

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٢٥

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧

وينقل نعوم بك شقير في كتابه قول سعد بك رفعت في هـذا الموضوع، حيث يقول :(فلما وصلت بنا الباخرة إلى ميناء طابا، رأيت العساكر التركية قد انتشرت على التلال التي تطل على طابا من الشرق وقائدهم ضابط برتبة بكباشي[1] واقف على الشاطئ، فأمرت العساكر بالاستعداد للنزول إلى البر وسبقتهم إليه. فاستقبلني القائد المذكور، وقال : ما الخبر ؟ قلت :قد جئت ببعض العساكر المصرية لاحتلال طابا. قال : إن طابا في حد العقبة وجزء منها، فلا أسمح لأحد أن ينزل فيها . قلت : بل طابا في حد شبه جزيرة سيناء . وقد أقمت فيها بنفسي مع العساكر تسعة أشهر بعد إخلاء العقبة سنة ١٨٩٢م ، وحفرت فيها هذه البئر ودللته عليها.[2]

وفيما أنا أناقشه حضر المستر براملي برا من نخل بوادى طويبة)، فشاهد صدقي افندى، كما رأى الجنود المصريين على سفينتهم نور البحر. فتحدث مع صدقي افندى ، وسأله عن السبب في عدم السماح بإنزال الجنود المصريي إلى طابا. وأخبره بأنه إذا أصر على منعهم ، فإنه سيأتي بسفن كثيرة وقوة كبيرة . ثم ركب القارب الذى جاء من نور البحر، وتوجه إلى السفينة. وبعد مدة وصلت السفينة إلى العقبة، وعلى متنها كل من سعد بك وبراملي بك والبكباشي الانجليزى قومندان السفينة.[3]

---

(١) يبدو أنه صدقي افندى

(٢) نعوم بك شقير :المرجع السابق ، ص ٥٩٠

(٣) رشدى باشا : المرجع السابق ،ص ٢٧.

وعندما التقى بهم رشدى باشا، قال : تحدثنا سويبا في الموضوع . وطلبت أن أقرأ عليهم التلغراف الذى وصل إلى من الصدر الأعظم في ٢٢ يناير ١٩٠٦م (٢٧ من ذى القعدة ١٣٢٣ هـ) ، ونصه مترجما عن اللغة التركية :

(إن طابا تدخل مباشرة تحت إدارة الدولة العلية . ولايحق للجنود المصريين النزول فيها . ينبغي منعهم بكل وسيلة ممكنة وإخراجهم . كما يجب إبلاغ الأميرالاى القادم من مصر بتلغرافي هذا وما يحويه . علما بأننا كتبنا بالتفصيل إلى الخديوية الجليلة أيضا).

الصدر الأعظم[1]

فريد باشا

فقال براملى بعد أن سمع نص البرقية :(سأضع الخمسين جنديا مصريا الذين جاءوا على متن السفينة نور البحر في المرشش وطابا بموجب الأمر الذى تلقيته من سردار مصر).

ويذكر قومندان العقبة أنه أخبره بعدم أحقيته في إقامة الجنود في النقطتين المذكورتين . ويضيف بأنه لم يسمح بإنزال الجنود المصريين إلى البر لهذا السبب . ولا يليق حل هذه المشكلة بهذه الصورة، لأنها ليست مجرد مشكلة بين تابع ومتبوع، وإنما هي مشكلة بين دولتين . فرد براملى، قائلا :أن نصف خليج العقبة ووادى عربة

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٦.

يرتبطان بمصر منذ زمن بعيد . وأن المناطق التي تمت إعادة تبيعتهـــا إلى ولاية الحجاز والتي تمتد حتى منطقة الوجه، قد اكتسبت الحـــق في الانضمام إلى مصـر مرة أخرى، لأننا لم نوافـق على ذلك.

وأصر براملي على إنزال الجنود، ولكن طلبه رفض..

ويذكر رشدى باشا[١] أن الذخيرة الموجودة في العقبة كانت لاتكفي خمسين جنديا، لكنها كانت كافية لمنع الجنود المصريين من مغـــادرة (نـور البحر) والنزول إلى الشاطئ.[٢]

ويقول سعد بك رفعت (أن عساكر الأتراك قد انتشروا علـــى التلال، وصوبوا نيرانهم نحونا. فرأينا من الصواب اجتناب سفـــك الدماء ، فعدنا إلى الباخرة، ونزلنا في جزيرة فرعون، ثم أرسلنـــا الخبر إلى حكومتنا، ومكثنا ننتظر أوامرها[٣])

وينبغي علينا هنا أن نوضح الأسباب التي دعت الانجليز إلـــى إستعمال جزيرة فرعون في رسو (نور البحـــــر) و (ديانـــا) فيما بعد .

---

(١) وفي هذه الأثناء أرسل رئيس الكتاب يخبر رشدى باشا، بأن الحضرة السلطانية أنعمت عليه برتبة ميرلوا أى أمير اللـــواء في ٢٣ يناير ١٩٠٦، وتكليفه بمهام هذه المشكلة الصعبة، علـــى ألا يسمح بأى تعد على العقبة .
(رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٨).

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٢٧ ، ٢٨.

(٣) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩١

- تتمتع الجزيرة بموقع استراتيجي هام ، حيث تطل على السواحل الهامة والمناطق الحساسة عند طرف خليج العقبة وقريبة منها. ويمكن رصد تحركات العساكر على البر في بعض المناطق القريبة، فهي على بعد ميلين من جنوب طابا وعلى بعد سبعة أميال من قلعة العقبة. ويمكن رصد التحركات البحرية أيضا عند الدوران في المياه القريبة كما فعلت نور البحر ودبيانا فيما بعد .

- لم يتناول فرمان تولية العرش الصادر لعباس حلمي باشا وبرقية الصدر الأعظم المكملة له الجزر بشيء من قريب أو من بعيد. ولذلك لم يدّع قومندان العقبة التركي أو أي قائد تركي آخر تبعية جزيرة فرعون للأراضي العثمانية بعد رسو السفينتين نور البحر ودبيانا فيها ونزول العساكر المصرية مع قوادها إليهما.

- كانت البحرية الانجليزية في ذلك الوقت لاتفوق في تقدمها البحرية العثمانية فقط ، بل تفوق جميع دول العالم (فقد كانت انجلترا سيدة البحار دون منازع). وقد استغل الانجليز هذا التقدم واستفادوا منه في الانتقال السريع إلى المناطق العسكرية المطلوبة، فألقوا مراسيهم على شواطيء جزيرة فرعون .

- كانت العسكرية العثمانية تعتمد على القوات البرية في هذه المناطق لبعد المسافة بين الآستانة حيث الترسانات البحرية الهامة وبين منطقة البحر الأحمر.

- لم يكن للعثمانيين أسطول في منطقة العقبة أو طابا . وكان

بالعقبة قارب شراعي واحد فقط على حد قول نعوم بك شقيـــــر (ص ٥٩٣ من كـــتابه)

ـ كانت جزيرة فرعون خالية تماما من أى جنود عثمانيين .

* *

(وهكذا نشأت أزمة طابا، فهناك قوة مصرية كانت لديهـــا تعليمات محددة بالتواجد فيها، وهناك أيضا قوة عثمانيـــة سارعـت باشغالها، ورفضت تماما أى إنزال مصرى فيها. وبدا الأمر كـــأن الدولة العثمانية خلقت أمرا واقعا ، على مصر أن تواجهه لتضع الأمـور في نصابها.)[1]

وفى ٢٤ يناير ١٩٠٦ م وردت برقية من الصدر الأعظم إلـــى الخديو عباس حلمي باشا، هذا نصها :

(علمنا من جواب اللواء رشدى باشا أن الأميـرالايـــن سعد بك رفعت ، وبراملي بك الانجليزى المرسلين من طرفكم علـــى الوابور نور البحر إلى طابا[2]، أنزلا هناك خمسين جنديا نصبوا لهـــم معسكرا صغيرا . وأنه بالرغم من أن أمير اللواء رشدى باشا أفهمهمـــا بأنه لامحل لإقامتهم تجاه القراقـــول (نقطة الحراسة) العثمانـــى،

(١) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٢

(٢) من المعروف أن الأميرالاى سعد بك رفعت هو الذى جاء على متـن السفينة نور البحر مع جنوده، أما براملي فقـــد كان في سينـــاء قريبا من مسرح الأحداث في ذلك الوقت.

فإنهما أصرا على رأيهما. ومن حيث أن هذا الحال ربما جـاء بنتيجة قد لاتتفق مع الرضاء العـالي ، ومن حيث أنه يفهم أنكـم لم تعطوا للآن تنبيهات من قبلكم، فنرجو حميتكم وديانتكم المسلم بهمـا العمل بسرعة على ملافـاة هذه الحالة[1].)

(ولكي نفهم قصد الدبلوماسية العثمانية من هذه البرقية ، يجـب أن نستقرىء الحياة السياسية المصرية وأوضاع قواها السياسية في ذلـك الوقت. فقد كان الخلاف مستحكما بين الخديو عباس ومصطفى كامـل، ذلك لأنه منذ وقع الاتفاق الودى بين فرنسـا وانجلترا يئس الخديـو عباس من إمكانية نجاح سياسته المناهضة للسياسة البريطانية في مصـر. لذا بدأ يتقرب من الانجليز ، مما أبعده بالطبع عن الحزب الوطنـي، ولكن الخديو أصبح في مركز حرج ، ذلك أن مسعاه للتقـرب مـن الانجليز لم يكلل بالنجاح، وعداؤه للحزب الوطني أبعده عن الشعبيـة التي كان قد اكتسبها منذ تولي العرش. وحاولت الدبلوماسية العثمانيـة أن تستغـل موقف الخديو الحرج لصالحها..

فأى مسلك يسلكه الخديو ؟ هل يؤيد مع الحزب الوطني وجهـة النظر العثمانية ، أو يقاومها فيظهـر بمظهر المؤيد للسياسة البريطانيـة في مصر ؟ وعلى كل فقد كان الغرض من هذه البرقية هو إحراج الخديـو عباس . فهو إما أن يجبر على الاصطدام مع الانجليز ، وإما أن يفقـد شعبيته لدى الرأى العام المصرى الذى كان يؤيد السلطان تحت تأثيـر

---

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٧٧، ٧٨

الحـــزب الوطني . وفوق ذلك كله فقد كان السلطان يعلم أن مصـــــر تحت الاحتلال البريطاني، وأنه ليس في وسع الخديو أن يتصرف في قليل أو كثير[1]

وقد اتضح ذلك للخديو بعد زيارته لتركيا ١٨٩٥م حين قال لـــــه السلطان :(من المستحيل أن أقدم على شيء تجاه انجلترا. وعليك أن تتجنب كل نزاع معها وأن تعمل على وفاق مع الانجليز حيث تعـــوزك الوسائل اللازمة لطردهم من البلاد[2]

(استدعى الخديو ناظر الخارجية بطرس باشا غالي ، وتفاهم معه في الموضوع، واجتمع بطرس بعد ذلك بالنظار . ثم تقرر بعـــــــد أن صدر الأمر بسحب القـــوة المصرية إلي جزيرة فرعون الرد علـــــى الصدر الأعظم بالتالي :(من القديم فإن موقع طابا تحـــت إدارة الحكومة المصرية . ومن الثابت أن التلغراف الوارد من مقامكم السامي يوم ٨ أبريل ١٨٩٢ م (١٠ رمضان ١٣٠٩ هـ) بخصوص شبه جزيرة سينــــــاء، يقرر حفظ الحالة على ما كانت عليه . ومن حيث إن قومندان العقبـــــة يمانع في وجود العساكر المصرية هناك، في حين أن الغرض من وجـــودهم هو منع تهريب الأسلحة . ولكن منعا لسوء التفاهم أمرنا بسحبهـــــــم . ومن حيث إن ثقتي بأن هذا لايرضي صاحب الجلالة الخليفة ، فحسما لهذه

---

(١) د. أحمد أمين عامر :المرجع السابق ، ص ١٢

(٢) سيد عبد المنعم السيد :سياسة الاحتلال الانجليزي في مصـــــر في عهد كرومر ١٨٨٣ ـ ١٩٠٧م ، ص ٣٠٩ القاهرة ١٩٦٥.

المشاكل ومنع تكرارها ، أرجو تعيين مندوب من قبلكم ليتفق مع المندوب المصرى على تعيين الحد الفاصل، وبذلك لايقع تعرض آخر لإقامة العساكر المصرية الذين تقتضى الضرورة وجودهم.)

(ظلت المسألة معلقة . وكان واضحا أن قصد الباب العالى هو الضغط على الخديو، واستغلال عدم اكتراث الانجليز بالمصالح المصرية - على حد تصوره - بغية الحصول على بعض المكاسب أسوة بما وقع إثر أزمة فرمان التولية. فقد رأينا أنه حصل على العقبة وبعض المراكز الأخرى (المويلح وضبا والوجة)، فقد يكسبه موقفه من أزمة طابا بعد المساومة مع الانجليز مواقع جديدة فى سيناء وفى الضفة الغربية من خليج العقبة[1].

جاء الرد من الصدارة العظمى فى أواخر يناير بما يأتى :

(لعدم وجود خلاف بنقطة طابا المجاورة للعقبة فلا محل لتعيين خط فاصل ، ونرجو بذل همتكم فى منع الخطر الذى يحدث من إنشاء نقطة عسكرية هناك[2].

يدعى الصدر الأعظم فى رده عدم وجود خلاف فى منطقة طابا رغم كل ما وقع من أحداث كانت تنذر بصدام مسلح بين مصر والدولة العثمانية .

---

(١) د. أحمد أمين عامر المرجع السابق ، ص ١٣

(٢) أحمد شفيق باشا المرجع السابق، جـ ٢ ص ٧٨ ،٧٩

أما رشدى باشا فيرى أن المشكلة حدثت نتيجة لتدخل دولة أجنبية فيها، وأنها يجب أن تحل فيها بين الباب العالى والخديوية المصرية.(١)

وفى نفس الوقت صدرت الأوامر مشددة من الصدر الأعظم فريد باشا إلى قومندان العقبة لمنع تفاقم الأمور عند مناطق طابا والمرشش والعقبة، واتخاذ التدابير اللازمة فى الوقت المناسب.

وكان من نتيجة قلق الدولة العثمانية الشديد أن أرسل الصدر الأعظم أربع برقيات خلال أربعة أيام متوالية إلى رشدى باشا، مما يدل دلالة واضحة على مدى ما ساد الدولة العثمانية فى هذه الآونة من قلق واضطراب :

البرقية الأولى فى ٢٤ يناير ١٩٠٦م (٢٨ من ذى القعدة ١٣٢٣هـ)، ونصها مترجما عن التركية :

(إن طابا تدخل مباشرة تحت إدارة الدولة العلية. ولا يحق للجنود المصريين الدخول فيها. ومن الضرورى إخراجهم ومنعهم بأى طريقة من الطرق - كما يجب إبلاغ الأميرالاى القادم من مصر بتلغرافى هذا وما يتضمنه . وقد تمت الكتابة بالتفصيل إلى الخديوية الجليلة أيضا)

الصدر الأعظم(٢)

فريد باشا

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٠

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٦

ويتضح لنا من البرقية الأولى التي تعتبر رد الفعل الأول الذى صدر عن الدولة العثمانية، أن الصدر الأعظم جعل طابا تدخل تحت إرادة الحكومة السنية مباشرة، مع عدم وجود حق للمصريين فيها. وهذا ما يخالف ما جاء في برقية الصدر الأعظم جواد باشا المكملة والمعدلة لفرمان تولية العرش الصادر إلى عباس حلمي باشا.

البرقية الثانية في ٢٥ يناير ١٩٠٦ م (٢٩ من ذى القعدة ١٣٢٣هـ) ونصها مترجما عن التركية :

(قيل أن خمسة جنود من الجنود المصريين وضابطا انجليزيا نزلوا في طابا ، ومن المؤكد أن هذه الأخبار غير صحيحة ، لأننا لم نعلم بذلك من قِبَلكم .وعلى كل حال، نرجو منكم عدم السماح بوقوع أحداث من شأنها إغضاب الرضى العالى (السلطان)، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من تدابير في حدود الإخباريات السابقة.. المعدات التي طلبتها وبقية اللوازم في الطريق إليك..).

الصدر الإعظم
فريد باشا(١)

البرقية الثالثة، (مؤرخة في ٢٦ يناير ١٩٠٦م) ، وفيها يؤكد الصدر الأعظم على أن الجنود المصريين تحت الإدارة المباشرة للخديوية وليسوا تحت إدارة الانجليز، وما داموا تحت إدارة الخديوية فهم من جنود التبعة العثمانية . وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية :

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٣٠

(من المعروف أن الجنود المصريين تحت الإدارة الخديوية ، لهذا يجب بقاؤهم داخل الأراضي المحددة والمعينة . وينبغي على الجنود الشاهانية الدفاع عن الأراضي التابعة للسلطنة السنية، وتنفيذ ما تمت التوصية به تمشيا مع الصالح العام.. وقد تم إبلاغ الجهات العسكرية بالبرقيات اللازمة).

الصدر الأعظم
فريد باشا (١)

البرقية الرابعة(مؤرخه في ٢٧ يناير ١٩٠٦م) ، وفيها يؤكد الصدر الأعظم على التصرف بغاية الحيطة والحذر تجاه الأحداث الجارية على الحدود وعدم إفساح المجال لتدهور الموقف. وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية :

(تم التبليغ بما يلزم القيام به بناء على إشعاركم الأخير. ومن المتوقع من عظيم وعيكم، عدم إفساح المجال لاستفحال المشكلة، والتصرف بغاية الحيطة والحذر)

الصدر الأعظم
فريد باشا (٢)

ويصرح رشدى باشا في كتابه أنه كان من الصعب تنفيذ محتويات هذه البرقيات، لأنها لم تكن صريحة تماما. وكان من الواضح أن سبب عدم صراحة الأوامر هو عدم وجود معلومات لدى الباب

---

(١) رشدى باشا :المرجع السابق ، ص ٣٣

(٢) رشدى باشا ،المرجع السابق، ٣٣

العالي عن حجم الأراضي المصرية وقتها وانتظاره التوضيح من العقبة .

ويذكر أن هذه الأوامر كانت محيرة للغاية ، خاصة ما يتعلق منها بعدم إفساح المجال لتأزم الموقف والتصرف باحتياط تام وبما يقتضيه الصالح العام، لأن ترك المصريين يقيمون في أرض تابعة لهم على حد زعمه، كان أمرا بعيدا كل البعد عن تفكيرهم.

ويقرر بأنه تصرف في الموضوع بالطريقة التالية :

كتب رسالة إلى الأميرالايين سعد بك رفعت وبراملي بك، ذكر فيها أنهما تعديا على المرشش وطابا من قبل، ثم تعديا على الكريكرة[1] هذه المرة - ولم يصدر من جانبه أي إساءة، في الوقت الذي كانا فيه سببا في خلق مشكلة في كل مرة. الجنود المصريين من العساكر الشاهانية، وليس بمنطقي أن يخالفوا هؤلاء الذين يسعون لنفس الهدف ويعيشون تحت نفس الراية. ومن الأفضل ألا يتجهوا إلى شرق رأس النقب أو إلى طابا عن طريق الوادي الجنوبي لطابا، وألا يقوموا ببناء مراكز حراسة، وأن يبدلوا العداء بالصداقة حتى تظهر هناك نتيجة للمباحثات القائمة بين الباب العالي والخديوية.(٢)

---

(١) الكريكرة ، هي المنطقة المحصورة بين جبل فتحي باشا وجبل رشدي باشا عند الخط الفاصل الذي حددته اللجنة التركية المصرية في أول أكتوبر ١٩٠٦م.

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٣٣ ، ٣٤

وقد تلقى قومندان العقبة الرد من براملي بك في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٦م ، وهذا نصه :

(بعد تقديم سلامي واحترامي، شرفت وسعدت بتلقي رسالتكم المرسلة مع إمام أفندي. كنتم قد أخبرتم عبدكم (يقصد نفسه) عندما أتى إلى العقبة أن الجهة الشرقية لحجر(ابن جاد) تابعة للحكومة السنية، والجهة الغربية تابعة لمصر. فإذا كانت لديكم الرغبة في حل هذه المسألة بالطرق السلمية، فلا بأس من وضع عشرة جنود من قبلنا في الكريكرة، نظير عدم حدوث سوء تفاهم ونظير امتناعنا عن بناء أى منشآت في المناطق التي رفضتم قيامنا ببناء نقاط حراسة فيها . وبعد ذلك تحدد الحدود عن طريق اللجنة العثمانية المصرية المشتركة. فإذا كنتم راغبون ومكلفون بحماية حدود الدولة العلية، فإن عبدكم أيضا راغب ومكلف بحماية حدود مصر. إننا نرغب في إحداث أى خلافات . وسنظل في هذه المنطقة حتى قدوم اللجنة المذكورة، وقيامها بحل المشكلة بصورة مرضية . وإنا نتطلع إلى تشريف الذات السلطانية السامية إلى طابا ، حيث سنكون في كمال الشوق والسرور.

برجاء قبول احترامنا الخاص ياسيدى.)

مفتش شبه جزيرة سيناء
براملي[1]

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٣٥

ويتضح من رسالة بـــراملي أنه يريد أن يضع الأمور في نصابها، حيث ذُكر في برقية الصدر الأعظم في ٨ أبريل ١٨٩٢م بمناسبة تولـــي عباس حلمي باشا العرش ، أن حدود سيناء تظل كما كانت قديمـــا، القديم علي قدمه .أى تبدأ من رفح حتي العقبة ، ويود أن تحـــــدد الحدود فورا عن طريق لجـــنة تركية مصرية مشتركة.

وفي الساعة الثانية ليلا، تلقي رشدى باشا الرسالة التاليـــــة مـــن براملـــي أيضا :

(إنه ليشرفنا أن نحيط سعادتكم علما، بأنه سيتم التحرك صبـــاح الباكر للذهاب إلي طابا، ومنها إلي الكريكرة عن طريق وادى المصرى. كما نحيطكم علما أيضا بأننا قد نبهنا علي جنودنا الموجوديـــــــن هناك بعدم التصدى أو اعتراض الفرقة التي سترسل من العقبة إلـــــي هناك من قبل سعادتكم.

وتفضلوا بقبول فائـــق الاحترام.)

مفتش شبه جزيرة سيناء

براملـــي (١)

استحســن قومندان العقبة فكرة براملي هذه ، فأخذ معه فـــي الصباح أحد عشر فارسا من فرسان الحدود وتحرك بهم من العقبـــة إلي الكريكرة، وأرسل ملازم حرس الحدود وهبي أفندى إلي طابـــا ومعه أربعة جنـــود.

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٣٦

وقد بحث رشدى باشا عن المفرزة العسكرية المصرية في الكريكرة وفي المفرق وفي رأس النقب، فلم يجدها، ولم يصادف براملى أيضا. إلا أنه صادفه فيما بعد ومعه وهبي أفندى، فسأله عن المفرزة المصرية، فرد عليه مؤكدا أن هناك خطأ ما، ثم عاد إلى جزيرة فرعون.

وقد اتضح فيما بعد - على حد قول قومندان العقبة في كتابه - أن المفرزة المصرية الموجودة في الكريكرة انسحبت منها طواعية إلى منطقة رأس تمد الواقعة على بعد اثنتى عشرة ساعة من الكريكرة على طريق السويس، بعد أن رأته يتجه بجنوده نحوها، علما بأن قائد المفرزة لم يكن يعلم شيئا عما حدث بين رشدى باشا وبراملى.

ويعلق رشدى باشا على تصرف المفرزة هذا بقوله (أن الجنود المصريين أثبتوا بهذا التصرف أنهم لايريدون الدخول في صراع مع الجنود العثمانيين على الإطلاق لأنهم جزء من العساكر الشاهانية. وأن الجنود المصريين الذين جاءوا إلى طابا أصلا، قد وضعوا على السفينة دون علم الحكومة المصرية، وكأنهم ذاهبون إلى سجن الطور، وكان تحركهم بأوامر من براملى[1]).

ولايستبعد هذا الرأى، فأعضاء الحكومة المصرية من المصريين كانوا لايعلمون شيئا عن أسرار تخطيط الانجليز ومراميهم،لكن أعضاء الحكومة المصرية من الإنجليز كانوا واقفين على مجريات

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٣٨، ٣٩

الأمور وتطـور الأحداث باستمرار، إذ هم الذيـن يخطـطون لهـا.

ورغم ما بذله قومندان العقبة في صالح بلاده، إلا أن تصرفاتـه الأخيرة فهمت على سبيل الخطأ، فقد أرسل إليه رئيس الكتاب برقية في ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦ يتهمه فيها بأنه حاول تحديد الحدود وهو أمـر لايقع في دائرة اختصاصه .

وتلقى أربع أو خمس برقيات أخرى خلاصتها أن هذه الأراضـي غير تابعة للمصريـين، وعليه إعادة من يأتي منهم إليها. ويحمـد رشدى باشا ربه على أن المصريين عادوا بأنفسهم دون أن يتسببـوا في خلق مشكلة. ويذكر أن محاولته مع براملي كانت لحل المشكلـة بالطريقة التى تلائم مصالح الدولة العثمانيـة.

ويعلق قائلاً :(أن الرسالة التى أرسلتها إلى براملي بك ، كانـت عبارة عن محاولة لاستخلاص منطقة الكريكرة مفتاح العقبة، بالإضافـة إلى عدم إتاحة الفرصة له لإقامة نقاط مراقبة). وطلب إعفاءه مـن منصبه في حالة رفض ما جاء في عرضه للموضوع .

ثم تلقى رشدى باشا أوامر مشددة من رئيس الكتاب في ٣١ يناير سنة ١٩٠٦م، ردا على رسالته هذه،تتضمـن تحذيراً له من مغبـة القيام بأى عمل مالم يعرض أولا على رئيس الكتاب ، وتتم الموافقـة عليه.(١)

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق ، ص ٤٠ ، ٤١

وطلب براملي من قومندان العقبة أن يخبر حكومته بأنه يريد تحديد الحدود الشرقية لمصر عن طريق لجنة تركية مصرية مشتركة، فأخبر رشدى باشا حكومته بذلك، وأخذ ينتظر الرد. ولما طال الانتظار، طلب من براملي أن يتمهل حتى تنتهي المباحثات بين الباب العالي والخديوية المصرية ، وظل براملي في جزيرة فرعون ينتظر، ومكث سعد بك رفعت في (رأس تمد) على رأس المفرزة المصرية التي بلغت عشرين جنديا.

* *

ومن الواضح أن تسويف الدولة العثمانية في إرسال لجنة لتحديد الحدود ورفضها هذا الإجراء في النهاية ، بحجة أن مصر لاتزال ولاية عثمانية من وجهه نظرها رغم الاحتلال البريطاني لها، جعلت الأحداث تتوالى بسرعة وتزداد خطورتها، بعد أن اتضحت النوايا العثمانية بما لايدعو مجالا للشك.

(وهنا تدخلت بريطانيا لمنع تكريس الأمر الواقع الذى خلفه إشغال الجنود العثمانيين لطابا. ولم يأت هذا التدخل فقط نتيجة لموقفها كدولة محتلة، وإنما الأهم من ذلك بسبب رفضها التام لأى اقتراب من قبل أية دولة حتى ولو كانت تركيا من قناة السويس شريانها الامبراطورى . وكان دخول العثمانيين طابا يمثل خطرا في هذا الاتجاه، فلجأت بريطانيا إلى التلويح باستعمال القوة العسكرية ثم إلى الضغط السياسي)[1].

* *

---

(١) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٤

ولما جاء الرد سلبيا من الصدارة العظمى، بنفى وجود خـــــلاف على الحدود ويرجـومنع إنشاء نقاط عسكرية مصرية فيها،(صدر الأمـــر في ١٧ فبراير ١٩٠٦م إلى الكابتـــــن (ڤيس هورنبي Hornby) قومندان الطـــــراد (ديانـــا) في السويس بالسفر إلى جزيــــــرة فرعون للمحافظة على العساكر النازلة فيها ومنع العساكر التركية مـــن التوغل في سيناء. وقد صدر الأمر لنعوم بك شقير بمرافقة الطـــراد المذكور مندوبا من قبل المخابرات المصرية، فوصل الطراد إلـــــى جزيرة فرعـــون مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٠٦م.

وفي صباح اليوم التالي تحرك الطراد إلى العقبة. وكان قـد حضــر إلى جزيرة فرعـون القائمقـــام باركر بك مساعد مدير المخابـــــرات المصرية ، فاستقل الطراد مع القوة الراكبة عليه إلى العقبة. وعنــــد مرور الطراد بطابا رأت القوة الموجودة عليه العساكر التركيـــــــة لاتزال محتلفة ذلك الوادى. وأخذت هذه القوة تراقـب العقبـــــــة بالنظارات ، فلما اقتربت منها رأت العساكر التركية قد اصطفت وراء جدران الجناين قرب الشاطيء وبعضها في خنـادق في منحدر الجبـل فوق الجناين وكلهم في استعداد تام لإطلاق للنار. وقد قدرت القـــوة عددهم بنحـو ألفي رجل[١].)

جاءت التقارير التركية إلى قيادة العقبة تفيد بأن هنــــــاك سفينة حربية انجليزية مرت من مناطق طابا والمرشـش وما بينهمـــا

---

(١) نعوم بك شقير : المرجع السباق ،ص ٥٩١

قبل قدومها إلى العقبة، وكانت تراقب الواقع والاستحكامات وهـــي تقترب من السواحل . ولم يكن من السهل رؤيتها بوضوح بسبـــب ازدياد الضباب .(١)

ويرى قومندان العقبة أن مقدم هذه السفينة يعتبر تدخلا سافـــرا من قبل انجلترا في المسألة بدون وجه حق، كما أنه يحول المشكلـــة من مشكلة داخلية إلى مشكلة سياسية.

وقـــد اتخـــذ الاحتياطات اللازمة وأرسل بعض الجنود إلـــى المناطق الهامة الواقعة بين المرشش وطابا لتقويتها ومنع نزول العساكر من السفينة إلى البر. وإذا حـــدث ونزلوا فلن يكون هناك مفر مـــن استعمال السلاح على حد قوله.

وقد قُـــدِّر عدد الجنود العثمانيين في هذه المناطق بثلاثـــة آلاف جنـــدى على حد قول رشدى باشا. وقَدَّر الأتراك عدد الجنـــود الموجودين على الباخرة بسبعمائة جندى، وتوقعوا نـــزول مائتيـن منهـــم إلى الشاطىء للتمركز في بعض المناطق ، واستعدوا لملاقاتهم بالسلاح .

ويتحدى رشدى باشا قدرة البارجـــة على إنزال الجنود بـــــراً. ويتمادى قائلا :(بل إن عشر بوارج لم تكن تستطيع ذلك نتيجـــة للاستحكامات والاستعداد التام من جانبنا).

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٦

وأرسل يخبر القصـــر السلطاني بما حدث[١].

وفي يوم ٢٢ فبراير ١٩٠٦م وردت على مصر برقية من الصـــدارة العظمى تمتلىء بالعنف والصلف ، حيث تقرر أنه لايوجد ما يدعـــو لتحديد الحدود ومصر جزء من الامبراطورية العثمانية والامبراطوريـــة كل لايتجزأ وتطلـــب سحب الطراد والعساكر القادمة عليه قبـــل نزولهم إلى الشاطىء وإنشاء مركز حراسة عسكرية تقول البرقيـة :

(مما لاشك فيه أن حوالي العقبة هو تحت إدارة السلطـــنة السنية، وأيضا فإن المقاطعة المصرية هي من الأجزاء المتممة للممـــالك الشاهانية ولاحاجـة لتعيين مندوب لإقامة خط الحدود ، وبالرغـــم من أنه كان يلزم صـــرف النظر عن إنشاء القره قولات العسكريـــة التي أرسلنا عنها برقيتيـن ، فقـد علمنا أخيرا مع الأسف بإرســـال طراد من طرفكم إلى طابا. وإرسالها لايتفق مع سابق إشعار فخامتكم، ومن هنا تحدث مسألة لاموجـب لهـا قد تـكـون منافية لصداقة التبعيــة، إذا فرض وأنزل الطـراد العساكر وأقامت نقطة هناك ، فنرجو خاصة سحب الطراد.[٢])

ولما وصل الطراد إلى العقبة، وقف الكابتن هورنبـــي بالطـــراد بعيدا عن الشاطىء، وقال لنعوم بك شقير : (هل لك أن تنـــزل إلى البـــر وتهدى سلامي إلى اللواء رشدى باشا، وتقول لـــه

---

(١) رشدى باشا : المرجع الســابق ، ص ٤٤

(٢) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٧٩

أنني جئت لأزوره في محله ، وأريد أن أحيي القلعة بإطلاق المدافع إذا كان يجيب التحية)• وأمر نعوم بك شقير أن يستقل قاربا ويذهب به إلى البر• وجد نعوم على الرصيف ضابطا تركيا برتبة لواء طويل القامة أشقر اللون أزرق العينين كبير الشاربين، ومعه ضابط هو ترجمانه وياوره• وكان اللواء ممتقع الوجه مرتجف اليدين مما دل على شدة تأثره• فحياه نعوم وقال له : (هل لي أن أخاطب رشدى باشا قومندان هذا الموقع؟) • فقال بصوت أجش : (نعم أنا رشدى باشا ، ومن أنت ؟ وما شأن هذا الطراد ؟) قال نعوم : (إني من موظفي الحربية المصرية، وهذا الطراد انجليزى ، وقد جئت إليك من قومندانه برسالة)• ثم أبلغه الرسالة• فرد عليه قائلا : (أما أنه يريد زيارتي ، فليتفضل ، ولكن ألم ير أصغر من هذا الطراد لتأدية الزيارة ؟ وأما القلعة فليس فيها مدفع لرد التحية، لأنها قد تخربت منذ عهد بعيد، ونحن نستعملها الآن مخزونا للغلال والمؤن)(١)

واستطرد رشدى باشا قائلا لنعوم بك : (أخبر هورنبي أنني أستقبله كقائد لسفينة دولة صديقة حلت بميناثنا . ووجّه نظره إلى أنه ليست لدى الصلاحية في التباحث مع موظفي دولة انجلترا بخصوص المشكلة الحالية لأنها تتعلق بالدولة العلية ومصر فقط)(٢)•

---

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩٢

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٤٦•

رجع نعوم إلى الكابتن هورنبي بهذا الجواب. فركب رفاص الطراد وركب معه باركر بك ونعوم بك شقير. وجاءوا لزيارة رشدى باشا، فاستقبلهم على الرصيف وآثار التأثر لاتزال بادية على وجهه. فأمر بالكراسي، فجلسوا تحت ظل النخيل قرب الرصيف. ودار الحديث على أصل الخلاف بصفة غير رسمية كما طلب الطرفان[1]. فعد رشدى باشا نزول المستر براملي إلى المرشش تحرشا بالدولة العثمانية. وقال إن طابا والنقب يتحكمان بالعقبة، لذلك فهما منها، ولابد من ضمهما إليها لأجل سلامتها. فردوا عليه قائلين: إن المعلوم لدى حكومة مصر أن شرق الخليج تابع للعقبة وغربه تابع لسيناء، وقد سبق لعساكر مصر أن شغلت طابا عدة أشهر بعد إخلاء العقبة، ولم تتركها إلا لبعدها ووعورة طرقها. فإشغالكم لطابا والنقب قبل تحديد التخوم رسميا بين الدولة العثمانية ومصر يعد تحرشا بمصر[2].

ثم استفسر (هورنبي) من رشدى باشا عن السبب الذى جعل الجنود العثمانيين يأخذون أهبتهم عند قدوم الطراد ديانا. فأجابه رشدى باشا بأنه عندما جاء (براملي) على متن الباخرة نور البحر[3]

---

(١) نعوم بك : المرجع السابق، ص ٥٩٢
رشدى باشا : المرجع السابق ،ص ٤٦

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ،ص ٥٩٢

(٣) المعروف أن الأميرالاى سعد بك رفعت هو الذى جاء على متن نور البحر إلى جزيرة فرعون، ثم لحق به براملي الذى جاء برا من نخل وانضم إليه، ليركبا سويا إلى العقبة لمقابلة رشدى باشا والتباحث معه.

في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٦م إلى طابا، لم يكن يرفع علما لإخفاء هويـــة السفينة بالطبع . فهل كانت سفينة مصرية أم سفينة أجنبية ؟ وأصـــر براملي على إنزال الجنود على شاطىء طابا ،إلا أنني كنت قد أرسلـت الجنود إلى طابا ليلا، لمنع أى تصرف قد يحدث منه، خاصة وأن السفينة المذكورة قد وصلـــت إلى جزيرة فرعون تحت جنح الظلام فـــــى حوالى الساعة الثانية عشرة ليلا من مساء ٢٢ يناير سنة ١٩٠٦م.

ولأن المشار إليه صرح علنـا وعلى الملأ أنه في حالة منعه مـــــن النـزول في طابا، سيأتي بالبوارج والعساكر، كما أفاد بأنه قادر علـى إحضار الجنود وإقامة نقاط الحراسة، بالإضافة إلى عدم رفعه العلــــم المصرى على السفينة نتيجة لأنـه ليس من الجنود ولا يرتـــدى ملابــــس الموظفين المصريين على حد قوله، فقد كان مـن الضرورى اتخـــاذ مثل هذه الإجراءات معكم، لأننا اعتقدنا أنكـم جئتم بناء على تعليمـات من براملـــى بك[1]).

---

(١) يقول رشدى باشا في كتابه، أنه حكى لهورنبى عن تصرفـات براملى الغريبة والمتهورة التى كادت تؤدى إلى تأزم الموقف . فلـم يتسطـع هورنبى أن يقول شيئا غير الاعدار عن تصرفات براملى ثم أضاف : أنه إن كانت مصر تابعة للدولة العلية، وهذا ما نؤمن به تمامـــا ، إلا أنه يجب تحديد الحدود.
(رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٤٧، ٤٨).
ويتضح من هذا أن هورنبى لاين فى القول لكى يصل إلى نتيجـــة مرضية وهى تحديد الحدود ، إلا أن رشدى باشا أشار الى (أنـه جاء إلى هذه المناطق للمحافظة على حقوق الدولة العثمانية، لأن مصر جزء مكمل لبليانها وجنودها إخوة لهم). (رشدى باشا ،ص ٤٨).

وقد ذكر نعوم بك أثناء هذه المناقشات (أن نصف خليج العقبة ونصف وادى عربة تابع لمصر، بدليل أن مصر تدفع عوائد الصرة كل عام إلى الشيخ مسمح والشيخ سليمان خليفى القاطنين فى غديان). كما ذكر هورنبى (أن هناك أماكن فى جبل طارق مقسمة مناصفة بين أسبانيا وانجلترا بموجب المعاهدات).

ثم ألمح هورنبى إلى إحساسه بتحريض الألمان للدولة العثمانية، مؤكدا أن انجلترا دولة صديقة للدولة العثمانية منذ مدة. وذكر (أن والده اشترك فى حرب القرم، وأظهر صورته وهو برتبة أميرال). فرد رشدى باشا قائلا :وأبى أيضا اشترك فى حرب القرم وقاتل جنبا إلى جنب مع والدكم. وإذا كانت انجلترا فى حينها حليفة وفية للدولة العثمانية وساعدتنا فى حرب القرم، فإنها أصبحت الآن تناصبها العداء). وأضاف : (أن حبنا لألمانيا راجع إلى أن الألمان لم يعتدوا على حق من حقوقنا حتى الآن . كما أنهم لم يشتركوا فى الاعتداءات البحرية التى وقعت على بلادنا ، علاوة على إظهارهم الحب الصادق للدولة العلية على الدوام). ثم قال : (لاشك أن الحكومة البرطانية لو أظهرت لنا الصداقة والمودة فى المشاكل التى واجهتنا، لقوبلت منا بحب عظيم). فأجاب هورنبى بقوله : (إننا لم نستطع مخالفة الرأى العام فى أوربا الذى يدعو لحماية المسيحيين). فرد عليه رشدى باشا، قائلا : (ومع هذا فانجلترا نصيب ملايين المسلمين الموجودين تحت حماية الدولة العثمانية بالأذى . وبتعبير أدق تستعديهم وتعاديهم.)(١)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٤٩ ـ ٥١

فقال الكابتن (هورنبي): ،(وأنا عائد الآن إلى جزيرة فرعون وسأبقى فيها إلى أن تُرسل لجنة لتحديد التخوم.) ثم ودعوه جميعا وانصرفوا. وعند انصرافهم أبدى رشدى باشا رغبته في رد الزيارة للكابتن هورنبي قبل تركه ميناء العقبة. فلما رجعوا إلى الطراد، أرسل الكابتن هورنبي رفاصه وقاربه إلى رشدى باشا، فأتيا به، فرد الزيارة.(١)

وأثناء ذلك دار حوار يتسم بالمناورة من هورنبي، حيث قال لرشدى باشا :(لقد تم سحب الجنود المصريين الموجودين في جزيرة فرعون بناء على طلبكم، ونقلوا إلى (نويبة) ، ولم نترك في الجزيرة غير جنديين اثنين من حرس الحدود (الجندرمة) فقط . وعليكم من جانبكم أن تسحبوا الجنود الشاهانية من الأماكن المتنازع عليها وترسلوها إلى العقبة. ثم نترك جميعا حل هذه المشكلة للباب العالي والخديوية المصرية.) فأجابه رشدى باشا، قائلا :(أن بقاء جنديين اثنين في جزيرة فرعون أو عشرين جنديا سواء بسواء . فإذا كنتم تريدون حقا إظهار حسن النية والصداقة ، فعليكم أن تسحبوا الجنود المصريين بالكامل من الجزيرة . أما عن وجود الجنود الشاهانية في العقبة، فقد حدث ذلك تنفيذا للأوامر الصادرة إلينا.) فقال هورنبي :(أنني أتمنى أن تحل هذه المشكلة بصورة طيبة. وسأكتب لمصر بشأنها، وأتصرف بناء على الرد الذى أتلقاه.)(٢).

---

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٩٢

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ،ص ٥١

ثم عاد رشدى باشا إلى العقبة، وذهب ركاب الطراد إلـــــــــــى جزيرة فرعون.

ويعلق قومندان العقبة على هذه الأحداث فى كتابه، فيقـــــــول : (عندما شكوت لهم من وجود الجنود المصريين فى رأس تمد ووجـــــــود بحاملى فى جزيرة فرعون، قالـوا : أنهم سيعيدون الجنود الموجوديـــن فى رأس تمد إلى مصر، وقد عادوا فعلا، كما أعيد بحاملى بك مـــــــن جزيرة فرعون إلى نخـــل.

ويستخلـــص من ذلك، أن قومندان الطراد (هورنبـــى) شخـــص دمث الخلق طيب النشـــــأة، وقائد قدير من قواد البحرية الإنجليزية المختارين ! [1]

ويذكر رشدى باشا أنه استشف من قومندان الطـــراط :

١ ـ أنهم لم يكونوا على حق.

٢ ـ أنهم كانوا سيحاولون النزول فى المناطق المتنازع عليها أو فـــــى العقبة لإحلال الباطل محل الحق، وأنهم قد يريقون الدمـــــــاء بعد إطلاقهـــم النار.[2]

ويبدو فى ظنى أن رشدى باشا توصل إلى هذا الفهم الخاص بـــــه من أقوال قومندان الطراد، لأن هورنبى أراد أن يمتص غضبـــــــه.

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٤٩

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٢

كما أن الانجليز مشهورون باتباع السياسة والمراوغة والخداع في المباحثات.

عرض قومندان العقبة ما حدث على الحضرة السلطانية، فورد الرد في برقية عاجلة وصلت إليه في تمام الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٠٦ (٢٤ ذى الحجة ١٣٢٣هـ) ، ونصها مترجما عن التركية:

(نبلغكم أن الإرادة السنية لحضرة السلطان قد تشرفت بالصدور لإبلاغ قائد الطراد أن جناب السلطان أو كل حضرة مختار باشا لحل هذه المشكلة بعد أن استدعاه للتشاور. وقد حدث ذلك بعد مقدم الطراد واقترابه من العقبة كما أفدتم سابقا. وتجرى المباحثات حاليا بين الباب العالي وسفارة انجلترا بخصوص هذه الموضوعات. لهذا لايحق للطراد أن ينزل الجنود إلى البر أو أن يأتي بعمل من شأنه المساس بأى حق من حقوقنا أو الإخلال به . وإذا حدث تصرف من هذه التصرفات رغم هذه الايضاحات وهذه التبليغات ، يتم الاحتجاج على ذلك، لأنه يعتبرتهديدا وانتهاكا للحقوق. وإذا حدثت من الطراد أية مخالفة بعد هذه التنبيهات، يحظر التصدى له) ويكتفي بالاعتراض فقط ، ويتم عرض الأمر في الحال على العتبة العلية.

رئيس قلم الكتابة بالحضرة السلطانية

تحسين (١)

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٢ ، ٥٣

لوحت انجلترا باستعمال القوة لإرهاب العثمانيين عن طريق إرسال الطراد ديانا إلى منطقة العقبة. ودخول قوات الطراد إلى الشاطئ، لمقابلة رشدى باشا يعتبر بمثابة تهديد مقنع باستعمال القوة، إذا لم تتخذ الدولة العثمانية خطوة جديدة أو عملية لرسم الحدود وتخطيطها.

وقد بدأت الدولة العثمانية تستجيب لهذا التهديد، بدليل أن لهجتها في الفرمانات أخذت تتغير من التشدد إلى المسالمة، كما حدث في هذا الفرمان.[١]

وقد علق رشدى باشا على هذه البرقية التي ورد فيها التحذير من التصدى للطراد إذا أتى بأية مخالفة، كما علق أيضا على برقية سابقة وردت إليه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦م[٢]، والتي اتُّهِمَ فيها بالقيام بتحديد الحدود دون أن يقع ذلك في دائرة اختصاصه، أو يكلف به أصلا ، بقوله :

(أرهقت هذه البرقية المؤرخة في ١٩ فبراير ذهني بدرجة كبيرة وأخشى أن تصدر هيئة الوكلاء (الوزراء) قرارا دون إدراك للعواقب المترتبة على مجيء طراد حربي إلى العقبة. إن البرقيتين المؤرختين في ٢٨ يناير و ١٩ فبراير لاتتفق إحداهما مع الأخرى . وهما في

---

(١) انظر الفقرة الأخيرة في ص ٢١٧ ، ٢١٨

(٢) راجع ص٩٨

نفس الوقت لاتؤديان إلى المحافظة على حقوق الدولة العلية[١].

وقد رد قومندان العقبة على هذه البرقية في نفس اليوم، قائلا :

(تلقيت الأوامر بالتصرف . سأرسل غدا ضابطا من عندنا إلى الطراد ديانا الراسي عند جزيرة فرعون، لكي يخبرهم بالتعليمات. إننا لانخاف من الانجليز حتى وإن جاءونا بجميع طراداتهم. إن ما يتعارض مع مبادىء الجندية، نقاومه بأرواحنا إن أضعف العساكر الشاهانية، لقادرة على أن تسوق أمامها جنود الانجليز كالأغنام. لن يحدث شيء بإذن الله، فالموت خير لنا).

رشدى باشا[٢]

ويبدو من هذا الرد أن رشدى باشا كان يقدر عواقب التهاون مع الإنجليز، فاستيقظت في نفسه فدائيةالمقاتل، عندما وجد لهجة الفرمان السلطاني الذى وصل إليه تتسم بالخوف من عواقب الأمور وتبعاتها.

ويستخلص قومندان العقبة من هذه الأحداث (مجيء الطراد ديانا وما ترتب عليه)، أن جنود الإنجليز لو كان قد سمح لهم بالنزول في العقبة لكان ذلك يعني ضياع ساحل الحجاز وضياع الجزيرة العربية وفقد وادى عربة، واستيلاء الانجليز على المناطق الواقعة بين الحجاز وفلسطين . ثم يستطرد قائلا :

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٤، ٥٥

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٣

(إن صلاح الدين الأيوبي عندما سد طريق القدس من هنا منذ مئات السنين كان يقدر هذه المنطقة حق قدرها)[١].

وقد عانى الجنود العثمانيون الموجودون تحت إمرة رشدى باشا في منطقة العقبة من النقص الشديد في المواد الغذائية[٢] ومن الظروف الصحية السيئة، إلى الحد الذى جعلهم يتذمرون من الظروف المعيشية الصعبة التي كانت تهدد بالموت من الجوع أو من المرض ورغم ذلك كله كانوا صامدين في أماكنهم ومواقعهم.

ويشكو قومندان العقبة من الجدل الشديد الذى ثار في الآستانة من تأثير ما نشر في الجرائد المصرية التي تناصر وجهة النظر العثمانية. وقد فهم من الرسائل الواردة إليه أنه قد أثير في المحافل الدبلوماسية مسألة طرده وإبعاده إلى الشام. ويذكر أن وجوده مضر بمن اشتهروا بالأغراض السيئة من العثمانيين الذى يحققون رغبات الدول الأجنبية واضعين مصلحة الدولة العثمانية في كل مشكلة تظهر تحت أقدامهم.[٣]

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٤

(٢) أرسل رشدى باشا رسالة بتاريخ ٢ مارس ١٩٠٦م إلى القصر الهمايوني يخبر السلطان بأن الجنود لم يأكلوا اللحوم غير مرة واحدة منذ وصولهم إلى العقبة، كما أنه لايوجد أى نوع من أنواع الخضراوات على الإطلاق، وسينتهي الزاد خلال أيام قلائل.
(رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٧)

(٣) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٦

(وفي اليوم التالي بعد رد رشدى باشا للزيارة أتى إلى جزيرة فرعون ياوره بقارب شراعي، وكان القارب الوحيد بالعقبة. وقال أنه ورد خبر من الآستانة أن أحمد مختار باشا الغازى قادم إلى العقبة لتحديد التخوم[١]).

ولكن السفير البريطاني في استانبول السير اوكونر رفض فكرة اختيار مختار باشا بالذات لهذه المهمة، وعبر عن عدم ارتياح حكومته لهذا الاختيار. فعدلت الحكومة العثمانية عن اختيارها وقررت اختيار ضابطين تركيين لهذه المهمة[٢] بالإضافة إلى ضابط تركي من العقبة.

(ثم حضرت الباخرة نور البحر من السويس وفيها الخبر ، أن الحكومتين اتفقتا على إرسال مندوبين لتعيين الحدود، وأن مندوبي الدولة العثماينة هم ضابط من العقبة وضابطان من الآستانة هما أحمد مظفر بك ومحمد فهمي بك وقد برحا الآستانة إلى مصر في ٢٠ فبراير ١٩٠٦. وأما مندوبو مصر فهم الأميرالاى الانجليزى اوين بك Owen مدير المخابرات المصرية واللواء اسماعيل باشا سرهنك وكيل الحربية والأميرالاى سعد بك رفعت قومندان سيناء . فطلب الكابتن هورنبي من نعوم بك شقير أن يذهب بالرفاص إلى رشدى باشا، ليبلغه هذا الخبر. فذهب إليه في صباح ٢٦ فبراير ١٩٠٦م واستقبله رشدى باشا في خيمة عند البحر.

---

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٩٣

(2) Corres, Port LXIV No 86, 87 O'conor to Grey , 19, 20. Feb. 1906 Tel No. 25, 26.

نقلا عن د. يونان رزق ، المرجع السابق، ص ٤٤

شرح رشدى باشا ونعوم بك يتحدثان عن الحدود بصفة غير رسمية. وكان رشدى باشا يتوهم أن الإنجليز يباشرون أعمالا حربية عظيمة في سيناء، ويقصدون بالدولة شرا، وأن المستر براملى قد أرسل إلى العرش عمدا لفتح باب الشر. فرأى نعوم بك من الواجب إزالة هذا الوهم من ذهن رشدى باشا حباً في السلام، فقال :(أنت تعلم أن بدو سيناء وسوريا دأبهم شن الغارة بعضهم على بعض. والسنة الماضية سنة ١٩٠٥م عمت الفوضى سيناء كلها وقتل اثنان من غزاة البدو أخوين من أهالي نخل على درب الحج وفرا إلى سوريا. وكلما ارتكب بدوى جناية في سيناء فر إلى سوريا أو الحجاز، وليس على الحدود من رادع أو مراقب. فاضطرت الحربية المصرية أن تعيد سعدبك رفعت قومندانا على سيناء بعد أن أحيل إلى المعاش، نظرا لمعرفته حال البلاد ومقدرته على سياسة البدو، وعينت معه المستر براملي مفتشا ومساعدا قصد ترقية أحوال البلاد الاقتصادية والزراعية. ثم بيّن له الأعمال الإصلاحية التي باشرها المستر براملي في شبه جزيرة سيناء.. وقال له إن كل ما تريده حكومة مصر الآن هو أن يعين الخط الفاصل بين سيناء وسوريا ، لتتمكن من وضع خفر في نقط معينة على الحدود لمنع غزاة سوريا من الدخول إلى سيناء، ومنع غزاة سيناء من الخروج إلى سوريا، والوقوف في وجه الجناة الفارين من البلدين. وربما كان قصدها البعيد أن يكون القنال بعيدا من كل خطر).

ثم أضاف نعوم بك، قائلا : (إني أرى (القوم) مصريين على طلب إخلاء طابا قبل الشروع في تعيين الحدود، لذلك يحسن

جدا أن تنصحوا بإخلاء هذا الوادى قبل أن يقدم الطلب رسميا. فشكر رشدى باشا لنعوم بك صراحته وإخلاصه ، ثم ودعه [١].

ولما لم يعد لنعوم بك شغل فى جزيرة فرعون، استأذن الكابتن هورنبى، وعاد إلى مصر [٢]، وقبل عودته ذهب بالرفاص فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٦ إلى العقبة وأخبر رشدى باشا بأنه راجع إلى القاهرة. [٣]

وهكذا أتت الضغوط البريطانية المصرية بثمار سريعة، فقد قرر العثمانيون إرسال لجنة من ضباطهم للتأكد من المواقع محل النزاع على الطبيعة، هل هى تابعة لمصر أم تابعة للدولة العثمانية ..

---

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٩٢ ـ ٥٩٤

(٢) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٥٩٤

(٣) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٦٠

المندوبان التركيان
المكلفان بمعاينة الحدود وتقصى الحقائق

وصل المندوبان التركيان المكلفان بمعاينة الحدود وهما، أحمد مظفر بك ومحمد فهمي بك[1] من الآستانة إلى الاسكندرية، ونزلا ضيفين على أحمد مختار باشا في القاهرة . ولم يظهر أى أثر لهما، ولم يحاولا الاتصال بأى مسئول مصرى أو بريطاني.[2]

(ثم صدر لهما الأمر بعد أسبوع ، فذهبا إلى العقبة عن طريق بيروت والشام ومعان في ٤ مارس ١٩٠٦م دون أن يكلما أحدا بشأن مهمتهما. فساء ذلك أصحاب الشأن من الإنجليز والمصريين ، وانتقلت المفاوضات بشأن الحدود إلى لندن والآستانة[3]) ، على حد قول نعوم بك شقير، حيث بدأت الاتصالات المكثفة بين الإنجليز والعثمانيين ، واشتدت الضغوط البريطانية على الدولة العثمانية.

وعندما وصل الضابطان إلى العقبة عن طريق معان في ١٤ مارس سنة ١٩٠٦م، أخبرا رشدى باشا بأن أحمد مختار باشا لن يأتى

---

(١) من الجدير بالذكر أن هذين الضابطين هما اللذان اشتركا في مباحثات الخط الفاصل ووقعا على اتفاقية الحدود التى عقدت في أول أكتوبر سنة ١٩٠٦م بين الجانبين المصرى والتركي.

(٢) (2) Corres, No. 104, Cromer to Grey, Feb. 28, 1906 (Tel., No. 51).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٤

(٣) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٩٤

إلى العقبة ، بحجة أنه مريض. ويذكر رشدى باشا أن المشار إليهما استفادا من المعلومات التى قدمها لهما مختار باشا، كما استفاد هو أيضا من المعلومات التى أحضراها . وقد تأثر تأثرا شديدا لعدم مجيء مختار باشا، إذ بهذه الكيفية أصبح وحده فى مواجهة المشكلة على حد قوله. وقد سبق له أن طالب فى برقية إلى الآستانة فى ٢١ فبراير سنة ١٩٠٦م بإرسال شخص عارف بأمور الدولة ويعتمد عليه أو لجنة للعمل على حل المشكلة، عندما علم مبكرا بعدم قدوم أحمد مختار باشا. وقال معاتبا :(كفانى ما قيل فى حقى من إهانات كما سبق وبينت ، ورجائى أن ترسلوا هؤلاء للحيلولة دون إهدار حقوق الدولة العثمانية(١)).

ومن الجدير بالذكر أن قائد الطراد ديانا أرسل يوسف سامح افندى كاتب التحريرات التركية بوزارة الحربية المصرية إلى رشدى باشا عدة مرات (فى ١٨ ، ٢٠، ٢٥ مارس، ٣، ٤ ، ١٠، ١٢ ، ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦م) لسؤاله عن موعد وصول الضابطين التركيين، فكان يجيب فى كل مرة منكرا معرفته بموعد وصولهما، رغم أنهما وصلا فى ١٤ مارس سنة ١٩٠٦م . ويبدو أنه أخفى موعد وصولهما وموعد رحيلهما فيما بعد عن ركاب الطراد ديانا النازلين فى جزيرة فرعون، لأنه كان يرى من غير الصحيح أن يجتمعا مع الجانب المصرى الموجود فى جزيرة فرعون، حيث لم يؤذن لهما بذلك من قبل الذات السلطانية.

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٦٠ ، ٦١

كما أنه توقع أن يكون وفد المباحثات المصرية المكون من ثلاثة أعضاء قد وصل فعلا على ظهر الباخرة نور البحر التي وصلت إلى جزيرة فرعون وهم ينكرون وصولهم.

وقد طالب يوسف سامح افندى رشدى باشا في كل مره أتى إليه ، بضرورة سحب القوات العثمانية من طابا وإرسالها إلى العقبة، حتى يتسنى للجانب المصرى أن يسحب قواته من جزيرة فرعون ويعود بها إلى مصر على ظهر الطراد ديانا وأن يسحب نور البحر وسفينة إدارة الفنارات المصرية عايدة التي كانت تمد الجزيرة بالمؤن.

فرد عليه قومندان العقبة، قائلا :(ليس هناك شك في عدم أحقية مصر في تعدياتها، بل إن مجيء الجنود المصريين على ظهر الطراد ديانا يعتبر تعديا واعتداء. إننا مقتنعون تماما بأن هذا الأمر إنما حدث نتيجة لمساعي براملي بك أكثر من مساعي الحكومة المصرية. والقضاء على سوء الفهم هذا بيد الإنجليز تحقيقه. وبمجرد مغادرة الطراد والجنود المصريين من تلك النواحي تنتهي الأزمة[١]).

وفي إحدى الجولات التي قام بها يوسف سامح افندى بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٦م ، سلم نص تلغراف الصدر الأعظم جواد باشا الصادر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م بخصوص تولية عرش عباس حلمي باشا وتحديد حدود مصر التي تقع تحت نفوذه[٢] إلى رشدى باشا كي يطلع عليه. فذكر رشدى باشا.(أن التلغراف منصوص

(١) رشدى باشا والمرجع السابق، ص ٦٢ ــ ٧٠
(٢) راجع ص ٥٥ ــ ٥٧

فيه علي ضم منطقة العقبة إلى ولايـــة الحجاز وليست العقبة فقط).ثـــم ذكر (أن المشكلة جد بسيطة، فحتى إذا كانت طابا لاتتبع العقبــة، فليس هناك داع لبقاء جنود مصريين هناك، لأنها من الأراضي المعطاة لمصر على سبيل الأمانة). وأردف قائلا :(أن أى متخصص فـــى الجغرافيا أو حتى أى ضابط متعلم لابد لـه أن يقرر أن طابا تابعــة لمنطقة العقبة، إذا طلب منه تحديدها على الخريطـة علميا ومنطقيـــا . وعلى كل حال أعتقد أن ضابطـــا محنكا مثل قومندان الطــــراد، لايستطيع أن يقول أن طابا لاتدخل ضمن منطقة العقبة).

ومن الجدير بالذكر أن قومندان العقبة كان يعرض كل صغيـــرة وكبيرة على الذات السلطانية، لكي يتلقى التعليمات بالتصرف. وقـــد أشار على السلطان بأن يرد على خديو مصر بما يجرى على النحـــو الذى بينه. ثم طالب بنشر كل هذه المعلومات في الصحف المصريـــة لأن الإنجليز يضللون الرأى العام في مصر بأحداث خاطئة كاذبــة، كما يؤثرون عليه تأثيرا كبيرا. فإذا ما ذكرت الحقيقة في الصحـــف المصرية، فإن موقف الإنجليز سينكشف تماما.

وللمرة الرابعة أى في ٢ أبريل سنة ١٩٠٦م يأتي يوسف سامح افند ليقابل رشدى باشا، ويطلب منه نفس المطالب السابقة لحل الأزمـــة. ولما وجد نفس الإجابة من رشدى باشا، قال له :(إننا نحملـــــك مسئولية كبيرة، إذا لم تحل المشكلة بهذه الصورة). ثم سأل عما كـــان سيفعله رشدى باشا إذا ما حاولوا إنزال الجنود إلى الشاطىء، أو إ ذ ا ما ضيق الأسطول الإنجليزى الخناق على الحكومة السنية بسببب هـــذه

المشكلة . وقد أجاب قومندان العقبة على هذا التساؤل ، بقولـــه : ليست هناك مهمة أخرى للجندى غير الموت فى سبيل وطنه.. إننـــى لا أهتم بهذه التهديدات..

ركب يوسف سامح افندى الرفاص ، إلا أن الرفاص لم يتجه إلى جزيرة فرعون هذه المرة، بل تجول بمحاذاة الساحل الشمالـــــــى للعقبة ثم مر بالساحل الغربى . وبهذه الصورة تحرك أمام المرشـــش ثم اتجه بمحاذاة الساحل ناحية طابا وجزيرة فرعـــون . وبعد عـودة الرفاص تلقى رشدى باشا تقريرا من محمد افندى يوزباشى (نقيـب) البلوك (الفصيلة) السادس من الطابور (الكتيبة) الثالـــــث للآلاى (الفيلق) الثانى والستين بأن الرفاص تحرك مقتربا مـــن الهضبة الواقعة على مسافة كيلو متر واحد من المرشش على طريـــق المرشش طابا. وقد قام الجنود العثمانيـون بمنعهم من الاقتـــراب من الشاطئ.. وعندما أشار ركاب الرفاص بأيديهـم للجنـــود العثمانيين بما معناه طلب النزول إلى الشاطئ.، لم يستجب لهم الجنود. ولما رأوا العساكر فى وضع الاستعداد لإطلاق النار، غيرّ الرفـــاص طريقه على الفور، رغم أنه كان على بعد عشرة أقدام من الشاطـــئ.، ثم رفع العلم.

ويذكر قومندان العقبة تعليقا على ما حدث :(أن تصرف الجنود العثمانيين يعتبر ردا عمليا مقنعا على السؤال الذى سأله يوسـف سامح افندى لى، قائلا ،ماذا تفعلون إذا حاولنا إنزال الجنود على الشاطئ؟ كما يعتبر تطبيقا عمليا للجواب الذى أعطيته ردا على سؤالـــــه

هـــــــد(١).

ويعتبر تصرف الرفاص هذه المرة من قبيل جس النبض والاستطلاع في آن واحد . فإذا حاول هورنبي إنزال عساكر إلى الشاطئ، فماذا يحدث ؟ هل يحدث إطلاق للنار عليهم، أم يحدث إغماض للعيـــــون وخوف من العواقب ؟

عرض رشدى باشا ما حدث على القصر الهمايونـــــى في نفـــــس اليوم ، قائلا :(لن أسمح لأحد من الجنود بالنزول إلى الشاطئ، إذا حاول ذلك. ليس من حق الانجليز التدخل لأن هذه المشكلة مشكلـــــة بين الدولة العلية ومصر. فالمصريون هم الذين تعدوا وخالفوا أحكـــــام تلغراف جواد باشا، وأحضروا الجنود. إن المناطق المتنازع عليهـــــا تابعة لمنطقـــــة العقبة، وهي بدورها أراضٍ تابعة لولاية الحجـــــاز. أما سيناء فهي أيضا تابعة للحكومة السنية مباشرة ، وقد تركـــــت لمصر على سبيل الأمانة، ولم تُعط أية امتيازات للمصريين غير السمـــــاح لهم بإقامة مخافر لحرس الحدود في بعض المناطق لحماية المحمـــــل المصرى،عنـــــد ذهابه إلى الحجاز براً . أما الآن ، فنتيجة لتوجـــــه المحمل المصرى بحراً، علاوة على نقض المصريين للعهود، أصبح مـــــن حق الحكومة السنية فصل سيناء عن الإدارة المصرية وإعادة تبعيتهـــــا لـــــولاية الحجاز(٢).

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ،ص ٦٤ ـ ٦٩

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٧٠

ويتضح لنا من عرض قومندان العقبة على السلطان ، أنه يعتبر الأراضي المتنازع عليها في طابا بل في سيناء كلها أراضي عثمانية، تركت إدارتها لمصر على سبيل الأمانة. وهو يجافي الحقيقة والواقع في نظرية، حتى أنه يتمادى في تصوره فيجعل سيناء برمتها تابعة للحكومة العثمانية.

ومن الجدير بالذكر أن يوسف سامح افندى سلم رشدى باشا رسالة بالإنجليزية من (هورنبي) قومندان الطراد ديانا عندزيارته الخامسة له في ٣ أبريل سنة ١٩٠٦م، وكانت مشفوعة بترجمة إلى التركية، يقول فيها : بعد الألقاب.. ما سر قيامكم بإنشاء نقطة عسكرية على هضبة في منطقة طابا تبعد ميلا أو يزيد عن موقعنا في جزيرة فرعون ؟ ! إنني أطلب منكم تفسيرا لذلك الذى لايعتبر سوى خطأ ارتكبتموه، رغم ما بيننا من صداقة ومودة. إن تسوية المشكلة الحالية منوطة بحكومتي القاهرة واستانبول لحلها . إن أى فعل إجرائي من جانب أى طرف من الطرفين سيتسبب عنه سوء فهم. لقد لاحظت أن عساكركم التي تحركت اقتربت منا. وأعتقد أن هذه العساكر كانت تتجول دون أن تحمل سلاحا، وإلا لكنت كتبت لكم في الحال لتدارك الموقف. ليتكم تصدرون الأوامر لعساكركم في طابا محذرين إياهم من التحرك نحونا.

٣ أبريل ١٩٠٦ هورنبي (١)

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٧١ ، ٧٢

وكان تعليق قومندان العقبة على هذه الرسالة أنها مدعاة للغرابة والحيرة، إذ أن عرض وادى طابا لايزيد عن ٦٠٠متر، فكيف ارتكب جنودنا خطأ في تحركهم داخل هذا الوادى ؟ إن جنودنا لم تصدر إليها الأوامر منى أو من صدقي أفندى بالتحرك. ثم سأل رشدى باشا يوسف سامح افندى ، قائلا :(إن تحرك جنودنا نحو ميل أو يزيد في اتجاه جزيرة فرعون ، يجعل عساكرنا قريبة من الطراد ديانا، فهل حدث ذلك فعلا ؟) فرد يوسف سامح بالنفى، فسأله مرة أخرى ، (هل توجد هناك مسافة في وادى طابا تقدر بميل أو يزيد ؟) فرد بالنفي أيضا. ولما سأله(أى هضبة تقصدون ؟ لم يستطع أن يرد). واستطرد رشدى باشا قائلا :(بلغ سلامى إلى قومندان الطراد. وأخبره أن جنودنا منذ أن وصلت إلى هذا المكان في ٧ فبراير ، ولم تصدر إليها الأوامر بالحركة من المنطقة حتى الآن. ربما رأيتم أعرابيا يتحرك ، فظننتم أنه من جنودنا.

وقد أدرك رشدى باشا عدم سلامة رد يوسف سامح افندى حين سأله عن سبب اقتراب الرفاعى من الشاطىء وسلوكه طريقا عكس طريقه، فرد قائلا :(أنه اقترب من الساحل لكي يرسم له خريطة). ويذكر رشدى باشا في كتابه أن هذا الأمر غير صحيح لأنهم يملكون خريطة صحيحة رسمت للساحل من قبل)[١]

---

(١) رشدى باشا :المرجع السابق، ص ٧٢ ، ٧٣

وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٠٦م جاء يوسف سامح افندى إلى قومندان العقبة للمرة السادسة، وقال له : (يجب عليكم سحب الجنود العثمانيين من طابا فقط ، وإبقاء جنودكم الموجودة في المناطق الأخرى كما هي . وفي هذه الحالة ترحل العساكر المصرية والطراد ديانا في الحال.) فرد رشدى باشا بأن هذا مستحيل . فطلب إنقاص الجنود العثمانيين الموجودين في طابا. فأجاب رشدى باشا قائلا :(أن العساكر الموجودين هناك سوف تنقص أعدادهم بالتأكيد عند انتهاء المشكلة).

وفي ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦م تمت الزيارة السابعة. قال يوسف سامح افندى : (أن هذه المشكلة لن تنتهي إلا بسحب الجنود العثمانيين الموجودين في طابا أو بترك المسألة للجنة من اللجان لحلها). إلا أن رشدى باشا لاحظ أن اللهجة تغيرت مما يدل على أن تعليمات جديدة قد وصلت إلى جزيرة فرعون . كما لاحظ أن الانجليز أشد قلقا في هذه الآونة من الألمان . وأدرك أنهم يبذلون الغالي والثمين ليتأكدوا من وجود ضباط ألمان في العقبة، بالإضافة إلى أنهم يقومون بعمل تحقيقات لمعرفة كنه هويته . وعلم أن انجلترا تتهم ألمانيا بتسميم الرأى العام، وبالسعي لإخراج الانجليز من مصر تضامنا مع العثمانيين.

وفي الزيارة الثامنة التي تمت في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦م، ذهب يوسف سامح أفندى إلى قومندان العقبة يودعه لأنه سيعود إلى مصر انصياعا للأوامر الصادرة إليه منها. وذكر له أن أحمد مختار باشا سيتباحث

مع الخديوية المصرية لإنهاء هذه المشكلة.[١]

ويبدو من الاتصالات المكثفة التي قام بها يوسف سامح أفندى بأمر من هورنبي، أن الانجليز يحاولون طرق جميع السبل الدبلوماسية : فهناك اتصالات بين انجلترا والباب العالي بعضها تم عن طريق السفراء في كلا البلدين. وهناك ضغوط بريطانية عن طريق الدول الصديقة لانجلترا لإقناع الدولة العثمانية بإخلاء طابا ورسم الحدود. وهناك اتصالات بين القاهرة واستانبول لتحديد الحدود أيضا، فضلا عن هذه الاتصالات الكثيرة عند الحدود.

كان من المفهوم تماما أن علاقة مختار باشا ببعض الصحف في القاهرة هي التي دفعتها إلى شن حملة شعواء على الاحتلال أثناء الأزمة إلى حد هدد بقيام ثورة دينية في البلاد ، مما أدى إلى استدعاء مزيد من قوات الاحتلال لمواجهة هذه الثورة المحتملة.[٢] أجبرت انجلترا على سحب بعض الجنود من مالطه، حيث اتضح لها أنه من المستحيل الحفاظ على الأمن الداخلي بالقوة الموجودة لديها في مصر. وكان الإنجليز يرون ـ على حد قول رشدى باشا ـ أنه يكفي سحب الخمسة عشر جنديا (مصريا) من طابا، صارفين النظر عن تحديد خط الحدود ، كي يعملوا على تهدئة روع الأهالي في مصر، حيث لم تعد هناك إمكانية لإخفاء الحقيقة. كان الانجليز يريدون الانسحاب

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٧٤ ـ ٧٦

(٢) د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٨٢

تاركين الأمر لإحدى اللجان ، كما يزعم رشدى باشا. خاصة وأن أى محاولة أخرى منهم ، كانت ستعرض مركزهم في مصر للخطر المحقق.[١] واعتقادى الجازم أن هذه كانت عبارة عن شائعات أطلقوها بين الأهالي في مصر وعلى صفحات بعض الجرائد المصرية لتهدئة الأوضاع الداخلية الثائرة عليهم.

وقد زاد من توتر الإنجليز في مصر في هذه الفترة ،قيام إحدى البوارج الألمانية بالمرابطة في السويس ، انتظارا لما ستسفر عنه الأحداث على حد قول رشدى باشا في كتابه. وكانت الجرائد الألمانية تولى مشكلة الحدود هذه أهمية كبيرة أيضا . وتطرح النظرية القائلة بأن الإنجليز يسعون للاستيلاء على الجزيرة العربية ، وإنشاء طريق تجارى يربط بين العقبة والبصرة، وتحويل المنتجات الهندية التجارية إلى طريق بغداد والعراق.[٢]

* *

ولم يتردد كرومر في إبداء غضبه وتشاؤمه من نزول المبعوثين التركيين في قصر مختار باشا، واعتبر هذا النزول مقدمة لفشل مهمة المبعوثين.[٣]

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ،ص ٦٤

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ،ص ٦٩ ، ٧٧

(٣) (3) Corres, No. 104 Cromer to Grey, Feb 19 . 1906 (Tel. No. 51).
نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٨٣

وأثناء المفاوضات في الآستانة كان مختار باشا دائما في الصورة ، وكان يحث السلطان على الاحتفاظ بالمراكز المحتلة وتأمين غيرها، بل أنه دفع القائد العسكري في العقبة (رشدي باشا) إلى تقديم تقارير بنفس المعنى.(١)

لكل هذه الأسباب بدأت السلطات البريطانية في القاهرة تقرر أنها لاتعترف بمركز مختار باشا كمندوب سامٍ تركي في البلاد.(٢) وبدأت منذ هذه اللحظات تتدخل في الأمر بعد أن ظلت مستترة وراء السلطات المصرية . وتدخل كرومر في الأزمة صراحة خوفا من تثبيت الأمر الواقع في طابا التي يشغلها العثمانيون .(٣)

دهش المصريون والانجليز من تصرف المبعوثَين التركيين، وترتب على ذلك رد فعل من كلا الطرفين. فقد قام سفير انجلترا في استانبول بمقابلة السلطان للضغط عليه ، لكي تبدأ المباحثات بين الوفدين التركي والمصري. وقدم إليه مذكرة يطالبه فيها بسرعة سحب القوات العثمانية من طابا.(٤)

---

(1) Corres, No. 147 O'conor to Grey, March 19, 1906 (Tel. No 39).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٨٣

(٢) د. يونان رزق : نفس المرجع، ص ٨٣

(٣) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق، ص ١٢

(٤) (4) Corres, Part LXIV , No. 109, 110, 126, Grey to O'coner, and O'coner to Grey, March 1, 2, 11, 1906 (Tel No. 19, 31, 35).

وقدم الخديو مذكرة احتجاج للسلطان على تصرف المندوبين التركيين السلبي وعلى احتلال القوات التركية للأراضي المصرية.(١)

وكان رد الحكومة العثمانية على هذه الاحتجاجات، تعزيز قواتها الموجودة في العقبة.(٢) فأرسلت لواء ونصف اللواء من المشاة إليها. كما أبلغ مختار باشا الخديو في مقابلة لهما في ١٢ مارس ١٩٠٦ أن المبعوثين التركيين ليس لهما أى سلطة مستقلة ، وإنما أرسلا لمعاونته(٣). أما احتجاجات الحكومة البريطانية، فكان الرد عليها دائما طلب الانتظار لحين وصول تقرير المبعوثين من العقبة.

ودارت المشاورات في هذا الوقت بين المسئولين البريطانيين حول إرسال سفينة حربية أخرى إلى العقبة

= نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٤ ، ٤٥

(١) Corres, Part LXIV, No. 122 Cromer to Grey, March 8, 1906 (Tel, No. 59).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٥

(٢) Corres, No. 139 O'coner to Grey, March 12, 1906 (Tel, No.37).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٤٥

(٣) Corres, No. 134, Cromer to Grey, March 13, 1906 (Tel, No. 65).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٤٥

بهدف فـــرض مزيـــد من الضغط على السلطان.[١]

وقد وافق وزير الخارجية البريطانية إدوارد جراى على الفكـــرة وإن رأى أن يسبقها إبلاغ استانبول أولا بهذه النية، إذا لم تنسحـــب القوات التركية تماما وبسرعة من طابا والمناطق المصرية.[٢]

وما أن أبلغت تركيا بهذا القرار حتـــى تحرك ممثلوهـــا في القاهرة وفي العقبـــــة :.

في القاهرة ، أوعز مختار باشا لجريدة الأهرام بأن تنشر خبـــرا مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخل لحماية مداخل خـــليج العقبة، مثلما تعمل بريطانيا على تأمين مداخل خليج السويس.[٣] كما أبرق في نفس الوقت للسلطان يلح عليه بعدم الخضوع للتهديـــد البريطاني والتمسك بالمراكز المحتلة.[٤]

---

(1) Corres, No. 136, O'coner to Grey, March 15, 1906 (Tel, No. 38).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٦

(2) Corres, No. 140, Grey to O'coner, March 16, 1906 (Tel, No. 107).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٦

3) Corres, No. 146, Cromer to Grey, March 19, 1906 (Tel, No. 70).

(4) Corres. No. 147, O'coner to Grey, March 19, 1906.

وفي العقبة، أبلغ القائد العسكري التركي رشدي باشا الكابتن هورنبي قبطان البارجة ديانا، بأن المناطق المتنازع عليها تابعة لمنطقة العقبة، وهي بدورها أراضي تابعة لولاية الحجاز. أما سيناء فهي أيضا تابعة للحكومة السنية مباشرة وقد تركت لمصر على سبيل الأمانة.(١)

وكان الرد على احتجاج بريطاني عنيف تم تسليمه من موزوروس باشا في ٢١ مارس ١٩٠٦م(٢)، أن أبلغ الباب العالي السير اوكونر أنه لا يوافق على تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية بشأن الحدود المصرية (٣)، لأنها مسألة تخص تركيا ومصر فقط.

وما أن أرسل المبعوثان التركيان تقريرهما إلى استانبول في ٢ أبريل سنة ١٩٠٦م (٤) يؤكدان فيه وقوع طابا في الأراضي التركية

---

* نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٦

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٧٠
وراجع ص ١٢١

(2) Corres. No. 144, Grey to O'coner, March 21, 1906 (Desp. No. 28).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق ،ص ٤٧

(3) Crres. No. 168, O'coner to Grey, March 20, 1906 (Tel, No. 46).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٧

(4) Corres. No. 7 O'coner to Grey, April 2, 1906 (tEL, No. 53).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٧

حتى تقدم مختار باشا بطلب لفتح باب المفاوضات مع الخديو لتسويـــة المسألة.(١)

وهكذا نرى أن اللجنة العسكرية التركية ساهمت في تأزم المشكلـــة أكثر وفي توتر الموقف وزادته تعقيدا، لأن دورها توقف عند تحـــرى الموقف على الطبيعة فقط . وكان الانجليز يتطلعون إلى أن تكـــــــون لجنة للتحرى ثم التباحث والتفاوض للوصول إلى اتفاق مرض.

ومع أن مهمة اللجنة كان التحرى على الواقع ، إلا أن نتيجـــــة تحريهـــا زادت الطين بلة، فقد جاءت مخالفة للطبيعة والواقـــــع عند الحدود، وكان رأيها متأثرا بآراء أحمد مختار باشا وقومنـــدان العقبة رشدى باشا المنافية للواقع .

(1) Corres. No.15 Cromer to Grey, April 5, 1906 (Tel. No. 87).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٧

تقرير المعتمد التركى أحمد مختار باشا
المقدم للحكومة المصرية

وفي هذه الأثناء وبينما الأحداث توالي تطورها في منطقة الحدود الشرقية ، قدم القومسير التركي في مصر أحمد مختار باشا تقريرا مطولا لوزير الخارجية المصرية بطرس غالي باشا عن المشكلة برمتها في ١١ أبريل سنة ١٩٠٦م . وهذا التقرير يحمل بين طياته، وجهة لنظر التركية التي أرسلت من استانبول بناء على المعلومات الواردة من أحمد مختار باشا ومن قومندان العقبة رشدي باشا ، وتتلخص في :

- لايحق لمصر أن تنشيء نقاط حراسة عسكرية على خط الحدود الشرقية بين العريش العقبة، لأن هذه النقاط تركت إدارتها لمصر بصفة مؤقتة. وقد أخطر قومندان العقبة رشدي باشا بإزالة هذه النقاط.

- تمادت مصر في إنشاء نقاط حراسة عسكرية رغم التحذيرات التركية، والخديو يخطر السلطان بأن هذه المنشآت قصد منها تدعيم النظام في المنطقة.

- وصول الوابور نور البحر إلى المنطقة يحمل قوة عسكرية لعمل المنشآت اللازمة في المنطقة ، وسع نطاق الخلافات .

ثم ينتقل التقرير بعد ذلك لإيضاح ما هية التلاقات بين مصر

والـدولة العثمانية، فيذكر :

- مصر من الأجزاء المتممة للامبراطورية العثمانية ،،والسلطان هو الذى يعين حاكمها.

- بعد خروج محمد علي باشا على الدولة العثمانية وانتصاره عليها، صدر الفرمان العالي فى ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ بتصديق مندوبى انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا، الذى يقضى بأن تكون الديار المصرية المحددة بحدودها القديمة الموضحة بالخريطة المرفقة، بعهدة الوالي الذى تختاره الدولة العثمانية من الأسرة العلوية ، طبقا لقاعدة وراثة العرش التى حددتها.

وتظهر فى هذا الفرمان نقاط هامة على حد تفسير التقرير نفسه :

(١) تحدد الخريطة حدود مصر الشرقية من العريش إلى السويس ، ليكون غرب الخط لمصر وشرقه لولاية الحجاز وسوريا.

(٢) سكان مصر تبعة للدولة العثمانية.

(٣) ليس للخديو الحق فى إنشاء علاقات دبلوماسية مع أى دولة أجنبية .

(٤) قوة مصر العسكرية جزء من القوة العثمانية الكبرى .

(٥) لافرق بين مصر وغيرها من سائر الولايات العثمانية فى مسألة التبعية .

ويضيف التقرير أن:

- طريق المحمل المصرى كان يمر بالعقبة فمدائن صالح حيث المويلح وضبا والوجه، وكانت هذه المناطق تابعة لمصر، ولما تغير طريق الحج بعد افتتاح قناة السويس بثمان سنوات (١)، رأت الدولة العثمانية أن تسترجع هذه المناطق (العقبة ومدائن صالح) وتضمها لولاية الحجاز.

ويظهر التناقض في التقرير:

- حيث يعترف بحدود مصر طبقا لبرقية الصدر الأعظم إلى الخديو عباس حلمى باشا بتاريخ ٨ أبريل ١٨٩٢م، والتى تنص على أن تكون حدود مصر من رفح إلى العقبة، ثم يذكر أن حدود مصر الشرقية هى الأراضى الواقعة غرب خط رفح السويس.

- منطقة طابا التى توجد فيها العساكر السلطانية من ممتلكات الدولة العثمانية، ووجود هذه العساكر فيها للمحافظة قصد منه المحافظة على هذا الحق وصونه.

ويدعى التقرير:

- أن الأراضى التى ألحقت بإدارة مصر فى سيناء ومدائن

---

(١) المعروف أن طريق الحج البرى المصرى أبدل بالطريق البحرى من السويس فى سنة ١٨٨٥م، أى بعد ستة عشر عاما من فتح قناة السويس.

صالح هي على سبيل الأمانة، وما أضيف طبقا لبرقيه الصدر الأعظم المذكورة هو على سبيل الأمانة أيضا.

- إرسال الوابور ديانا إلى منطقة العقبة معناه أن مصر فهمت خطأ أن حدودها تبدأ من العريش إلى العقبة كما يذكر التقرير.

ويتضح هدف الدولة العثمانية من النقطة التالية:

- من حق الدولة العلية العثمانية إرسال عساكرها حتى جبهة السويس والحال كذلك.

ويصل التقرير إلى نقطة هامة جدا توضح نظرة الدولة العثمانية لمنطقة طابا وأهدافها فيها، وهي:

- إن موقع طابا المختلف عليه تركت إدارته لمصر، ومرور فرع من سكة حديد استانبول الحجاز بالعقبة يجعل منه ميناء بالخليج، ولايصح أن تكون سواحل الميناء بيد إدارتين.

وترمي الدولة العثمانية في الفقرة الأخيرة من التقرير إلى الانفراد بمصر والتصرف معها على حدة، حيث تقول:

- ليس لانجلترا أى حق في منطقة طابا، ووجود الباخرة ديانا على شواطئها لامعنى له. والخديو هو الذى يحق له الكلام في هذا الموضوع وليس انجلترا.

وهـــذا هـــو نـــص التقـــرير :

(قبل الدخول فى ماهية الحادثة تبين وجهة نظر الدولـــــة العلية فنقول إنه فى ١١ أبريل ١٩٠٦م تسلمت برقية سامية من استانبول بناء على المعلومات الواردة عليها من قومندان العقبة جاء فيهـــا: إن الادارة المصرية شرعت فى إحداث نقط عسكرية فى جهـــات متعددة بين العقبة والعريش وأنه صار مخابرة قومندان العقبة بمنـــع الانشاءات المذكورة وأخطرت الخديوية المصرية تلغرافيا بصـــرف النظر عن أمثال هذه المنشآت، ذلك لأن الدولة العلية لايمكنها السماح بإنشاءات عسكرية فى نقط كان متروكا إدارتها لمصر بصفة مؤقتـــة، وبناء عليه لما زرت الخديو وأكدت له المسألة ، قال لى بأنـــــه أرسل تلغرافا إلى فخامتكم بأن التدابير المذكورة كانت لتدعيـــم النظام فى تلك النقط، ولأنه لم يسبق تعيين الحدود فانه طلـــب فى تلغرافه المذكور إرسال مندوبين لتعيين الحدود، وبعد ذلـــك سمعت بأن قومندان العقبة أخطر مأمورى مصر بعدم القيام بعمـــل أى منشآت هناك، وأنه على الرغم من هذا الإخطار فقـــد علـــم بحصول الإنشاءات . لذلك أرسل قوة عسكرية لهدم ما استحـــدث ومنع العمل ، وعند وصول القوة تصادف وصول الوابور نـــور البحـــر وإخراجه خمسين نفراً من العساكر للقيام بعمل الإنشاءات ، ومن هـــذا الوقت حصل الخلاف الذى ما زال مستمراً ، ولإزالة هذا الخـــلاف يجب إيضاح ما هية المسألة فى تفسير علاقات مصر بالدولة فنقـــول:

التصرفات الملكية لمصر وإدارة أمورها الداخلية:

كانت مصر من القديم في قبضة الدولة وكلما دعت الحاجة تعين من قبلها والياً عليها لإدارة شئونها الداخلية لأنها من الأجزاء المتممة للدولة.

ولكن لسبب من الأسباب فإن الوالي محمد علي باشا قام ضد الدولة وانتصر عليها وكان من أثر ذلك تصديق مندوبي انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا على حصول محمد على باشا على الفرمان العالي رقيم ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ الذى جاء فيه..

أبقى في عهدتكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخطريطة المختومة بخاتم الصدارة. مضموماً إلى ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالي يكون إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور، الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية.

وفي حين انقراض الذكور يكون التعيين من حق الدولة وليس لأبناء الإناث حق في منصب الولاية... الخ.. وفي هذه العبارة ثلاث نقط مهمة:

أولا : الخريطة المذكورة، وعندى صورة منها، وهي تحدد مصر شرقا من رفح إلى السويس بوصل خط مستقيم يبقى في شرقة أراضي ولاية الحجاز وسورية.

ثانيا : كلمة إبقاء التركية، معناها أن مأموريته هى بحسب القديم ، أما إدارة مصر الداخلية فهى تحت قيود معينة منها امتياز الوراثة، أما حق التصرفات الملكية فهى بمثابة سائر الإيالات الشاهانية (أى كما كانت فى قبضة الدولة العلية).

والدليل هو أولا : إنه عند انقراض الذكور ترجع إلى الدولة أمور الإدارة وثانيا : سكان مصر هم تابعون للرعية العثمانية. وثالثا: أن ليس للخديوية مناسبات سياسية مع الدول الأجنبية، ورابعاً : قوتها العسكرية معدودة من القوة العمومية العثمانية . وأمثال ذلك لايجعل فى الملكية من فرق بين مصر وسائر الولايات الشاهانية. وفقط إدارة الأمور الداخلية تدخل تحت القيود الموضوعة للامتياز وصاحب هذا الامتياز هو المرحوم محمد على باشا ومن بعده حسب قاعدة الوراثة لواحد من أولاده وأحفاده الذكور. وخلاصة القول أنه عند العودة لكلمة (مصر) يرد على الخاطر تصرفات الملكية والإدارة الداخلية، فالكلمة الأولى دائما محفوظة فى قبضة الدولة ، والثانية هو أنه فى دائرة القواعد المرسومة يكون من ورثة محمد على باشا خديو يحمل رتبة الصدارة.

طريق الحج:

قديما كان طلب والى مصر التصريح له باستخدام موظفين مصريين وعساكر مصرية للمحافظة على طريق المحمل الذى يمر بطور سينا والعقبة ومدائن صالح، ودام هذا الحال خلفاً بعد

سلف إلى ما قبل ١٥ سنة. ولما صار البدء بإرسال المحمل المصري بحراً من السويس لم يبق من لزوم لطريق البر فالدولة رأت أن تربط إدارته بولاية الحجاز، وعلى هذا كانت حدود مصر تبتدىء من الوجه وبعده ضبسا ومويلح، وبعد تولية الحضرة الخديوية صار استرداد العقبة وصار ترك شبه جزيرة طور سيناء لمصر بصفة حدود (بمقتضى تلغراف) يستبان منه هذه التفصيلات : أن الدولة بحسب قرار الدول المعين فيه الحد من رفح إلى السويس هو عبارة عن جزء ألحق بناء على لزومه إلى الخريطة المصرية، ولزوال الحاجة صار استرداد قسم منه وبقي شبه جزيرة طور سينا إلى إدارة مصر تحت استرداده عند اللزوم. لهذا لايمكن قبوله بصفته حدوداً وإن قيام الادارة المصرية بانشاءات عسكرية فيه مخالفة ظاهرة كالشمس .

والعساكر الشاهانية الموجودة بموقع طابا ، هي للمحافظة على هذا الحق وفي قسم من ممتلكات الدولة كان ملحقاً بمصرعلى سبيل الأمانة، وقد يستخلص أيضاً أن التصرفات الملكية في مصر هي بيد الدولة مثل تصرفاتها في باقي الولايات وليس في الأمر معاهدة مبرمة عن طريق أجنبي فالدولة باعتبارها صاحبة الإلحاق لها كذلك حق الاسترداد، خصوصاً وأن الأراضي المتحدث عنها خارجة عن القرار الدولي.

لهذا فهي في كل وقت خاضعة لما هو جار لسائر الولايات .

فإذا قيل بفرض أن هذه الأراضي بموجب التلغراف الصادر في

٨ أبريل ١٨٩٢م بقيت لمصر. كما صار إبلاغ بعض الـــــدول، فالجواب هو أن التبليغ لم يتضمن الإلحاق وليس هناك صراحـــــة قطعية بذلك بل على العكس فإن كلمة إبقاء التى ذكرت فى البـلاغ لبعض الدول تفيد المحافظة على الحدود القديمة وهى بمثابة إعـــلان فقط بأن مصر هى المرجع فى كل ما يتعلق بهذه النقطـــــة.

لذلك لم نفهم السبب الموجب للحدة والإعداد الحاصل من جـــراء منع الإنشاءات العسكرية، وعدم قبول تعيين الحدود فى أرض تركست لمصر مع قابليتها للاسترداد، مع كون ذلك من الحقوق الصريحـــة للدولة وعلى الخصوص التهديد الواقع بإرسال الوابور البحـــــرى ديانا قد يفهم أن مصر ظنت أن لها الخط المرسوم بين العقبـــــة والعريش، ولكن الحقيقة أن النهاية لشبه جزيرة طور سينا وقنـــال السويس وخليج العقبة من الشمـــال والخط الواصل منها الى الجنـــوب يتشكل منها قطعة مثلثة.

وإن هذا الخط هو حدود بين الدول ـ فإدارة المثلث المتخلـــف من هذا الخط بين رفح والسويس وإن كانت لولاية الحجـــاز إلا أنه صار السكوت عليها إلى الآن .

على أن تطور مسألة العساكر الشاهانية وتهديدهم فى موقـــع طابا إن هو إلا حق صريح للدولة جعلها مجبورة للبحث فيـــه.

وفى الواقـــع كذلك أن الخط الممتد من العقبة إلى العريـــش وإن كان يشكل شبه جزيرة كبيرة وأن النهاية الشمالية للخليج مـــع

إيصالها بالخط المتقدم يتشكل منها منطقة صغيرة هى طور سينا وأن كل خليج من خلجان هذه المنطقة يعرف باسمه الخاص .

بناء عليه يجب العلم بأنه من حق الدولة العلية فى كل يوم إرسال عساكرها لغاية جبهة السويس .

موقع طابا المختلف عليه والداخل فى شبه الجزيرة إن كانت إدارته تركت لمصر فان مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن سواحل الميناء لاتكون فى يد إدارتين . ومع أن الملكية للدولة فإن كل ما هنالك هو عبارة عن ساحة جبلية صخرية لاتنفع بشىء وإن ترك إدارتها للدولة لن يضر ذلك لمصر فى شىء .

وحيث إنه لم يكن لدولة انجلترا أى مناسبة فى موقع طابا فليس لوجود الباخرة ديانا أى معنى لأيه شكوى فحق الكلام هو لسمو الخديو وحده فلذلك يرد على الخاطر بأن سموه هو العامل على وجود هذه السفينة هنالك .

وحيث إنه من أهم وظائف الخليفة المعظم تأمين سلامة طريق الحج، وكان أمر المحافظة يقوم به ولاة مصر إلا أنه من بعد سيكون جلالة الخليفة مجبوراً على القيام به .

فأعرض لفخامتكم الكيفية رجاء أن تتفضلوا بمطالعة الشىء فى وقته .(١)

---

(١) أحمد شفيق باشا، المرجع السابق ، ص ٧٩ ـ ٨٢ .

وبهذا التقرير المطول من قبل أحمد مختار باشا، تكون الدبلوماسية العثمانية قد كشفت كل أوراقها، فاتضحت أن الأطماع العثمانية تتعدى بكثير موقع طابا، وترمى إلى الاعتراف للسلطان بحق استرداد جزء من سيناء أو حتى سيناء بأسرها متى أراد.(١)

ولما اطلع الخديو على هذا التقرير تباحث مع رئيس الوزراء مصطفى فهمى باشا(٢) ووزير الخارجية بطرس غالى باشا(٣) فيما جاء

---

(١) د. أحمد أمين عامر: المرجع السابق، ص ١٨

(٢) مصطفى فهمى باشا: تولى النظارة، ثلاث مرات: الأولى (١٤ مايو ١٨٩١ - ١٧ يناير ١٨٩٢م) ، والثانية (١٧ يناير ١٨٩٢ - ١٥ يناير ١٨٩٣)، والثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨).
(د. أحمد أمين عامر: المرجع السابق، ص ١٨)

(٣) بطرس باشا غالى: ولد فى بلدة الميمون ببنى سويف ١٨٤٦ ، وهو أكبر أولاد غالى بك نيروز الذى كان موظفا فى الدائرة الخاصة الخديوية. أدخله والده أحد الكتاتيب الابتدائية فى بنى سويف، وبعد عام أرسله إلى مدرسة حارة السقا بين حيث تلقى فيها بعض العلوم العربية ومبادىء اللغة الفرنسية. وبعد ذلك سافر إلى أوربا لإتمام دراسته، وتلقى علوم الترجمة التى أدخلها رفاعه الطهطاوى، واشترك مع محمد قدرى باشا ١٨٧٤ فى تعريب قوانين المحاكم المختلطة. وكانت له اليد الطولى فى وضع قانون المحاكم الأهلية، وعين وكيلا للحقانية ١٨٨١ م ، ثم سكرتيراً لمجلس النظار ١٨٨٢م . وظل فى هذا المنصب إلى أن عين ناظراً للمالية مرتين، ثم عين ناظرا للخارجية فى نظارة نوبار باشا وفى نظارة مصطفى فهمى باشا. وظل فى هذا المنصب حتى تولى رئاسه النظارة فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨م إلى ٢١ فبراير ١٩١٠ (د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق، ص ١٣)

فيه . وبعد تباحث رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع اللورد كرومر، قدما للخديو تقريرا منه بوجوب حفظ حقوق مصر في سيناء .

وفي اليوم التالي بعث الخديو برسالة سرية للصدارة العظمى في ١٤ أبريل ١٩٠٦ ، يحتج على ما ورد في التقرير، ويقول : لايمكن قبول ما جاء في التقرير لأنه يتجاوز حقوق مصر، التي تتلخص في أن الحدود المصرية في شبه جزيرة سيناء تنتهي في العقبة، ويدخل في هذا التحديد موقع طابا طبقا لما ورد في برقية الصدارة العظمى المذكورة سابقا التي تعتبر أساساً للمفاوضات .

وهذا هو نص الرسالة:

(بناء على التلغراف الوارد أخيراً من فخامتكم حصلت محادثتنا مع صاحب الدولة مختار باشا بحضور رئيس مجلس النظار وناظر خارجيتنا، وكان من الطبيعي الرد على جوابه في اليوم التالي.

فحضر لدينا في اليوم التالي الرئيس مع ناظر الخارجية، وعرفا بأن تقرير دولة مختار باشا لايمكن قبوله لما فيه من تجاوز لحقوق مصر الممتازة، وقدما إلينا تقريراً بهذا الصدد، وقالا بوجوب إرساله إلى الباب العالي ؛ فبعد محو وإثبات فيه قبلناه منهما مع الاضطرار والأسف ، لأن الرفض قد لا يمكن توفيقه مع موقفنا ولا أرى من حاجة للايضاح.

ماهية هذا التقرير هو أن الحدود المصرية في شبه جزيرة طور سينا تنتهي بالعقبة، ويدخل في هذا التحديد موقع طابا، ذلك

لأنه بورود تلغرافكم السامى مع الفرمان الأخير كانت نظارة خارجيتنا بينت الحدود المصرية بناء على طلب اللورد كرومر فيما مر، وهذا هو سبب الاحتجاج الواقع الآن.

ولما كان هذا التقرير مغايراً بالمرة لآرائى وأن صداقتى ووجدانى لايقبلان كتمانه، وكنت أيضا مجبراً على تقديمه، فقد فعلت ذلك بعد محو وإثبات ، تاركا تقدير الواقع لشرف فخامتكم.

وحيث إنه من ضمن الأغراض الخفية، التى يعمل بعضهم عليها، تصويرى فى نظر متبوعى المعظم بصورة أخرى، لكننى أمين بأن حالى ومقالى يحولان دون ذلك.

أما فيما يختص بطريقة حل وتسوية هذه المسألة فإنه جاء فى خاطرى أن يكون رد فخامتكم على التقرير المذكور بما يأتى:

إن التفسير والايضاح هما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواه. وعلى كل حال فإنه من الأمور المسلم بها أن الدولة التى تترك مؤقتاً لجهة من جهاتها أمر إدارة جهة، لها عند اللزوم والحاجة أن تستردها فيقال فى هذه الحال:

قضت الضرورة بإلحاق الجهة الفلانية بصورة قطعية إلى ولاية الحجاز، والحدود المصرية تعتبر من نقطة (كذا) ويكون تلغرافكم بصورة قطعية بغض النظر عن جوابنا الذى نص فيه على عدم القبول ، هذا على ما أظن هو الحل.

وحيث إنه ثابت من تحرياتي الخصوصية أنه ليس ثم من حق سياسي ولا من سبب للتطور فإني كفيل بأنه لايمكن تدخل أي طرف آخر.[١]

وعلى أثر وصول هذه الرسالة للآستانة، جاء الرد في ٢٢ أبريل سنة ١٩٠٦م بما يفيد أنه صرح للإدارة المصرية بإنشاء نقاط حراسة عسكرية على طريق الحج بين العقبة والوجه . وبما أن هذه الأماكن لم تدخل في خريطة التحديد المصرية المرفقة بالفرمان الصادر لمحمد علي، فقد وجد من الضروري إعادة هذه المناطق لولاية الحجاز. أما شبه جزيرة سيناء فتبقى على ما كانت عليه أيام محمد علي باشا واسماعيل باشا ومحمد توفيق باشا.

وهذا هو نص الرد:

(كان قد صرح للإدارة المصرية بإيجاد عساكر بقدر اللزوم في الوجه والمويلح وضبا والعقبة وبعض مواقع من شبه جزيرة طور سينا وسواحل الحجاز بسبب إرسال المحمل المصري بطريق البر كما هو في علمكم السامي.

وبما أن هذه المواقع لم تدخل في خريطة التحديد المصرية المرفقة مع الفرمان الصادر إلى المرحوم محمد علي باشا في سنة ١٢٥٧ هـ ، ولمساس الحاجة أعيدت الوجه أولا وبعدها ضبا والمويلح والآن العقبة إلى ولاية الحجاز.

---

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٨٣، ٨٤

أما شبه جزيرة طور سينا فقد صدرت الإرادة الشاهانيـــــــة بالمحافظة على الحدود الممنوحة إلى محمد على باشا وجدكم اسماعيـــل باشا ووالدكم كما كانت من قبل.[1]

ثم وردت رسالة خاصة من الباب العالى إلى الخديو تطلب منـــه الاطلاع على الفرمان الصادرة لمحمد على باشا والخريطة المرفقـــة التى توضح حدود مصر، لكى لايكـون هنـــــاك أدنى شــك أو تردد أو تدخل أجنبى والمقصود به تدخل بريطانيا فى المشكلة.

وهذا هو نص الرسالــــة:

(أتشرف بأن أعرض لسموكم أن إشعار فخامتكم المتضمــــن إعادة موقعى ضبا والمويلــح إلى إدارة ولاية الحجاز وتبليغاتكـــم الفخيمة فى شأن طريق الصدق والاخلاص الذى اتخذتموه مع البـــاب العالى ، قد استوجب حصول التقدير والمحظوظيـــة لدى مولانـــا ملجأ الخلافة، وبحسب ما أمرت به أبشر فخامتكم بسلام الحضـــرة السلطانية العالى.

وعلى حسب إشعار فخامتكم قد أجرينا التنبيهات على من لـــزم لأخذ موقعى ضبا والمويلح تحت الإدارة مباشرة.

أما موقع العقبة فإن الفرمان العالى الذى أعطى إلى المرحـــوم محمد علــى باشا فى ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ كما أنه مندرج بـــه

---

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٤

جملة الإيالة المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة المشروحة في الخريطة التى أرسلت فى ذاك الوقت مختوم عليها بختم مقام الصدارة.

كذلك كافة الفرمانات العالية التى أعطيت إلى مصر كان معطوف فيها حدود مصر على الفرمان العالى المبين أعلاه.

وحيث لابد أن يكون الفرمان العالى المذكور والخريطة المنبأ عنها موجودين ومحفوظين هناك، فبطلبهما والاطلاع عليهما لاشك أنه يزول التردد الحاصل لدى فخامتكم فى هذا الخصوص.

ثم بناء على أن إعادة ارتباط موقع العقبة فى الوقت الحاضر إلى ولاية الحجاز هو من أهم وألزم الأمور، والهمة الجليلة التى تقع من فخامتكم فى الباب تستلزم محظوظية على انفرادها لدى الحضرة الشاهانية صار ينتظر من انتساب وعبودية فخامتكم المسلمة للأعتاب العلية حصول نهو هذا الأمر بدون إعطاء فرصة لتمكن المداخلة الأجنبية واستكمال الأسباب السريعة لإعادة ارتباط موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجليلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور.

هذا وقد أمر حضرة أحمد مختار باشا بإعطاء الإيضاحات المقتضية لذاتكم السامية فى هذا الخصوص افندم.[١]

---

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥

خطوط الحدود التى عرضها الأتراك على مصر

(طلبت الدولة العثمانية ضم معظم بلاد التيه إلى سوريا، وذلك برسم خط من رفح إلى السويس، ومن هذه (أى من السويس) إلى نقب العقبة، بحيث يكون شرق هذا الخط لها والباقى لمصر.

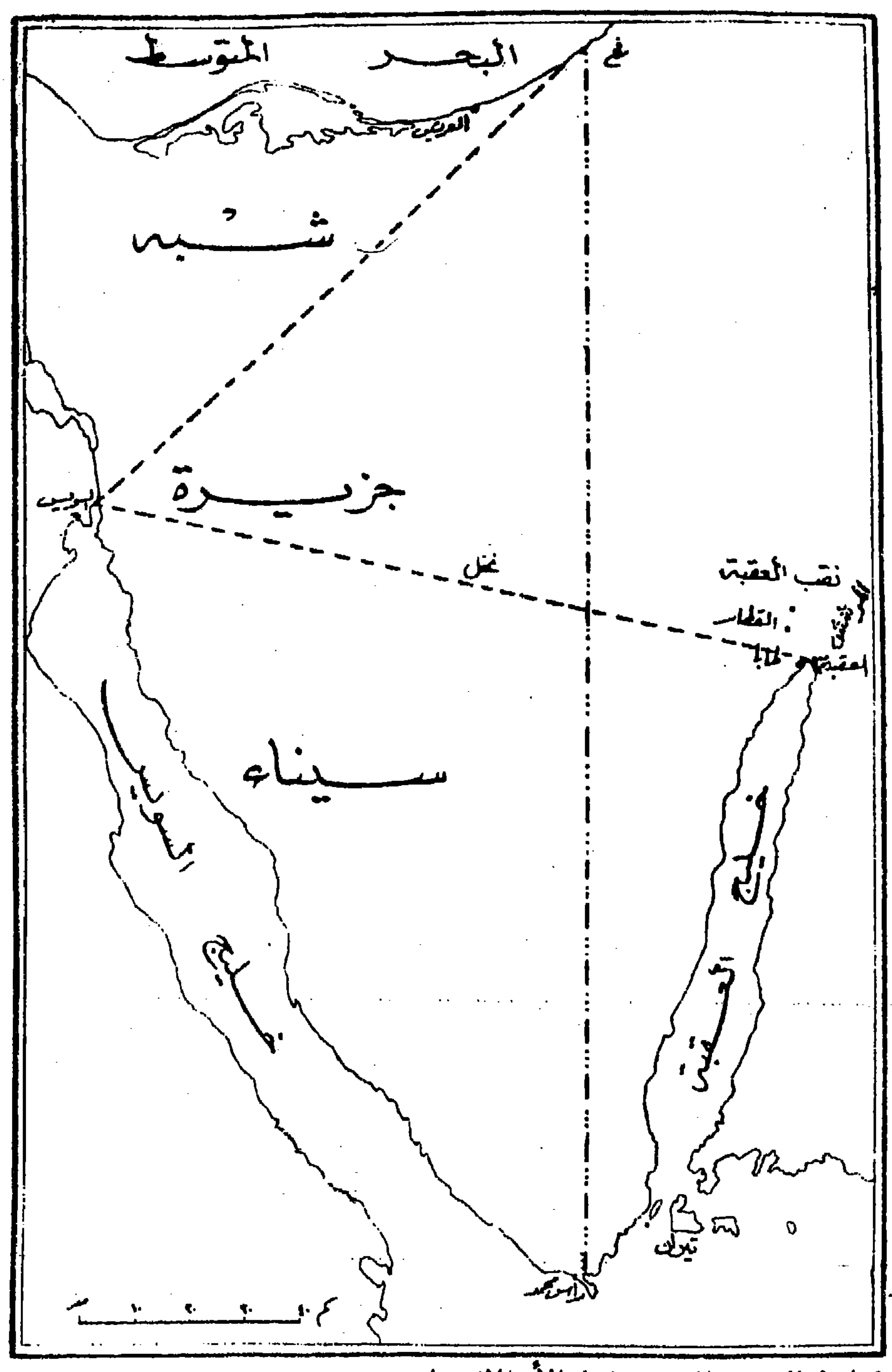
ولما رفضت مصر النظر فى هذا الطلب، عادت فطلبت قسمة شبه جزيرة سيناء قسمين بخط مستقيم من رفح إلى رأس محمد، وجعل القسم الغربى لمصر والشرقى للدولة العثمانية . فأبت مصر النظر فى هذا الطلب أيضا ، وأصرت على الخط الذى يخوله فرمان عباس حلمى باشا من رفح إلى العقبة[1]

وهكذا نرى أن الدولة العثمانية عرضت على مصر اقتراحين اثنين لرسم خط الحدود، وهما:

- رفح – السويس ،
والعقبة – السويس .
- رفح – رأس محمد.

ولم توافق مصر عليها جميعا، وتمسكت بما جاء فى برقية الصدر الأعظم الملحقة بفرمان تولية العرش، التى تحدد خط الحدود من رفح إلى العقبة ؛ لأن هذه المقترحات فضلا عن

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٥٩٤



خطوط الحدود التي عرضها الأتراك على مصر
-------- الخط الذى إقترحه السلطان العثماني
-..-..-.. الخط الذى اقترحه أحمد مختار باشا.

أنهـــــا تنقـــص مـــن حق مصـــر في أراضيها، تجعـــل تركيـــــا تصل إلى قناة السويـــس من ناحيـــة بالنسبة للاقتـــراح الأول أو تصل إلى السيطرة الكاملة على خليـج العقبة من الجانبييـن فـــــي الاقتـــراح الأول والثاني.

وكان معنى الاستجابة لطلبات السلطان في رأى كرومـــــــر (السماح ببنـــاء خط حديدى حتى شواطىء قناة السويـــــــس، وعملية البناء ستتم طبعا تحت إشراف الألمان، وهذه مسألـــــة تمس مصالح بريطانيا مباشرة، وعلى قدر عظيم من الأهمية. فهـــي لاتقتصر على تهديد حرية مصر فحسب بل يمكن أن تشكل تهديـــدا تركيا خطيرا على حرية الملاحـــة في قناة السويس، وذلـــــك امتثالا لطلبات قوة أوربيـة أخرى.(1).

رأت انجلترا أنها احتلت مصر وشبه جزيرة سيناء تابعة لها. ولابد وأن تظل كذلك طالما بقيت انجلترا في مصر. ولابـــــد وأن تكون حدود مصر مستقرة كما كانت وغير متنازع عليهـــا، كما كان الحال قبل الاحتلال البريطاني لمصر، وأن انجلتـــــرا لن تعرض حد مصر الشرقي وأمن قناة السويـــس وأمن مصر للتحكيم الدولـــي، وأنها تفضل حل النزاع بطريـق المفاوضات، وإنمـــــا

(1) Corres, No. 29, Cromer to Grey, April 11 (Tel. No. 98).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٩

بشرط أن تجلو القوات التركية أولا عن المراكز المصرية التـــــى احتلتها في شبه جزيرة سيناء. وأن السلطان ليس حرا في تفسيـــر فرمـان سنـة ١٨٩٢م والبرقية المكملـة له حسب هواه.(١)

أما الموافقة على طلب أحمد مختار باشا، فقد كان يعني:

(١) غلق خليج العقبة فالقناة الصالحة للملاحة والتي تؤدى إلـــــى هذا الخليج وعرضها ٤٠٠ ياردة، ويستطيع الأتراك بنــــاء قلعة في نقطة رأس نوزراني Nuzerani (منطقـــة بشرم الشيخ) ، مما يجعل الدخول إلى خليج العقبة شبـــــه مستحيل على السفن البريطانية . ويجعله من الناحية الفعلية بحـرا تركيـا مغلقا يهدد الطريـــق إلى الهند، بقوارب الطوربيـــد التي يمكن إرسالها بسهولة في وحدات من العقبة.

(٢) سوف تكون الحدود التركية على بعد ١٠٠ ميل (١٦١ كيلو متـرا) فحسب من السويس ، وقريبة جدا من نخل وهي مركز استراتيجـي مهم جـــدا يمكن أن تتعرض منه مصر باستمرار للخطـــر.

(٣) سوف تصبح القبائل العربية التي ظلت دائما تحت الإدارة المصرية

---

(1) Parlimentary Debates, vol. 155, 156, May 7, April 2, 1906 P. 919, 169.

نقلا عن : د . محمد محمود ابراهيم الديب : حدود فلسطيـــن، دراسة تحليليةلوثائق الانتداب ، ص ١٢١، ١٢٢ القاهـــــرة ١٩٨٠

تحت الإدارة التركية، وهذا الإجراء سيسبب متاعب كبيرة في شبه جزيرة سيناء.(١)

ويتضح من تقرير المعتمد التركي أحمد مختار باشا الذي ذكرناه سابقا أن الدولة العثمانية ترى من حقها إرسال عساكرها حتى منطقة السويس، كما أنها ترى أن موقع طابا ضروري لها لأنه سيصبح ميناء بعد مرور خط سكة حديد الحجاز بالعقبة.. هذا من ناحية..

ومن ناحية أخرى.. فإننا إذا ألقينا نظرة على فقرة من مذكرات السلطان الحاكم آنذاك عبد الحميد الثاني بخصوص خط سكة حديد الحجاز والتي كتبها في هذه الأثناء أي سنة ١٩٠٦م، لاتضحت لنا مرامي الدولة العثمانية من بعض الجمل الأخيرة من خواطره في هذا الموضوع، حيث تحدث وفي نفسه مرارة من الانجليز الذين يناصبونه العداء ويحاولون مرارا عرقلة اتفاقه مع الألمان لإنشاء سكة حديد بغداد وسكة حديد الأناضول وسكة حديد الحجاز التي وصلت حتى المدينة المنورة والأمل معقود على مدها حتى مكة المكرمة.

وتهدف الدولة العثمانية من وراء إنشاء خطوط السكك الحديدية إلى ربط عاصمتها استانبول بالمناطق النائية وتسهيل نقل العساكر والعتاد الحربي إلى هذه الجهات وإعادة طريق الهند القديم مع أوربا،

(1) Corres. No. 44 Cromer to Grey, April 13, 1906 (Tel. No. 101).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٥٠

كما جاء في مذكرات السلطان، حيث يقول:

(لقد أثبت الخط الحديدي الحجازي ، أن بلادنا لم تفقد قابليتها للتطور، وأنه يمكننا إحباط محاولات انجلترا المتكررة لعرقلة أي عمل نقوم به لخدمة بلدنا وأمتنا. . سيتم إن شاء الله مد هذا الخط، وسنستغني عن قناة السويس . وستربط استانبول بالمدينتين المقدستين مكة والمدينة، وسنتمكن من تأمين المواصلات المدنية والعسكرية بكل أمان واطمئنان.[1])

وهكذا يتضح لنا من تقرير أحمد مختار باشا ومن مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني أن الدولة العثمانية كانت تريد الوصول إلى قناة السويس بأي شكل من الأشكال عن طريق تحديد خط جديد لحدود مصر الشرقية يتيح لها تحقيق هذا الهدف .

ويجدر بنا هنا أن نضيف بعض الفقرات الأخرى من مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني عن الخطوط الحديدية في تركيا لتوضيح هدف الدولة العثمانية أكثر، وإلقاء الضوء على سبب عداء الانجليز لهم ووقوفهم ضد هذه المشروعات ، يقول السلطان عبد الحميد:

(لقد آن الأوان لأن نفكر جديا في أمر إنشاء خط حديد بغداد، يجب علينا أن نبدأ العمل رغم أنف الانجليز الذين

---

(١) السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية ١٨٩١ ـ ١٩٠٨م، ص ١٠٦ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٧.

يبذلــون ما فى وسعهم للحيلولة دون تنفيذ مشاريعنا، فبفضل خـــط حديد بغداد سيعود طريق أوربا الهند إلى سابق نشاطـــه، فــإذا أوصلنا هذا الخط بسوريا وبيروت والاسكندرية وحيفا تكون قـــد أوجدنا طريقا تجاريا جديدا، ولن يقتصر هذا للطريق علـــى در الفوائد الاقتصادية العظيمة لامبراطوريتنا، بل سيتعداها إلـــى الناحية العسكرية فيدعم قوة جيشنا هناك.. إننا بعون اللـــه سنجعل هذا المشروع حقيقة واقعـــة بأموال الألمان وخبراتهم. والمهـم ألا تنجرف الدبلوماسية الألمانية تحت تأثير سياسة الانجليز[(١)].

ويؤكد رشدى باشا فى كتابه على الأهمية القصوى لمد خطـــوط السكك الحديدية داخل مناطق الامبراطورية العثمانية ، خاصـــة فى الشام والجزيرة العربية واليمن وفى العراق والخليج، وهـــدف الدولة العثمانية ومراميها مفـــن وراء ذلك، قائلا :

(إن خطوط السكك الحديدية تخدم رقى الإسلام والمسلميـــن ورفعة شأنهم من عدة جهات :

أولا : ينبغى علينا أن نفكر فى وسيلة للاستفادة من وجـــود مثـــل هذا العنصر الكبير من السكان فى اليمن والحجاز، مع الأخـــذ فى الاعتبار اتساع رقعة الأراضى . إن إهمالهم وإخراجهم مـــن حياتنا السياسية أمر غير جائز . ففرنسا تستفيد من تواجدهـــا فى الجزائـــر وتونس . ونحن نستفيـــد أيضا من أقراننا فـــى الديـــن.

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، ص ٦٧ ، ٦٨

إن أهم ما سنقوم به بعد أن اكتمل خط سكة حديد الحجاز هو مده حتى اليمن. إذا كانت انجلترا وهي أقوى قوة بحرية في العالم تهتم اهتماما شديدا بالسكك الحديدية وتقدم التضحيات الكثيرة في سبيل هذا الغرض، فالأولى بدولة ضعيفة من الناحية البحرية مثلنا أن تقدم كل التضحيات في سبيل مد هذا الخط. إن الجنود الذين أرسلناهم إلى المدينة المنورة، أرسلناهم مستفيدين من هذا الخط، حيث ظهرت أهميته الحقيقية. وإذا كان لزاما علينا المحافظة على منطقتي الحجاز واليمن ، فإن هذا الخط لازم وضروري لتحقيق هذا الغرض.

ثانيا : إن بلادنا مستهدفة على الدوام. ومن البديهي أن المحافظة على قوة وشوكة مقام الخلافة هو غاية كل المسلمين. ومن الطبيعي أن يتحقق هذا الهدف بفضل تكاتف الأيادي وتقديم التضحيات . ولاشك أن إزالة الأخطار المتربصة بالمسلمين، متوقفة على مد خط السكك الحديدية وتأمين المصلحة العامة لتكوين قوة موحدة تمكنهم من الدفاع بها عن أنفسهم، حيث يستطيع المسلمون أن يلتقوا مع بعضهم ويتعلموا من بعضهم البعض ويقفوا على أحوال بعضهم البعض . وسيفكرن في هذه الحالة في توحيد الكلم، والتصدي للأخطار المرتقبة.

ثالثا : الفائدة الاقتصادية التي ستتحقق من هذا الخط أيضا : يأتي إلى مكة المكرمة في الوقت الحالي مائتا ألف أو ثلاثمائة ألف حاج كل عام. ولكن لايوفق في الوصول إلى المدينة

المنورة إلا عدة آلاف من الحجاج نظرا لوجود بعض المشاكل.
إن قلة وسائل النقل وزيادة الأسعار وعدم إزالة الأخطار الدائمة
الموجودة في طريق الحج، هو الذى يحول دون تحقيق رغبتهم رغم
ما في قلوبهم من إيمان وإصرار على الحج . ولاشك أن إكمال
خط السكك الحديدية سيزيد من عدد الحجاج، وسيحقق وصول
الحجاج كاملين إلى المدينة المنورة. وإذا افترضنا أن كل حاج
سينفق عشر ليرات أو خمس عشرة ليرة في هذه الأراضي المقدسة،
فإن ذلك سيعود بالنفع على الأهالي والعربان وعلى إدارة خط
السكك الحديدية دون أدنى شك. ومن البديهى أن يكون هذا الخط
مكسبا ، لأنه يسد احتياجات ثمانية ملايين نفس تقريبا هم
سكان الجزيرة العربية كلها. إن التطور الذى حدث في
حوران وفى سنجق الكرك من وراء هذا الخط، وكذلك استفادة
الحكومة منه يعتبر أمرا واقعا وملموسا. ومن ناحية أخرى فإنه
إذا تم بناء خط البصرة مع توصيله بهذا الخط ، فإنه سيقضى
على طريق تجارة الهند. ويصبح هذا الخط وترا للقوس الذى
يضم طريق الهند. وسيكون هذا الخط مع خط بغداد أقصر الخطوط.
ويمكن توسيع مجاله مع مرور الوقت ، لأنه يشكل الأساس لوسائل
النقل في البحر الأبيض والبحر الأحمر وخليج البصرة، والوسيلة
لحدوث نهضة زراعية تتحقق نتيجة تعمير منطقة ما بين النهرين،
ولن يستطيع خط أن ينافس هذاالخط على الإطلاق. وهذا الخط
يضمن لنا بهذه الصورة مكاسب اقتصادية عظيمة للغاية. كما أنه
يحافظ على أرواح الأهالي في اليمن أيضا، وهو البلد الذى مات

فيه كثيرون بسبب الجفاف الذى حدث منذ ثلاث أو أربع سنوات . وهكذا سيستفيد أقراننا في الدين منه، وفي الوقت نفسه تستفيد حكومتنا أيضا[١].

وينبغي علينا هنا أن نشير إلى موقف انجلترا من قضية سكة حديد بغداد البصرة الخليج التى تنوى الدولة العثمانية مدها من سكة حديد الأناضول التى أصبحت واقعا ملموسا بفضل الألمان، لكي نوضح مرامي كل الأطراف في هذا الوقت من الزمان، زيادة في توضيح النقطة التي نبحثها هنا والمتعلقة بمد سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة.[٢]

إن الامتياز الذى منحه السلطان عبد الحميد إلى الشركة الألمانية لتمديد سكة حديد الأناضول حتى بغداد ومنها إلى البصرة والخليج، أثار ثائرة بريطانيا.

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٤٠ - ١٤٣

(٢) وصلت سكة حديد الحجاز من استانبول حتى المدينة المنورة، مارة بحلب ودمشق ومعان، ممولة بالتبرعات التي شارك فيها العالم الإسلامي الذى كان ينتظر بشوق ولهفة وصول السكة حتى مكة المكرمة. وقد زاد هذا من أسهم السلطان عبد الحميد في العالم الإسلامي. وكانت انجلترا تحمل فكرة الخلافة التي يمثلها السلطان عبد الحميد المسئولية عن القلاقل التي كانت تحدث في بلاد الهند وفي مصر ضدهم.
(أورخان محمد علي : المرجع السابق، ص ٢٦٦).

Yılmaz Öztuna : Türkiye Tarihi, Cilt 12, s.167 İstanbul 1967.

وبديهي أن أخطر أقسام السكة الحديد المذكورة كان القسم الذى سيمتد بين البصرة وبين الخليج، لأن إتمام هذا القسم كان يوصل الألمان إلى البحر ويكسبهم مركزا بحريا، يقضي على ما كان لبريطانيا من السيطرة التامة على مياه الخليج، وربما أثر على نفوذ بريطانيا فى الهند.

سارعت انجلترا إلى سد باب البحر أمام الألمان، عن طريق عقد اتفاقية مع شيخ الكويت، لأن الكويت كانت الميناء الوحيد الذى يمكن أن تنتهي إليه السكة الحديد عندما تمتد من البصرة إلى الخليج. وحالت دون وصول النفوذ الألماني إلى الخليج بصورة نهائية[1].

ويعلق رشدى باشا على قلق الانجليز من اعتماد الدولة العثمانية على الألمان فى مد خطوط السكك الحديدية، قائلا :
(تسبب الانجليز الذين اغتاظوا من منح ألمانيا امتياز مد خط سكة حديد بغداد فى ظهور مشكلة الكويت، وتسببوا أيضا فى مشكلة العقبة نتيجة لوصول خط سكة حديد الحجاز إلى معان، واعتزام الدولة العثمانية مده حتى العقبة. وقد ساورها الشك فى احتمال مد الخط من العقبة إلى السويس فى المستقبل بعد وصوله إلى العقبة[2]. فيشكل ذلك خطورة على قناة السويس وعلى

---

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١٩٦ - ١٩٨ بيروت ١٩٦٠م.
(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٢٥ ، ١٢٦.

مصر تحت الاحتلال البريطاني.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه عندما تحول طريق الحج البري المصري سنة ١٨٨٥م إلى الطريق البحري بعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩م ، فقد طريق العقبة أهميته . وعندما علمت انجلترا - التي تحتل مصر منذ ١٨٨٢م - بأن الأتراك ينوون مد خط سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة بمساعدة الألمان أعداء الانجليز، استعادت العقبة أهميتها.. وبدأت المشكلة في الظهور..

وهناك حديث عاتب دار بين رشدي باشا وبين هورنبي قومندان الطراد ديانا عن العلاقة بين الدولة العثمانية وبين انجلترا، واهتمام الدولة العثمانيةبتنمية العلاقة مع الألمان ، وحبها الشديد لألمانيا.

وهذا الحديث يكشف بين طياته عن رؤية الدولة العثمانية لتصرفات الإنجليز ، وتبرير الإنجليز لتصرفاتهم تجاه الدولة العثمانية.

قال رشدي باشا لهورنبي عندما لامه الأخير بسبب العلاقات المتميزة التي تقيمها الدولة العثمانية مع ألمانيا، ملمحا بأن الألمان يحرضون العثمانيين ضد الانجليز :(أن حبنا لألمانيا راجع إلى أن الألمان لم يعتدوا على حق من حقوقنا حتى الآن، كما أنهم لم يشتركوا في الاعتداءات البحرية التي وقعت على بلادنا ، بالاضافة إلى إظهارهم الحب الصادق للدولة العثمانيةعلى الدوام). ثم أضاف قائلا : (لاشك أن الحكومة الانجليزية لو أظهرت لنا

الصداقة والود في المشاكل التي تواجهنا، لقوبلت منا بحب عظيم)
فأجاب بقوله : (أننا لم نكن نقدر على مخالفة الرأى العام في
أوربا.) وألمح إلى أن هذه التصرفات كانت نتيجة للمباحثات
التي دارت في برلمانات أوربا لحماية المسيحيين. فقال رشدى
باشا : (ومع هذا فانجلترا تصيب ملايين المسلمين الموجودين
تحت حماية الدولة العثمانية بالأذى ، وبتعبير أدق تستعديهم
وتعاديهم.[1])

ويذكر رشدى باشا في مكان آخر في كتابه معاداة الانجليز
للألمان ، ورد فعلهم الغاضب تجاه العثمانيين المتحالفين مع ألمانيا،
وعجزهم عن مواجهة الألمان ، بقوله : (أن الانجليز يقشعرون
عندما يفكرون في احتمال اتفاقنا وتحالفنا مع ألمانيا في حالة
حدوث حرب بينهم وبين الألمان . فإذا اتجهنا صوب قناة
السويس وقمنا بسدها أمام السفن الانجليزية، فماذا سيكون عليه
حال الانجليز وقناة السويس لهم تعتبر بمثابة الروح والحياة.
هذا فضلا عما يمكن أن يحدث لهم من جراء رد فعل المسلمين ضدهم
تضامنا مع خليفة المسلمين الذى يملك تأثيرا روحيا ومعنويا لاحد
له على كل المسلمين.. يستحيل على الانجليز القيام بأى عمل
عدائي ضد الألمان. إنهم يسكنون من غضبهم وثورتهم بتوجيه الضربات
والطعنات إلينا.[2]).

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٠، ٥١

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٥١

ويشير قومندان العقبة في موضع آخر إلى أن الانجليز يبحثون عن مصالحهم الشخصيةبقوله : :(إذا كان تقدم دولتنا وتحضرنا يتفق مع منافع الانجليز ومصالحهم، فهم أصدقاء لنا، وإذا كان يضر بمصالحهم، فهم أعداء لنا دون شك . وإذا أردنا أن نوضح بالدليل، فعلينا أن نذكر حرب القرم كمثال على ذلك . ففي هذه الحرب تم التحالف بيننا وبين الانجليز ضد الروس. وحاربنا سوريا ضدهم، وقد كان دافع الانجليز علىالاشتراك معنا في الحرب هو أن الروس يرنون بأبصارهم إلى الهند ، كما يرنون بأبصارهم إلى استانبول أيضا. وبهذا حافظنا نحن على دولتنا وتنفس الإنجليز الصعداء في الهند.[1]).

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ،ص ١٤٤ ، ١٤٥

سفر رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق باشا
إلى استانبول لانهاء المسألة

تقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى استانبول لحل المشكلة ، بعد أن قرىء تقرير أحمد مختار باشا ووجد أنه غير مشجع.

سافر أحمد شفيق في ١١ أبريل ١٩٠٦ ومعه ملف بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا.

يقول أحمد شفيق في مذكراته :

(كانت التعليمات التى أعطيت لي أن أقول في السراى إن الجناب العالي (الخديو) بذل كل ما يستطيعه ولايزال على ولائه للسلطان ، وأن أقابل سفير انجلترا، ولكن لا أبوح له بالمكاتبات السرية . وكنت قد استشرت بطرس غالي باشا ناظر الخارجية المصرية قبل السفر فيما إذا طلب السفير الانجليزى محادثتي، فهل أحادثه في شيء ؟ فأجاب ، بأن لامانع، وأنه سيخبر كرومر بذلك[1].)

وصل رئيس الديوان الخديو إلى استانبول يوم ١٥ أبريل

---

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٥

١٩٠٦م فتوجه على الأثر إلى قصر يلدز[(١)]. ولنتركه هنا يحكي ما حدث بينه وبين كبار رجال الدولة العثمانية من خلال مذكراته :

(توجهت إلى يلدز ، فلم أجد رئيس الكتاب[(٢)]، فتوجهت إلى نوري باشا[(٣)]، وسلمته الوثائق ورجوته عرض احترام وإخلاص الخديو للسلطان ، وتقبيل الأعتاب من طرفي، فدخل ثم عاد بشكر الخديو والسلام لي ، وقال لي إن جلالته أمر بحضوري غدا عند رئيس الكتاب .

ذهبت في الميعاد المحدد، فسلمت على ناظر الخارجية تحسين باشا وأبلغته تحية الخديو. ثم دخل على السلطان وعاد فأبلغني أن جلالته متأكد أن سمو الخديو يساند الرغبات السلطانية في مسألة العقبة . وأبدى ملاحظات ومعلومات تؤيد أن طابا من أراضي الدولة العثمانية، وكلفني أن أكتب للخديو بذلك ، ثم قال : ((إن أحمد مختار باشا أرسل يطلب أن تبعث الدولة العثمانية برقية معينه للحكومة المصرية، فلم يوافق السلطان عليها وفضل أن تحل المسألة بمعرفة الخديو[(٤)]).

---

(١) قصر يلدز ، هو قصر السلطان عبد الحميد الثاني، ومعنى الكلمة في التركية : النجم .

(٢) رئيس الكتاب أي ناظر الخارجية التركية.

(٣) نوري باشا سكرتير السلطان عبد الحميد الثاني.

(٤) أحمد شفيق باشا المرجع السابق، ص ٨٦

ثم قام أحمد شفيق باشا بزيارة الصدر الأعظم فريد باشا في ١٦ أبريل ١٩٠٦م وسمع منه نفس الكلام الذى سمعه من تحسين باشا، ثم نصحه الصدر الأعظم بأن (تكون المراسلات الخاصة بالعقبة للسراى السلطاني مباشرة، وأن الانجليز أميل الآن إلى التساهل في الموضوع)[1].

وفي يوم ١٧ أبريل من نفس العام قابل رئيس الديوان الخديوي سفير انجلترا في استانبول، ودار بينهما الحديث حول مسألة العقبة، قال أحمد شفيق :

(علمت من سفير انجلترا أنه في ابتداء المشكلة طلب إلى الباب العالي إخلاء طابا، وبعدئذ تدور مفاوضات لحل المشكلة، وكان الباب العالي عازما على القبول ، ولكن ثبت أن الأتراك ينوون احتلال جزيرة فرعون لولا إرسال العساكر المصرية واحتلالهم إياها، وقد هددهم الأتراك بإخراجهم بالقوة ، إلا أن حضور الطراد الإنجليزى ديانا حال دون ذلك، وأن الباب العالي كان قد عين اثنين من الضباط للتفاهم في مسألة الحدود ، ولكنهما عادا للآستانة بعد مقابلة المندوب السامي العثماني في مصر أحمد مختار باشا لهما، ويعزى تغيير خطة الباب العالي في التمسك إلى أحمد مختار باشا وأحمد عزت العابد باشا سكرتير السلطان عبد الحميد الثاني..

---

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٨٦

وقد فهمت من حديث سفير انجلترا أن دولته متمسكة بوجهة نظرها، وهي إخلاء طابا من الجنود الأتراك. وذلك عكس ما فهمت من الصدر الأعظم عن خطة انجلترا. وقد قال لي السفير : (إن هذه المسألة لو سلمنا فيها للباب العالي ، فإنه يتدخل بعدها في كل شيء[١]).

وفي ٢٢ أبريل ١٩٠٦م ورد كتاب إلى أحمد شفيق باشا من مصر موجه للصدر الأعظم. وقد طلب عزت بك منه أن يحمله إليه بنفسه، وأخبره بأن الصدر الأعظم كان قد أرسل برقية لمصر خاصة بنتيجة المباحثات مع أحمد مختار باشا، فأُرسل الرد إليه من مصر في صيغة غير لائقة ، واضطر الخديو أن يجاري رجال الاحتلال الانجليزي في قبول هذه الصيغة. والخديو يأسف لذلك ، وقد كُلِّف أحمد شفيق باشا بإبلاغ الصدر الأعظم أسفه شفويا على ذلك.

سلم أحمد شفيق الرسالة في اليوم التالي إلى الصدر الأعظم، فقال له الصدر الأعظم : (أخبر الجناب العالي (الخديو) أننا نجري اللازم الآن لإنهاء مسألة طابا ويلزم أن يساعدنا). فقال له أحمد شفيق : (أن بطرس غالي باشا ينتظر المعونة في مسألة الدير بالقدس.) فرد قائلا : (عليه مساعدتنا في مسألتنا وعليّ أن أرضيه تمام الرضى[٢]).

---

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٥ ، ٨٦

(٢) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٨٧

وهكذا نرى أن أحمد شفيق باشا سمع وعوداً شفوية فقط بحل مسألة طابا، بشرط تعاون الخديو مع الدولة العثمانية فى الحل

أما موقف السفير الانجليزى ، فإنه يعكس وجهة نظر حكومته في ضرورة إخلاء طابا أولا من الجنود العثمانيين، ثم البدء بعد ذلك في التفاوض لتخطيط الحدود . كما أن وجهة نظر انجلترا تركز على عدم الاستسلام للباب العالي وعدم التساهل معه، لئلا يتدخل بعد ذلك في كل شيء..

عاد أحمد شفيق إلى مصر في ٢٨ يونية ١٩٠٦م صفر اليدين دون أن يصل إلى حل لمشكلة طابا التى سافر من أجلها.. عاد ومعه وعود شفوية بالسعي لحل المسألة ..

حادث رفح

أرسل الأتراك نفرا من العساكر لاحتلال رفح بعد أن احتلوا طابا. فأزالوا عمودى الحدود من مكانهما تحت السدرة[1] في ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦م بعد أن تقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى استانبول لحل المشكلة.

وافتلعوا عمد التلغراف المصرى بين بئر رفح وطريق بئر الرفيح في ٢٨ أبريل، وجعلوا مكانها عمدا تركية ، ونصبوا خيامهم في حد مصر بين السدرة وطريق رفيح.[2]

بلغ خبر عمودى الحدود الحكومة المصرية لأول مرة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦م ، عن طريق أسعد افندى عرفات مكاتب جريدة المقطم في العريش[3]، الذى كتب لجريدته يقول :

---

(١) الشدر ، شجر النبق، الواحدة سدرة والجمع سدرات بفتح الدال وكسرها وسدر بفتح الدال . (مختار الصحاح، ص ٢٩٢).
وسدرة المنتهى : شجرة في الجنة (المعجم الوسيط، جـ ١ ، ص ٤٢٣).

(٢) نعوم بك شقير ، المرجع السابق، ص ٥٩٤

(٣) يذكر رشدى باشا في كتابه أنه تم إبلاغ مصر بأن هذين العمودين خلعا من مكانهما. كما خلع أحد عشر عامود تلغراف من الأعمدة التابعة لمصر، ووضعت بدلا منها أعمدة تلغراف تابعة للحكومة السنية.
(رشدى باشا: ص ٧٨).
ولا أعتقد أن الدولة العثمانية أبلغت مصر بذلك...

(أن العساكر الأتراك أزالوا الأعمدة الرخامية المقامة في نقطة رفح بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة الحميدية[١]. مع أن تلك الأعمدة كان قد نقش عليها اسم الجناب العالي[٢] وتاريخ حضوره إلى تلك النقطة . فألقته الجنود التركية على الأرض. ولم تحترم الاسم الكريم المنقوش عليه[٣].

علما بأن الخديو عباس الثاني كان قد زار العريش ١٨٩٨ م. وقد سجل محافظ العريش عثمان بك فريد تاريخ هذه الزيارة على أعمدة الحدود المقامة تحت السدرة . يقول نعوم بك شقير : (في يوم السبت المبارك ١٢ شوال ١٣١٥ هـ، ٥ مارس ١٨٩٨ أشرقت شمس طلعة الجناب الأعظم ولي النعم سمو عباس حلمي باشا الثاني الأفخم في سماء الحدود المصرية فكست هذه العلامة الكائنة برفح حلل أنوار البهاء محفوفا ببعض أعاظم رجاله الكرام الذين منهم أصحاب السعادة عبد الحليم عاصم باشا سرياور (رئيس الياوران) وحسن عاصم باشا سرتشريفاتي (رئيس

= إلا إذا كانت قد أرادت من ذلك شد انتباه مصر وجعلها تنفعل بشدة. لأن ما حدث يدل على التحدي الصارخ لتحويل مجال الاهتمام من المنطقة الهامة والحساسة عند طابا إلى رفح. وانظر ١٨٠ ، ١٨١ .

(١) الحكومة الحميدية، نسبة للسلطان عبد الحميد الثاني.

(٢) المقصود بالجناب العالي ، الخديو . والمقصود بالخديو هنا، عباس حلمي باشا.

(٣) جريدة المقطم، العدد ٥١٨٩ بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٠٦.

التشريفة) وحسين محرم بك قومندان الحرس . حرس الله ملكه بحسن تدبيره وأدام عزه وتأييده وابتهاجه آمين).

محافظ العريش
عثمان فريد (١)

ومن الجدير بالذكر أن مكاتب جريدة المقطم أبلغ جريدته بالخبر قبل أن يبلغ محافظ قلعة العريش[٢] محمد بك إسلام (حكم من أول أغسطس ١٩٠٢ إلى آخر أبريل ١٩٠٦) الحكومة المصرية، مما أدى إلى عزله . وألحقت محافظة العريش إداريا بالحربية، التي أرسلت إليها القائمقام باركر بك مساعد مدير المخابرات المصرية لإدارة الأعمال فيها مؤقتا.[٣]

ويذكر رشدى باشا أن انجلترا استغلت هذا الحادث استغلالا جيدا، حيث استخدمته في تقويةموقف مصر من مشكلة العقبة.[٤]

ويحكي شاهد العيان نعوم بك شقير في كتابه حول تاريخ سيناء عن تلك الأيام العصيبة التي شارك في أحداثها، فيقول :

---

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٥٦
(٢) بنى السلطان سليمان القانوني قلعة العريش ١٥٦٠م (نعوم بك ، ص ٥٦٢)
(٣) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٦٨
(٤) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٧٨

(صدرت الأوامر من الحكومة المصرية في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٦م للطراد الانجليزي (منرفا) الراسي في ميناء بورسعيد بالسفر حالا إلي رفح لتحقيق الخبر، وأمرتني بمرافقته وقد عينت قومندانه الكابتن (ويموث) Weymouth (معتمدا للدولة البريطانية)، وعينتني (معتمدا للحكومة المصرية)، وأمرتنا بالتثبت من الخبر بأنفسنا، حتي إذا ما وجدناه صحيحا نحتج علي العمل رسميا باسم الدولة البريطانية والحكومة المصرية معا، فنسلم احتجاجنا إلي ضابط العساكر التركية في رفح، ثم نعود إلي مصر، وقد حذرتنا في الوقت نفسه من تعدي حدود رفح شمالا.

قام بنا الطراد منرفا من بورت سعيد عصر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٦م ، فوصلنا العريش صباح اليوم التالي، فقابلت محافظها محمد بك إسلام، وانتقيت أربعة من رجالها العارفين ميناء رفح، ومكان عمودي رفح بدقة، وهم : الشيخ (سلام عرادة) عمدة السواركة والشيخ (سليمان معيوف) شيخ الرميلات و(حسين عبد الكريم الجعلي) من أنشط بوليس العريش و(قطامش أغا عيد) كبير هجانة العريش. فأرسلت اثنين منهم في الحال بطريق الشاطيء علي أن يقفا عند ميناء رفح، ويومئا إلينا لنقف عند الحد، وأخذت اثنين معي في الطراد. وقام الطراد بنا قاصدا ميناء رفح الساعة الأولى بعد الظهر. وكنت قد أعلمت القومندان (الكابتن ويموث) بما أخبر به الدليلان اللذان معي عن موقع رفح، فرسي في مينائها وذلك في الساعة الرابعة والربع بعد الظهر. وكان الدليلان المرسلان بالبر، قد قاما قبلنا من العريش بساعتين، فوصلا بعدنا بساعة وربع الساعة، ووقفا علي

الشاطىء تجاهنا، وأومآ إلينا فنزلت إلى البر وقابلتهما ، فأكدا لى أننا على الحد ولم نتعده . وخرائب رفح على نحو ساعة منا، تحجبها التلال الرملية التى تحاذى الشاطىء من بلدة العريش. وكانت الشمس قد غابت ، فأوصيت شيخ الرميلات أن يعد لنا بعض الركائب إلى الصباح، وعدت إلى الطراد . وفى صباح يوم ٣٠ أبريل نزلت إلى البر، وركبت ومعى الخبراء الأربعة قاصدا رفح . أما الكابتن ويموث ، فإنه بقى فى الطراد ينتظر منى الخبر، وقد تركت له على الشاطىء جوادا مع خبير.

وفى طريقى إلى رفح فى التلال الرملية التقيت ببعض فرسان الرميلات فأكدوا لى بأن عمودى الحدود قد أزيلا من مكانهما فى ١٢ أبريل وأن ١١ عمودا من عمد التلغراف المصرى من بئر رفح إلى طريق رفيح، قد بدلت بعمد تركية فى ٢٨ أبريل. وقالوا أن فى رفح نحو خمسين عسكريا عليهم ملازم يدعى (اسماعيل افندى)، ومعهم موظف ملكى مأمور الجفالك [1] يدعى (مصطفى افندى)،

---

(١) الجفالك جمع جفلك ، و (جفلك) محرفة عن الأصل التركى جفتلك أى مزرعة.

وقد جاءت التسمية عندما أنعم محمد علي باشا على نفسه وعلى أفراد أسرته بأطيان واسعة من الأبعادية والمعمور (رزقة بلا مال) صارت ملكا مطلقالهم فى فبراير ١٨٤٢م بعد أن كانت ملكا مقيدا منذ فبراير ١٨٣٧م، وعرفت تلك الأطيان باسم الجفالك.

وكانت الروزنامه تعطى صاحب الجفلك تقسيطا باسمه =

وعلى الجميع يوزباشى أركان حرب (مفيد بك) . وهم يسكنون فى ٥ خيام، وقد نصبوا خيامهم فى حد مصر بين السدرة، حيث كان عمودا الحدود ، وطريق رفيح، مع أن عادة العساكر التركية، كانت إذا جاءت لتنشىء محجرا على الحدود تجعل خيامها بين السدرة وبئر رفح). . فلما خرجت من التلال الرملية، وأشرفت على الخيام، أرسلت مع البوليس حسين رقعة (أى رسالة قصيرة) باسمى عليها هذه العبارة:

(نعوم بك شقير موظف بنظارة الحربية بمصر حضر مندوبا من قبل الحكومة المصرية، لمقابلة حضرة قومندان العساكر الشاهانية المعسكرة الآن فى رفح مقابلة خصوصية ودية.)

ثم تقدمت إلى كوخ التلغراف وهو عند ملتقى طريق رفيح بطريق العريش إلى رفح على نحو ٥٠٠ خطوة من الخيام و ٦٠٠ خطوة من السدرة، ومكثت فيه بانتظار رد العجالة . فقد رأيت السدرة ولم أر عمودى الحدود، ورأيت عمد التلغراف من الكوخ

(*) يثبت إعطاء الأطيان له . وقد نتج عن ذلك إصلاح مقدار كبير من أطيان الأبعادية وزراعته، فزادت بذلك الثروة الزراعية، وقد ضم محمد على إلى الجفالك أطيان بعض القرى العاجزة عن دفع ما عليها من المال، وبذلك اتسعت مساحة الجفالك .

(د. أحمد الحتة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، ص ٥٦، (القاهرة ١٩٥٠)

جنوبا تختلـف عنها منه شمالا. وقد وضع العساكر حارسا على الطريق بينهم وبين الكوخ. فأوقف الحارس الرسول. وبعد برهة عـاد الرسول، وقال: (أن مفيد بك قومندان النقطة غائب فـي خـان يونس. ولكن مصطفى افندى مأمور الجفالك هنا، وهو بانتظـارك عند الحارس). فتقدمت إليه، وبعد السلام، قلت: (أليس الأصلـح أن نعود إلى الكوخ أو ندخل إحدى هذه الخيام فنتحدث بما هـو لازم ؟) فتردد في الجواب، فعلمت أنه مأمور بمقابلتي فـي ذلـك المكان. فقلت: أين قائد هذه العساكر؟ قال: (ذهب إلـى خان يونس لمهمة وسيعود قبل الظهر. وقد بعثت إليه برقعتك مـع رسول خاص). قلت: (إذاً أنتظر قدومه فـي هذا الكوخ لأنـي أريد مقابلته لغرض هام. وقد حضر الكابتن ويموث في الطراد منـرقا معتمدا من قبـل الحكومة الانجليزية. وهو أيضا يريد أن يقابلـه للغرض عينـه). قال: (أليس لي أن أعلم هذا الغرض؟) قلـت: (بلى، كان تحت هذه السدرة عمودان من الفرانيـت جعلا الحـد بين مصر وسوريا، فأزيـلا في ١٢ الجارى (أبريل ١٩٠٦م). وفـي ٢٨ منه، بدلت عمد التلغراف المصرى بين كوخ التلغـراف هـذا وبئر رفح بعمد تركية. فنريـد مقابلة الضابط المسئول فـي هـذه الجهة لنسأله عن ذلك، ونبلغه أمرا نحن مكلفون إبلاغه إياه رسميـا). فقـال: (لقـد مضى علينا هنا ٤٢ يوما، فلم نر أحدا غير عمـد التلغراف، ولا رأينا عمدا للحدود تحت السدرة. ولكن هـذا المكان مملوء بالعمد، لأنه قد قام عليه في القديم هيكل عظيم. وهـذه العمد هي من آثاره.. ثم إن الحد الذى نعرفه بين محافظة العريـش

وقائمقامية غزه هو طريق رفيح الذى عليه كوخ التلغراف. وقد كانت أراضي رفح كلها بيد أناس من خان يونس ولكن لم يكن معهم حجج تثبت ملكيتهم، فانتزعتها منهم وضمتها إلى إدارة الجفالك باسم الحضرة السلطانية، وبقي الواضعون أيديهم على الأرض يحرثونها كما كان من قبل ويدفعون العشور).

فعلمت من جوابه أن الترك ينوون إنكار وجود العمودين، وإذا اضطروا ، قالوا أنهما بقايا هيكل قديم وليسا الحد بين مصر وسوريا. ولكن لما لم يكن هو الموظف المسئول عما يقول ، قلت له : (فهمت جوابك ، فمتى حضر الضابط المسئول، نرى قوله ونجيب عنه). ثم عدت إلى الكوخ، وبعثت برسول إلى الكابتن ويموث أخبره بما كان ، فحضر عند الظهر، وانتظر القومندان برهة فلم يحضر، فأرسل إليه عجالة بهذا المعنى :

(قومندان العساكر الشاهانية برفح. بعد السلام.. أكتب إليكم هذا لأخبركم أني جئت مندوبا من قبل الحكومة البريطانية لمقابلتكم بشأن خط الحدود، ويمكنني الانتظار هنا ساعتين فقط. فإما أن تأتوا إليّ أو أن أذهب إليكم ومعي نعوم بك شقير الذى حضر مندوبا من حكومة مصر. وأرجو أن تتكرموا بالرد حالا مع رافعه (أى الرسول) . واعلموا أن مأموريتنا هذه هي مأمورية ودية سلمية، ويمكن إنهاؤها بمقابلة قصيرة).

رفح في ٢٨ أبريل ١٩٠٦م — الكابتن أ. و ويموث

قومندان الطراد منرفا

فلما وصلت عجالته هذه مخيم العساكر، حضر اسماعيل افنــــدى وقال :(أن مفيد بك لايزال في خان يونس، ولكن لابـد مــــن حضوره بعد نصف ساعة)• وكانت الساعة إذ ذاك الواحدة بعــــد الظهر، فانتظرناه إلى الثامنة والربع، فلم يحضر، مع أن خان يونـــس لاتبعد عنا غير ساعة• فعدنا إلى الوابور، وأرسلنا إليه الاحتجـــاج الآتـــى :

(مينا رفح في ٣٠ أبريل ١٩٠٦م ، الساعة ٣ بعد الظهـــــــر•
حضرة قومندان العساكر الشاهانية برفح••

نعلم حضرتكم أننا انتظرنا خمس ساعات في بيت التلغـــــراف تجاه معسكركم لأجل مقابلتكم ، فلا حضرتم ولا حضر منكم جــــواب ، فعدنا إلى الوابور• وقد لاحظنا أن عمودى الحدود اللـذين كانا قائمين عن جانبي السدرة التي عسكرتم قربها، قد رفعا من مكانهما• ولاحظنا أيضا أن عمد التلغراف المصرى من خط الحدود إلى طريق بئـــر رفيح قد بدلت بعمد أخرى• فبالنيابة عن الحكومة المصرية والحكومـــــــة البريطانية نحتـج على فعلكم هذا احتجاجا شديدا• ونطلـــب أن تعيدوا عمودى الحدود وعمد التلغراف إلى أماكنها، وتحافظوا علــــى الحدود المقررة • وسنرسل نسخة من كتابنا هذا إلى رجـــال الحـــل والعقد من المصريين والانجليز في مصر• وإذا أحببتم مخاطبتنـــا ، فالطراد لايسافر من مينا رفح قبل صباح الغـد الثلاثـــاء الساعــــة ٩ أفرنجية)•

أ• و• ويموث، قومندان الطراد منـرفا
(معتمد الحكومة البريطانية)

نعوم شقير
(معتمد الحكومة المصرية)

وفي فجر الغد حضر ضابط من معسكر الترك إلى الشاطىء، وأرسل خبرا إلى الطراد أن مفيد بك آت لمقابلتنا في تمام الساعة الثامنة من الصباح. فلما كان الميعاد رأينا كوكبة من الفرسان آتية من جهة رفح فعلمنا أنها مفيد بك وحرسه، فذهبت في قارب يجره رفاص الطراد لمقابلته. وكان قد قام في البحر إذ ذاك نوء شديد فلم يكن من الممكن الوصول بالقارب إلى الشاطىء.. وكان قطامش الهجان الذى رافقني من العريش يحسن السباحة، فأرسلته إلى مفيد بك، فقال : (لو كنت أحسن السباحة لذهبت إليكم في الحال على أن النزول من القارب الآن أيسر جدا من الصعود إليه، فحبذا لو استطعتم النزول إلى البر للمفاوضة معكم في ما أتيتم لأجله). وكان البحر قد اشتد هياجه حتى تعالت أمواجه كالجبال وأنا لا أحسن السباحة إلى حد أحتقر معه الأنواء .. ولكني لم أطق أن أعود أدراجي إلى الطراد بدون مقابلة الضابط المسئول وسماع أقواله، لاسيما وقد لاحظت من رسالته أنه يود كثيرا مقابلتي قبل السفر. فاعتمدت على الله وامتطيت الأمواج وصحبني الهجان والبوليس وأربعة من البحارة الانجليز ، فوصلنا الشاطىء بعد جهاد عظيم. فوجدت مفيد بك ومصطفى أفندى واسماعيل افندى قد ترجلوا ، ووقفوا على الشاطىء، ومعهم ١٥ فارسا، قد انتظموا صفا واحدا على بضعة خطوات منهم. فرحبوا بي وهنأوني بالسلامة ، ثم خلع عليّ مصطفى افندى عباءته، ورفع الهجان شمسية فوق رأسي . وشرعنا في الحديث، فقال مفيد بك : (كنت أمس في خان يونس وغزة أحقق قضية قتيل،

فلما وصلني كتابكم الأخير أسرعت لمقابلتكم . أما أنت معتمد الحكومة المصرية فإني أفاوضك في الأمر ، وأما الكابتن ويموث معتمد الحكومة البريطانية فإني أستقبله كزائر. وكل ما أعلمه عن مركز الانجليز في مصر أنهم يديرون ماليتها وليس لهم حق التدخل في مسألة الحدود. فالمفاوضة في الحدود إنما تكون بين مصر وهي ولاية ممتازة من ولايات الدولة العلية. وبين متصرفية القدس الشريف.) ثم قال :(وهل تقصدون بكتابكم الأخير هذا بلاغا نهائيا؟) قلت:(لا ، إنما هو احتجاج رسمي على إزالة عمودى الحدود من مكانهما). فاتخذ مفيد بك خطة مصطفى افندى من إنكار وجود العمودين بتاتا، فاستغربت اتخاذهم لهذه الخطة في مسألة هامة صريحة كمسألة العمودين وأحببت أن أريه عبث هذه الخطة، وكان قد تجمع على الشاطيء بعض الرميلات وفيهم سليمان معيوف شيخ الرميلات ، فقلت: تحت السدرة في رفح عمودان يحددان الحد بين مصر والشام؟) فأجابوا :(نعم، كان تحت السدرة عمودان من الغرانيت الأحمر، كنا نراهما هناك منذ نشأتنا، ونعلم أنهما الحد بين مصر والشام، وقد ورثنا هذا العلم عن الآباء والأجداد.وفي سنة ١٨٩٨م زار خديو مصر الحدود ونقش تاريخ زيارته على العمود الذى إلى جهة العريش. فلما جاءت عساكر الدولة العثمانية مؤخرا أزالت العمودين في ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦.) فامتعض مفيد بك من صراحة الرميلات وجرأتهم، ولكنه كظم غيظه، وقال : (أن العساكر لاتجسر أن تزيل العمد أو تبدلها إلا بأوامر عالية). قلت : قد فهمت الحالة الآن وأريد الانصراف. ولكن قبل

الانصراف أريد أن أقول كلمة نصح لعلها تفيد، ولست أقول هذه الكلمة كمندوب من قبل الحكومة المصرية، بل أقولها كلبناني الأصل ذى صبغة عثمانية يغار على كرامة دولته : إن مسألة الحدود الآن قد دخلت في دور حرج، وأن قولنا لم يكن هناك عمد تدل على الحدود لايشرفنا ولاينجينا من الحرج، وأرى (القوم) قد عقدوا النية على تنفيذ مطالبهم وترك التسديم على قدمه بالرضى أو بالقسوة . فإن كان رجال الدولة العثمانية واثقين بقدرتهم على الثبات في هذا المضمار، فليفعلوا ماشاءوا وإلا فإنني بإلحاح أنصحهم أن يجدوا لهذه المشكلة حلا يحفظ كرامة الدولة العثماينة ولا يعرضها للفشل والخذلان. وأبسط حل لها في ما أرى أن تعود العساكر من طابا والعقبة إلى أماكنها، وتعين لجنة مختلطة من أتراك ومصريين، تمر على الحدود فتعين الحد الفاصل بصورة جديدة ودية). وقد رأى مفيد بك ورفيقاه أنى أكلمهم بإخلاص . فشكروني على ذلك كثيرا ولكنهم لم يجسروا أن يصرحوا لي بغير ما لقنوه. ثم ودعني مفيد بك وعاد بحرسه إلى رفح وترك معي مصطفى افندى واسماعيل افندى للإعتناء بي إلى أن أعود إلى الطراد.

وكان القارب والرفاص لايوالان في انتظارنا وراء الأمواج، فرمى لنا الرفاص حبلا نستعين به على الرجوع، وكان النوء قد ازداد اشتدادا ، فحاولنا الوصول إلى القارب مرارا فلم نفلح، وقد أصبح القارب في خطر الغرق . وكان بين الانجليز الذين على الشاطىء من يحسن الاتصال بالإشارة، فبعثت بإشارة إلى الكابتن ويموث أخبره أن المفاوضة مع مفيد بك لم تسفر عن

شيء يستلزم حضوره أو بقاءه في الميناء. وأنه يستحيل علينا بسبب الأنواء أن نصل إلى القارب. فإذا كان يود السفر إلى العريش حالا، فليرسل إلينا ثيابنا ونحن نسير في البر فنوافيه إلى العريش غدا. فطلب إذ ذاك الرفاص والقارب وجعل ثيابنا في برميل ورماه في البحر، فقذفته الأمواج إلى الشاطيء. ثم أقلع بالطراد إلى العريش.

وذهب اسماعيل أفندى الضابط التركي مع الهجان وشيخ الرميلات ليحضروا لنا الركائب، وبقي معي مصطفى افندى، فعاد إلى مسألة الحدود، فقال: (كنا ظننا أن الطراد عازم على إنزال العساكر إلى البر، فصففنا عساكرنا على رءوس التلال الرملية المشرفة على الشاطيء لمنع عساكركم من النزول. بل نوينا مرة، إذ كنت أنت والكابتن ويموث في الكوخ، أن نلقي القبض عليكما، قال ولكن لاتسألني عن السبب). فقلت: (لطف الله بهذه الدولة وقيض لها رجالا أكفاء أمناء يعرفون كيف يديرون دفتها إلى ميناء الأمان).

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر، حضرت الركائب من الإبل والخيل. فسرنا ما بقي من النهار وقسما من الليل، حتى وصلنا قلعة العريش في الساعة الثالثة من صباح يوم ٢ مايو سنة ١٩٠٦م. فبتنا في القلعة إلى طلوع الشمس. ثم ذهبنا إلى الشاطيء، فأرسل لنا الطراد الرفاص ومعه قارب مسطح يمكن إدناؤه من الشاطيء في النو، وكان النو لايزال شديدا، فوصلنا الرفاص بكل مشقة. وعاد

بنما الطراد، فوصلنا بورسعيد مساء ذلك اليوم ، ومصر مساء اليوم التالي ٣ مايو سنة ١٩٠٦م[1].

* *

ويبدو - في ظني - أن الحكومة العثمانية أرادت من وراء إزالة عمودي الحدود من مكانهما عند رفح شغل المصريين والانجليز عن طابا والمناطق الحساسة المجاورة لها بموضوع آخر أقل أهمية وخطورة، لكي تخفف من الضغط البريطاني المصري الذي يطالبها بالانسحاب من منطقة طابا، علما بأن حادث الحدود عند رفح لم يحدث من قبل جندي أو قائد عثماني مكلف بحراسة المنطقة ، ولكنه حدث - كما قال مفيد بك - بناء على أوامر عالية من الباب العالي، طبقا لتخطيط معين تهدف الدولة العثمانية من ورائه إلى تحقيق هدف معين في رأيي. وقد نصح نعوم بك شقير قادة منطقة رفح من العثمانيين نصيحة غالية بإطلاعهم على مجريات الأمور بالنسبة لمسألة طابا وأبعادها، وما يمكن أن تتمخض عنه في مقتبل الأيام. وكانت نصيحته تتلخص في أن مسألة الحدود قد دخلت في دور حرج جدا. وأن الانجليز قد عقدوا العزم على تنفيذ مطالبهم وترك القديم على قدمه دون مساس سواء بالرضى أو باستعمال القوة. فإن كان الأتراك واثقين من قوتهم وقدرتهم على التصدي للإنجليز، فليفعلوا ما شاءوا ، وإلا سارعوا في تقديم حل للمشكلة قبل فوات الأوان. وأبسط حل لهذه المشكلة

---

(١) نعوم بك شقير ، المرجع السابق، ص ٥٩٤ - ٦٠٠

في رأيه هو انسحاب العساكر العثمانية من طابا والعقبة وتعيين لجنة مصرية تركية لتحديد خط الحدود بصورة جدية وودية.

ولكن إزالة عمودى الحدود عند رفح من مكانهما أدت إلى نتيجة تختلف عما توقع الأتراك، فقد أدت إلى زيادة التوتر وإلى ازدياد نشاط الدبلوماسية الانجليزية على المستوى الدولي والمحلي، تمهيدا لاتخاذ إجراء عملي وحاسم تجاه المشكلة يتسم بالتهديد..

(وأخرجت الدبلوماسية البريطانية أزمة طابا من محور النشاط الدبلوماسي بين الدبلوماسية العثمانية والدبلوماسية المصرية. وتولت المفاوضة مع العثمانيين عن طريق كرومر والسفير الإنجليزي في الآستانة.[1])

(١) د.أحمد أمين عامر، المرجع السابق، ص ٢٠

الإنذار البريطاني للدولة العثمانية

توالت الأحداث بسرعة في شهر أبريل ١٩٠٦م ، وأصبحت تنذر بخطر التصادم:

- قدم المعتمد التركي أحمد مختار باشا تقريرا مجحفا بالحقوق المصرية يملي شروطا مهينة في ١١ أبريل.

- تقرر سفر رئيس الديوان الخديوي أحمد شفيق باشا إلى استانبول في ١١ أبريل لحل المشكلة بعد أن وجد أن تقرير أحمد مختار تقريرا لاينبيء عن خير.

- أزال الأتراك عمودى الحدود من مكانهما عند رفح في ١٢ أبريل، وعلمت الحكومة المصرية بالخبر في ٢٥ أبريل.

- رد الخديو عباس حلمي باشا علي تقرير أحمد مختار وعلى مراسلات الباب العالي في ١٤ أبريل، موضحا أنه يعترض علي الإجحاف بالحقوق المصرية في سيناء.

- الباب العالي يرد علي الخديو في ٢٢ أبريل، منكر حق مصر في سيناء.

- بدل الأتراك ١١ عمودا من عمد التلغراف المصرى بعمد تركية عند رفح في ٢٨ أبريل.

وأمام هذه التطورات الخطيرة والمتلاحقة في شهر أبريل ١٩٠٦م،

كان على انجلترا أن تعد العدة لإجراء حاسم لأن الأحداث تتطور تطورا خطيرا في غير صالح مصر وفي غير صالحهم.

(زاد حادث رفح من غضب الإنجليز ، فقرروا وضع حد لمشكلة الحدود، وذلك باستعمال التهديد. ولم تكن الحرب مع الدولة العثمانية والاستيلاء على المناطق المتنازع عليها تراود خيال الانجليز، لأنها لاتتمشى مع مصالحهم. ولاشك أن الحرب إن قامت ، فلن تترك أثرا طيبا في الدولة العثمانية ، كما أن أثرها سيكون سيئا للغاية على الانجليز، لأنها ستؤثر على الجبهة الداخلية في مصر. وكان من الطبيعي أن الإنجليز كانوا مقتنعين بأنهم يستطيعون الوصول إلى أغراضهم عن طريق التهديد دون أن يصلوا إلى منطق الحرب لحل المشكلة[1]).

وقد رأى كرومر ألا يستسلم لمطالب السلطان المجحفة، لأنه إذا استسلم لها فسوف ينتج أسوأ الأثر من جراء تمزيق شروط فرمان تولية العرش والبرقية المكملة له . ولكنه طالب بالتمهل (فمن المرغوب فيه منح جنابه العالي كل فرصة ممكنة للخضوع لاحتجاجاتنا ، حتى إذا اضطررنا إلى القيام بأي عمل حاسم لايمكنه تقديم أي حجة.)[2]

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٨٠

(٢) (2) Corres. Part LYIV No. 164 Cromer to Grey, March 27 1906 (Desp. No. 80).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٥٥

وكعادة الإنجليز دائما بدأوا يعدون العدة ويمهدون السبيل أمام إصدار هذا الإنذار. وهذه الاستعدادات تتلخص في كسب التأييد العالمي وكسب التأييد المحلي :-

- بالنسبة للتأييد العالمي :

كان موقف ألمانيا من انجلترا يشوبه الغموض في البداية. وكانت انجلترا تتوجس خيفة من تصرفات ألمانيا ومن علاقاتها بالباب العالي . وقد دفع هذا الشك انجلترا إلى الغضب من ألمانيا عندما قام الخديو عباس حلمي بزيارة استانبول ١٨٩٥م. فقد تصورت أن السفير الألماني في مصر هو الذى شجع الخديو على زيارة الآستانة لوجود أزمة في العلاقات بين انجلترا وألمانيا. وقد بدأت انجلترا منذ ذلك الوقت تسعى لتحسين علاقاتها بألمانيا وعندما وفقت في ذلك، كان من نتيجة توفيقها أن أرسلت ألمانيا تعليماتها إلى مندوبها في مصر بارون فون هايكنج، لكي لايعارض سياسة بريطانيا، وألا ينضم إلى أعدائها في المستقبل، إلا إذا جاءته أوامر بذلك.[1]

ويذكر نعوم شقير في كتابه .(أن استعداد ألمانيا لم يكن قد تم بعد، فنصح سفيرها في الآستانة السلطان بالتسليم لمطالب انجلترا لأن دولته لاتستطيع أن تنصره عليها في الأحوال الحاضرة)[2]

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، ص ١٥٠ القاهرة - ١٩٥٢.

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٠٢

وكان موقف ألمانيا هذا سببا من أسباب تراجع تركيا وميلها إلى التسليم بمطالب بريطانيا.(١)

ومن ناحية أخرى تمت لقاءات بين وزير الخارجية البريطانية السير إدوارد جراى وسفراء الدول الصديقة مثل فرنسا وروسيا. وكانت ردود الحكومتين مشجعة للغاية. فقد كانت تشجع الانجليز على استخدام إجراء قوى مع الأتراك؛ كانت روسيا تفضل التنسيق بين السفارات الثلاث في استانبول. وكانت فرنسا تفضل إجبار السلطان على الرضوخ لمطالب انجلترا.(٢)

ومن المعروف أن موقف فرنسا كان منذ البداية مناصرا لانجلترا بحكم الاتفاق الودى المعقود بينهما في أبريل ١٩٠٤م. ذلك الاتفاق الذى أطلق يد بريطانيا في مصر. فقد نص على اعتراف فرنسا بالنفوذ البريطاني في مصر وحقها في التصرف بحرية في شئونها، في مقابل اعترافها بريطانيا بحقوق فرنسا في مراكش. ولذلك ظهر منذ البداية تأييد فرنسا لبريطانيا في الأزمة، وطلب سفيرها في الآستانة من الحكومة التركية الإذعان لمطالب بريطانيا ، كما أبدت فرنسا استعدادها لتقديم كل معونة ممكنة لبريطانيا.(٣)

---

(١) د. ابراهيم أمين غالى : شبه جزيرة سيناء، عبر التاريخ الحديث ، ص ٢٨ القاهرة ١٩٧٦م.

(٢) انظر ، د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٥٧، ٥٨.

(٣) عطية حسين افندى : سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة قانونية سياسية، ص ١٣٠ ، ١٣١ القاهرة ١٩٧٧.

وهكذا أصبح المحيط الدولي ممهدا لاتخاذ (الاجراء الحاسم)..

- بالنسبة للتأييد المحلي:

لما كانت احتمالات رود فعل ضخمة في مصر نتيجة لاتخاذ الإجراء المنتظر كبيرة، فقد رؤى قبل اتخاذ هذا الإجراء أن تتم زيادة جيش الاحتلال البريطاني في مصر.(١)

طلب كرومر من حكومة زيادة الحامية البريطانية في مصر كوسيلة ناجحة للضغط علي السلطان (٢). وما لبثت وزارة الخارجية البريطانية أن وافقت علي قرار إرسال القوات المطلوبة ورأت إعلان هذا القرار بصورة عامة ليكون له تأثيره المطلوب علي الرأى العام داخل مصر.(٣)

وكان المندوب السامي البريطاني في مصر يقظا أيضا ، ففور علمه بإزالة عمودى الحدود عند رفح ، سارع بإرسال البارجة منيرفا وعلي متنها مندوب عن بريطانيا ومندوب عن مصر إلي هناك، لتقصي الحقائق وتقديم احتجاج سبق أن ذكرناه.. وهذا ما دعم مركز الإنجليز في مصر أيضا..

(1) Corres. No 71 Grey to Cromer, April 24 1906 (Tel 52).

نقلا عن :د. يونان رزق :المرجع السابق ، ص ٥٨

(2) Corres. No. 11 Cromer to Grey, April 4 1906 (Tel. No. 84)

نقلا عن :د. يونان رزق :المرجع السابق، ص ٥٨

(3) Corres. No. 55 Grey to Cromer, April 19, 1906 (Tel. No. 45).

نقلا عن :د. يونان رزق :المرجع السابق، ص ٥٩

وإذا كانت بريطانيا قد أيدت مصر في هذه الأزمة، فإن ذلك بالطبع ليس حبا فيها أو خطبا لودها. وإنما تحقيقا لمصالحها هي لأنها صاحبة القوة ودولة الاحتلال، وحيث يهمها بالدرجة الأولى المحافظة على أمن قناة السويس ، ذلك الشريان الحيوى، ومنع تهديدها من الشرق .

وظهرت بريطانيا في الأزمة بمظهر الدولة الحامية لمصر والمحافظة على مصالحها، إذ طالبت باسم مصر أن يجلو الأتراك عن طابا، وهددت وتوعدت ، كما لو كانت مصر جزءً من أملاكها، فكان هذا المظهر من علامات الحماية .(١)

وبعد أن اكتسبت انجلترا تأييدا دوليا وتأييدا محليا ، رؤى أن أنسب إجراء مصاحب لصدور الإنذار البريطاني للدولة العثمانية هو عمل مظاهرة بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط بالقرب من السواحل التركية بيوم ٤ مايو سنة ١٩٠٦ فقد اقترح السير إدوارد جراى أن يتجمع الأسطول البرطاني أولا في بيريه في اليونان. وإن لم يكف هذا لإذعان العثمانيين، تتقدم قطع هذا الأسطول إلى جزيرة لمنوس وميتليين Mytilene الواقعتين في بحر ايجه والتابعتين للأتراك. وأن تظل هناك حتى يمكن الوصول إلى تسوية مرضية.(٢)

---

(١) عطية حسين افندى : المرجع السابق، ص ١٢٢، ١٢٣

(1) Corres. No. 93 Grey to Cromer, April 30, 1906 (Tel.No.55) and to O'conor (Tel.No.58)

نقلا عن :د. يونان رزق :المرجع السابق، ص ٦٢.

وتمت دراسة إمكانية انضمام بعض قطع الأسطول البريطاني في مصر إلى بقية الأسطول الذى تقرر استخدامه في تنفيذ الإجراء العسكرى المطلوب. وقد وافق كرومر على انضمام الطراد (منيرفا) إلى هذا الأسطول . ولكنه اعترض بشدة على فكرة سحب الطراد (ديانا) من العقبة ، حتى لايحتل الأتراك جزيرة فرعون ونخل مما يسبب اضطرابا شديدا في العالم الإسلامي ويزيد الأمور تعقيدا . كما أن بقاء ديانا يجعل في الإمكان إذا تقدم الترك إلى نخل أو قناة السويس تدمير العقبة، وعدم تمكين الترك من استعمال آبارها مما يجعل هذا التقدم مستحيلا(1).

أصبح الجو مهيأ بعد كل هذه الإجراءات والاستعدادات فرأت انجلترا أن توجه رسالة مطولة إلى وزير الخارجية التركي توفيق باشا عن طريق السفير البريطاني في استانبول سير أو كونور في ٣ مايو سنة ١٩٠٦م.

بعد أن استعرضت الرسالة فرمان تولية العرش الذى صدر في ٩ يناير ١٨٩٢م للخديو عباس حلمي باشا وبرقية الصدر الأعظم جواد باشا التي صدرت في ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م مصححة ومتممة للفرمان السابق، ذكرت أن حدود مصر تبدأ من رفح حتى خليج العقبة بموجب ما ورد في البرقية التي تؤكد على عودة الوضع

---

(1) Corres. No. 124 cromer to Grey, May 3, 1906(Tel. No. 181).

نقلا عن د. يونان رزق :المرجع السابق، ص ٦٣

بالنسبة لسيناء على ما كان عليه في عهد سلفي الخديو عباس حلمي • ثم احتجت على قيام العثمانيين بالاستيلاء على طابا • ولأول مرة يعترف الانجليز رسميا في هذه الرسالة بخطورة العثمانيين على قناة السويس وعلى مصر • وقد طالبت انجلترا الباب العالي بسرعة إخلاء بطابا من الجنود العثمانيين ثم رسم خط الحدود مدرفح حتي خليج العقبة، تنفيذا لبرقية الصدر الأعظم جواد باشا • وانتهت الرسالة بتوجيه إنذار بالتنفيذ خلال عشرة أيام وتهديد بعواقب الامتناع عن التنفيذ•

وهذا هو نص المذكرة مترجما عن اللغة التركية :

(كانت وزارة الخارجية الجليلة (العثمانية)، قد أبلغت سفارتنا وسلمتها صورة الفرمان العالي المؤرخ في ٢٧ شعبان ١٣٠٩ هـ الذى تشرف بالصدور متضمنا تحديد مهام حضرة صاحب الفخامة والدولة خديو مصر عباس حلمي باشا، وكذلك صورة التلغراف المؤرخ في ٧ رمضان ١٣٠٩ هـ (٨ أبريل ١٨٩٢م) والمرسل من قبل الصدر الأعظم جواد باشا إلى المشار إليه بشأن شبه جزيرة طور سيناء•• وبناءً على ما في هذه الوثائق كانت شبه الجزيرة المذكور• ستدار من قبل الخديوية المصرية مثلما كان في عهد سلفي عباس حلمي باشا اسماعيل باشا وتوفيق باشا•

وقد ساقت الحكومة السنية العساكر إلى طابا واستولت عليها مخالفة الحكم للمذكور• ومع أنه من المؤكد أن إدارة طابا تدخل ضمن الأراضي التابعة لحضرة الخديو، فإنها امتنعت عن سحب العساكر رغم الحقائق المذكورة•

ولم يعد هناك داع بعد ذلك للتباحث في القاهرة بخصوص محتوى برقية الصدر الأعظم إلي الخديو ومضمونها. وتستحيل تماما الادعاءات التي جاءت في مراسلات الصدر الأعظم بخصوص الحدود، لأنها تمثل خطورة علي قناة السويس وعلي موقع مصر إلي أقصي درجة. وعلي الرغم من استمرار المباحثات منذ عدة أسابيع وحتى الآن ، فإنها لم تتقدم ، بل ربما أدت إلي زيادة ادعاء الباب العالي وأطماعه في حدود مصر.

وبناءً علي ما هو معروف للحكومة السنية ، فإن حكومة انجلترا لاترضي بالإخلال بحقوق حضرة الخديو المحددة بالمعاهدات والمواثيق مرعية الأحكام أو التعدى عليها. كما أنها لن تنظر نظرة المتفرج علي التصرفات والإجراءات التي تمس أراضي الحكومة المصرية أو تنقص منها. وبناء عليه ، فقد اكتسبتُ شرف إبلاغكم بأنني تلقيت تعليمات من وزارة خارجية حكومة انجلترا من أجل رجاء الحكومة السنية كي توافق علي أن تحدد خط الحدود بناءً علي ما ورد في التلغراف المؤرخ في ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م والمذكور فيما سبق من رفح حتي رأس خليج العقبة، بعد إخلائها لطابا.

والتأخير أكثر من هذا ، يؤدى إلي تعقيد المشكلة . لهذا أحيطكم علما بأنه إن لم يُقبل رجائي هذا في غضون عشرة أيام ، فإن الوضع سيتردى ترديا خطيراً.)

توقيع

ن. ر. اوكونور[١]

---

(١) رشدى باشا ،المرجع السابق ،ص ٨٠ ـ ٨٢

من الخيوط المتشابكة المعقدة لقصة الأيام العشرة التالية نستطيع أن نخرج بصورة تبدأ خطوطها بالتحركات العسكرية البريطانية على شواطىء بيريه في اليوم التالي للإنذار أى يوم ٤ مايو ، يصحب ذلك مساندة دولية ، وتأييد من الرأى العام الداخلي، مع احتياطات أمن واسعة داخل مصر لحمايتها من أى هجوم تركي محتمل.

والجانب الآخر من الصورة تتضح فيه المحاولات التركية للتملص من خيوط الإخطبوط البريطاني وفشلها جميعا، بل يمكن أن نلاحظ أنه كلما زادت هذه المحاولات ، كلما زاد ضغط أذرع الإخطبوط.(١)

وقامت انجلترا بمشاورات عاجلة مع فرنسا وروسيا، لإمكانية تطبيق المادة الثامنة من معاهدة قناة السويس بشأن وجود قوة للدفاع عنها في حالة الضرورة، مما يستدعي تضامن اثنين من ممثلي الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨م.. وبناء على هذه الاتصالات أرسلت قوة بحرية قوية إلى المياه المصرية بقيادة الأدميرال سير هدورث لمبتون. وبقيت في حالة استعداد لصد أى هجوم تركي محتمل على القناة(٢)..

كانت أول ردود الفعل التركية للإنذار البريطاني أن أرسل

---

(١) د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٦٤ ، ٦٥

(٢) (2) Corres. No. 286 Cromer to grey, May 21, 1906 (Desp. No. 77)

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧١

السلطان عبد الحميد الثاني (نجيب باشا) كمبعوث خاص لـه صباح يوم ٥ مايو سنة ١٩٠٦م إلى السفير البريطاني في استانبول برسالة يجدد فيها تأكيداته باحترام برقية ٨ أبريل ١٨٩٢م ، وبأنه لا يدعي أي شيء غرب خليج العقبة.. وقد رد السير أوكونور على ذلك بأنه على السلطان أولا وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجلاء عن طابا وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز.(١)

وفي مساء نفس اليوم عاد نجيب باشا يحمل معه من السلطان مشروع معاهدة لحل الأزمة . أما أهم نقاط المعاهدة المقترحه، فقد كانت :

(١) أن تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر.

(٢) أن يعترف السلطان بكل المعاهدات والفرمانات الخاصة بمصر.

(٣) يشارك السلطان بقواته في الدفاع عن مصر وقناة السويس في حالة الضرورة جنبا إلى جنب مع بريطانيا.

وذكر رسول السلطان أنه في حالة موافقة الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة فسوف يتم الجلاء عن طابا وتتكون لجنة تركية انجليزية مشتركة لتعيين الحدود.

---

(1) Corres. No. 138, O'conor to Grey, May 5, 1906 (Tel. No. 83).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٧٢

وكان رد أوكونور على هذا الاقتراح لايقل عنفا عن رده على الاقتراح الأول ، فقد أبلغ نجيب باشا بأنه لايرى ضرورة لمثل هذه المعاهدة ، حيث أنه لاداعي لبحث مسألة اعتراف السلطان بالفرمانات التي أصدرها.[١]

كما رفض كرومر فكرة إصدار أى تصريح بسيادة السلطان على مصر، (فمثل هذا الأمر لم يكن موضع تساؤل أبدا، ولكن يبدو أن هدف السلطان هو إحراز نصر ديبلوماسي يحدث أثرا كبيرا في القاهرة[٢]).

وقد رأت استانبول بعد ذلك أن تغير من أسلوبها السياسي، فقامت بمحاولة يائسة لإبعاد البريطانيين تماما عن ميدان الصراع على اعتبار أن المسألة تخص مصر والدولة العثمانية وحدهما. وعلى هذا الأساس أرسل الصدر الأعظم برقية إلى الخديو في ٧ مايو سنة ١٩٠٦م ، يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن مسألة الحدود[٣].

---

(1) Corres. Part LXV No. 140, O'conor to Grey, May 5, 1906 (Tel. No. 85).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧٢ ، ٧٣

(2) Corres. No.199, Cromer to Grey, May 10, 1906 (Tel. No. 104).

نقلا عن د. يونان رزق: المرجع السابق، ص ٧٣

(3) Corres. No. 179, O'conor to Grey, May 9, 1906 (Tel. No. 96).

نقلا عن : د. يونان رزق: المرجع السابق، ص ٧٤

وكان مما جاء في هذه البرقية (أن وضع انجلترا في مصر يعتمد كما هو معروف على الاحتلال العسكرى للبلاد، وأن تدخلها في تلك المسألة لايصح فهي من اختصاصاتك وحدك، وحيث أن السلطان قد أسند إدارة الأراضي المصرية إليكم، فهو يرجوكم ألا تمكنوا أى قوة أجنبية من التدخل وفي انتظار ردكم).

وقد بعث الخديو - بناء على نصيحة كرومر - بالرد على برقية الصدر الأعظم، بأنه ليس لديه ما يضيفه إلى آرائه السابقة في الرد على هذا الموضوع.(١)

وقبل أن تنقضي الأيام العشرة للإنذار جاء رد الصدر الأعظم توفيق باشا بعد ثمانية أيام أى في ١١ مايو سنة ١٩٠٦م ، يؤكد على سعادته لتلقى الرسالة . وينفي الشبهات التي تحوم حول قيام العساكر العثمانيين بشغل طابا. ويقرر إعادتهم إلى أماكنهم الأولى. ويبدى موافقته على بحث الموضوع من جانب المسئولين المصريين والعثمانيين.

---

(1) Corres. No. 181, Cromer to Grey, May 9, 1906 (Tel. No. 147)

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق ص ٧٤

وهذا هو نص الرد مترجما عن اللغة التركية :

من توفيق باشا إلى السير أوكونور

١١ مايو سنة ١٩٠٦

(سعدت بتلقي رسالتكم المؤرخة في الثالث من مايو بشأن شغل طابا . لقد كان الغرض من إرسال الجنود من قبل الحكومة السنية إلى طابا، هو المحافظة على الوضع الراهن، ومنع الموظفين المصريين من إنشاء مخافر أو أي مبان أخرى، ووقاية حقوق السلطنة السنية.

ولما أُعطيت الضمانات الكافية بعدم وجود أية نية مبيتة (من جانبنا) في هذا الخصوص، تقرر إعادة الجنود المذكورة إلى أماكنها الأولى.

وتم إبلاغ حضرة الخديو لإعطاء الأوامر الصارمة إلى الموظفين المصريين للتفاهم مع القومندان[١] وضابطي أركان حرب الموجودين هناك، على أن يسعوا للاتفاق على الوسائل والأسباب التي تؤدي إلى المحافظة على الوضع الراهن.)

توقيع
توفيق[٢]

ويبدو من هذا الرد أن الدولة العثمانية بدأت تحسب للأمور حسابها، وأخذت تتوقع رد فعل عنيف إذا هي ترددت أو رفضت ما

---

(١) المقصود به رشدي باشا.

(٢) رشدي باشا: المرجع السابق، ص ٨٣

يطلب منها. وأصبحت تعلق تأزم الموقف على تصلب رشدى باشا وتصرفاته على الحدود، بدليل أنها استدعت ضابطى أركان حرب الموجودين في العقبة تحت إمرة رشدى باشا لكى تسألهما، هل تتبع طابا الحكومة السنية أم لا ؟ وهل رشدى باشا هو الذى خلق هذه المشكلة أم لا ؟ ويعلق قومندان العقبة على هذا كله بقوله (أن هذه الأمور طبيعية خاصة وأنني كنت حائلا أمام الإنجليز وتحقيق أطماعهم، لأنني كنت أقول الحقيقة دائما ولا أحيد عنها).

أما عن الجانب الآخر وهو مصر ، فقد ازدادت حدة الغضب فيها على الإنجليز ، وامتنع الحمالون الموجودون في السويس عن تحميل الفحم على سفينة نور البحر التي كانت تريد أن تنقله إلى البارجة ديانا. وقد أقلقت الانجليز هذه الاضطرابات المؤيدة للدولة العثمانية، وبدأ يساورهم الشك والقلق حول قناة السويس.(١)

كما اشتد غضب بعض الصحف اليومية في مصر في تلك الآونة من الباب العالي الذى يدعى أن جزءً من سيناء لايتبع مصر ويود سلخه منها عن طريق الفرمانات المتوالية التي يحدد فيها حدود مصر الشرقية . وقد اتضح ذلك بنوع خاص في جريدة المقطم التي أخذت تؤكد على مصرية سيناء بكاملها، قائلة . (أن شبه جزيرة سيناء كانت دائما تابعة لمصر وجزء منها ولم تزل كذلك ولن تزال

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٨٣ - ٨٥

ونورد على صحة ذلك الأدلة الآتية:

أولا : أن فراعنة مصر تركوا آثارهم في سرابيب الخادم والمغارة في الجهة التي يستخرج منها الفيروز في قلب سيناء.. فهذه الآثار تشهد بأن تلك الجهات كانت تابعة لمصر وتحت حكم حكامها منذ قديم الزمان.(١)

ثانيا : أن الذين حكموا مصر من الفاتحين الأجانب كانوا يولون الولاة عليها ويجعلون سلطة ولاتهم شاملة لشبه جزيرة سيناء.. وفي تلك الجهات آثار كثيرة تدل على أن ولاة مصر كانوا يتولون أحكام طور سيناء على الدوام.

ثالثا : أن حدود شبه جزيرة سيناء كانت خطا متعرجا من رفح إلى العقبة.

رابعا: أن محمد أمين بك فكرى صاحب جغرافية مصر المشهورة المطبوعة في سنة ١٢٩٦ هـ الموافقة لسنة ١٨٧٩م نقل أقوال

---

(١) تذكر كتب التاريخ القديم أن معركة كبرى دارت بين أحد فراعنة الأسرة الخامسة والعشرين والآشوريين في منطقة رفح سنة ٧٢٠ ق.م. كما دارت معركة أخرى بين بطليموس الرابع ملك مصر وأنطيوخوس الثالث ملك سوريا، هزم فيها الأخير سنة ٢١٧ ق.م . (عطيه حسين افندى . المرجع السابق، ص (١١).

أبى الفداء عن حدود شبه جزيرة سيناء وجعلها خطا متعرجا من رفح إلى العقبة معتمدا فى ذلك على كتاب قدرى بك المطبوع سنة ١٨٦٩م.(١)

وبعد كل هذه التطورات بدأ القصر الهمايونى يستعيد حساباته ويفتش فى أوراقه القديمة على ضوء مجريات الأمور. ويستفسر عن بعض الأحوال والأوضاع فى منطقة العقبة. ويتساءل عن مدى أحقية المصريين فى الأماكن المتنازع عليها. ثم أصدر أوامره بسرعة سحب العساكر العثمانية الموجودة فى طابا وإعادتها إلى مواقعها التى كانت فيها قبلا، مع مراقبة الأوضاع كى لايحدث إحلال من قبل الجنود المصريين فى المناطق التى تنسحب منها العساكر العثمانية.

وهذه ترجمة لمحتوى البرقية التركية التى أرسلت من القصر الهمايونى إلى رشدى باشا بهذا الخصوص فى ١١ مايو سنة ١٩٠٦م.

تشرفت إرادة حضرة ملجأ الخلافة بالصدور، تستفسر عن كان قومندان العساكر الشاهانية الموجودة فى العقبة قبل رشدى باشا. وأى الموانى أرسلت منها الجنود الشاهانية إلى اليمن. وما هى الأماكن التى يدعى المصريون ملكيتها وهى فى الأصل غير تابعة لهم. وهل صحيح أن المسافة من طابا حتى الميناء الذى تم إركاب الجنود الشاهانية منه تقدر بأربعة عشر كيلو مترا. وتسأل عن اسم

---

(١) المقطم، العدد ٥٢٠١، الصادر فى يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٠٦م (١٦ ربيع الأول ١٣٢٤هـ) .

هذا الميناء أو هذا البوغاز. وتطلب إبلاغها بدقة عن موقع طابا وما حولها. وفي أى نقطة من هذه النقاط يوجد الجامع، وفي أى نقطة من هذه النقاط توجد الجنود الشاهانية. وتأمر بسحب العساكر الشاهانية الموجودة في طابا فورا، وبأن تتم إعادتها إلى مواقعها القديمة. وتطلب إبلاغها على الفور في حالة إذا حدثت محاولات لإرسال جنود إلى طابا بعد انسحاب العساكر الشاهانية منها.(١)

وقد بلغ الأمر بالباب العالى أن بدأ يشك في بلاغات رشدى باشا وفي القرار الذى اتخذه بدخول العساكر العثمانيين طابا. فيذكر أنه اتضح بعد بحث المسألة في مجلس النظار (الوزراء) أن الموضوع استند على إشاعة راجت لمنع المصريين من إنشاء مخافر في طابا. ويطالب في نهاية البرقية بسرعة اتفاق المصريين مع قومندان العقبة ومساعديه لحل المسأله بعد سحب الجنود العثمانيين من طابا وإرجاعهم إلى العقبة.

وفيما يلى نورد ترجمة من التركية للأمر التلغرافي الصادر من قبل قيادة الجيش العثماني في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦، والذى أبلغ به قائد الجيش الهمايونى الخامس، قومندان العقبة رشدى باشا:

(صدر الأمر والفرمان الهمايونى بناء على التقرير الذى قدم أخيرا من سفير انجلترا بخصوص شغل طابا والبرقيات الصادرة عن الخديوية المصرية الجليلة وعن أحمد مختار باشا بشأن هذا

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٨٥

الموضوع.وبعد أن بحث مجلس النظار (الوزراء) الموضوع، اتضح له أن شغل طابا من قبل الحكومة السنية كان مبنيا على إشاعة. وقد ترتب على ذلك منع الموظفين المصريين هناك من إنشاء مخافر أو أى مبان أخرى والتمسك بالوضع الراهن وحماية حقوق السلطنة السنية . وقد تم تبليغ المذكرة السامية الصادرة من الباب العالى إلى الدائرة (القيادة) العسكرية لتنفيذ اللازم بخصوص ما ورد في الإرادة السنية لحضرة ملجأ الخلافة التي تشرفت بالصدور مع المضبطة التي قدمت للمجلس المذكور لتبليغ الخديوية المصرية لكي تصدر أوامرها الصارمة إلى الموظفين المصريين ليعملوا على التآلف والتفاهم مع القومندان وضابطي أركان حرب للتوصل إلى الوسائل والأسباب السليمة التي تؤدى إلى عودة العساكر الشاهانية إلى العقبة وإرجاع وضعها إلى سابق عهدها مع المحافظة على الوضع الراهن .(١)

وبعد كل هذا التحذير والتشديد في الأوامر السلطانية التي تقضي بسحب العساكر العثمانيين من طابا إلى العقبة لإرجاع وضعها إلى ما كان عليه في السابق ، ثم سحب الجنود الموجودين في طابا وإرسالهم إلى العقبة تحت جنح الظلام. ووضع رشدى باشا جنودا أخرى خارج طابا للحراسة والمراقبة. وترك الجنود الشاهانية الموجودة في مواقع الكريكرة والقطار والمفرق في نقب العقبة وكذلك ترك الموجودين في مرشش كما هم في مواقعهم. وبهذه الصورة يكون

---

(١) رشدى باشا ؛ المرجع السابق، ص ٨٦

قد تم سحب الجنود الشاهانية من وادى طابا الذى يمتد مسافة ٦٠٠ متر، وبقيت عساكر شاهانية أخرى على خليج العقبة على امتداد الثمانية عشر كيلو مترا تتجول على البر للحراسة.(١)

ويعلق قومندان العقبة على هذه الإجراءات التى اتخذها، بقوله : (على الرغم من أنه يفهم من الأمر الذى صدر إلى من قيادة الجيش بسحب العساكر الشاهانية من المواقع التى كانت تحت أيديهم إلى العقبة، حيث يوجد به تعبير (إرجاع الوضع الحالى إلى ماكان عليه سابقا)، إلا أننى لم أسحب الجنود من الأماكن التى ذكرتها آخذا المسئولية على عاتقى لأننى كنت أقدر مدى خطورة الموقف. كما أنه لم يكن من الملائم أبداً أن يشاع عن إرسال الجنود الشاهانية إلى طابا أنه اعتمد على الشائعات التى كانت تتردد هناك، كما ورد فى الأمر التلغرافى الذى صدر من قيادة الجيش ! لقد تألمت إلى أقصى درجة من البلاغات التى تخالف الحقيقة وتضر بمصالحنا. فى الوقت الذى يُعرف فيه أن إرسال الجنود إلى المكان المذكور حدث نتيجة لوصول الجنود المصريين بسفينة نور البحر وركوبهم الصنادل ومحاولتهم الدخول إلى البر، وأنه كان لمنع جنود مصر من الدخول إلى الشاطىء حسب الأوامر التى جاءت فى برقية الصدر الأعظم المؤرخة فى ٢٢ يناير ١٩٠٦م(٢).

وفى آخر يوم فى الإنذار وهو ١٣ مايو ١٩٠٦م تلقى رشدى باشا

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٨٦ ، ٨٧

(٢) راجع البرقية ص ٨٤

برقية عاجلة من المابيـن الهمايوني (الخاصة السلطانية) أرسلهـا عاصم بك كاتب الشفرة بالقصر السلطاني. تتضمن لوما شـديدا له على تصرفاته تجاه مشكلة طابا، وتلقي عليه مسئولية تفاقم الوضـع على الحدود بسبب ادعاءاته أحيانا وتسرعة أحيانا أخرى في تنفيـذ الأوامر الصادرة إليه . وتستفسر عن تصرفات الإنجليز عند بدايـة المشكلة وعن صدور الأوامر إليه بشغل طابا من عدمه . وهذه ترجمـة عن التركية لفحوى البرقية:

(صدرت الإرادة السنية للاستئذان في عودتك إلى سوريـا لعدم إحساسك بالراحة، بعد أن تحركت إلى العقبة حسب الأوامـر الصادرة إليك . لقد سقتَ مفرزة من الجنود شغلت بها طابا فـور قيام المصريين بإقامة خيمة في طابا وشغلهم لها. وبعد أن حـدث ذلك قمتَ بعرض الموضوع، مدعيا أن سبب شغل المصريين لطابـا كان لتسهيل مهمة الانجليز في التجول هناك. وكان من الـلازم والطبيعي التحرك وفقا للإرادة السنية التي تصدر فور عرض المعلومات الخاصة بمثل هذا الموضوع . ومن المحتمل أن تكون قد تسرعت فـي تنفيذ اللازم فور تلقي الأوامر والتبليغـات في هذا الخصـوص. ولفهم الموضوع على حقيقته وواقعه صدر الأمر والفرمان إليك لتقـديم شرح عن أي الطرق تصرف بها الإنجليز عند بداية المسألة . وهـل تلقيت أمرا باسم السلطان لشغل طابا أم لا.[1]).

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٨٨

ويعلق رشدى باشا على هذه البرقية بقوله• (لقد ذهلت من هذه البرقية، وأدركت أنهم يتصرفون معي بعنف بهدف القضاء عليّ لتحقيق مطامع الانجليز•) ويؤكد على أن الأوامر التي صدرت إليه من الصدر الأعظم بشأن مشكلة طابا قد طواها النسيان أو أنهم يتناسونها• ويشير إلى أن المسألة غير واضحة في ذهن السلطان بسبب تضارب المعلومات التي يتلقاها واختلاف أغراض الذين يعرضون عليه الموضوعات•

وقد ارتأى لقومندان العقبة دفاعاً عن تصرفاته أن يرد على استفسارات هذه البرقية ببرقية مفصلة يشرح فيها ما حدث• ولانريد هنا أن نكرر الأحداث التي سبق لنا ذكرها• ولكنا نريد أن نضيف تعليق قومندان العقبة هذا على الأحداث فقط لكي نوضح دائما وجهة النظر التركية ، يقول:

لم تنته الأسباب التي أوجبت الدفاع عن طابا، فهناك جنود مصريون في جزيرة فرعون ، وهناك بارجة انجليزية بالقرب منها• والمحافظة على هذا المكان تستوجب الاحتفاظ بمفرزة من الجنود هناك• وقد تم رغم ذلك سحب الجنود الشاهانية من هناك بمقتضى الفرمان الهمايوني الذى ورد بالأمس•

ويصر رشدى باشا على أن طابا تابعة للعقبة وهي بدورها تابعة للحكومة السنية مباشرة• لذلك يعترض على قول السفارة الإنجليزية في استانبول التي تذكر أن شغل طابا من قبل الجنود العثمانيين يعتبر احتلالا .

ويذكر قومندان العقبة أن براملي جاء ومعه خمسة من الجنود من أبناء عقيل وضربوا خيامهم بجوار المرشش بوادى عربة على مسافة أربعين دقيقة من العقبة، وكذلك أراد براملي أن يقيم نقاط حراسة في أم البيسان وغديان ونقب العكفى بوادى عربة بالإضافة إلى تلّة الجوارفى والقرية والقصيمة وعجرود وخان يونس على طريق غزة لكي تقيم بها الجنود وتتجول الدوريات بين النقاط للحراسة بناء على الأوامر الصادرة من حاكم مصر. فذكر له البكباشي صدقي افندى الذى قابله أن هذه الأماكن تقع داخل إقليم العقبة التابع للحكومة السنية، فضلا عن أنه لايوجد لدى براملي أمر كتابي بذلك.. وقام بمنعه من إقامة مخافر في هذه المناطق..

وقد رأى قومندان العقبة تعليقا على هذه الأحداث ، (أن الحاجة ماسة إلى إنعاش ذاكرة الحضرة السلطانية.. لأن المراسلات التي بعث بها والفرمانات التي تلقاها قد طواها النسيان..[1]).

ارتأى للحكومة البريطانية أن ترسل مذكرة أخرى في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦م قبل يوم واحد من انتهاء مهلة مذكرة التهديد والوعيد الأولى المؤرخة في ٣ مايو سنة ١٩٠٦م . فقام أوكونور بمخاطبة الصدر الأعظم توفيق باشا بمذكرة تحمل في مطلعها عبارات رقيقة لتلطيف الموقف قبل الدخول في التعبيرات التي تدل على

---

(١) رشدى باشا: المرجع السباق، ص ٨٨ - ٩٢

التنبيه والإنذار كعادة الانجليز . وتؤكد هذه المذكرة على خط الحدود الذى يبدأ من رفح شمالا إلى العقبة جنوبا. وتنبه إلى عدم استعمال تعبيرات غامضة في المباحثات في المستقبل. كما حدث من قبل في مشكلة طابا عند بداية ظهورها.

وهذا هو نص المذكرة مترجما عن التركية:

من سير أوكونور إلى توفيق باشا

استانبول في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦م

تشرفت أمس بتسلم الرسالة التي أبديتم فيها الملاحظات حول احتلال طابا . وإنني لأقدم أسفي الشديد على عدم معرفتي بمحتوى التلغراف المؤرخ في ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م والصادر من الصدر الأعظم إلى الخديو بشأن إيداع إدارة شبه جزيرة طور سيناء في عهدة الخديو، أو على عدم تسليمكم واعترافكم بحق حضرة الخديو في شغل طابا وشبه الجزيرة المذكورة.

ولن تسمح الحكومة الانجليزية بحدوث مثل هذه الأحداث مرة أخرى، بعد اعتمادها على مذكرة ذاتكم . وقد أصبح من الضروري أكثر من أى وقت مضى تعيين حدود شبه الجزيرة المذكورة من رفح إلى رأس خليج العقبة على أن تكون استقامته جنوبا بشرق تقريبا . وهكذا ينبغي تحديد خط الحدود بمعرفة لجنة مختلطة يتم تعيينها من قبل الحكومة السنية والخديوية المصرية . كما يجب على الحكومة السنية أن تقدم الضمانات الكافية لتحقيق ذلك اعتمادا على الخريطة التي ستحضرها اللجنة المذكورة لتعيين الحدود.

وفي هذا المجال يجب أن تعلموا أن استعمال تعبيرات مبهمة وغامضة بخصوص المشكلات العويصة التي ظهرت في هذه الأثناء، خاصة في مسألة طابا مع الأسف، تحدث مشكلات وخيمة العاقبة بين الحكومة السنية وحكومة انجلترا، في حين أن انجلترا تود المحافظة على العلاقات الودية القائمة بينها وبين الدولة العثمانية. ويجب الموافقة بصورة نهائية على المطالب التي أعلنتها في مذكرتي المؤرخة في الثالث من الشهر الحالي، قبل انقضاء المدة التي حددتها لكم في المذكرة المذكورة حرصا على هذه العلاقات الطيبة.

توقيع
ن. ر. اوكونور(١)

ويتضح من هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية أصبحت على علم تام بانسحاب الجنود العثمانيين من طابا . ولذلك طالبت في هذه المذكرة بتطبيق البند الثاني من مذكرة التهديد الأولى التي أرسلت بتاريخ ٣ مايو ، وهو تحديد خط الحدود من رفح شمالا إلى العقبة جنوبا.

وفي ١٤ مايو سنة ١٩٠٦م بعث الصدر الأعظم توفيق باشا بالرسالة التالية إلى السير نيقولاس اوكونور سفير انجلترا في استانبول، ردا على مذكرته بتاريخ ١٢ مايو، لكي يؤكد على إخلاء طابا ويوافق على تشكيل لجنة مختلطة من المصريين والعثمانيين لرسم

---

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٩٤، ٩٥

خط الحدود من رفح الي العقبة تدعيما للعلاقات الطيبة بين الدولة العثمانية وانجلترا على حد قوله.

جناب السفير..

تشرفت بالمذكرة التي تكرمتم بإرسالها لي في ١٢ الجاري (مايو) بشأن احتلال طابا . فاسمحوا لي أن أخبركم أنه لم يخطر قط ببال الحكومة الشاهانية الخروج عن مضمون التلغراف المرسل من المرحوم جواد باشا إلي سمو الخديو في ٨ أبريل ١٨٩٢م. ومع ذلك فإن الرسالة التي تشرفت بإرسالها إليكم في ١١ الجاري (مايو)، كانت واضحة كل الوضوح، فإن إخلاء طابا قد تقرر وصدرت الأوامر بذلك .

وقد استقر الرأي على أن الضباط أركان حرب الموجودين الآن في العقبة والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديو يمرون معا على الأمكنة اللازمة ليجروا التحريات الفنية على مقتضى القواعد الطبوغرافية، ويعينوا على خريطة النقط الطبيعية التي يكون بها ضمان الحال الحاضرة، وبقاء القديم على قدمه في شبه جزيرة سيناء، على القاعدة التي وضعها جواد باشا في تلغرافه سالف الذكر . وأن يرسموا خطا للحدود يبتدىء من رفح بقرب العريش ويتجه جنوبا بشرق على خط مستقيم تقريبا إلى نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ٣ أميال من العقبة. وبذلك تكون الرغائب التي أبديتموها سعادتكم في رسالتكم المشار إليها قد تحققت تماما.

هذا وإنا نسأل سعادتكم أن تبلغوا ذلك إلى لندن . ونأمل أن حكومة جلالة الملكة ترى بذلك برهانا جديدا على رغبتنا الشديدة فى دوام حفظ العلائق بيننا على دعائم المودة التامة. وإن فى إبداء حكومة جلالتها تمام ارتياحها لذلك ، دليلا على القيمة التى نعلقها على حفظ وتوطيد العلاقات الحسنة الكائنة لحسن الخط بين الحكومتين ، افندم..

الإمضاء

توفيق[1]

ويذكر رشدى باشا تعليقا على هذه الرسالة ، يمتلئ. بالاحتجاج والتذمر من تحديد الحدود بهذه الكيفية دون أن يجهر بصوته، قائلا . (أن القرار الوارد فى الرسالة مخالف لمنطق تلغراف جواد باشا وأحكامه، لكنه موافق لادعاءات الانجليز التى يدعونها منذ أن قرأوا التلغراف المذكور. وكان قد تم تحديد شبه جزيرة طور سيناء بخط العريش العقبة. فى الوقت الذى جُعلت فيه نقطة البداية على بعد ٢٥ ميلا من العريش إلى ناحية رفح. وفى الوقت الذى ذكر فيه موقع العقبة طبقا لأحكام برقية جواد باشا، فإن ذكر تعبير لايقل عن ٣ أميال من العقبة على أنها نقطة النهاية، كان طلسما لايمكن فهمه لعدم انسجامه مع الحقيقة.. لايمكن التأكيد بالقطع : هل قبلت الحكومة السنية هذه الطلبات مضطرة ، أم أن ذلك نتج عن أن بعض كبار رجال الدولة العثمانية لم يجدوا فى بحث مسألة

---

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٢ ، ٦٠٣

العقبة ضرورة ، متسائلين هل تستحق العقبة كل هذه المشكلة ! كان الواجب يقتضي إبلاغي وإبلاغ ضابطي الأركان حرب بالمراد لكي نوضح حقيقة المشكلة، قبل أن يتم إرسال مذكرة بهذه الكيفية، لأننا موجودون في العقبة بالقرب من الأحداث . وكان يجب أن يعتبر الرد الذى نقدمه أساسا لمن يكتبون المذكرة ، لكي تساير مصلحة الدولة العلية .. كانت السفارة الإنجليزية في استانبول تتلقى معلوماتها التي يرسلها لها كرومر من تقارير قومندان البارجة ديانا ومن براملي بك ومن مدير مخابرات مصر الأميرالاى الإنجليزى او بين بك . وكانت هذه التقارير تستبعد العقبة من الموقع عن طريق رسم خط يمر أمام المرشش ، لجعل مفتاح العقبة في الجانب المصرى للخط الفاصل، ولسد طريق العقبة غزة المار من نقب العقبة، وللاستيلاء على بعض المناطق الاستراتيجية الهامة.[1].

وفي ١٥ مايو ١٩٠٦م وردت على قومندان العقبة برقية من القيادة العامة للجيش العثماني عن طريق الجيش الخامس الهمايوني. وقد جاء فيها أن الإرادة السلطانية صدرت بناء على إصرار سفارة انجلترا على تحديد بداية حدود مصر الشرقية ونهايتها. كما تشير الإرادة إلى أن التحديد الطبيعي يبدأ من مسافة ثلاثة أو أربعة أميال من العقبة تمشيا مع طبيعة الأرض على أن يتم ذلك على يد ضباط الأركان حرب الأتراك في

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٩٦، ٩٧

العقبة(١) مع الموظفين الذين يعينهم خديو مصر. وتؤكد على أن خط الحدود على شكل مستقيم تقريبي يبدأ من رفح وينتهي على بعد ثلاثة أميال من العقبة تمشيا مع المعلومات الطبوغرافية للأرض التي تساعد على تحديد النقاط السليمة على خريطة للمحافظة على الوضع الراهن في شبه جزيرة سيناء استنادا على تلغراف الصدر الأعظم الأسبق جواد باشا الذى صدر في ٨ أبريل ١٨٩٢م.

وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية :

(بناء على إصرار سفارة انجلترا بإضافة شرط يحدد بداية شبه جزيرة طور سيناء ونهايته، وبناء على أنه من الطبيعي أن يتم تحديد الخط الذى يبدأ من مسافة ثلاثة أو أربعة أميال من العقبة تمشيا مع طبيعة الأرض ، فقد تشرفت الإرادة السنية لجناب ملجأ الخلافة بالتصديق على قرار مجلس الوزراء المخصوص بشأن اتحاد ضابط أركان حرب الموجودين في العقبة مع الموظفين الذين ستقوم الخديوية المصرية الجليلة بإرسالهم ، وقيامهم برسم وتحديد الخط الفاصل وجعله على شكل خط مستقيم تقريبي يبدأ من رفح قرب المكان المذكور ويسير جنوبا بشرق حتى نقطة على خليج العقبة على مسافة لاتقل عن ثلاثة أميال من العقبة على ضوء معلومات الموقع التي تحدد النقاط والمواقع السليمة على خريطة للمحافظة على الوضع الراهن في شبة جزيرة طور سيناء استنادا على تلغراف الصدر الأعظم الأسبق المرحوم جواد باشا. وقد تم إخطار وزارة الخارجية الجليلة لإبلاغ سفارة انجلترا بهذه المعلومات،

(١) من الملاحظ أن هذه البرقية لم تشر إلى تكليف رشدى باشا بالاشتراك في المباحثات كعضو أو كرئيس للوفد التركي كالبرقية السابقة ص ١٩٩، ٢٠٠ .

كما تم شرح الإمر تلغرافيا إلى الخديوية الجليلة أيضا. وأخطرت القيادة العسكرية بما يجب القيام به بناء على هذا . بالإضافة إلى أنه يجب إعادة وضع العلامات التي أزيلت في أماكنها السابقة التي تحدد الحدود الموجودة في رفح طبقا للفرمانات الهمايونية. وإذا ما كانت هناك جنود شاهانية في ناحية الحدود التابعة لمصر ، تعاد إلى الناحية الأخرى . وقد تفضلت التذكرة السامية التي صدرت من الباب العالي بإرسال إخباريات سريعة إلى من يدخل في نطاقهم هذا الأمر . وفي إطار ذلك كتب بالموضوع إلى متصرفية القدس.(١).

ويتضح لنا من هذه البرقية شيء هام جدا : فقد ظلت الدولة العثمانية تغالط وتدعي أن خط الحدود الذي نُص عليه في تلغراف الصدر الأعظم جواد باشا بتاريخ ٨ أبريل ١٨٩٢م والصادر بخصوص تعيين الخديو الجديد عباس حلمي باشا، يحدد خط الحدود من رفح إلى السويس. ومنذ سنة ١٨٩٢م وحتى سنة ١٩٠٦م وهي تصر على موقفها وادعائها هذا، أي لمدة ١٤ عاما تقريبا.

وقد تكرر هذا الادعاء في فرمانات وبرقيات كثيرة، كما تردد كثيرا في كتاب رشدي باشا. ثم اضطرت الدولة العثمانية في النهاية وعقب برقية التهديد ، إلى التصريح بأن حدود مصر الشرقية تبدأ من رفح وحتى خليج العقبة ، وهو التحديد الطبيعي طبقا لطبوغرافية الأرض كما ورد في هذه البرقية.

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٩٢ ، ٩٣ .

٧ جمادى الثانية ١٣٠٩ هـ[1].

وكـــــــذا:

- برقية الصدر الأعظم جواد باشا التى صدرت لكى تكمـــل الفرمان الصادر إلى عباس حلمي باشا وتصحح الوضع فيه:

(أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء، فإن الحالة الحاضـــرة تبقى فيه كما هي عليه، وتكون إدارتها بيد الخديوية المصريـــة، كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق باشا[2]).

ومما يدل دلالـة واضحة على غموض هذه البرقية علـــى سبيـــل المثال، أن اللـورد كرومر أرسل رسالة إلى تيجران باشا ناظـــر الخارجية المصرية في ذلك الوقت تعتبر مذكرة تفسيرية للبرقية ، حيث نص فيها صراحة على حدود سيناء من رفح حتى خليـــــج العقبة ، لكـى يقطع خط الرجعة على الدولـــــة العثمانية.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الخرائط التي أرفقت بالفرمـــات والبرقيات ضاع بفعل الزمن، ولو كانت الحدود قد حددت كتابـــة بصراحة ووضوح في الفرمانات والمراسم ، لبقيت لنا رغم ضيـــاع الخرائط ، إلا أن هذا لم يحدث..

وبعد أن حللنا البرقية السابقة وعلقنا عليها، علينا أن نفـــح

---

(١) راجع نص الفرمان ص ٤٢ - ٤٥

(٢) راجع نص البرقية ص ٥٥ - ٥٧

المجال لتعليق من رشدى باشا عليها، حيث يقول : (وفق سفير انجلترا في أن يحصل على نتيجة عن طريق التهديد الذى أورده في المذكرة الثانية بعد أن أحس بأن المذكرة الأولى أثرت فينا تأثيرا قويا. ولولا التهديد ما كان يحصل على نتيجة، ليس فيها من الحق شيء[1].) على حد زعم رشدى باشا.

ومعنى هذا أن الدولة العثمانية أخذت تراوغ وتراوغ إلى أن أطبق عليها الإخطبوط البريطاني، فخضعت للتهديد في النهاية ..

فشلت كل محاولات المراوغة التي اتبعها العثمانيون، ورأى السلطان أن يهدىء هذا الوضع المتردى، فأمر العساكر العثمانيين بالخروج من طابا كما سبق أن قلنا، ثم أعاد عساكر رفح إلى حدودهم، بعد أن نصبوا عمودى الحدود اللذين كانوا قد أزالوهما من مكانهما.

وقد وردت برقيتان من جريدة المقطم عن عودة العمودين إلى مكانهما. وهذه الجريدة هي التي أبرقت من رفح عن إزالة عمودى الحدود من قبل. وهذا هو نص البرقيتين:

(أدرجنا بين الأخبار المحلية تلغرافين وردا علينا من العريش، فحواهما:

أن حاكم غزة العثماني أتى رفح بسبعين رجلا ، وأخرج عمودى الحدود من المكان الذى دفنتهما فيه الجنود العثمانية ونصبهما في

---

(١) رشدى باشا. المرجع السابق، ص ٩٣

مكانهما كما كانا قبل إنزالهما ..

ظهر أنه لما أكرهت انجلترا الحكومة الحميدية على إخلاء حدود سيناء، وعلمت هذه الحكومة أن رجال الحكومة المصرية لابد وأن يظهروا العمودين . بادر قائمقام غزة إلى رفع بالرجال وأخرج العمودين من تحت الأرض ونصبهما في مكانهما.(١)

ساور البريطانيين الشك في قيام العثمانيين بسحب جنودهم من كل المواقع أسوة بما فعلوه في طابا. فأرسل هورنبي قومندان الطراد ديانا اثنين من العربان في ١٧ مايو ١٩٠٦م لمراقبة المفرزة التركية المكلفة بالحراسة في المناطق المجاورة للعقبة وطابا. إلا أن العثمانيين أحسوا بحركة الرجلين في جنح الظلام، فأطلقوا عليهما النار فلاذا بالفرار.

وفي ٢١ مايو ١٩٠٦م جاء قومندان الطراد ديانا لزيارة قومندان العقبة قبل عودة الأول إلى مصر. وقبل أن يودع هورنبي رشدى باشا أخبره بأن الأوامر صدرت إليه من مصر بالعودة مصطحبا الجنود المصريين معه. وقد تحدث القومندان حديث مجاملة مع رشدى باشا ما دحا الجيش العثماني، بقوله : (أنني سمعت من أبي أن الجنود الشاهانية أحسن جنود في العالم، وقد آمنت بذلك، لأنني رأيت أنهم يتحلون بالصبر ويتميزون بالاجتهاد والقدرة على التحمل، كما

---

(١) جريدة المقطم، العدد ٥٢١٠ بتاريخ الاثنين ٢١ مايو ١٩٠٦م (٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٢٤ هـ).

كما أنهم واقفون علـــى أحدث النظم الحربية الأوربيـــــة)(١)

وفي اليوم التالي للزيارة أى في ٢٢ مايو ١٩٠٦م تحرك الطـــراد عائدا إلى السويس وعلى متنه القومندان هورنبى والعساكر المصرية.

وعند تحرك الطراد كانت هناك حدود عثمانية في نقـــــاط المرشش والقطار والمفرق والكريكرة بالقرب من طابا، على حـــد قول رشدى باشا.(٢)

ويذكر قومندان العقبة وحده (أن الطراد برسيبوس الــــذى كان في عدن حل محل الطراد ديانا (٣)). ولم يقع بصرى على مصـدر آخر يشير إلى ذلك.

وأرسل أحمد شفيق باشا رسالة من استانبول إلى الخديو فـــى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٦م ، يخبره بنظرة الرأى العام التركي للمنـــدوب السامي التركي في مصر أحمد مختار باشا الذى سخط عليه سخطا عارما، لأنه كما يقال في استانبول أرغم الدولة العثمانية على التباحث مــع انجلترا بخصوص طابا، بسبب سياسته غير الصحيحة فـى إدارة الأمور. ويطلعه على رضى الأوساط الحاكمة فـى الدولة العثمانية عن تصرفاتـــه في صالح الدولة العثمانية. ثم يوقفه على سياسة انجلترا مع الدولـــة العثمانية . وهذا هو نص الرسالة:

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٩٨ ، ٩٩

(٢) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٩٩

(٣) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٢٢

(انتهت مسألة طابا، ولكن الجميع ساخطون هنا على الغـــازى مختار باشا، وبالأخص السلطان والصدر الأعظم وناظر الحربية. وقد سمعت أحد النظار يقول أن مختار باشا خدم مصلحته الشخصية ولـم يفكر فى خدمة الدولة العثمانية . والصدر الأعظم يقول أن الدولـة العلية لم تتخابر حتى اليوم بصفة رسمية مع انجلترا بشأن مصـر، ولكن سياسة مختار باشا اضطرتها للمخابرة فى مسألة طابا. ولايخفـى ما فى ذلك من النتائج الضارة بتركيا ومصـر.

وباختصار، إن الرأى العام هنا تهيج ضد الغازى، وراضٍ عـن خطة الجناب العالى (الخديو) لدفاعه عن مصالح الدولة العثمانية وعـن الدين رغم حرج مركز سموه.[1])

وقد ظهر لسيدى مما سبق عرضه أن سكون الانجليز لم يكـن إلا ظاهريا، وأنهم ضغطوا على الدولة العثمانية عند اللزوم للحصـول

---

(١) يذكر أحمد شفيق أنه سمع من البرنس حسين كامل باشا أن ملك الإنجليز كان يعطف على الخديو ويحبه. وكان يعتقـد أنه إزاء هذا العطف مخلص له، ولكن مسألة طابا غيرت مجـرى الأمور . لأن الإنجليز فى مصر وفى تركيا تمكنوا من الحصـول على صور البرقيات التى تبودلت بين الخديو والآستانة، وكانت كلها ضدهم مع أن الخديو كان يظهر لهم العكس أى أنه معهم ومخابراته فى صالحهم . فلما اطلع عليها الملك ، قال . (كنت أظن أن الخديو معنا، ولكنا نعرف الآن أنه يظهر لنا غير مايضمر، فلا نثق به)
(أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ،ص (٩١).

على غايتهم. لأنهم يعلمون أن سياسة الدولة العثمانية في كل المسائل كانت تشددا ثم تفريطا كما حدث مع كثير من الدول[1].

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المرجع، ص ٨٩، ٩٠

تحديد مسار الحدود

صدر أمر الباب العالي إلى المندوبين العثمانيين في العقبة أن يتحدا مع من تنتدبهم مصر لتعيين خط الحدود. وتألفت اللجنة المصرية من الأميرالاى (اويمن بك) مدير المخابرات المصرية واللواء ابراهيم باشا فتحي من أرباب المعاشات إذ ذاك وكان وزيرا للأوقاف. وندب نعوم بك شقير للذهاب معهما سكرتيرا للجنة المصرية.(١)

وهذه صورة الأمر العالي (الخديو) الصادر بهذا الشأن:

(سعادتلو ابراهيم باشا فتحي، وعزتلو الأميرالاى اويمن بك..

اقتضت إرادتنا بتعيينكما وتعيين حضرة نعوم بك شقير معكما بصفة سكرتير لتسوية الحدود بين العقبة ورفح، وذلك بالاتحاد مع الضباط المندوبين من قبل الدولة العلية لهذا الغرض وهم الآن في العقبة.

وقد فوضناكم تفويضا مطلقا بإجراء ما ترونه موافقا من التغييرات الطفيفة في خط الحدود بقصد تسهيل الإدارة على الطرفين، وذلك بالاتفاق مع مندوبي الدولة العلية المذكورين. وهذا الخط الفاصل يبدأ من رفح بقرب العريش ويتجه إلى الجنوب الشرقي حتى ينتهي في نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ثلاثة أميال من العقبة،

---

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٦٠٤

ويكـون خطا متعرجا يقرب من المستقيم. ولذا أصدرنا أمرنا هـذا لكم للعمل بمقتضاه.

في ٢٢ مايو ١٩٠٦م

ختم

عباس حلمي[1]

ومن الجدير بالذكر أن رسالة الصدر الأعظم إلى سفير انجلترا في الآستانة السير نيقولاس اوكونور في ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ تقرر أن اللجنتين التركية والمصرية مكلفتان بعمل التحريات الفنية طبقا للقواعد الطبوغرافية، وبتحديد النقاط الطبيعية على خريطة مراعاة للحال الحاضر وبقاء القديم على قدمه.

ويسترعى الانتباه في الأمر العالي الصادر من الخديو أيضا أنه يخاطب اللجنة المصرية، قائلا : (قد فوضناكم تفويضا مطلقا بإجراء ما ترونه موافقا من التغييرات الطفيفة في خط الحدود بقصد تسهيل الإدارة على الطرفين، بالاتفاق مع مندوبي الدولة العلية.)

ومعنى ذلك أن الدولة العلية جادة في نواياها نحو حل مسألة الحدود طبقا للقواعد الطبوغرافية ، وأن الخديو صادق في تفويضه الكامل للجنة المصرية بإجراء التعديلات اللازمة على الحدود إذا اقتضى الأمر حلا للنزاع.

---

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٤، ٦٠٥

طريقة إنشاء الحدود :

تمر عملية إنشاء الجدود بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: ويتم فيها تخصيص منطقة معينة تمارس فيها الدولة سيادتها وتسود فيها قوانينها ونظمها، ويتم فيها التحديد الأرضي لمنطقة وتحديد المساحة التي تدخل في نطاق الدولة منفصلة عما جاورها من الدول، وتوصيف هذه المنطقة ومظاهر سطحها ومعالمها. وقد تتدخل العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والقومية وما شابه ذلك في هذه العملية الهامة والضرورية للبدء في إنشاء الحدود، وهي من عمل السياسيين. وتسمى هذه المرحلة . التخصيص Allocation

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التحديد Delemetation

وهي عادة عمل دبلوماسي، فيما عدا إذا كان هناك نزاع حول الحدود أمام محكمة دولية . وإن كان في النهاية يعود أيضا لعمل الدبلوماسيين. وقد يتم التحديد في صلب معاهدة، ويسمى إثبات الحدود على الورق. وهذا التحديد يصف خط الحدود وامتداده ويبين على الخرائط والوثائق الملحقة بالمعاهدات .

المرحلة الثالثة: مرحلة التخطيط Demarcation ،

وهي مرحلة التخطيط الفعلي للحدود ، وتوصف بأنها عملية فنية يقوم بها الخبراء والمتخصصون. وتتم بواسطة لجنة من الجانبين تنتقل إلى منطقة الحدود ومعها آلاتها وأجهزتها ، وتقوم بعملها في التخطيط .

ثم يتم إرسال النتائج إلى الحكومات المعنية ومعها خريطة تفصيلية للمنطقة بعد تعيين ووضع العلامات المختلفة التي تبين خط الحدود عليها.[١]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الظروف الطبوغرافية والبشرية قد تسمح أحيانا بحدوث انحرافات في مسار الحد لخلق حد سياسي مناسب . ويكون الانحراف في حدود كيلو متر واحد (أي ٦٢ر٠ من الميل)، وتنص أحيانا على أن الانحراف لابد وأن يكون متساوى المساحة على الجانبين[٢].

اللجنة المصرية وتحديدها المبدئي لخط الحدود :

ضمت اللجنة المصرية طبقا للإرادة الخديوية العالية كلا من اللواء ابراهيم فتحي باشا ، والأميرالاى اوين بك ، ونعوم بك شقير سكرتيرا[٣]. وصحب اللجنة كل من كيلنج Keeling ، وويد Wade وهما مهندسان انجليزيان بارعان من قلم المساحة المصرية من أجل رسم خريطة فنية للحدود

---

(١) عطية حسين افندى: سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة قانونية سياسية، ص ١٢٨ ، ١٢٩ القاهرة ١٩٧٧.

(2) East.G. and J.R.V. Prescott: Our Fragmented World, P.81 London 1975

نقلا عن . د. محمد محمود ابراهيم : المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٣) ذكر نعوم بك شقير تفاصيل كثيرة عن تحديد مسار الحدود في كتابه سالف الذكر ننقلها هنا عنه لأنه كان مشاركا في جميع المباحثات .

من العقبة إلى رفح ، والقائمقام (براكتدرج) بك وهو طبيب انجليزى ماهر من المصلحة الطبية بالجيش المصرى، و (أوتس) وهو كاتب انجليزى نجيب من موظفي إدارة المخابرات بمصر ، ويوسف بك سامح وهو مترجم تركي يعمل في نظارة الحربية بمصر.

تحرك أعضاء اللجنة المصرية من مصر يوم الخميس ٢٤ مايو ١٩٠٦، قاصدين العقبة بطريق البحر، فوصلوا جزيرة فرعون مساء السبت ٢٦ مايو من نفس العام.

وفي صباح اليوم التالي ذهبت اللجنة إلى العقبة، فاستقبلها اللواء رشدى باشا وأعضاء اللجنة التركية على الرصيف. وبعد أن تعارفت اللجنتان، شرع المهندسان المرافقان للجنة المصرية في رسم خريطة العقبة وضواحيها. وذهبت بقية أعضاء اللجنتين إلى خيمة على شاطىء البحر. وشرع الفريقان في مناقشة مبدأ الخط الفاصل. فصرح رشدى باشا ومندوبا اللجنة التركية أن الدولة العلية، إنما أخلت طابا وتركتها لمصر حفاظا على كرامة مصر والدولة البريطانية، وأمّلوا لقاء ذلك أن تسلم اللجنة المصرية بأن يبدأ الخط المستقيم ، المشار إليه في كتاب الصدر الأعظم ، من أنف الجبل الذى على شاطىء الخليج ويطل على وادى طابا من الشرق ثم يتمشى على رءوس تلال النقب التي تطل على العقبة إلى المفرق.. وقالوا في سبب ذلك أن هذا الحد وحده يضمن سلامة العقبة من الوجهة الحربية..

كان تحديد موقع العقبة أول المشاكل التي واجهت اللجنة.

وقد أخبر رشدى باشا اللجنة المصرية بأنه سحب الجنود الشاهانية من طابا فقط، وأبقي على الموجود منها أمام طابا وفي المرشش والقطار والكريكرة والمفرق منذ انسحاب الطراد ديانا وحتي حديثه معهم، مع إشارته إلى أنها ستظل في أماكنها وستدافع عنها. ثم طلب إدخال طابا ضمن منطقة العقبة عند تحديد الخط الفاصل، فأبى اويمن بك ذلك وقال . (أن طابا تقع خارج منطقة العقبة)[1]. فلم يعلق رشدى باشا بشيء..

وقد اعترض قومندان العقبة على اللجنة المصرية عند قيامها بتحديد الخط الفاصل الذى يبدأ من مسافة ٣ أميال من العقبة، كما جاء في الفرمانات السابقة ، قائلا: (ينبغي قياس المسافة بخط مستقيم وليس بمحاذاة الساحل لأن الساحل متعرج . إن معنى ما تريدون أن تدخل مناطق هامة جدا داخل حدود مصر). ثم أرسل برقية إلى القصر الهمايوني في أول يونيو سنة ١٩٠٦م، يطلب عدم تلبية مطالب المصريين مالم يتم استشارته في ذلك أو استشارة ضابطي أركان حرب العثمانيين أولا . ويقرر بأنه إذا تمت الموافقة على تحديد الأراضي بالطريقة التي يريدها المصريون ، فإن النقاط الهامة ستصبح في أيديهم لامحالة[2].

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠٢ ، ١٠٣

(٢) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠٣

أجلت اللجنة المصرية قرارها في مسألة الخط الفاصل إلى أن تتم خريطة الحدود، وكانت في كل يوم أو يومين تجتمع برشدى باشا واللجنة التركية وتبحث في خط الحدود ، حتى عرف كل طرف رأى الطرف الآخر.(١)

وفي ٤ يونيو سنة ١٩٠٦م فرغ المهندسان من رسم خريطة العقبة، فبرحتها اللجنة المصرية على أن تسير على الحدود إلى رفح .

ولما كان اتفاق ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ يقضي باتباع (خط يقرب من المستقيم يبدأ من رفح وينتهي بنقطة تبعد ٣ أميال على الأقل من العقبة ، كان لابد للجنة المصرية قبل ترك العقبة من تعيين نقطة على خليج العقبة تكون مبدأ الخط الذى تسير عليه. فاتفقت على أن يكون مبدأه المرشش التى تبعد $3\frac{3}{4}$ الميل من قلعة العقبة. وخمنت موقع رفح تخمينا من الخرائط التى بأيديها. ورسمت بين المكانين خطا تقريبيا اتخذته دليلا لها لتعيين جهة السير على الحدود. فجعلت أول محطة لها المفرق عند رأس النقب ، فوصلته عصر يوم ٤ يونيو. وقد استخدمت اللجنة المصرية مائة جمل، يخفرها اثنا عشر من هجانة خفر السواحل .

وفي اليوم التالي لحق مندوبا اللجنة التركية (الأميرالاى أحمد مظفر بك والبكباشي محمد فهمي بك) باللجنة المصرية.

---

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٥، ٦٠٦

وفي ٧ يونيو سنة ١٩٠٦ سار المهندسان في المقدمة على الخط المستقيم التخميني يعينان مواقع الجبال والأمكنة البارزة على جانبي الخط بالأرصاد الفلكية، ويرسمان خريطة الطريق . ومازال الجمع سائرا حتى وصل إلى رفح في ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦. ولم يكن أحد يعلم الموقع الجغرافي لرفح بدقة. فاتصل المهندسان تلغرافيا بالمرصد الفلكي في حلوان ، فعينا بمساعدته موقع رفح الجغرافي، فإذا هو في طول شرقي ٨ ٥٢ ٣٥° وعرض شمالي ١ ٣٦ ٢٩° .
ولم يكن في رفح محل يصلح لرسم الخرائط ، فأخذ المهندسان أرصادهما ورسومهما وذهبا إلى قلعة العريش . وكان في انتظارهما هناك المستر هيس أحد موظفي قلم المساحة النجباء . فرسموا خريطة للحدود عبارة عن خط مستقيم من رفح إلى المرشش والبلاد عن جانبيه على نحو خمسة أميال من كل جانب.(١)

ويتميز خط الحدود الذى رسمته اللجنة المصرية بأنه يقترب جدا من المستقيم، وينطبق على طبيعة البلاد وتقسيم القبائل أكثر من أى خط سواه(٢).

اللجنة التركية وتحديدها المبدئى لخط الحدود :

ضمت اللجنة التركية طبقا للإرادة السلطانية السامية كلا من الأميرالاى أركان حرب أحمد مظفر بك (وهو تركي الأصل

---

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٧ ، ٦٠٨
(٢) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٨

أشقر اللون معتدل القامة يناهز الخمسين من العمر والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك (وهو كردى الأصل ولد في السليمانية قرب الموصل وتربى في بغداد، قصير القامة أسمر اللون أسود العينين براقهما وسنة يناهز الأربعين)- وصحب اللجنة كل من الصاغ أركان حرب محمد أسعد بك ياور رشدى باشا (وهو ضابط عربي نجيب من أهل بيروت يتقن التركية والعربية وينظم الشعر وله إلمام بالعلوم الطبيعية والرياضية)، وضابط تركي برتبة ملازم وبعض العساكر، وسليم بك أسعد سكرتيرا[1].

ومن الجدير بالذكر أن الأمر التلغرافي الذى صدر عن قيادة الجيش العثماني في ١٢ مايو ١٩٠٦م إلى رشدى باشا ، كان ينص على اتحاد القومندان أى رشدى باشا وضابطي أركان حرب مع الموظفين المصريين الذين سيقوم الخديو بإرسالهم للاشتراك في مباحثات الحدود[2]. إلا أن البرقية التاليه التي صدرت عن قيادة الجيش إلى رشدى باشا بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٦م جاء فيها تكليف ضابطي أركان حرب دون ذكر لرشدى باشا[3]، وهكذا استثنى القومندان رشدى باشا من الاشتراك في مباحثات الحدود ، وكلف مساعداه من ضباط أركان حرب بالاشتراك فيها.

ويعتقد رشدى باشا في كتابه أن إصدار قرار بهذه الصورة يتمشى مع ماتقتضيه المصلحة[4] ويبدو في ظني أنه استبعد لأنه

---

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق ، ص ٦٠٥ - ٦٠٧

(٢) راجع ص ١٩٩ ، ٢٠٠ (٣) راجع ص ٢٠٩ - ٢١١

(٤) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠١

متشدد مثل المندوب السامي التركي أحمد مختار باشا، فضلا عن أن السلطان بدأ يعزو إليهما سبب تردى الوضع عند الحدود.

أخذت البرقيات في تلك الآونة العصيبة تنهال على رشدى باشا متضمنة بعض الأوامر والتنبيهات. وأخذ هو من جانبه يرد على كل برقية تصل إليه أثناء عملية استطلاع الحدود والمسح الطبوغرافي من قبل اللجنتين المصرية والتركية.

ففي ١٥ يونيو ١٩٠٦ م أبلغ قومندان الجيش الخامس الهمايوني، رشدى باشا بنص البرقية العاجلة التي وصلت إليه من القيادة العامة للجيش العثماني.

يشير سردار الجيش العثماني في هذه البرقية العاجلة إلى عدم تخطي الأوامر السابقة الخاصة برسم خط الحدود مع التنبيه على الوفد المصرى بالالتزام بها. كما يذكر أن الخديو أمر الموظفين المصريين بإبداء المرونة في المباحثات، وقد استجابوا لأمره . ويفيد بأن الخط الفاصل سينتهي عند نقطة في منطقة المرشش تبعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع الميل من العقبة، كما ذكر وفد المباحثات التركي. ويهيب السردار بلجنة المباحثات التركية إلى عدم إفساح المجال لإثارة أى مشاكل، مع الاحتفاظ بالتعليمات والأوامر المبلغة إليها في نفس الوقت.

وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية :

عاجل للغاية

(بناء على البرقيات الواردة من قيادة الجيش الخامس الهمايوني متضمنة الطريقة التي يريد بها المصريون تحديد بداية الخط الفاصل، وإضافة إلى أن القرارات التي صدرت ردا على التذكرة السامية الخاصة بالنقاط والمواقع التي ستحدد وترسم على الخريطة كانت صريحة وواضحة ولاتحتاج إلى تأمل، فإنه يجب سرعة إبلاغ الموظفين المصريين بعدم تخطيها. تمت الكتابة إلى الخديوية المصرية بذلك . وقد جاء في الرد الذي وصل منها أن الموظفين المصريين أبدوا مرونة في المباحثات والمشاورات التي تمت بخصوص تحديد الخط الفاصل، طبقا للتنبيهات التي وردت إليهم. وفضلا عن ذلك ، فإنهم لم يسعوا إلى المساومة أو إلى معارضة القرار الذي يختص بتحديد الخط الفاصل فيما بين العقبة ونقطة محددة على خليج العقبة. وطبقا لتبليغات الضباط ورد من السلطنة السنية أنهم (أي الضباط) اتخذو من منطقة المرشش رأسا للخط الفاصل، بحيث يكون على بعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع الميل من العقبة. وينبغي إخطار الباب العالي بما يحدث مع عدم إفساح أي مجال لإثارة المشاكل من جديد مع المحافظة على القرارات الواردة في التذكرة الصادرة من نظارة الخارجية الجليلة (العثمانية) . وقد أفاد خديو مصر بأنه من الضروري تفقد المواقع على الساحل من قلعة العقبة إلى مسافة ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع الميل حتى المرشش على خليج العقبة لقياس المنطقة. ونوصي بإجراء اللازم بسرعة ودقة بمعرفة ضباط أركان حرب الموجودين

في الموقع، طبقا للمقررات المبلغة والإشعارات التي تمت.[1].

وقد أرسل قومندان العقبة رده في برقية بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٠٦م . وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية:

(هناك فرق كبير بين التصرفات التي ذكرت في إشعار الخديو الذي ذكر في البرقية التي وصلت من قائد الجيش الخامس والتصرف الذي سيقوم به موظفونا في إطار ما تم تقريره والإبلاغ به. إن التبليغات والقرارات عبارة عن القرارات الأخيرة التي اتخذتها الدولة متمشية مع برقية المرحوم جواد باشا. وقد تمكنت من الاطلاع على الأوامر الموجودة مع الوفد المصري. ونتيجة لسريان مفعول حكم برقية المرحوم جواد باشا، يتم توصيل رفح بنقطة على خليج العقبة تبعد مسافة ثلاثة أميال عن الخليج . وقد ورد في تلغراف جواد باشا مايشير إلى ضم منطقة العقبة إلى ولاية الحجاز. وهكذا تم التسليم بموضوع منطقة العقبة. وإذا لم يتم التحديد بهذه الصورة، فإن جزءاً تابعا لولاية الحجاز وهي أرض مقدسة سيضم إلى الأراضي المصرية. وسيؤدى هذا الوضع إن حدث إلى وقوع ضرر مادي ومعنوي في نفس الوقت . وطبقا لإفادة الخديو فإن المسافة من قلعة العقبة وحتى مدينة العقبة ستدخل في حساب تقدير المسافة. وإذا قيست المسافة من العقبة بامتداد الساحل

---

(١) رشدي باشا: المرجع السابق، ص ١٠٤ ، ١٠٥

المقترح من ناحية، ولم تتم الموافقة على المرشش من ناحية أخرى ، فإن أكثر من نصف منطقة العقبة فضلا عن خليج العقبة ستؤول تبعتها لمصر.).

ثم يضيف في برقيته دون سند منطقي أو طبوغرافي، متسائلا: (إذا كانت المسافة من العريش حتى رفح تقدر بأربعة وعشرين ميلا، فلماذا تكون المسافة من العقبة حتى نهاية الحد ثلاثة أميال فقط[1] ؟ !)

وهو هنا يريد للحدود أن تنتهي عند نقطة تبعد أربعة وعشرين ميلا من العقبة دون النظر إلى خطأ هذا التحديد، رغم أن هناك مقاييس واعتبارات وظروف ينبغي مراعاتها عند تحديد خط الحدود ولايصح تخطيها، وإلا اعتبرت حدودا غير طبيعية ولا تستند إلى سند من التاريخ والواقع الطبوغرافي...

والملاحظ على هذه البرقية أن رشدى باشا يعترف لأول مرة بأن (خط الحدود يبدأ من رفح وينتهي على بعد ثلاثة أميال من خليج العقبة نتيجة لسريان مفعول برقية المرحوم جواد باشا)، رغم أنه كان ينفي ذلك نفيا قاطعا، ويصمم في كل مرة على أن خط الحدود يبدأ من العريش وينتهي عند السويس .

وفي ٢٢ يونيو ١٩٠٦ وردت على قومندان العقبة برقية من قيادة الجيش العثماني، وصلت إليه عن طريق قومندان الجيش الخامس

---

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٠٦ ، ١٠٧

الخامس الهمايوني ، وهذا نصها نقلا عن التركية :

(عندما صدرت القرارات والأوامر العالية بتحديد الخط المستقيم التقريبي للحدود ليبدأ من رفح وينتهي على بعد ثلاثة أميال من العقبة، تم إرسال بعض الجنود الشاهانية تحت قيادة أحد الجاويشية بأمر من ضباط أركان حرب الدولة العلية العثمانية منذ خمسة أيام إلى المكان المسمى القسيمة في شبه جزيرة طور سيناء على مسافة أربعة عشر كيلومترا من الجهة الغربية للخط الفاصل.والمرجو منع الموظفين المصريين من عمل مسح طبوغرافي لتلك النواحي تمهيدا لوضع علامات الحدود. وتجرى عملية المسح هذه بمعرفة الفريقين التركي والمصرى معا[١]، مع سحب الجنود من القسيمة وإخطارنا على الدوام بما يتم.[٢]).

ويبدو من هذه البرقية أن سردار الجيش العثماني تأكد له أن إرسال بعض الجنود إلى القسيمة التي تقع في الجانب الغربي من الخط الفاصل سيثير المشاكل في هذه الآونة الحرجة ، فأرسل يطلب سحبهم .

وفي اليوم التالي أى في ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٦م أرسل رشدى باشا رده على هذه البرقية، قائلا: (لم يتم تحديد الخط الفاصل بكامله

---

(١) مر بنا في ص ٢٢٦ أن اللجنة المصرية التركية المشتركة بدأت المسح الطبوغرافي من ٧ – ٢٨ يونيو ١٩٠٦م قبل تاريخ هذه البرقية المؤرخة في ٢٢ يونيو ١٩٠٦م.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٠٨، ١٠٩

حتى الآن ، لأن القائمين على رسم خط الحدود لم يصلوا إلى رفح بعد. ومن غير المعروف طول الخط المذكور قبل انتهاء اللجنة من عملها. ونظرا لتقصي عبدكم للأخبار، فقد نما لعلمي أن اللورد كرومر أرسل الأوامر إلى الموظفين الموظفين المصريين، لكي يطلعوه على النقاط الهامة في الحدود التي تتمشى مع المصالح البريطانية قبل عودته المنتظرة من مصر إلى بريطانيا في ٢ يوليو القادم. ولهذا السبب ذهب البكباشي هو كنز إلى القسيمة، وتفقد هذه النواحي، إلا أن العساكر الشاهانية منعته وردته.[1]).

ويتضح من هذه البرقية أن اللورد كرومر يود تأمين الحدود الشرقية لمصر تأمينا كاملا ضمانا لمصلحة بريطانيا في قناة السويس وفي مصر بالطبع، وليس من أجل عيون مصر..

وفي يوم ٢٨ يونيو وصل الوفدان المصري والتركي إلى رفح كما سبق وأشرنا. وبعد يوم واحد من وصول الوفدين أي في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٦م كتب الأميرالاى أحمد مظفر والبكباشي محمد فهمي برقية وأرسلاها إلى قومندان العقبة حيث وصلت إليه في اليوم التالي. وهذا نصها مترجما عن التركية :

(إن القسيمة ليست تابعة لقضاء غزة وإنما تابعة لقضاء بئر سبع . وهي ليست تابعة لشبه جزيرة طور سيناء على الإطلاق. ومن المؤكد أن الأراضي المزروعة التابعة لعشيرة الترابين، والأراضي التي طولها وعرضها يكفي لمسيرة يوم واحد والمسكونة

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١١٠ ، ١١١

بالعربان المكلفين بالتكليفات الأميرية، وكذلك الأراضي التابعة لعشيرة الغوازمة، والأراضي الخاصة بعشيرة التياها والتي تكثر فيها منابع المياه، ستؤول جميعها إلى مصر أى إلى الجهة الغربية من الخط الفاصل في حالة مده من نقطة تبعد مسافة ثلاثة أميال من العقبة إلى رفح عند تحديده . ومن الجدير بالذكر أن جميع القبائل المقيمة في هذه الأراضي تابعة لقضاء بئر سبع، وتعمل بالزراعة ومكلفة بالتكليفات الأميرية. وهكذا فإنه إذا اتفق على مد الخط الفاصل إلى رفح من نقطة تقع على بعد ثلاثة أميال من العقبة، ولم يتم التمسك بالوضع الحالي الذى هو من أهم ما تم تقريره على الوجه المعروض؛ فإن الأراضي والعربان الذين سيصبحون في الجهة الغربية من الخط ، سينفصلون عن سنجق القدس الذى ينتسبون إليه ، وسيتركون إلى الإدارة المصرية. وهذا بالتأكيد إجحاف بالحقوق المقدسة للسلطنة السنية ومخالف لمنافعها ومصالحها. ولاشك أن الإصرار على بقاء الأراضي سالفة الذكر تابعة لسنجق القدس كما كانت، استنادا إلى المقررات التي تم الإبلاغ عنها والمقترنة بالإرادة السنية لمولاى ملجأ الخلافة، والمحافظة على الوضع الحالي مع مد الخط الفاصل الذى سيتم تحديده على شكل خط مستقيم تقريبي من مسافة لاتقل عن ثلاثة أميال من العقبة حتى رفح، سيمكننا من حماية الحقوق المقدسة للسلطنة السنية إلى أبعد الحدود. وإضافة إلى ما سبق أن أخبرنا به السدات السامية من قبل، فإننا نشعر ونحس أنه لن يحدث اتفاق مع الأميرالاى الانجليزى (أوين بك) ومع الموظفين المصريين الآخرين. وفي

حالة إصرار الموظفين المصريين على مد الخط الفاصل غير مراعين للوضع الحالي، فإنه يرجى سرعة إخبارنا بما يجب عمله قبل استئناف المباحثات[١].

ويتضح من هذه البرقية أن الوفد التركي لايراعي الحدود الجغرافية والطبيعية والواقع التاريخي، ويركز على المصلحة الخاصة بالدولة العثمانية.

وسواء كانت القسيمة تابعة لقضاء بئر سبع أو لقضاء غزة في التقسيم الإداري الخاص بالدولة العثمانية، فإن رسم خط الحدود ينبغي أن يتمشى مع الطبيعة والواقع الجغرافي . ويبدو أن الوفد التركي تمسك برأيه، فكان من نتيجته أن أشير في المادتين السادسة والثامنة من نص اتفاق الحدود في أكتوبر ١٩٠٦م على حل هذه المشكلة بطريقة واقعية.[٢]

وفي ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٦م رد قومندان العقبة على برقية الأميرالاى أحمد مظفر والبكباشي محمد فهمي عضوى اللجنة التركية في مباحثات الحدود. وهذه ترجمة للبرقية عن التركية:

(اطلعت على صورة البرقية التي قدمت إلى قيادة الجيش الهمايوني أيضا . وأرجو أن تتكفلا بمنع القرار الذى يمكن أن يتخذ بخصوص ترك الأراضي والعربان التابعين لإدارة الحكومة السنية

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١١٥ ، ١١٦.

(٢) انظر ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

إلى إدارة مصر.إن بداية الخط الفاصل محددة ، أما نهايتـــــــه فليست محددة. إن تحديدها يعتمد على تحديد موقع العقبـــــــة. وليكن في معلومنا جميعا أن تعبير لا أقل من ثلاثة أميـــال لايعنـــى ثلاثة أميال فقط، بل يمكن أن تكون عدة أميال. إن الطلب الخاص بأن تكون المسافة من العقبة إلى نقطة النهاية تماثل المسافة مـــن العريش إلى رفح، مطلب عادل. لقد لوحظ أن المصريـــين عندمـــا قرروا أن تكون نقطة النهاية عند بروز رأس طابا أثناء وجودهـــم في العقبة، عادوا وصرفوا أنظارهم عن ذلك في اليوم التالي. إن الوفـــد المصري يريد أن ينتهي خط الحدود عند المرشش بهدف الاستيـــلاء على النقاط الهامة. ومن الأفضل أن تتمسكوا على الدوام بموقفكم مـــن أجل الاستيلاء على هذه النقاط الهامة. هناك العديـــد من الأوامـــر السامية التي تنادى بالمحافظة التامة على حقوق السلطنة السنية، ممـــا يدعو إلى التمسك بها. ويوصي بصورة خاصة بعدم إبداء الموافقـــة على ترك أى شبر من الأماكن التابعة لإدارة الحكومة السنية حاليـــا. وينبغي التصرف بموجب هذا، لأن أهم شرط للمحافظة على الوضـــع الراهن، هو الإبقاء على أحكام تلغراف المرحوم جواد باشا[1].

ويعود رشدى باشا هنا، فيتمسك ببرقية جواد باشا ، بعـــد أن كان يفسرها ضد الحقيقة والواقع من قبل وضد مصلحة مصـــر.

وفي ٩ يوليو سنة ١٩٠٦م تلقى رشدى باشا برقية أخـرى مـــن أحمد مظفر بك ومحمد فهمي بك ، مؤداها أنهما تباحثا طويـــلا

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١١٧

مع الموظفين المصريين . وأن الموظفين المشار إليهما يصــــرار على تنفيذ خط الحدود من رفح إلى المرشش . ويعقبان بقولهمــــا أنه في حالة تنفيذ هذا الخط، فإن الحكومة العثمانية ستصبـــح مجبرة بهذه الصورة على ترك الأراضي خلافا للحـق والعـــدل والوضع الراهن.. ويهيبان بالباب العالي أن يبلغ الخديويـــة المصرية بهذا الوضع.

وقد رد عليهما قومندان العقبة ببرقية أخـبرهما فيها بـــأن مسئولية هذا الأمر تقع على عاتـــق الجهة العسكرية . فإذا انتقلت أية أراضي من الأراضي التابعة للحكومة السنية إلى الإدارة المصريـــة، فإن المسئولية تقع عليهما. ثم أخبرهما بفحوى آخر ما صدر مـــن قرارات ، متضمنا المحافظة على الوضع الراهن عن طريق أحكام برقيـة جواد باشا. وحذرهما من ترك أى شبر من الأراضي مهما كانـــت الظروف . ثم نصحهما بأن يطلبا أن تكون المسافة من العقبـــة إلى نقطة النهاية مماثلـة للمسافة بين العريش ورفح ، إذا أصـــر المصريون على أن يمر خط النهاية من المرشش.(١)

ويعلق رشدى باشا على ذلك، بقولة : (كان أكثر ما أسعـــى إليه هو تخليـص منطقة العقبة وطـــريق العقبة غـزة . وأهـــم شيء يشغل بال الإنجليز ويسعون لتحقيقه هو إبعادنا عن السويـــس. وكان هدفهم الخبيث ينصـب على التفكير في سد طريق العقبة غـزة الذى يمر بالمفرق.(٢)

---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١١٨ ، ١١٩

(٢) رشدى باشا، المرجع السابق، ص ١٢٠

رسمت اللجنة التركية خطا للحدود سمته الخط الإدارى الفاصل، بدأ من رأس طابا على خليج العقبة، وامتد على رءوس التلال المطلة على العقبة إلى المفرق، ثم سار بطريق غزة المشهور إلى أن وصل جبل الأحيقبة، فانحرف شمالا بغرب إلى بئر عجرود، فضمها إليه ، ثم عاد إلى طريق غزة حتى وصل قرب عين القصيمة، فانحرف غربا نحو ٥ كيلومترات عنها فضمها إليه، ومر فوق جبل المويلح إلى الروافعة فى وادى العريش، وتمشى فى الوادى إلى المقضبة، ثم سار شمالا بشرق إلى الحد بين قبائل السواركة والترابين، فتمشى عليه إلى رفح ، فمر بعامودى الحدود إلى أن وصل البحر المتوسط عند تل خرائب عند ميناء رفح على البحر المتوسط.(١)

وقد أدخلت اللجنة التركية فى هذا الخط كثيرا من بلاد قبائل اللحيوات والتياها والعوازمة والترابين التابعين لسيناء، وحجتها أن قائمقامية بئر السبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩م وقائمقامية غزة من قبلها ضربتا عليها الضرائب، وأن اتفاق ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ م يقضى علينا بترك القديم على قدمه.(٢)

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٦م أرسل سردار الجيش العثمانى برقية إلى قومندان العقبة عن طريق قائد الجيش الخامس الهمايونى، يستفسر عن وجود سكان فى مواقع نقب العقبة والكريكرة ورأس النقب

---

(١)نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٨، ٦٠٩

(٢)نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٩

إن وجدت سكان ، ومدى أهمية هذه المناطق من الناحية العسكرية.

وقد رد رشدى باشا، قائلا: (أن هذه المواقع ضرورية من أجل البقاء في منطقة العقبة، وأنها ذات قيمة كبيرة من الناحية العسكرية . ولايمكن إحصاء عدد السكان بها لأن العربان يأتون إليها في الربيع ويقيمون فيها ثم يتركونها.).[1]

رأى اللجنة المصرية فيما وصلت إليه اللجنة التركية :

فندت اللجنة المصرية هذه الحجة تفنيدا، وبينت بالأدلة الناصعة والمحررات الرسمية وشهادة مشايخ الحدود أنفسهم الذين رافقوا اللجنة من العقبة إلى رفح، أن البلاد التى أخرجتها اللجنة التركية من خط اللجنة المصرية الذى يقترب من المستقيم وأدخلتها في خطها المتعرج نحو الغرب ، كانت منذ القديم تابعة لسيناء، ولم يدفع أهلها قط ضرائب لتركيا، إلا القديرات التياها والصبحيون العزازمة الداخلين في خط اللجنة المصرية أيضا. فقد تبين أن قائمقامية بئر السبع بعد تأسيسها ١٨٩٩م ضربت عليهم بعض الضرائب ظلما وعدوانا، ولكن قائمقامية غزة من قبلها لم تضرب عليهم ضرائب.

وقد استغرقت هذه المناقشات بين اللجنتين عدة جلسات

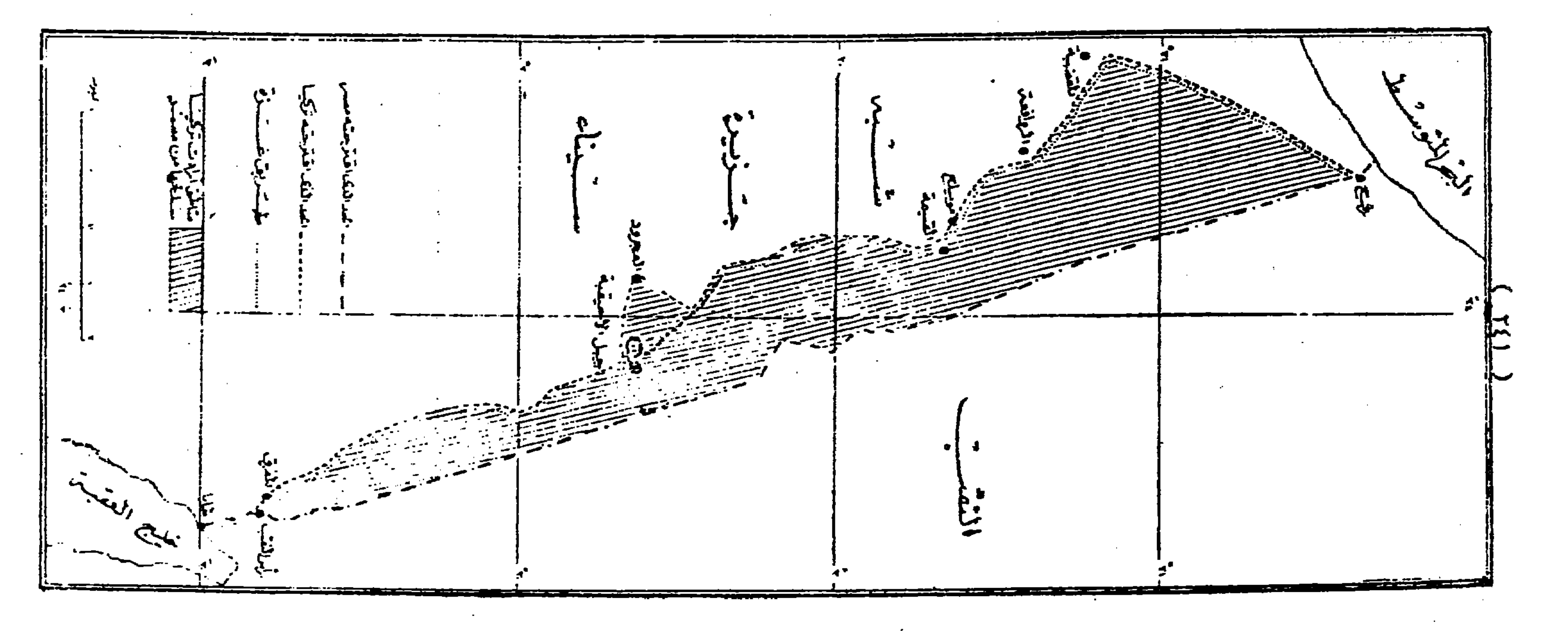
---

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٢٣ ، ١٢٤.

استمــرت من ٨ ـ ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٦، فأصرت اللجنــــــــة التركيــــــة علـــــى رأيها ولـم تشأ تعديــل خطهـــــا فرفـــع كــل فريــق حججــه و آراءه مفصلة إلى حكومتــــــه.[1]

---

(١)نعوم بك شقيـــر: المرجع السابق ص ٦٠٩ ، ٦١٠



خط الحدود الذى اقترحته اللجنة المصرية
والخط الذى اقترحته اللجنة التركية ١٩٠٦م
وفارق المساحة بينهما كما رسمه الدكتور الديب

إتفاق الحدود

فلما كان يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٦م جاء لكل فريق تلغرافـــا من حكومته يخبره بما تم عليه القرار بين سفير الدولة البريطانيـــة ومجلس الوكلاء (الوزراء) في الآستانة، ومفاد الإرادة السلطانيـــة بهذا الشأن وهو:

(١) أن الحكومة العثمانية أقرت على أن النقب من رأس طابـا الشرقي إلى نقطة قرب المفرق يكون للعقبة. وأما المفـرق نفسه وآبار ما بين وعين قديس وعين القديرات وعيـــن القصيمة تكون لجزيرة سيناء. ويكون خط الحدود من المفرق إلى رفح خطا يقرب من المستقيم، كما اقترحته اللجنـــة المصريـــــة.

(٢) أن تقام أعمدة على خط الحدود للدلالة عليه، وذلك بحضور مندوبي الفريقيـــن .

(٣) أن القبائل القاطنة على جانبي الخط يكون لها حـــق . الانتفاع بالمياه كجاري العادة . وكذلك العساكر الشاهانيـة وأفراد الأهالي والجندرمـــة (البوليس العسكـري)، ينتفعون من المياه التي بقيت غربي الخط الفاصل.

(٤) أن يبقى الأهالي والعربان على ما كانوا عليه قبـــلا . من حيث ملكية الأراضي والمياه، كما هو متعارف بينهم.

عقد أعضاء اللجنتين عدة جلسات ، وعينوا خط الحدود بموجب هذه القواعد الأربعة على الخريطة. فكان خطا يقرب جدا من المستقيم، ولكنه واقع كله غربي الخط المستقيم، إلا نقطة واحدة فيه أي موضع عمودى رفح ، فإنها وحدها على الخط المستقيم.

فرفع كل فريق هذا الخط وصورة الاتفاق إلى حكومته.[1]

ولما كان صباح أول أكتوبر ١٩٠٦م، جاء لكل فريق التصريح من حكومته بتوقيع الاتفاق والخريطة، فاجتمع الفريقان في خيمة المندوبين المصريين بعد ظهر ذلك اليوم . ورسموا الخط المتفق عليه منقطا بالحبر الأسود الهندى على نسختين من خريطة الحدود.

ثم بحثوا مليا في اللغة التي يكتب بها الاتفاق، فاتفقوا أخيرا على أن يكتب بالتركية لأنها اللغة الرسمية بين تركيا ومصر، وأن يعمل منه نسختان ويوقع الفريقان نسختى الاتفاق والخريطة . وأن يترجم الاتفاق إلى الانجليزية والعربية، فيأخذ كل فريق نسخة من كل ترجمة ليضمها إلى الأصل الموقع.

ولما كانت الساعة ٨ من مساء اليوم المذكور ، وقع مندوبو الفريقين نسختين من الاتفاق المكتوب بالتركية، ونسختين من الخريطة المرسوم عليها خط الحدود المتفق عليه. وأخذ كل فريق نسخة من الاتفاق ونسخة من الخريطة الموقع عليهما. وضم إليهما نسخة من الترجمة الانجليزية وأخرى من الترجمة العربية.[2]

---

(١) نعوم بك شقير، المرجع السابق، ص ٦١٠

(٢) نعوم بك شقير ، المرجع السابق ، ص ٦١١

ويهمنا هنا أن نبرز نقطة هامة جدا، وهي أن الأصل التركـــي للاتفاقية المكتوب من صورتين والخريطة المرفقة المرسومة مـــن صورتين والموضح بياناتها بالتركية، هما اللذان وقعا من أعضـــاء اللجنتين. أما الترجمة الانجليزية والعربية للأصل التركي، فلم توقـع على الإطلاق. وسوف نتناول الأهمية الشديدة لهذه النقطة فيما بعـد، ولكننا اكتفينا هنا بإبراز هذه المسألة لخطورتها..

وهذه هي صورة الاتفاق كما ترجم إلى العربية بالحرف الواحـــد في أول أكتوبر ١٩٠٦، على يد كل من قول آغاسي (آمر الكتيبة) (محمد أسعد افندى) مندوبا عن تركيا، ويوسف سامح افنـــدى كاتب تركي نظارة الحربية المصرية مندوبا عن مصر:

هذه هي الاتفاقية التي وُقّع عليها وتبودلت في رفاح ١٣ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق ١٨ أيلول سنة ١٣٢٢ الموافق أول أكتوبر سنـــة ١٩٠٦م بين مندوبى الدولة العلية ومندوبى الخديوية الجليلة المصريـــة بشأن تعيين خط فاصل إدارى بين ولايـــة الحجاز ومتصرفيـــة القدس وبين شبه جزيرة طور سينا . بما أنه قد عهد إلى كل مـــن الميرالاى أركان حـــرب أحمد مظفر بك والبكباشي أركـــان حرب محمد فهمي بك بصفتهما مندوبى الدولة العلية وإلى كل مـــن أمير اللوا ابراهيم فتحى باشا الميرالاى روجر كرميكل روبـــرت اوين بك بصفتهما مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعييـــن خـــط فاصل إدارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طـــور سيناء قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتـــي :.

المادة الأولى - يبدأ الخط الفاصل الإدارى كما هو معين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربى بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت ما را على رؤوس جبال طابه الشرقية المطلة على وادى طابه ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية - من جبل فورت إلى نقطة لاتتجاوز مائتى متر إلى الشرق من قمة جبل فتحى باشا ومنها إلى النقطة الحادثة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزة إل العقبة بطريق نخل إلى العقبة) ومن نقطة التلاقى المذكورة إلى التلة التى إلى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة[1] الردادى والمطلة على تلك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربى الخط) ومن هناك إلى قمة رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه بـ 3 . A ومن هناك إلى رأس جبل الصفره المدلول عليه بـ 4. A ومن هناك إلى القمة الشرقية

---

(١) الثَّميلة، الثَّمالة: سد أمام الماء يمسكه . والجمع . ثمائل، وثميل (المعجم الوسيط ، جـ١ ، ص ١٠٠، ط ٢ القاهرة ١٩٧٢) .

لجبل أم قف المدلول عليها بـ
A . 5 ومن هناك إلى نقطة مدلول عليها بـ A . 7
إلى الشمال من ثميلة سُوَيلمة ومنها إلى نقطة مدلول
عليها بـ A . 8 إلى غرب الشمال الغربي
من جبل سماوى ومن هناك إلى قمة التلة التي
إلى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو
بئر في الفرع الشمالي من وادى ما بين بحيث يكون
البئر شرقي الخط الفاصل) ومن هناك إلى A . 9
ومنها إلى A . 9 bis غربي جبل المقراة .
ومن هناك إلى رأس العين المدلول عليها A . 10 bis
ومن هناك إلى نقطة على جبل أم حواويط المدلول
عليها بـ A . 11 ومن هناك إلى منتصف المسافة
بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة
ثلثماية وتسعون مترا إلى الجنوب الغربي من بئر
رفاح والمدلول عليه بـ A . 13 ومن هناك إلى
نقطة على التلال الرملية في اتجاه مايتين وثمانين
درجة (٢٨٠°) من الشمال المغناطيسي (أعني
ثمانين إلى الغرب) وعلى مسافة أربعماية
وعشرين مترا في خط مستقيم من العامودين المذكورين
ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلاثماية
وأربعة وثلاثين درجة (٣٣٤°) من الشمال
المغناطيسي (أعني ستة وعشرون إلى الغرب)

إلى شاطىء البحر الأبيض المتوسط مارا بتلـــــة خرائب على ساحل البحر.

المادة الثانية ـ قد دُلّ على الخط الفاصل المذكور بالمــادة الأولى بخط أسود متقطع فى نسختى الخريطـــة المرفقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليهما الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه علـــى الاتفاقية ويتبادلاها.

المادة الثالثة ـ تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطـــة التى على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى النقطـــة التى على ساحل خليج العقبة بحيث أن كـــل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذى يليه وذلك بحضـور مندوبى الفريقين .

المادة الرابعة ـ يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل مـــن الدولة العلية والخديوية الجليلة المصريـــة.

المادة الخامسة ـ إذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الأعمـــدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبـــا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزاد علـــى الخط المدلول عليه فى الخريطة.

المادة السادسة ـ جميع القبائل القاطنة فى كل الجانبين لهـــا حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أ ن

القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن إلى العربان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والجندرمة ينتفعون من المياه التي بقيت غربي الخط الفاصل .

المادة السابعة - لايؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمة بالمرور إلى غربي الخط الفاصل وهم مسلحون.

المادة الثامنة - تبقى أهالي وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضي في الجهتين كما هو متعارف بينهم.

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان التركي — كاتب تركي نظارة الحربية

قول آغاسي أركان حرب — يوسف سامح

أسعد

المندوبون من قبل الخديوية الجليلة المصرية

ميرلوا

إبراهيم فتحي

ميرالاي

أوين

المندوبون من قبل الدولة العلية

ميرالاي أركان حرب

مظفر

بكباشي أركان حرب

فهمي (١)

ويطيب لي هنا أن أقوم بترجمة عربية طبق الأصل للنص التركي الأصلي لاتفاقية الحدود هذه ، تمهيدا للتركيز على بعض الخلاف في الترجمة والتعليق عليه وتنفيذه :

الاتفاقية التي وقعت وتبودلت في رفح بتاريخ ١٣ شعبان سنة ١٣٢٤ هـ وفي ١٨ أيلول ١٣٢٢ رومية وفي أول أكتوبر ١٩٠٦م بين مندوبي السلطنة السنية ومندوبي الخديوية المصرية الجليلة، لتحديد الخط الفاصل الإداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء.

كُلّف كل من الأميرالاى أركان حرب أحمد مظهر بك والبكباشي محمد فهمي بك من قبل الحكومة السنية ، وكل من أمير اللواء ابراهيم فتحي باشا والأميرالاى روجر كارمايكل روبرت اوين بك من قبل الخديوية المصرية الجليلة، بتحديد الخط الفاصل الإداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء . وقد اتفق الطرفان باسم السلطنة السنية والخديوية المصرية الجليلة على المواد التالية:

- الوقائع المصرية ، العدد ١٢٧ السنة ٧٦ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٠٦م.

نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٦١١ - ٦١٤

وانظر النص التركي الأصلي والترجمة العربية والإنجليزية في ملاحق هذا الكتاب ص ٣٩٤ - ٣٩٩

المادة الأولى – طبقا لما هو مبين بالخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية، فإن الخط الفاصل، يبدأ من (رأس طابا) الواقعة على الساحل الغربي لخليج العقبة، مارا برءوس الجبال المطلة على هذا الوادى والواقعة شرق وادى (طابه)، ويصل إلى قمة (جبل فورت). واعتبارا من هذه القمة يستمر الخط الفاصل في الاستقامات الآتية:

من (جبل فورت) إلى نقطة مناسبة لاتزيد عن مائتى متر شرق قمة جبل (فتحى باشا). ويصل منها إلى النقطة الناشئة من تلاقى امتداد الخط المستقيم القادم من (جبل فورت) بالعمود المقام من نقطة على مسافة مائتى متر اعتبارا من قمة جبل (فتحى باشا) على الخط الواصل بين قمة (فتحى باشا) ونقطة المفرق (هى النقطة التى تجمع بين طرق، المفرق والعقبة – غزة والعقبة – نخـل). ويمتد من نقطة التلاقى هذه إلى الهضبة المطلة على (ثميلة الردادى من جهة الشرق (بحيث تبقى ثميلة الردادى إلى الغرب من خط الحدود) . ويصل الخط الفاصل من هناك إلى قمة (رأس الردادى) المشار إليها فى الخريطة سالفة الذكر بـ A . 3 ، ثم إلى قمة (جبل الصفرة) المشار إليها بـ A . 4 ، ومن هناك إلى القمة الشرقية لـ (جبل أم قُف) المشار إليها بـ A . 5 ،

ومن هناك إلى النقطة المشار إليها بـ A . 7 شمال (تميلة سويلم)، ومن هناك أيضا إلى النقطة المشار إليها بـ A . 8 الواقعة غرب الشمال الغربي لـ (جبل سماوى)، ومن هناك إلى قمة الواقعة غرب الشمال الغربي لـ (بئر المغارة) (بئر المغارة، بئر يقع في الفرع الشمالي لـ (وادى ما بين) ويظل في الطرف الشرقي للخط الفاصل)، ومن هناك إلى النقطة المشار إليها بـ A . 9 ، ومن هناك إلى النقطة المشار إليها بـ A.9 Bis الواقعة غرب (جبل المقراه)، ومن هناك أيضا إلى النقطة المشار إليها بـ A.10 Bis في (رأس العين)، ومن هناك أيضا إلى النقطة المشار إليها بـ A . 11 على جبل (أم حواويط) ، ومن هناك أيضا إلى منتصف المسافة بين عمودين حجريين قائمين تحت شجرة تقع على مسافة ثلاثمائة وتسعين مترا إلى الجنوب الغربي من بئر (رفح) المشار إليه بـ A . 13 ، ومن هناك أيضا إلى النقطة الواقعة على التلال الرملية على بعد ٢٠) مترا من العمودين المذكورين على خط يشكل زاوية قدرها ٢٨٠° (يعني ٨٠° درجة إلى الغرب) من الشمال المغناطيسي.

ومن هذه النقطة حتى ينتهى على ساحل البحر مرورا بـ (تلة خرائب) الواقعة على ساحل البحر الأبيض على طول الخط المستقيم الذى يشكل زاوية

قدرها ٣٢٤ ° (يعنى ٢٦ ° إلى الغرب) مع الشمـــال المغناطيســى.

المادة الثانية ـ تم توضيح الخط الفاصل المذكور فى المادة الأولـــى بخط أسود متقطع على نسختى الخريطـــة المرفقتين بهـــذه الاتفاقية، وعند توقيع ممثلى الطرفين، يجـرى تبادلهما مع الاتفاقية فى نفس الوقت .

المادة الثالثة ـ تُقام أعمدة على طول الخط الفاصل ابتداء مـــن النقطة الواقعة على ساحل البحر الأبيض إلى النقطـــة الواقعة على خليج (العقبة) فى حضور مندوبى الطرفين، بحيث يمكن رؤية كل عمود من العمود الذى يليـــه.

المادة الرابعة ـ على الحكومة السنية والخديوية الجليلة المحافظـــة على هذه الأعمدة المقامة التى توضح الخط الفاصـــل.

المادة الخامسة ـ إذا اقتضت الظروف فى المستقبل تجديـــد الأعمدة المشار إليها عاليه أو زيادة عددها، يرســل كل من الطرفين ممثلا له. على أن تتفق أماكـــن الأعمدة التى تقام مع الخط الموجود على الخريطـــة.

المادة السادسة ـ لجميع قبائل الطرفين الحق فى الاستفـــادة من المياة كما جرت عادتهم سابقا. وتبقى الأحـــوال القديمة والسابقة فى هذا الخصوص محفوظة. علـــى أن تعطى العربان والعشائر الضمانـات اللازمة فـــى

هذا الشأن ، وتستفيد العساكر الشاهانية وأفـــــراد الأهالي والجندرمـه (حرس الحدود) أيضـا مــــن المياه الموجودة في الجهة الغربية من الخط الفاصـــل.

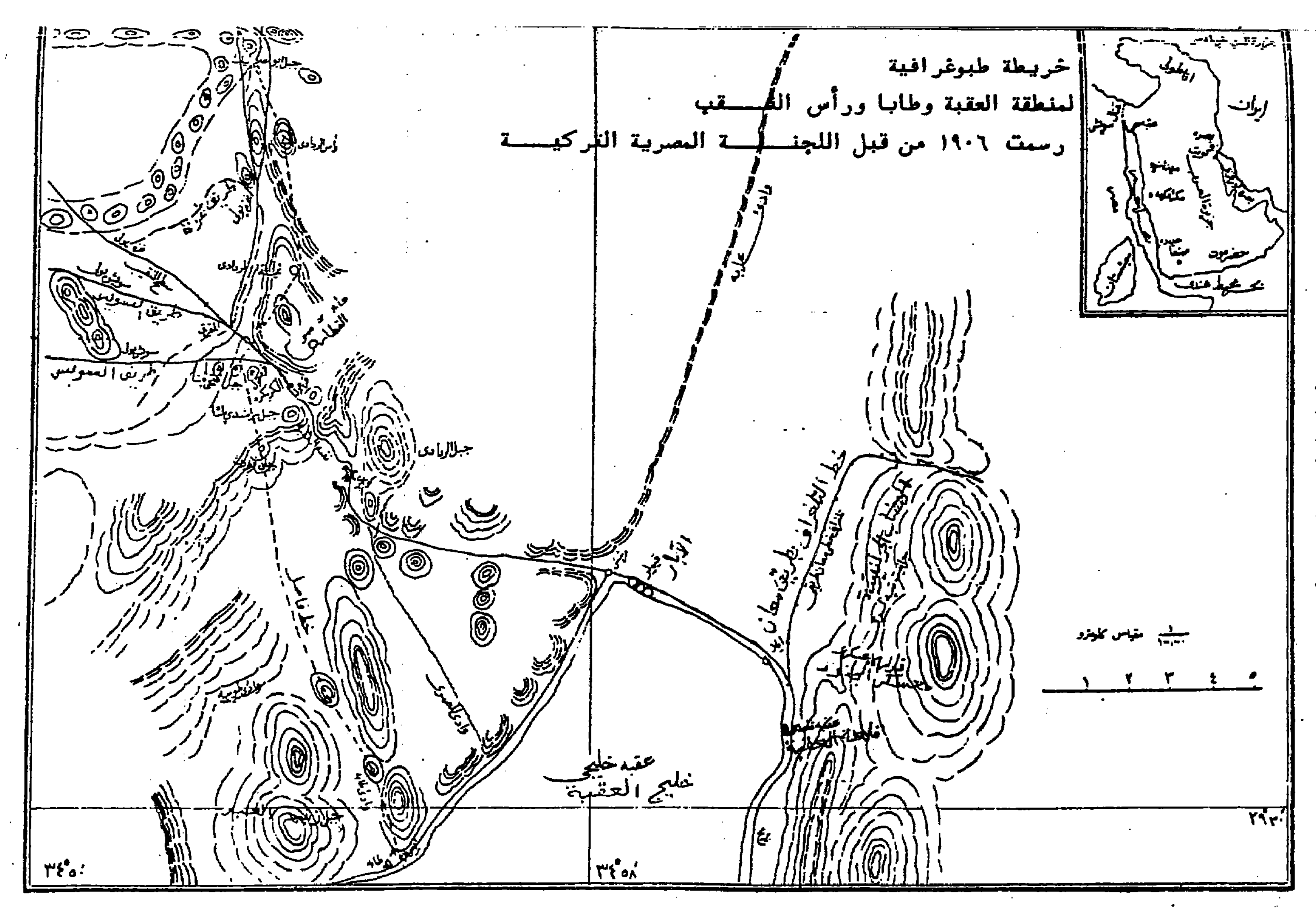
المادة السابقة ـ لايصرح للعساكر الشاهانية ولا للجندرمة بالمـــرور إلى الجهة الغربية من الخط الفاصل وهم مسلحون .

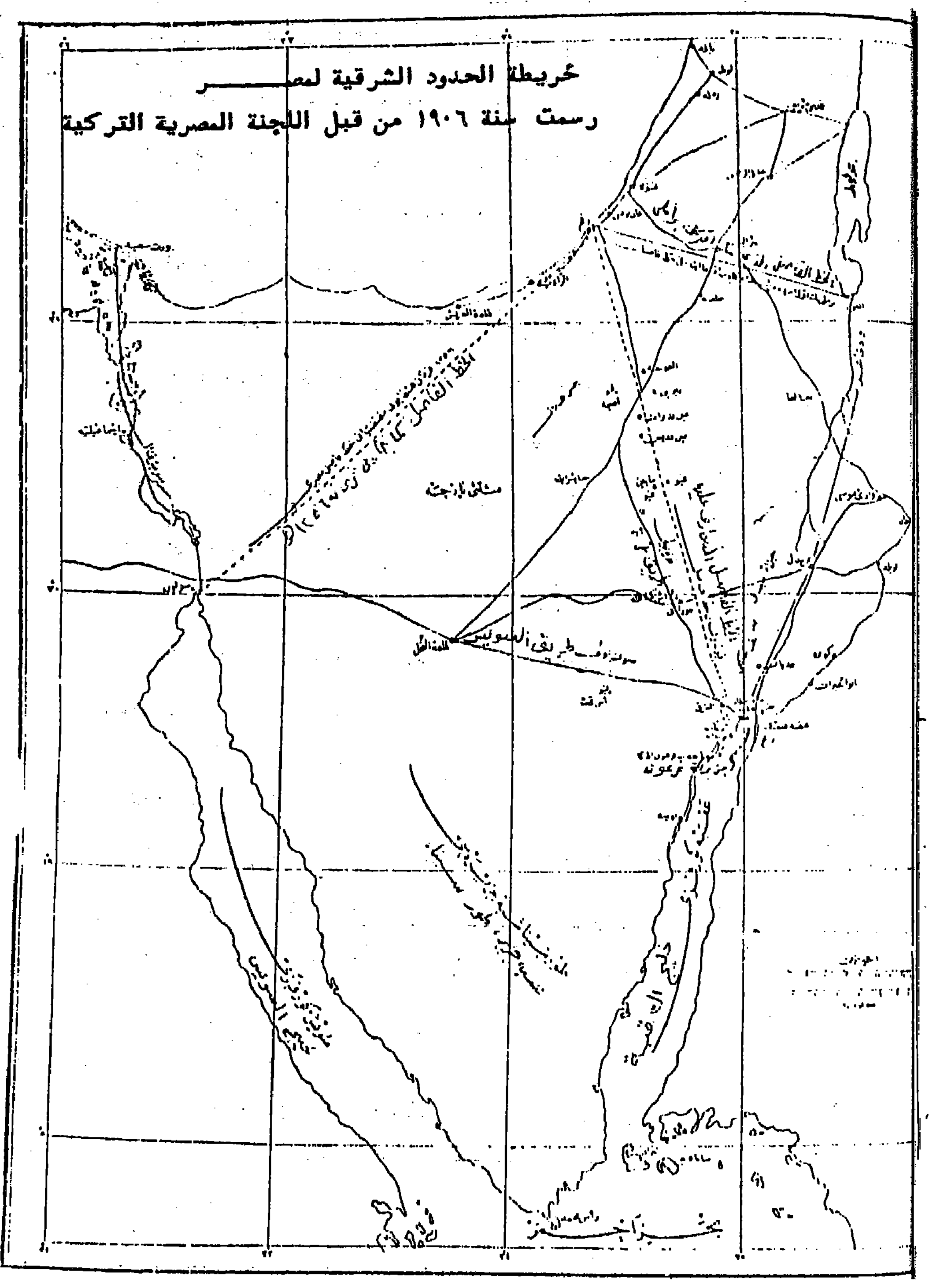
المادة الثامنة ـ يستفيد عربان الجهتين وأهاليهما من الأراضـــي والمزارع والمياه الواقعة في أراضي كلا الجهتيـــن كما كان عليه الحال في السابق.

أميرالاى	أمير اللواء	بكباشي أركان	أميرالاى أركان
روجر كارمايكل	ابراهيم فتحي	حرب	حـرب
روبرت أوين		محمد فهمي	أحمد مظفر[1]

---

(١) راجع صورة اتفاقية الحدود بالتركية في ملاحق الكتاب ص ٣٩٤ . وراجع ترجمتها العربية والانجليزية كما صيغت فـــي وقتهـا ص ٣٩٥ - ٣٩٩ .
أرشيف متحف طوبقبو سرايي باستانبول ، رقم ٥٢٢٧


خريطة طبوغرافية
لمنطقة العقبة وطابا ورأس النقب
رسمت ١٩٠٦ من قبل اللجنة المصرية التركية
مقياس كلومترو
١ ٢ ٣ ٤ ٥
جبل الراداى
وادى المصرى
خط فاصل
عقبة خليج
خليج العقبة
الآبار
طريق المصريين
إيران
٣٤°٥٠
٣٤°٥٨
٢٩°٣٠


خريطة الحدود الشرقية لمصر
رسمت سنة ١٩٠٦ من قبل اللجنة المصرية التركية

ويعلق قومندان العقبة رشدى باشا على هذه المعاهدة متحسرا بعد أن طلب السماح له بالعودة النهائية إلى استانبول ولم تتضح نتيجة سعيه بعد[1] (إن أراضي شبه جزيرة طور سيناء ليست أراضي تابعة لمصر،وذلك بموجب مضمون تلغراف جواد باشا، وإنما هي ملك للحكومة السنية، وأمانة في عهدة مصر ووديعة لديها، حتى أنه لم يسمح للمصريين بوضع جنود حرس حدود في غير النقاط المحددة لهم، ولم يكن لجنود مصر الحق في البقاء في شبه جزيرة طور سيناء.. أما حقوقنا اليوم فقد أهدرت بهذه الصورة بموجب هذه المعاهدة. والخط الفاصل الذى تم تحديده، ليس الخط الأصلي الذى يحدد أراضي مصر، وإنما هو الخط الفاصل لشبه جزيرة طور سيناء الذى ترك على سبيل الأمانة والوديعة ، أما الخط الفاصل الأصلي الذى يحدد الحدود المصرية فهو الخط الموجود في الخريطة المرفقة بالفرمان الهمايونى الصادر عام ١٢٥٧ هـ[2]).

ويتضح من تعليق رشدى باشا مدى غيظه وحنقه وتضارب أقواله. فهو يقرر (أن ما جاء من تحديد للحدود في الاتفاقية إنما هو تحديد لشبه جزيرة سيناء الذى ترك لمصر على سبيل الأمانة، وليس ملكا لها. أما أملاكها فتحدد طبقا لما جاء في الفرمان الصادر

---

(١)عاد رشدى باشا إلى استانبول في ٢١ فبراير ١٩٠٧م

(٢)هو الفرمان الهمايونى الصادر إلى محمد على باشا (١٨٤١ م (١٢٥٧هـ) وقد سبق أن تحدثنا عنه في مطلع هذا الكتاب.

رشدى باشا: المرجع السابق ، ص ١٣٢

إلى محمد علي باشا.) في حين أن شبه جزيرة سيناء ملك لمصر على مر التاريخ . ولا شك في ذلك أبدا..

وقد سبق له أن اعترف في برقية أرسلها إلى قيادة الجيش العثماني بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٦م بأن (خط الحدود يبدأ من رفح وينتهي على بعد ثلاثة أميال من خليج العقبة، نتيجة لسريان مفعول حكم برقية المرحوم جواد باشا.) مما يدل على أنه يعبر عن غيظه ويناقض نفسه ويخالط الحقيقة والتاريخ .

ومن الملاحظ على اتفاق الحدود ، أنه نص على تعيين حدود شبه جزيرة سيناء الشرقية على أنه (خط فاصل إداري)، وذلك لأنه كان يفصل بين ولايتين من ولايات الدولة العثمانية . ففي ذلك الوقت لايمكن اعتبار مصر دولة مستقلة حتى تصبح حدودها مع الولايات العثمانية الواقعة إلى الشرق منها حدودا سياسية ، فهي دولة تابعة. وبقيام الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وانقضاء تبعيتها للدولة العلية ، وبالتالي إنهاء سيادة تركيا وكل حقوقها على مصر . وبهزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، وقعت اتفاقية سيفر ثم لوزان التي عدلتها. وبمقتضاها تنازلت تركيا رسميا عن كل حقوقها في مصر . فقد نصت المادة ١٧ من معاهدة لوزان ١٩٢٣م، على أن تتنازل تركيا عن حقوقها في مصر والسودان ويسري ذلك ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤م. وبناء على ذلك أصبحت حدود مصر الشرقية حدودا دولية ، تفصل بين مصر المشمولة بالحماية البريطانية التي انتهت إسميا في ٢٨ فبراير ١٩٢٢م

وبين فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني.

وفي هذا المقام لايفوتنا أن نثبت هنا أنه قد تم تبادل المذكرات بين وزارة الخارجية المصرية ووزارة الخارجية البريطانية عقب إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، تطلب فيها بريطانيا من مصر الاعتراف بوضع بريطانيا الخاص بفلسطين، وتؤكد فيها أن حدودها مع فلسطين (قائمة ومشهورة ومعروفة منذ سنة ١٩٠٦م ، وليس فيها لبس أو غموض وليست موضع خلاف وبإمكان جمعية الأمم أى عصبة الأمم تعيين هذه الحدود بما لديها من خرائط لاتقبل الجدل.[(١)]

ولم تنازع أية دولة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن في السيادة المصرية على سيناء، ابتداء من رفح إلى رأس خليج العقبة. ثم جاءت اتفاقية الهدنة لتصف هذا الخط بأنه (خط الحدود المصرية)، مما يفيد اعتراف إسرائيل بهذه الصفة في نص المادة ٦ من اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية في ٢٤ فبراير ١٩٤٩م[(٢)]

ومن الملاحظ على النص العربي والإنجليزي المترجمين عن الأصل التركي، أنهما أقحما كلمة نقطة Point على صياغة المادة الأولى دون أن تكون موجودة في الأصل التركي فقد ورد في الترجمتين أن (الخط الفاصل يبدأ من نقطة رأس طابا).

---

(١) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، الحولية الثالثة، ص ٣٨، ٣٩، ط١ القاهرة ١٩٢٦م.

(٢) عطيه حسين افندى : المرجع السابق، ص ١٤١

أعمدة الحدود

وبعد توقيع الاتفاق، أصبح من الضرورى أن يعود أعضاء اللجنتين على طول الحد لتخطيطه، عملا بالمادة الثالثة . فقرر رأى اللجنتين على أن تقام عمد على طول الخط وتثبت في الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف . وبعد ذلك تبنى في مكان هذه العمد عمد ثابتة بالحجر والأسمنت بحضور مندوبي الفريقين. وعليه فقد أحضروا من مصر بطريق القنطرة عمدا وفلنكات من حديد. وسار الفريقان على طول الخط ونصبوا العمد، بحيث كان كل عمود يُرى من مكان العمود الذى يليه كنص المادة المذكورة. فكان جملة ما نصبوه ٩١ عمودا. وقد نصبوا أول عمود في ميناء رفح على تل الخرائب مار الذكر، بعد ظهر الخميس ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٦م، وآخر عمود على رأس طابا في يوم الأربعاء ١٧ أكتوبر من نفس العام عند غروب الشمس.(١)

وفي اليوم التالى عاد اللواء ابراهيم فتحي باشا وبعض ملحقات اللجنة المصرية بطريق البحر إلى مصر. أما مدير المخابرات ونعوم بك شقير فقد رجعا من درب الحج المصرى، فوصلا السويس في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦م. وكان قد رافقهما من رفح اليوزباشي اسماعيل افندى المفتي من أنجب ضباط مصلحة الأشغال بالجيش المصرى والمستر (ويد) أحد مهندسي اللجنة المصرية ليساعدا في نصب الأعمدة.(٢)

---

(١)نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦١٤

(٢)نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦١٤ ، ٦١٥

وفي ٤ ديسمبر ١٩٠٦ م عاد اليوزباشي اسماعيل افندى المفتي إلى طابا مندوبا من قبل اللجنة المصرية، لبناء الأعمدة بالحجارة حسب اتفاق اللجنتين، ومعه الملازم أول النشيط غالي أفندى زكي والملازم الثاني علي أفندى حلمي من ضباط الجيش المصرى، و ٣٧ جنديا من الأورطة الرابعة مشاة، و ٥ عساكر بنائين من قسم الأشغال وعسكرى تمرجي من القسم الطبي . ساروا بطريق البحر، فوصلوا طابا في ٧ ديسمبر . وكان القائمقام باركر بك قد عين مديرا على جزيرة سيناء، فوافاهم إلى طابا برا في اليوم المذكور، ومكثوا في انتظار المندوبين العثمانيين.

وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦، حضر أحمد مظفر باشا ومحمد فهمي بك مندوبا لجنة الحدود التركية، ومعهما اليوزباشي غالب افندى ، ليرافقوا مندوبي لجنة الحدود المصرية لبناء العمد. فنظر الجميع في شكل العمد الثابتة التي يجب إقامتها. فاتفقوا بعد جدال طويل على أن يكون شكلها هرما مقطوعا تكون قاعدته متر مربعا وارتفاعه عن سطح الأرض من مترين إلى مترين ونصف المتر، ومسطح رأسه ٣٠ × ٣٠ سم . وأن تنزع الفلنكة الحديدية وعرق الخشب، فيستغنى عن العرق وتغرز الفلنكة في رأس العمود.

وبعد الاتفاق على شكل العمد، عاد باركر بك إلى نخل ، وشرع اسماعيل افندى ورجاله في بناء العمد يصحبهم المندوبون الأتراك الثلاثة على طول الخط حتى أتوا إلى آخرها.[١]

---

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦١٥، ٦١٦

وقد اعترضتهم في الطريق صعوبتان : الماء والحجارة في الصحارى الرملية. أما الماء فإنهم بعد خروجهم من طابا أتوا به من بئر ملحان وبئر غضيان في وادى عربة، حتى وصلوا آبار ما يين فوجدوها جافة فاستقوا من بئر المغارة. وأتوا بالحجارة إلى صحراء الهاشة من جبل أم نُف قرب جبال الصفرا. وإلى صحراء العجرة من خرائب العوجة وجبل خشم القرن وخربة الرُّطيل وشاطىء البحر.

وكان أول عمود بنوه على رأس طابا في يوم السبت ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أعطوه رقم ٩١ ، وآخر عمود على تل الخرائب في سيناء رفح في ٩ فبراير ١٩٠٧ أعطوه رقم واحد ، على حد قول نعوم شقير[١].

وسوف نتناول تحديد نعوم شقير الخاطىء لموقع العلامة ٩١، وأخطاء أخرى وقع فيها، عند حديثنا عن المرافعات في المشكلة المعاصرة..

وقد بلغت أجور الجمال التي كانت تنقل المياه ومواد البناء لهذه العمد ٧١٧ جنيها ٤٠ مليما . وكان جملة ما أنفقته مصر على تحديد التخوم نحو عشرين ألف جنيه أو أكثر.

وبعد أن تم بناء العمد شرعت إدارة سيناء في إقامة نقط البوليس على الحدود. فجعلت نقطا في بئر الثمد ومشاش الكنتلا والقصيمة ورفح. ومدت إليها الأسلاك التليفونية.[٢]

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦١٥ ، ٦١٦
(٢) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦١٦

الضباط الموظفون الأتراك الذين شاركوا فى تحديد الخط الفاصل :

ويورد رشدى باشا في ص ١٥٦ من كتابه أسماء الضباط (١) والموظفين الذين كانوا في العقبة أثناء المشكلة ووظائفهم. وهم الذين أرسلوا إلى العقبة في أول الأمر ثم عاصروا المشكلة ، وأسندت إليهم فيما بعد مهمة الاشتراك مع الوفد المصرى في تحديد الخط الفاصل من الحدود :

- قومندان العقبة أمير اللواء رشدى باشا.
- الأميرالاى أركان حرب مظفر بك.
- البكباشي فهمي بك.
- قول أغاسي أسعد افندى.
- قومندان المركز البكباشي محمود افندى.
- رئيس الشئون الصحية قول أغاسي عارف افندى.
- رئيس المهمات العسكرية قول أغاسي فؤاد بك.
- قومندان البطارية اليوزباشي محمد علي افندى.
- قومندان فرقة البغالة من الفرسان الملازم راضي افندى.
- قومندان الجاندارمه (بوليس الحدود) الملازم وهبي افندى.

* البكباشي محمود افندى وقول اغاسي أحمد افندى من الطابور ٣ في الفيلق ٦٢ من فرقة الحجاز العسكرية ، ويضم طابوره:

---

(١) سترد أسماء الضباط مقرونة بالرتب التي كانت تستعمل فى ذلك الوقت ، وعلينا أن نذكر مقابلها الحالي: يوزباشي : نقيب ـ بيكباشي : مقدم ـ أميرالاى : عيمد ـ أمير اللواء : لواء .

البلوك رقم (١)، وبه :

اليوزباشي محمد أغـــــا

الملازم أول كمال افندى

الملازم ثاني مصطفى افندى

الملازم ثاني سليمان افندى

البلوك رقم (٢) ، وبه :

الملازم أول محمد أمين افندى

الملازم ثاني عبد الرحمن افندى

الملازم ثاني محمد أفنـــــدى

البلوك رقم (٣) ، وبه:

اليوزباشي سليمان أغـــــا

الملازم أول عثمان افنـــــدى

الملازم ثاني راسم افنـــــدى

الملازم ثاني شكرى افنـــــدى

البلوك رقم (٤) ، وبه:

اليوزباشي أحمد أغـــــا

الملازم أول عثمان افنـــدى

الملازم ثاني كامل افنـــدى

الملازم ثاني عصمت افنـــدى

كاتب الطابور حسن افندى

المعاون بيجان افندى

صانع البنادق ومصلحها (تفنكجي) الأوسطه عمر

* البكباشي صدقي افندى من الطابور ٤ في الفيلق ٦٢ في فرقة الحجاز العسكرية، ويضم طابوره:

البلوك رقم (١) ، وبه :

اليوزباشي ابراهيم افندى

الملازم أول محمد أغا

الملازم ثاني نورى افندى

كاتب الطابور صدقي افندى

المعاون رحمي افندى

البلوك رقم (٤)، وبه :

اليوزباشي أمان افندى

الملازم أول جميل افندى

الملازم ثاني أحمد افندى

الملازم ثاني بلال افندى

إمام الطابور يمني افندى

* بلوكات العساكر الجديدة الموجودة في طابور صدقي افندى، وتضم:

البلوك رقم (١) ، وبه:

اليوزباشي فكرى افندى

البلوك رقم (٢) ، وبـه:

المـلازم ثاني زكي افندى

* البكباشي الرديف من القوات غير النظامية مصطفى افنـدى وقول أغاسي محمد حسني افندى من الطابور ٤ في الفيلـق ٤٩ الخاص بالجيش الرابع، ويضم طابوره.

البلوك رقم (١) ، وبـه:

اليوزباشي علي افنـدى

المـلازم أول شكري افنـدى

الملازم ثاني أحمد فيضي افنـدى

البلوك رقم (٢) ، وبـه:

اليوزباشي بكر افنـدى

الملازم أول قاسم افنـدى

الملازم ثاني خالد افنـدى

البلوك رقم (٣) ، وبـه:

اليوزباشي مصطفى افنـدى

ملازم أول مصطفى وصفي افنـدى

ملازم ثاني محمد خلوصي افنـدى

البلوك رقم (٤) ، وبـه:

اليوزباشي عبد الله افنـدى

الملازم أول عبد الله افندى

الملازم ثاني احمد حلمي افندى

كاتب الطابور اسماعيل حقي افندى

* بكباشي الرديف في (ماردين) مصطفى افندى وقول أغاسي رائف افندى من الطابور ٢ في الفيلق ٥٧ الخاص بالجيش الرابع ، ويضم طابوره:

البلوك رقم (١) ، وبه:

اليوزباشي ابراهيم افندى

الملازم أول نسيم بك

الملازم ثاني رشدى افندى

البلوك رقم (٢)، وبه:

اليوزباشي مصطفى افندى

الملازم ثاني يعقوب افندى

البلوك رقم (٣) ، وبه:

الملازم ثاني حسن افندى

البلوك رقم (٤) وبه:

اليوزباشي درويش علي افندى

الملازم أول حمدى افندى

الملازم ثاني محمد أمين افندى

كاتب الطابور محمد افندى

* بلوكات النشانجي من الطابور ٩ من الجيش الخامس ، وتضم:

البلوك رقم (٣) ، وبه:

اليوزباشي محمد علي أغا

الملازم أول أحمد افندى

الملازم ثاني سعيد افندى

الملازم ثاني راضي افندى

البلوك رقم (٤) ، وبه:

اليوزباشي شكري بك

الملازم ثاني ابراهيم خليل افندى

الملازم ثاني محمد علي افندى

* البلوك الأول من المدفعية المتحركة بالفيلق ٢٥ في الجيش الخامس ، ويضم:

اليوزباشي محمد علي افندى

الملازم أول أحمد افندى

الملازم ثاني غالب افندى

الملازم ثاني حسن افندى

البكباشي طبيب بيطري علي رضا افندى

اليوزباشي عاصم افندى

مصلح المدافع عمر افندى

النجار مصطفى افندى

الحداد صابر افندى

* هيئة الشئون الصحية ، وتضم:

الطابور رقم (٢) من الفيلق ٦٢ ، وبه:

قول أغاسي عارف افنـــــــدي

الطابور رقم (٤) المدني ، وبـــــه:

طاهـر افنـــــــــــــدي

اليوزبـاشي محمـــود افنــــــدي

خالـــد افنــــــــــــدي

الأطبـاء ، ومنهــــــــم:

توفيــــــــق افنـــــــدي

سعيـــد افنــــــــــدي

شاكــــــر افنــــــدي

محمــــــد خالـد افنــــدي

الجراحـون ، ومنهــــــم:

توفيــــــــق افنـــــــدي

توفيــــــــق افنـــــــدي

* موظفو التلغراف ، وهـــــم:

الجاويش حســـــام الديـــــن

الجاويـش عبـــــد اللــــــــه

الجاويـش جعفـــــــــــــر

القسم الثانى
طابا بين مصر وإسرائيل

يتلخص الوضع بالنسبة لمشكلة طابا الأولى، أى المشكلة التـــى ثارت بين مصر والدولة العثمانية حول طابا في أن:

- مصر كانت تريد عودتها إلى أراضيها كحق من حقوق التراب الوطني الذى لايمكن التفريط فيه، دون أن تكون هناك أهداف أو مرامى من وراء عودتها غير أنها حق، وحق الأرض تهون في سبيله الدماء..

- وانجلترا كانت تريد عودتها إلى مصر ، لكي تؤمن علـــى سيطرتها على قناة السويس شريان الامبراطوريـــــة البريطانية الحيوى . ولكي تمنع الدولة العثمانية من مـــد خطوط السكك الحديدية إلى السويس ، بعد أن وصـــل الخط من استانبول إلى المدينة المنورة، مارا بمعان التى ينتظـــر مد الخط منها إلى العقبة في مقتبل الأيام . ويسهل بعـــد ذلك مده من العقبة إلى السويس..

- والدولة العثمانية كانت تعتبرها جزءً مكملا للعقبة حيـــث تنوى عمل ميناء فيها بعد مد خط السكك الحديدية مـــن معان إلى العقبة، كي تكون جيوشها معدة للحركـــة بحرية في مياه البحر الأحمر وعلى شواطىء الأماكن المقدسـة بالقرب من مكة والمدينة. كما تريـــد أن تسيطر علـــى مداخل الطرق المؤدية إلى داخل سيناء وإلى مصر وإلى غزة..

وباختصار.. كانت مصر تريد أرضها.. وانجلترا والدولـــة

العثمانية تريد انها لهدف يخدم مصالح كل منهما وأهدافها، دون مراعاة لصاحب الحق الأصلي في أرضه.. ولم تعمل انجلترا على عودة طابا لمصر حبا فيها، ولكن دعما لمصالحها وخوفا على قناة السويس..

* *

نامت مشكلة طابا نوما عميقا بعد أن حلت بين مصر والدولة العثمانية في أول أكتوبر ١٩٠٦م، وعادت طابا مصرية كما كانت منذ قديم الزمان. (ويمكن القول بأن القيمة الأساسية التي خرجت بها مصر من هذه الأزمة هي تثبيت حقوقها التاريخية في شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة ، وهو المغنم الوحيد الذى كسبته مصر منها، وهو ما بذلت بريطانيا جهودها في تحقيقه تحقيقا لصالحها بالطبع ، وليس حبا في مصر أو خطبا لودها[1].)

وحُددت الحدود بـ ٩١ علامة حدود ، تبدأ من رفح وتنتهى عند خليج العقبة، بعد أن درست المنطقة دراسة طبوغرافية وبشرية مستفيضة.

---

(١) عطية حسين افندى : المرجع السابق ، ص ١٢٨.

إتفاقية الهدنة

وبعد حرب فلسطين ١٩٤٨م، وتوقيع اتفاقية الهدنة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩م ، نُص فيها على أن حدود مصر الشرقية هي حدود ١٩٠٦م التي حددت في الاتفاقية المبرمة بين مصر والدولة العثمانية في أول أكتوبر ١٩٠٦م. وكانت طابا ضمن حدود مصر بموجب هذه الاتفاقية..

وبعد العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر ١٩٥٦م بالتواطؤ بين انجلترا وفرنسا وإسرائيل، انسحبت إسرائيل من سيناء سنة ١٩٥٧م بعد أن احتلتها، وتركت لمصر طابا ضمن حدود مصر الدولية التي لاشك فيها، والتي حددتها اتفاقية أول أكتوبر ١٩٠٦م.

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

وبعد حرب التحرير التي خاضتها مصر ببسالة ١٩٧٣م، تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل وأمريكا على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨م. وقد تبادلت الأطراف وثائق التصديق على المعاهدة التي كتبت من ثلاث نسخ هي العربية والانجليزية والعبرية في ٢٥ أبريل ١٩٧٩م. ومنذ هذه اللحظة بدأ تنفيذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل بضمانة أمريكا.

وهنا نود أن نشير إلى بعض مواد هذه المعاهدة التي تتعلق بموضوع طابا الذى نبحثه.

تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى على :

(أن تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ؛ وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .)

وتنص المادة الثانية على :

(أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بموضوع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس . ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضى

الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجـــوى).

ورغم أن الفقرة الثانية من المادة الأولى تنــص على انسحـــاب القوات الإسرائيلية من كل سيناء إلى ما وراء الحدود الدوليـــــة بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، إلا أن إسرائيـــل أخبرت مصر قبل انتهاء انسحابها في ٢٥ أبريل ١٩٨٢م بشهر أنهـا لن تنسحب من طابا . وقد حدثت اتصالات كثيرة بين الطرفيـــن لإقناع إسرائيل بالانسحاب من طابا، ولكنها رفضت . .

وهنا ينبغي علينا أن نذكر نص المادة السابعة من معاهـــــدة السلام بين مصر وإسرائيل، والتي تنص على:

(١) (أن تحل الخلافـات بشأن تطبيق أو تفسير بنود هـــــذه المعاهدة عن طريق المفاوضات .)

(٢) (إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات ، تحـل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.)

وتبادلت مصر وإسرائيل التمثيل الدبلوماسي في ٢٦ فبراير ١٩٨٠م، بعد أحد عشر شهرا تقريبا من توقيع معاهدة السلام في ٢٦ مـــارس ١٩٧٩م ، وذلك تنفيذا لشرط من شروطها . .

إنسحبت إسرائيل من سيناء على مراحل، وتم انسحابها فـــي آخر مرحلة في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، ولكنها رفضت الانسحاب من طابا .

وأعلنت مصر بذلك قبل هذا التاريخ بشهر واحد تقريبا .

وباستقراء الأحداث يمكننا أن نؤكد أن إسرائيل هدفت إلى عرقلة عملية إتمام الانسحاب النهائي من سيناء ، بخلق مشكلة طابا عند رفضها مقدما الانسحاب منها، متعللة بعدم وضوح علامات الحدود ومشككة في صحتها..

وقد ترتب على رفض إسرائيل مقدما الانسحاب من منطقة طابا ، أن توقفت أعمال التعرف على علامات الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب التي بدأتها إدارة المساحة العسكرية للطرفين تحت إشراف جهازي الاتصال المصري والإسرائيلي، واستمرت في الفترة من ٢ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٨١.[(١)]

وهنا تظهر مشكلة طابا للمرة الثانية، وهي هذه المرة بين مصر وإسرائيل، وليست بين مصر والدولة العثمانية كما كانت في المرحلة الأولى، لأن الأرض الفلسطينية تغير وضعها بعد صدور وعد بلفور ١٩١٧م وحرب فلسطين ١٩٤٨م.

وهكذا تظهر مشكلة طابا للمرة الثانية بعد احتلال إسرائيل لسيناء كلها دام من ١٩٦٧ - ١٩٨٢م ، أي ١٥ عاما تقريبا.

---

(١) لواء صلاح الدين الخطيب : طابا.. تقييم وثائقي بالحقائق والخرائط، تحقيق لطفي الشوربجي وعليوه الطوخي، بمجلة النصر عدد نوفمبر ١٩٨٨.

الاتفاق المؤقت لمسائل الحدود بين مصر وإسرائيل
فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢

رفضت إسرائيل الانسحاب من طابا ، ناقضة واحداً من أهـــــم بنود اتفاقية السلام، التي تنص على أن الحدود المصرية الشرقيـــــة هي حدود مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني .

وقد جرت اتصالات بين مصر وإسرائيل وأمريكا، لبحث الموضوع وتم توقيع اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢م بخصوص طابا . وقعه عن الجانـــب المصري السفير الشافعي عبد الحميد وكيل وزارة الخارجية، وعـــن الجانب الإسرائيلي ديفيـــد كمحي مدير عام وزارة الخارجيـــــة الإسرائيليـــة . وينص على :

(١) انسحاب إسرائيل خلف الحدود الدولية بين مصر وإسرائيـــل كما تراها مصر.

(٢) وضع قوات دولية متعددة الجنسيات في المنطقة المتنازع عليها إلى أن يتم حل مسألة الحدود.

(٣) عدم قيام إسرائيل ببناء أى منشآت في المنطقة المتنـــازع عليها إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي عن طريق التوفيـــق أو التحكيـــم.

(٤) يبدأ الاجتماع بين المصريين والاسرائيليين لاتخـــــاذ الخطوات الفعالة نحو تنفيـــذ البند السابع من اتفاقيـــــة

السلام الذى ينص على التوفيق أو التحكيم بعد فشل التوصل إلى اتفاق مرضٍ للطرفين عن طريق التفاوض حول الخلافات .

(٥) يشترط الطرفان المتنازعان إشراك الولايات المتحدة الأمريكية فى المباحثات .

اجتمعت اللجان الثلاث عدة مرات ، ولم تتوصل إلى شىء يذكر ، نظرا للمراوغات الكثيرة التي يتبعها الوفد الإسرائيلى عادة .

وفجأة حدث غزو شامل للبنان فى يونيو ١٩٨٢م، فاضطرت مصر إلى الاحتجاج بشدة لدى إسرائيل ، ثم قامت بسحب سفيرها من تل أبيب . وقد كان من نتيجة العدوان الشامل على لبنان أن توقف التطبيع بين الدولتين، وخاصة من جانب مصر. كما أن مصر رفضت مرارا إشراك إسرائيل فى معارضها الدولية.

وتلا ذلك قيام وزير السياحة الإسرائيلى إفراهام شارير بافتتاح فندق ضخم يسمى فندق سونستا فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٢م أى بعد توقيع اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ . وكانت إسرائيل قد أوعزت إلى أحد رجال الأعمال بها ويدعى إيلى باباشادو للبدء فى بناء الفندق بالقرب من الصخرة الجرانيتية الواقعة فى

منطقـــة طابا[١]، بعد توقيعها على معاهدة السلام مع مصر. وقـد ضربت إسرائيل بذلك بنود معاهدة السلام عرض الحائط، كما خرقت بنود اتفاق ٢٥ أبريل الذى ينـص بنـده الثالث على (عـدم قيام إسرائيل بإنشاء أى منشآت فى المنطقة المتنازع عليها...)

وقد هدفت إسرائيل من وراء بناء الفندق وافتتاحه إلـى الاستفادة من عامل الزمن في فرض الأمر الواقع، كما حـدث بالنسبة لأم رشراش وهى ميناء إيلات الحالـى. فقد ادعت إسرائيل أنها تحتفظ ببعض الأراضى الخارجة عن حدودها مؤقتا لحين الاتفـاق مع الدول المجاورة على الحدود الدائمة، وكرست وجودها فيهـا إلى يومنا هذا عن طريق الاستفادة من عامل الزمن. كما هدفـت إسرائيل من إنشاء فندق فى هذه المنطقة الهامة إلى شد انتبـاه العالم إلى مشروع سياحى جذاب على البحر الأحمر، يحقـق استمتاع السياح من جميع الجنسيات بمياه البحر الأحمر وطقسـه ومناظره. وقد ركزت دعايتها على عبارة واحدة، هى: (اجلس فى شرفة غرفتك، لتجد نفسك فى أربع دول فى وقت واحد، وهى: إسرائيل ومصر والأردن والسعودية.[٢]).

كما أن إسرائيل كانت قد أعلنت قبل افتتاح الفندق عـن

---

(١) بنى الفندق على مساحة ٨٥٠ مترا مربعا، ويتكون من ١٢ طابقـا تشمل ٣٢٠ غرفة.

(٢) محمد نسيم: صورة من طابا بعد الحكم، تحقيق حسين القاضى فى آخر ساعة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٨م.

قيامها ببناء قرية سياحية أطلق عليها اسم صاحبها رافـــي نلسون..

وقد زادت العلاقات بين الطرفين سوءً ، عندما أقدمـــــــت إسرائيل على المذابح الجماعية للفلسطينييـن في صبرا وشاتيـــــلا. واضطرت مصر إلى خوض حملة إعلامية واسعة النطاق ضد إسرائيـــــل على الصعيدين المحلي والدولي، لفضح مخططاتها العدوانية ونقضهــــا للعهود والمواثيـــق.

وبعد ذلك فوجىء العالم بوكالات الأنباء العالمية تبث خبـــرا صادرا من جيش إسرائيل ، مفـــاده أن مصر خرقت اتفاقيـــــة السلام، بقيامها بعمل بعض الاستحكامات في المنطقة منزوعة الســـلاح في سيناء، كما أنها لاتقوم بمنع تسلل الفصائل الفلسطينيـة داخـــل إسرائيل من الحدود المشتركة بين البلدين. كذلك احتجت إسرائيـل على بعض التصريحـات التي تصدر عن المسئولين المصريين.

مشارطة التحكيم

مرت ثلاث سنوات لم يتم التوصل فيها إلى حل بين الطرفين. وأعلن الرئيس محمد حسني مبارك أن طابا تعتبر قضية حيوية بالنسبة للشعب المصري. والتوصل إلى حل حاسم بالنسبة لها يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين العلاقات مع إسرائيل .

وفي منتصف عام ١٩٨٥ بدأت مصر تؤكد على أن حل مسألة طابا لايتحقق إلا بالتحكيم ، بعد فشل جميع المباحثات والاتصالات الخاصة بالتوفيق بين الطرفين للتوصل إلى حل مرضٍ للقضية.

ولما لم تصل محاولات التوفيق إلى أى حل قرر مجلس الوزراء المصري في ١٣ مايو ١٩٨٥ تشكيل لجنة تحت إشراف وزارة الخارجية للدفاع عن طابا، ضمت ممثلين من وزارة الخارجية والدفاع والعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والجمعية التاريخية والجامعات.

تشكلت لجنة الدفاع المصرية في قضية طابا، برئاسة:

- الدكتور عصمت عبد المجيد... وزير الخارجية المصرية .

وعضوية كل من:

- السفير الدكتور نبيل العربي... مدير الإدارة القانونية والمعاهدات بوزارة الخارجية المصرية (رئيس وفد مصر لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة بجنيف حاليا).

- السفير أحمد ماهر السيد ... وكيل الإدارة القانونية (سفير مصر في موسكو حاليا).

وضمت اللجنة من المتخصصين:

- الدكتور وحيد رأفت ... أستاذ القانون الدولي وشيخ القانونيين ونائب رئيس حزب الوفد.
- الدكتور مفيد شهاب... رئيس قسم القانون الدولي بحقوق القاهرة.
- الدكتور صلاح عامر... أستاذ القانون الدولي بحقوق القاهرة.
- الدكتور طلعت الغنيمي ... أستاذ القانون الدولي بحقوق الإسكندرية.
- الدكتور يوسف أبو الحجاج... أستاذ الجغرافيا بآداب عين شمس.
- الدكتور يونان لبيب رزق... أستاذ التاريخ بكلية البنات بجامعة عين شمس.
- المستشار فتحي نجيب... مساعد وزير العدل.
- المستشار أمين المهدى... نائب رئيس محكمة النقض.
- المحامي صادق القشيرى.
- العقيد محمد الشناوى... ممثل إدارة المساحة العسكرية.
- المقدم محمود القرشي... ممثل إدارة المساحة العسكرية.

وقد رأس الرئيس محمد حسني مبارك أول اجتماع لهذه اللجنة لمناقشة بعض المسائل الخاصة بالقضية بعد توقيع مشارطة التحكيم. وكانت

توجيهات الرئيس تتركز في أنه لا تفريط في حبة واحدة من التراب ، ولا تنازل أو تفريط في السيادة المصرية، ولا قبول لأى تسوية ودية تنتقص من أى جزء من السيادة المصرية. كما لابد من الاطمئنان من صحة كل خريطة ووثيقة ومذكرة يتم تقديمها لمحكمة التحكيم الدولية في جنيف.(١)

ويبدأ التباين في الموقف الإسرائيلي، بين شيمون بيريز الذى يؤيد قضية التحكيم، وإسحاق شامير الذى كان يعتقد أن كل إمكانيات التفاوض الثنائي في إطار التوفيق لم تستنفد أغراضها. وصممت مصر على موقفها، وأعلنت أنها لن تستأنف محادثاتها الثنائية حول طابا، إلا إذا وافقت إسرائيل على التسوية عن طريق التحكيم، وذلك بعد أن استنفدت كل احتمالات التوفيق . واستندت وجهة النظر المصرية في ضرورة التحكيم على البند السابع في اتفاقية السلام الذى يجعل حل أى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط، هما التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم . وليس ثلاث مراحل بافتراض أن التوفيق يليه التحكيم .كما أن مصر أصرت على التحكيم، باعتبار أن التوفيق غير ملزم لأى طرف. كما أن النزاع لايجوز فيه التوفيق، لأنه خلاف يحسم عن طريق تحديد موقع علامات على الطبيعة، يحسمه خبراء وفنيون على الطبيعة. كما أن مصر كانت ترى أن التوفيق يستهلك وقتا غير مجدٍ، ويقوم أساساً على الحلول

---

(١) د. مفيد شهاب ؛ الأهرام بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٨٨، تحقيق محمد عبد الهادى.

الوسط والأخذ باعتبارات شتى من سياسية ومحلية وما إلى ذلك. كما أن الموفق يكون عادة شخصية سياسية وليس قاضيا أو قضاة محايدين كما يحدث في التحكيم الذى يراعي فيه القانون الدولي العام أولا وأخيرا.. وسيكون التحكيم في النهاية هو الفيصل، فلماذا لايتم التوجه إليه مباشرة..

عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي لمناقشة قضية التحكيم، وبعد مناقشات حادة استمرت ١٢ ساعة، وافق المجلس على مبدأ التحكيم. وأضاف إلى هذه الموافقة ١٢ شرطا، رحبت مصر التي أصبحت تجيد التعامل مع الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي بالبيان الإسرائيلي، إلا أنها تحفظت على الـ ١٢ بندا باعتبار أنه ليست لها علاقة مباشرة بمشكلة طابا. وذكر يومها الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية المصرية أن مصر لاتضع شروطا على أحد ، ولاتقبل شروطا من أحد . كما أن قبول الحكومة الإسرائيلية بالتحكيم لايعني أنها قدمت تنازلا ، يستتبع أن يقدم الطرف الآخر وهو مصر تنازلا مقابلا.

وأصرت القاهرة على قبول التحكيم على أنه موضوع مستقل بذاته، وأنه لن يكون فرصة لابتزاز سياسي أو للحصول على تنازلات سياسية..[1]

وبعد ضغوط أمريكية مكثفة على إسرائيل، وضغوط الرأى

---

(١) أسامة عجاج : الحكم في طابا، العدد ٢٨١٤ من آخر ساعة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨ ،ص ١٣.

العام الإسرائيلي المطالب بالسلام، استؤنفت المباحثات في جو من الترقب والتشاؤم ، ثم ما لبثت أن توقفت بعد ضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنة ١٩٨٥م.

وقد شجبت مصر هذا العدوان الغاشم الذى يمس سيادة دولة عربية في نفس الوقت. وركز الإعلام المصرى علي فضح نوايا إسرائيل ومخططاتها العدوانية في المنطقة العربية.

ثم استؤنفت الاتصالات ، وعقدت الاجتماعات، ودارت المباحثات.

وعقب قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بالموافقة على إحالة قضية طابا للتحكيم الدولي، شكلت وزارة الخارجية المصرية لجنة لإعداد مشارطة التحكيم، وكان دورها هو التوصل إلى اتفاقية للمشارطة ، واضحة المعالم مما يسهل على المحكمة أن تعمل في ظل مشارطة واضحة، تحدد اختصاصاتها وأسلوب عملها بدقة، وكذلك القانون الذى تعمل به، والمواعيد التي يتقيد بتنفيذها الجانبان ، وطبيعة الحكم، وكيفية صدوره.

وشكلت اللجنة برئاسة السفير الدكتور نبيل العربي، وعضوية السفراء بدر همام ، وأحمد ماهر، وأحمد أبو الخير، ومهاب مقبل، وحسين حسونة، ووجيه حنفي. كما ضمت اللجنة الدكتور مفيد شهاب مستشارا قانونيا ، والمستشارين فتحي نجيب ، وأمين مهدى ، واللواء بحرى محسن حمدى رئيس الجانب المصرى في اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية المشتركة لإنهاء ترتيبات

الانسحاب واللواء محمد عبد الفتاح محسن رئيس هيئة المساحة العسكرية السابق، واللواء فاروق لبيب ضابط الاتصال. وقد تمت اجتماعات هذه اللجنة تحت إشراف الدكتور وحيد رأفت.[1]

استغرقت المباحثات الخاصة بإجراءات التحكيم والمحكمين بين الطرفين المصرى والإسرائيلى أكثر من تسعة أشهر كاملة من ديسمبر ١٩٨٥ إلى سبتمبر ١٩٨٦، تعثرت خلالها أكثر من مرة؛ و دب الخلاف كثيرا حول كملة أو عبارة، أو محاولة لتمييع الموقف، أو طلب أشياء تخص العلاقات الثنائية.[2]

وحضر شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى القاهرة، حيث تم فى تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ١١ سبتمبر ١٩٨٦ توقيع اتفاق مشارطة التحكيم، بعد أن وقعه عن الجانب المصرى السفير نبيل العربى، وعن الجانب الاسرائيلى ابراهام تامير، ووقع كطرف ثالث ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الآمريكية، وألان فرشاو رئيس الوفد الأمريكى فى مباحثات مشارطة التحكيم.

حوت اتفاقية المشارطة ١٥ مادة ، حددت الثانية منها مهمة هيئة التحكيم بدقة ، ونصها :

---

(١) محمد عبد الهادى: قضية طابا.. قضية إدارة الدبلوماسية المصرية لأزمة ، الأهرام فى ٢٩ / ٩/ ١٩٨٨م.

(٢) أسامة عجاج : المرجع السابق، ص ١٢.

(يطلب الطرفان من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفقا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢م والملحق.).

وكان النص على الاستناد إلى معاهدة السلام، لأن المادة الثانية منها تنص على (أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني..)، بالإضافة إلى أن الخريطة المرفقة بها وخريطة الهدنة وعليها حدود مصر وعلاماتها تمثل أدلة تلقائية أمام المحكمة بشأن عدد العلامات ومواقعها.

كانت مصر واضحة في التأكيد في نصوص مشارطة التحكيم على أن (مسئولية المحكمة في اختيار المكان الحقيقي، لاختيارات مصر أو إسرائيل لـ ١٤ نقطة حدودية مختلف عليها. وليس من دورها إطلاقا أن تنشيء أو تقترح أماكن جديدة أو تقدم حلا وسطا).

لم تترك مصر أمر التحكيم يحدده رغبة طرف في المماطلة أو التأجيل أو التسويف ، بل حرص المفاوض المصرى على أن يتم تحديد إطار زمني لكل مرحلة من مراحل التحكيم سواء المذكرات المكتوبة أو المرافعات الشفوية . ولذلك كان معروفا أن مدة التحكيم وإجراءاته ستستمر خلال سنة ونصف السنة أو أكثر قليلا.[1]

---

(١) أسامه عجاج : المرجع السابق ، ص ١٣

وقد ساهمت إدارة المساحة العسكرية في إعداد الملحق الفني لمشارطة التحكم. فتمت اجتماعات عديدة برئاسة اللواء صلاح الدين الخطيب وعضوية كل من العقيد محمد الشناوى والمقدم محمود القرشي مع الجانب الإسرائيلي الفني برئاسة مدير المساحة المدنية الإسرائيلية. ودارت مناقشات مضنية للتشكيك والمناورة والمجادلة في الحقائق الفنية والخرائط العديدة من جانب الوفد الإسرائيلي.

وتضمن الملحق الفني تحديد كل طرق لأماكنه على الأرض بالنسبة لجميع نقاط الخلاف أما بالنسبة للعلامة ٩١ ، فقد حددت إسرائيل لها مكانين.

قام طاقم مساحي من إدارة المساحة العسكرية المصرية بتنفيذ ذلك على الطبيعة في الفترة من ٢٤ ـ ٨ حتى ٦ ـ ٩ ـ ٨٦. وتم إعداد كروت الوصف لجميع أماكن علامات الحدود المختلف عليها كما قام طاقم من الجانب الإسرائيلي بنفس العملية من وجهة نظره.(١)

وقد تمكن الجانب المصرى من إجبار الطرف الإسرائيلي على أن تكون اتفاقية التحكيم محكمة محددة لاتتيح للطرف الآخر أن يستمسك بلفظ غير واضح أو نقطة غير محددة أو بمواعيد غير محددة. وإنما خرجت مشارطة التحكيم واضحة المعالم محددة الاختصاصات،

---

(١) لواء صلاح الدين الخطيب : طابا... تقييم وثائقي بالحقائق والخرائط ، تحقيق لطفى الشوربجي وعليوه الطوخى فى مجلة النصر ، عدد نوفمبر ١٩٨٨م.

تحـدد كـل شيء دون لبـس.

ويعتقد الدكتور مفيد شهاب أن مشارطة التحكيم المحكمة كانـت الخطوة الأولى نحو نجاح الخطوات التالية.(١)

وتم الاتفاق في مشارطة التحكيم على عقد جلسات المحكمـــــــة في مدينة جنيـــف..

---

(١) د. مفيد شهاب: هكذا ترافعنا في قضية طابا، تحقيق سلـــــوى ابو سعـــدة في المصـــــــــور بتاريـــخ ٣٠ سبتمبـــــــــر ١٩٨٨م.

مراحل التحكيم

هيئة الدفاع :

تشكلت هيئة الدفاع في قضية طابا، وضمت إلى جانب أعضاء اللجنة القومية:(1)

- سميح صادق المحامي
- الدكتور جورج أبو صعب أستاذ القانون الدولي بمعهد الدراسات الدولية بجامعة جنيف.

ونظرا إلى أن لغة التحكيم هي اللغة الإنجليزية ، واستنادا على خبرة البريطانيين وصلتهم بالموضوع، تم اختيار :

- الدكتور بويت رئيس قسم القانون الدولي بجامعة كمبردج.
- السير إيان سنكلير المحامي والرئيس السابق للإدارة القانونية بوزارة الخارجية البريطانية، ضمن هيئة الدفاع.

كذلك تمت الاستعانة بـ:

- الدكتور فاكيتودوس السكرتير العام السابق لمنظمة العمل الدولية.

وبدأت هيئة الدفاع في العمل الذى مر بخمس مراحل، هي:

(1) كتابة الجزء التاريخي والجغرافي حول الحدود المصرية بين

---

(1) راجع ص ٢٨١ ، ٢٨٢

عامى ١٩٠٦، ١٩٦٧م.

(٢) النقاش بين العضو التاريخي والعضو الجغرافي والقانونيين حول المذكرة والوثائق التاريخية والجغرافية التي تعرض الحقائق التاريخية والجغرافية.

(٣) إعداد المذكرة القانونية في شكلها شبه النهائي بعد الحذف والإضافة، بحيث تكون مذكرة قانونية، وليست مجرد مذكرة تاريخية.

(٤) اجتماع اللجنة بأعضائها المصريين لإبداء الملاحظات حول الصياغة النهائية.

(٥) اجتماع اللجنة بأعضائها المصريين والأجانب الذين يترجمون المذكرة إلى الانجليزية، في شكلها النهائي بعد الحذف والإضافة.(١)

وقد بلغ من ذكاء الدبلوماسية المصرية ، أن ضمت إلى هيئة الدفاع اثنين من القضاة هما المستشار أمين المهدى والمستشار فتحي نجيب ، حيث كانا يمثلان هيئة تحكيم تقوم بمناقشة الدفاع كمحكمين وتبدى له نقاط الضعف ونقاط القوة. كذلك كان يقوم بعض القانونيين بدور (محامي الشيطان)، ويناقش الدفاع المصرى،

---

(١) د. يونان رزق : قضية طابا، الأهرام بتاريخ ٢٩ / ٩/ ١٩٨٨ ، تحقيق محمد عبد الهادى.

مبينا النقاط التي يمكن أن يستغلها الدفاع الإسرائيلي.

وكان الهدف هو التوصل إلى أفضل وأدق وأوضح صياغة للوصـــول إلى عقل هيئة التحكيم الأصلية وتفكيرها، والطرق والأساليـــب التي يجب البعد عنها[1].

وقد تصدر السفير الدكتور نبيل العربي هيئة الدفـــاع المصرية..

---

(١) محمد عبد الهادي : قضية طابا، الأهرام بتاريـــخ ١٩٨٨/٩/٢٩م.

هيئة التحكيم :

كانت عمليــة اختيار المحكمين من أصعب المعارك التـــى خاضتها الدبلوماسية المصرية إن لم تكن أصعبها. فقــد وضعــت مصر شروطا على من يتم اختياره، منها أن يكون ذا سمعة قانونيــة مرموقة، وسبق له التحكيم فى قضايا دولية، وميسور الحال بشكــل يبعده عن التأثيرات، ويضمن نزاهة الحكم.

وفى ١٥ سبتمبـر ١٩٨٦ أعلن اختياز اثنين من بين أربعيــن شخصية قانونية مرشحة، هما :

- ديتريش شيندلو ... أستاذ القانون الدولي بجامعة زيــورخ بسويسرا.
- بيير بيلليه ... الرئيس السابق لمحكمة النقض الفرنسية.

كما أعلن عن ممثل لمصر وممثل لإسرائيل، هما :

- الدكتور حامد سلطان ... أستاذ القانون الدولي بحقــوق القاهرة، ورئيس الجمعية الدولية للقانون الدولي بباريس.
- الدكتورة روث لابيدوث ... أستاذة القانون الدولــى بالجامعة العبــرية.

وفى الجلســة التحضيرية الأولى لهيئة التحكيم بحضور وفدى البلدين فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الوفدان على المحكم الثالث وهو:

- جونار لاجرجريــن... قاض سويدى، رأس هيئة التحكيــم الدولية التى قامت بتسوية النزاع على الحدود بين الهنــد

وباكستان عام ١٩٦٥م.[١]

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور حامد سلطان والدكتورة روث لابيدوث كانا في الأساس محاميان من الناحية العملية. الدكتور سلطان عن مصر، والدكتورة لابيدوث عن إسرائيل. ذلك لأن البلدين هما اللذان اختاراهما، على أساس أن كليهما سيعبر بصورة جيدة عن أسانيد بلده، ويقدم تصوره عن أدلته بصورة واضحة. أما القضاة الثلاثة الآخرون، فهم في الواقع المحايدون.[٢]

وعند انعقاد جلسات المحكمة، كان رئيس هيئة التحكيم يجلس في الوسط وعن يمينه القاضي الفرنسي فممثل مصر، وعن يساره القاضي السويسري فممثلة إسرائيل ثم أمين السر.

إجراءات التحكيم والمرافعات :

وبعد الجلسة التحضيرية المذكورة، عقدت المحكمة ست جلسات :

- الثلاث الأولى للإجراءات وتبادل المذكرات.
- والثلاث الأخرى خصصت للمرافعات.

وبعد انعقاد الجلسة الأولى دخلت القوات متعددة الجنسيات طابا لمباشرة مهامها حسبما تقرر في مشارطة التحكيم.

---

(١) محمد عبد الهادي : قضية طابا..

(٢) د. مفيد شهاب : طابا وكيف عادت إلى مصر، تحقيق أسامة عجاج في آخر ساعة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٨م.

وفور انتهاء جلسات الإجراءات الثلاث وقبل انعقاد جلسات المرافعات، قامت هيئة التحكيم بزيارة ميدانية لمواقع علامات الحدود المختلف عليها وهي ١٤ علامة في ١٧ فبراير ١٩٨٨، ودامت الزيارة خمسة أيام، وذلك لكي يتحققوا بأنفسهم من الشكل الطبيعي والحقيقي لمنطقة النزاع. وقد رافق اللواء محمد عبد الفتاح محسن مدير المساحة العسكرية المصرية السابق هيئة التحكيم عند زيارتها لمواقع العلامات.

وهذه العلامات هي، أرقام : ٧ ، ١٤، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧، ٨٨ ، ٩١.

هبطت الطائرة الهليكوبتر التي كانت تحمل أعضاء المحكمة فوق قمة جبل طابا، وعاينت هناك القضيب الحديدي المتبقي من بقايا النقطة التي نسفها الإسرائيليون وهي النقطة ٩١[1]؛ كما

(١) يذكر اللواء محمد عبد الفتاح محسن أنه قام بزيارة منطقة الحدود مرتين : الأولى في ١٤ يناير ١٩٨٢م مع اللجنة العسكرية المصرية التي كانت تقوم بالتفاوض على تحديد الخط مع الجانب الاسرائيلي. فوجد قطعة من مباني النقطة ٩١ ملقاة على الأرض وعليها رقم ٩ والباقي مكسور وغير موجود، كما وجد الكمرة الحديدية التي كانت موجودة داخل العلامة الخرسانية. وتمت الزيارة الثانية في ١٧ فبراير ١٩٨٨م بصحبة هيئة التحكيم. وقد لاحظ الجميع أن قطعة البناء التي كان عليها رقم ٩ غير موجودة، ووجدوا كمرة الحديد وقد كتبت عليها اللجنة المصرية الإسرائيلية الرقم ٩١ بالطلاء الأبيض منذ ١٤ يناير ١٩٨٢. وقد أشار اللواء محمد عبد الفتاح إلى أن قنصل مصر في إيلات =

عاينت المحكمة أيضا المنطقة بين موقع النقطة ٩١ فوق جبل طابا وجرف الجبل الذى يصطدم بمياه الخليج على مسافة ١٧٠ مترا تقريبا، ثم عاينت النقطة رقم ٩٠ التي وردت في الوثائق الإسرائيلية، وتأكدت على الطبيعة من أن هذه العلامة قد بنيت حديثا. بل لقد سأل رئيس المحكمة المندوب الإسرائيلي ، قائلا : أيهما تشكل العلامة ٩١ ؟ فلم يستطع أن يحدد موقعا بذاته، ولكنه قال أنها يمكن أن تكون واحدة من النقطتين اللتين حددتهما إسرائيل في وادى طابا. وقد أكدت هذه المعاينة ثبوت الموقف المصرى على موقع بعينه فوق رأس جبل طابا يمثل العلامة ٩١، على حين قال الإسرائيليون ربما تكون أيا من النقطتين. وقد لاحظت هيئة المحكمة أن التحديد المصرى للعلامة ٩١ يتفق تماماً مع ماورد في اتفاقية الحدود الصادرة في أول أكتوبر ١٩٠٦م . مع عدم وجود أى آثار قديمة أو أى دليل مادى في أماكن النقطتين اللتين

= حسن عيسى أطلعه على مقال في مجلة إسرائيلية يشير إلى أن الجانب الإسرائيلى أمر بإزالة العلامة وإلقائها في البحر.

ومن الجدير بالذكر أن مجلة مونيتن وجريدة حوتم الإسرائيليتان نشرتا قصة نسف العلامة ٩١. فقالتا أن ريفين ألوني أحد معاوني أريل شارون وزير الزراعة ورون أدلر أحد مساعدى ديفيد ليفى وزير الإسكان أمرا بعض الجنود بنسف هذه العلامة. وذكرتا أسماء الجنود، وعلقتا على الحادث ذاكرة أنه عمل مهين لإسرائيل لأنه غير أخلاقي.

(انظر مقالات اللواء محمد عبد الفتاح محسن والدكتور مفيد شهاب وعبد التواب عبد الحي وسلوى ابو سعدة عن طابا، في مجلة المصور بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨.)

حددتهما إسرائيل للعلامة ٩١ عند الصخرة الجرانيتية أو عند (بئر طابا) الكائن عند أشجار الدوم.

كما عاينت المحكمة على الطبيعة النقاط ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ في منطقة النقب، حيث سعت إسرائيل إلى تغيير مكان هذه العلامات ونقلها داخل الحدود المصرية بمسافة ٢٫٥ كيلو متر حتى تكون نقطة الحدود في هذه المنطقة في أقرب موقع ممكن من مطار رأس النقب. وقد لاحظت المحكمة وجود علامات الحدود الأصلية القديمة منذ عام ١٩٠٦م في مواقع العلامات التي حددتها مصر وهي العلامات ٨٥ ، ٨٦، ٨٧ في رأس النقب . وعدم وجود علامات حدود قديمة في موقع العلامات التي حددتها إسرائيل لهذه النقاط الثلاث .

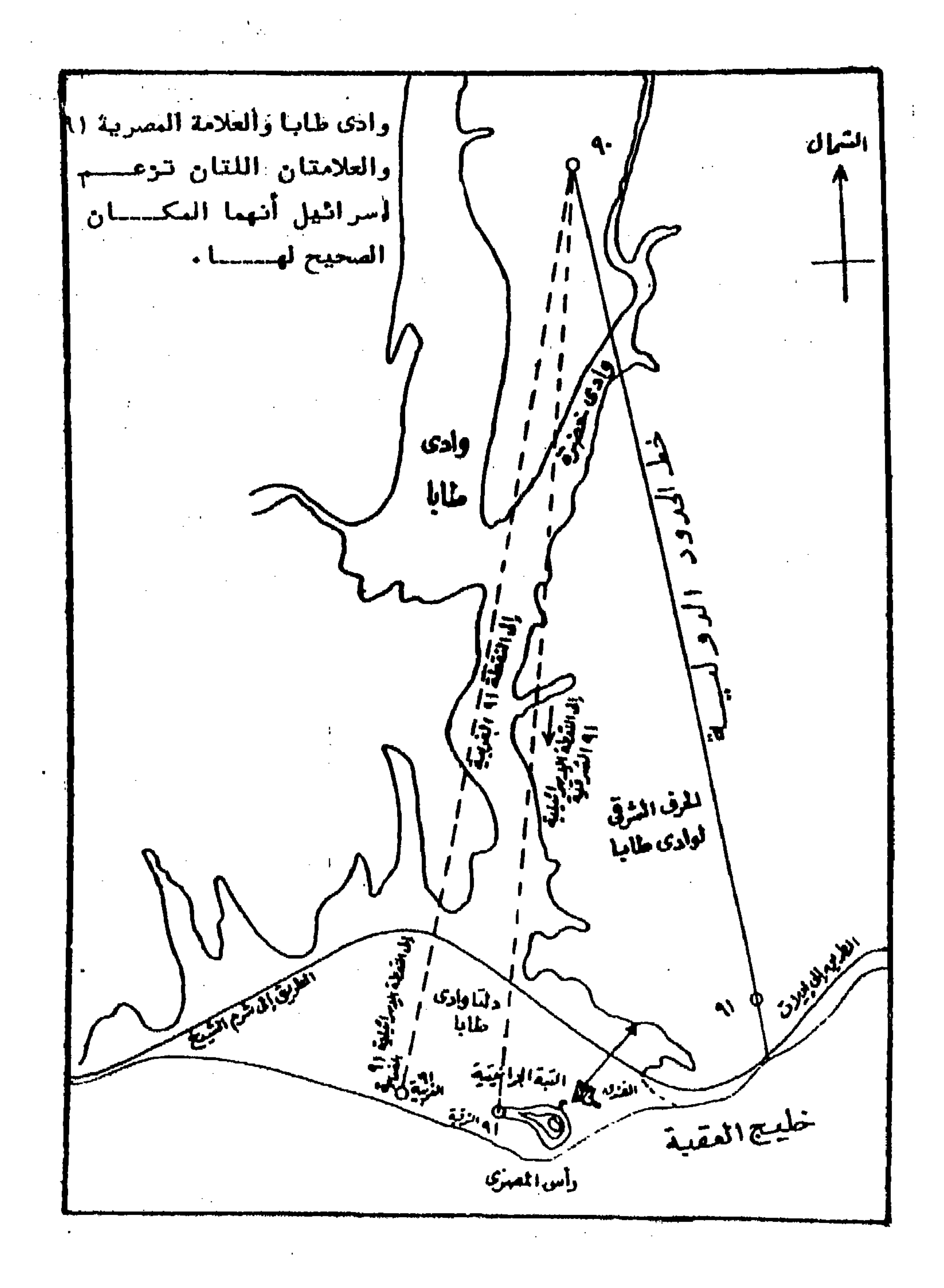
وتيقنت هيئة التحكيم من أن مسار وادى طابا ينطبق على ما حددته مصر وليس على ما تدعيه إسرائيل.

وهكذا كان لهذه الحقائق التي تأكدت منها هيئة المحكمة في معاينتها الميدانية أثر كبير على قرار المحكمة النهائي[1] ..

عقدت المحكمة جلساتها في مبنى دار حكومة جنيف .
وتم عقد أول جلسة لها في ١٣ مايو ١٩٨٧م. وقدم كل فريق مذكرته:

---

(١) مكرم محمد أحمد: طابا مصرية، المصور في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨.
لواء صلاح الدين الخطيب : طابا... تقييم وثائقي بالحقائق والخرائط، تحقيق لطفي الشوربجي وعليوه الطوخي بمجلة النصر، عدد نوفمبر ١٩٨٨.


وادى طابا والعلامة المصرية ٩١
والعلامتان اللتان تزعم
إسرائيل أنهما المكـــان
الصحيح لهـــا .
الشمال
٩٠
وادى
طابا
وادى خضيرة
خط الحدود الدولية
إلى النقطة ٩١ الغربية
الطرف الشرقى
لوادى طابا
دلتا وادى
طابا
الطريق إلى شرم الشيخ
الطريق إلى إيلات
٩١
التبة الجرانيتية
خليج العقبة
رأس المصرى

تقدمت مصر بمذكرة ، تحتوى على ٤٥٠ صفحة وبمجموعة من الخرائط تبلغ ٤٢ خريطة وبحافظة مستندات ضمت ١٠٠٠ مستند.

وتقدمت إسرائيل بمذكرة تتضمن ١٧٠ صفحة ومجموعة من الخرائط تبلغ ١٢ خريطة وبحافظة مستندات تتضمن ٢٠٠ مستند.

وبعد تقديم المذكرة الأولى، تكون قضية طابا قد دخلت مرحلة جديدة ، حيث وضع كل طرف حججه وأسانيده ومستنداته أمام الطرف الآخر .

ثم عقدت الجلسة الثانية في ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ لتقديم المذكرات التي تسمى المذكرات المضادة بعد اطلاع كل طرف على مذكرة الطرف الآخر عقب تقديمها في الجلسة الأولى ، كما نصت مشارطة التحكيم.

تقدمت مصر بمذكرة حوت ٢٠٠ صفحة و ٥ خرائط . وتقدمت إسرائيل بمذكرة صغيرة وبعض الخرائط.

ثم طلبت إسرائيل بعد ذلك عقد جلسة ثالثة لتقديم مذكرة ثالثة . وبعد مفاوضات طويلة، اتفق الطرفان على ذلك . وقدمت مصر مذكرة تعتبر ردا على المذكرة المضادة ، وأرفقت معها خريطة واحدة. وقدمت إسرائيل مذكرتها أيضا في أول فبراير ١٩٨٨ حسبما اتفق الطرفان .

ومن الملاحظ أن المدة المسموح بها لتقديم كل مذكرة، هي خمسة أشهر على الأكثر، كما نصت مشارطة التحكيم.

قدمت مصر لهيئة التحكيم ثلاث مذكرات اشتملت على جميع الأسانيد الفنية المساحية، وتشمل : خرائط ـ إحداثيات ـ كروت وصف المثلثات التي تنطبق على بعض علامات الحدود مثل العلامات أرقام ٢٧ ، ٨٧ ، ٩١ ـ كشف إحداثيات نقط المثلثات التي تنطبق على بعض علامات الحدود المرسل من اللواء حلد رئيس جهاز الاتصال المصري عام ١٩٦١م إلى قيادة الطوارىء الدولية ١٩٦١م ـ كشف الإحداثيات رقم ١٤٤ الموثق من وزارة الخارجية البريطانية، ويوجد منه نسختان، نسخة أرسلت إلى مصر في الفترة من ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ م والأخرى عام ١٩٥٥م). بالإضافة إلى الأسانيد التاريخية ، وتشمل : (كتاب نعوم بك شقير الذى كان سكرتيرا للجنة تحديد الحدود عام ١٩٠٦م ـ وتقرير تحديد الحدود بين مصر وولاية الحجاز الذى كتبه (ويد) Wade الإنجليزي الذى كان يعمل مهندسا في قلم المساحة المصرية وأوفد لكي يكون مهندس المساحة في لجنة تحديد الحدود سنة ١٩٠٦م).

وقد بلغ عدد الخرائط التي قدمتها مصر ٤٩ خريطة بمختلف جنسياتها ومقياس رسمها، سواء كانت تركية أو مصرية أو إنجليزية أو أمريكية أو فلسطينية أو إسرائيلية أو خرائط أخرى(١).

ومن الجدير بالذكر أن جميع الخرائط التي قدمها الجانب المصري، تم تجميعها ودراستها دراسة فنية تفصيلية دقيقة بواسطة إدارة المساحة العسكرية المصرية. كما شارك الدكتور يوسف ابو الحجاج في فحص هذه الخرائط ودراستها دراسة عميقة.

---

(١) لواء : صلاح الدين الخطيب : المرجع السابق ، ص ٢٨.

وابتداء من شهر مارس ، عقدت المحكمة ثلاث جلسات لسماع المرافعات الشفوية من الطرفين. استغرقت الجلسة الأولى في المرافعات أسبوعا لكل طرف من أطراف النزاع ، وقد قام الوفد المصرى بتقديم خريطة واحدة أثناء المرافعة. واستغرقت الجلسة الثانية يومين لكل جانب . وقد تولت هيئة الدفاع لكل طرف شرح مذكراتها المقدمة وتوضيح الدليل من الوثائق والمستندات المرفقة، كما تولت مناقشة مذكرة الطرف الآخر وتفنيدها والرد علي ما جاء بها. .

وبعد انتهاء المرافعات كلها ، خلت المحكمة للتداول لمدة ثلاثة أشهر قبل النطق بالحكم.

اتبع الجانب المصرى خطوات عملية نحو تأكيد حقه في أرضه، فاتبع الخطوات التالية:

(١) تقديم الحقائق المادية

(٢) إثبات الحقوق

(٣) تفنيد الادعاءات (١)

ينبغي علينا أولا أن نتحدث عن الحقائق المادية من وقائع وأحداث وخرائط وأسانيد قانونية وجغرافية وتاريخية وشهادات الشهود التى قدمها كل طرف لإثبات دعواه ودحض رأى الطرف الآخر وتفنيد أسانيده. وذلك قبل الحديث عن المرافعات لإثبات الحقوق وتفنيد الإدعاءات .

(١) د. يونان رزق : قضية طابا : معركة الوثائق، محاضرة ألقيت في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٨٨.

(وضع كل طرف من طرفي النزاع ضمن مخططه السعي بكل الوسائل للحصول على الوثائق التي تدعم موقفه وحرمان الطرف الآخر من أية وثيقة يمكن أن يستفيد بها أو يوظفها ضد الطرف الآخر.

وقد تطلب تحقيق هذا المخطط جهودا فائقة بالنظر إلى حقائق عديدة :

أولا : أن الفترة التي كان على الجانبين معالجتها في مذكراتهم ومرافعاتهم المتبادلة فترة طويلة نسبيا زادت على ستين عاما، بين بناء خط الحدود سنة ١٩٠٦م وبين الاحتلال الإسرائيلي لسيناء في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م.

ثانيا : أن وثائق تلك الفترة قد توزعت على دور الوثائق في أربع عواصم، هي : القاهرة ولندن واستانبول عاصمة الدولة العثمانية والخرطوم. وكذلك في بعض مراكز البحث العلمي ، خاصة في أكسفورد ودرهام بانجلترا.

ويمكن القول أنه باستثناء دار الوثائق العامة في لندن ودار الوثائق التركية في استانبول التي وصل إليها الطرفان في أوقات متقاربة جدا، فقد سبق المصريون على وجه اليقين في سانت أنطوني وفي درهام، مما يتأكد من سير المذكرات المتبادلة والمرافعات الشفهية. فقد كان الجانب المصري يقدم ما يعثر عليه في تلك المراكز العلمية فيأتي الجانب الآخر في المذكرة التي تليها، أو في المرافعة

الشفهية التالية ليقدم ما وجده في تلك المراكز ، وكان ما يقدمه واهيا في العادة. والأكثر من ذلك أن المصريين احتكروا ما وجدوه في مراكز الوثائق في القاهرة وفي الخرطوم. وهي مراكز كانت مغلقة أمام الجانب الإسرائيلي.

وهنا نشير إلى الجهود المضنية التي بذلتها مصر في الحصول على بعض الوثائق والخرائط الهامة :

من بين ما اتفق عليه أثناء سير المفاوضات الأولية حول مشارطة التحكيم على أعلى مستوى بين الأطراف الثلاثة، المصري والإسرائيلي والأمريكي، مبدأ (قدسية الحدود).

وبينما كان يهم الجانب المصري ترسيخ هذا المبدأ، على اعتبار أن حدود مصر الشرقية كانت قد اكتسبت شكلها النهائي عام ١٩٠٦م، واستقرارها الواضح خلال العقود الستة التالية ؛ فقد كان من شواغل الجانب الإسرائيلي البحث عن أي شيء يهز هذا الاستقرار.

وبين الرغبة في التأكيد على الاستقرار والسعي إلى القول بانتفائه دارت معركة حامية حول رسالة من المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية المصرية.

فقد حدث في أوائل فبراير ١٩٢٦ أن طلبت الحكومة البريطانية من مصر أن تعترف بالوضع البريطاني الخاص في كل من

فلسطين والعراق، أى وضع الانتداب . وفى مقابل هذا الاعتراف وضع المصريون تحفظا بألا تتأثر الحدود بين فلسطين ومصر بأى شكل من الأشكال من جراء تعيين الحدود الفلسطينية كما تقررت بمقتضى شروط الانتداب، وأن هذه العملية لن تمس بأى حال من الأحوال الحدود المصرية الفلسطينية كما تقررت عام ١٩٠٦م.

وبينما كان من رأى الجانب المصرى أن الحكومة البريطانية لابد وأن تكون قد وافقت على مطلب حكومة أحمد زيور، خاصة وأن المندوب السامى فى القاهرة اللورد لويد بعث إلى لندن بمطلب حكومة القاهرة وأوصى بالموافقة عليه؛ فإنه كان للجانب الإسرائيلى أن يشكك ما دام أنه لم يتم العثور على أية ورقة تتضمن الموافقة.

وقد تمكن الدكتور يونان رزق بعد جهود مكثفة من الحصول على هذه الرسالة فى الملف رقم ١٢٦٤٧ بوثائق القسم القنصلى من أوراق الخارجية البريطانية.

والرسالة موجهة من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة اللورد لويد إلى معالى عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية المصرية فى ٢٥ يونية ١٩٢٦ ، وقد جاء فيها بالحرف الواحد.

(لى الشرف أن أبلغ معاليكم بأن التعليمات قد جاءتنى من وزير خارجية الحكومة البريطانية بأن الحدود بين فلسطين ومصر، كما تعينت عام ١٩٠٦م، لن تتأثر بأى شكل من عملية تعيين

الحدود للأراضى المنتدبة فى فلسطين.)(١)

وقدم الدكتور يونان تقارير اللورد كرومر وأوين وويد....

ويذكر الدكتور رزق أن الخريطة الأصلية الموقعة من الجانبين المصرى والتركى سنة ١٩٠٦م والخاصة برسم الحدود، قد ضاعت، ولم يمكن العثور عليها بعد البحث الطويل عنها فى أرشيفات مصر وتركيا وانجلترا.

وكان من الممكن أن يشكك الإسرائيليون فى الموقف المصرى بادعائهم أن الجانب المصرى أخفاها عن عمد، خاصة وأنه كان من الصعب على أعضاء هيئة التحكيم من الأوربيين أن يصدقوا أن الخريطة الأصلية لرسم حدود دولة تختفى لأى سبب من الأسباب من دور الحفظ.

وقد تمكن الدكتور يونان من الحصول على مراسلات عديدة من الملف رقم ٨٠٠٢ فى التصنيف رقم ١٤١ من أوراق الخارجية البريطانية بدار الوثائق العامة بلندن، تتبع بها خط سير الخريطة الأصلية من ابراهيم فتحى إلى أوين إلى مدير إدارة أقسام الحدود إلى دار المندوب السامى البريطانى اللورد اللنبى. ولكن لم يتيسر العثور عليها ضمن أوراق السفارة البريطانية فى مصر. واعتذرت الحكومة الانجليزية للخارجية المصرية عن عدم الحصول عليها.

وخلال رحلة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى تركيا، طلب الخريطة الأصلية من الرئيس التركى كنعان أفرن. وبعد جهد تصور الأتراك أنهم عثروا عليها، وأرسلوا بها، ولم يزد ما أرسلوه عن

(١) د. يونان رزق : الحرب السرية حول طابا: أسرار معركة الوثائق، المصور فى ٣٠ / ٩ / ١٩٨٨.

أن يكون عبارة عن صورة متداولة بين أيدى الوفد المصرى و دون توقيعات على الإطلاق.

ومن الجدير بالذكر أننى تمكنت من الحصول على صورتين لخريطتى رسم الحدود المصرية بين مصر وفلسطين ١٩٠٦م، إحداهما طبوغرافية مقياس رسمها ١ ـ ١٠٠٠٠٠ والأخرى مقياس رسمها ـ ٦٠٠٠٠ أثناء رحلة سريعة لى إلى استانبول. وهما خريطتان رسمتهما اللجنة المصرية التركية أثناء مفاوضات الحدود ، لتحديد المواقع وأماكن العلامات. الأولى منهما طبوغرافية تبين موقع العقبة وطابا والثانية لخط الحدود كله. وقد قدمت الخريطتين إلى وزارة الخارجية المصرية بعد ترجمة المصطلحات التركية الواردة بهما.(١)

وسافر الدكتور يونان رزق إلى السودان للبحث عن الوثائق التى تخص طابا. وقد تمكن بعد عناء شديد من الحصول على مجموعة من الوثائق الهامة ضُمنت محتوياتها بالمذكرة الثانية التى قدمت للمحكمة فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧م وأرفقت صورها بها أيضا. وقد كان لهذا العمل الشاق صداه لدى الجانب الإسرائيلى. ففى صباح يوم الأربعاء ٢٣ مارس ١٩٨٨م وفى قاعة المحكمة المنعقدة فى جنيف، وقف لوترباخت المحامى عن الجانب الإسرائيلى، وهو بريطانى يهودى، شاكيا لرئيس المحكمة مما جاء فى مذكرات المصريين ومرافعاتهم مستمدا من وثائق الخرطوم. وأن على المحكمة ألا تأخذ بما جاء فى تلك الأوراق بسبب انعدام تكافؤ الفرص .. فبينما يستطيع المصريون أن يذهبوا إلى العاصمة السودانية ويحصلوا على ما يريدون، فإن هذا غير متاح للجانب الإسرائيلى.

---

(١) أوردت الخريطتين فى أواخر القسم الأول من هذا الكتاب ،ص ٢٥٤ ، ٢٥٥

ولم يكن في إمكان المحكمة أن تستجيب، فقد أصبحت أوراق الخرطوم حقيقية واقعة في المذكرات وفي المرافعات.[1]

وفي أرشيف مكتبة الدراسات الشرقية بجامعة درهم في شمال شرق انجلترا، عثر الدكتور يونان على أوراق ووثائق تخص الوجود المصري الثابت في طابا. وقد تضمنت المذكرة المصرية الثانية هذه الوثائق الهامة أيضا.[2]

وقد شارك بعض المواطنين المصريين المخلصين في جهود الدفاع عن طابا، فكل من وجد خريطة قديمة تثبت حق مصر في طابا، سارع بتقديمها إلى وزارة الخارجية المصرية:

قدم العميد طبيب آمون كامل غبريال خريطة لكل مساحة الحدود المصرية مع فلسطين، وهي عبارة عن (مستخرج رسمي من القسم الجغرافي لرئاسة هيئة أركان حرب القوات البريطانية سنة ١٩٢٦م). وقد كان والده اللواء كامل غبريال قائد الحدود ثم قائد سلاح البيادة (المشاة) سنة ١٩٤٢م يحتفظ بها ضمن أوراقه.[3]

وتلقت وزارة الخارجية المصرية من أسرة المرحوم اللواء فؤاد صادق باشا أحد كبار قواد الجيش المصري قبل عام ١٩٥٢م مجموعة

---

(١) د. يونان رزق: المرجع السابق.

(٢) د. يونان رزق : المرجع السابق.

(٣) عميد طبيب آمون غبريال: خريطة بريطانية تؤكد مصرية طابا، تحقيق ماجد عطية بالمصور في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨م.

من الخرائط كانت ضمن مقتنياته الخاصة، ويرجع تاريخها إلى العشرينيات من هذا القرن، وتظهر بها العلامة ٩١ ضمن الحدود المصرية.

وفعل ذلك أيضا أجانب ارتبطوا قديما بمصر وأحبوها. فلقد سمحت ابنة محافظ سيناء الإنجليزى باركر باشا للمحامى الانجليزى إيان سنكلير من هيئة الدفاع المصرية وهى سيدة متقدمة فى السن، بالاطلاع على صور ألبوم أبيها القديمة، عسى أن يجد بينها ما يخدم الدفاع المصرى. فعثر المحامى فعلا على إحدى الصور التى توضح مكان علامة الحدود فوق جبل أو تل طابا، مما يؤكد وقوع وادى طابا كله ضمن الحدود المصرية. ووجد خلف الصورة عبارات بخط باركر باشا تؤكد أنها أول علامة حدود أقيمت فى هذا الموقع سنة ١٩٠٦م.

والغريب أن هذا اللقاء بين المحامى الانجليزى والسيدة المسنة كشف بطريق الصدفة عن شىء آخر، استخدمه الدفاع المصرى ببراعة. فقد قالت السيدة بطريقة عابرة للمحامى أن رئيس تحرير جريدة جويش كرونيكل اليهودية (جون كيمحى) زارها منذ عام ونصف العام. واطلع على هذا الألبوم ، فلم يجد فيه شيئا يخدم دعوى إسرائيل . وجون كيمحى هو شقيق دافيد كيمحى الذى كان مديرا للخارجية الإسرائيلية، وكان فى فترة من الفترات نائبا لمدير المخابرات الإسرائيلية (الموساد).

ووجد الجانب المصرى فى ذلك تفسيرا لما نشر فى إسرائيل

عقب صدور الحكم وقبل صدوره من مقالات التشكيك في كفاءة باركر باشا محافظ سيناء، وكيف أنه لم تكن له صفة تخوله وضع علامات الحدود، وأنه أخطأ في تحديدها مما نتج عنه ضياع طابا منهم.

كان الذين كتبوا هذه المقالات يريدون الإيحاء لمواطنيهم بأنه كانت لإسرائيل قضية فعلا في طابا، لكنها خسرتها بسبب عدم كفاية الأدلة، وليس بسبب عدم وجود الحق. وهو معنى واضح يراد به التخفيف من مرارة الحكم لصالح مصر في قضية طابا.(١)

ومن بين وثائق الخارجية المصرية التي يضمها ملف القضية، خريطة اتفاقية رودس الموقعة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٩م، وفيها تظهر طابا بوضوح على الجانب المصري من خط الحدود. وعلى الخريطة توقيعات ثلاثة، هي : ايجال يادين نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، وولتر إيتان وإلياس ساسون والد موشي ساسون السفير الإسرائيلي السابق بالقاهرة.(٢)

أما أسانيد حيثيات الحكم التي اعتمدت عليها المحكمة، فهي:

(١) اتفاقية ١٩٠٦م التي عقدت بين مصر وتركيا لتحديد علامات الحدود، إضافة إلى الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية.

---

(١) ابراهيم نافع: من إبداع أكتوبر إلى إبداع طابا، جريدة الإهرام بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٨٨م.

(٢) عبد التواب عبد الحي: زرت طابا سبع مرات ، المصور في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨م

(٢) صور فوتوغرافية التقطها باركر باشا محافظ سيناء فـــــى عام ١٩٠٦م لعلامة طابا فوق الجبل، يرتفع فوقها علم مصـــــر الأخضر بهلاله ونجومه الثلاثة، إلى جوار كشك مصرى للحراسة.

(٣) وثائق بريطانية تحدد بدقة موقع كل علامة من علامـــــات الحدود على خطوط الطول والعرض، وإحداثيات هذه المواقـــع موثقا توثيقا رسميا من وزارتي الدفاع والخارجية البريطانية تؤكد صحة هذه الخرائط، كما تؤكد أيضا أن هذه الخرائـط تم إنجازها فيما بين عامي ١٩٤١، ١٩٤٣م خلال فترة الحـــرب العالمية الثانية.

(٤) خرائط قرار التقسيم، وهى الخرائط التى أصدرتها الأمــــم المتحدة عندما أصدرت قرارها المعروف بشأن إمكان قيـــام دولتين فى فلسطين، دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية. وتشيـــر خرائط التقسيم بوضوح كامل إلى أن طابا داخل حدود الأرض المصرية. ويضم هذا الأطلس خرائط تفصيلية بمقياس رســم ١ ـ ٠٠٠ ٢٥٠، ١ ـ ٠٠٠ ١٠٠، لعلامـات الحـــــدود المتنازع عليها خصوصا طابا ورأس النقـــب.

(٥) أطلس ضخم يضم ٤٩ خريطة بعضها مصرى وبعضها تركى والبعض الآخر إنجليزى تبدأ من ١٩٠٦م. ويضم هذا الأطلس صـــــورا لمناطق الحدود المصرية تم تصويرها جوا عام ١٩٥٥م، وهـــى تثبت بما لايدع مجالا للشك أن علامة طابا فوق رأس الجبـل وليست فى الوادى.

(٦) وثائق قوة الطوارىء الدولية في فترة ما بعد العـــــدوان الثلاثي على مصر أثناء وجودها في سيناء من عام ١٩٥٧م إلى عام ١٩٦٧م حين رحلت بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر.

وتشير هذه الوثائق إلى وجود القوة اليوغوسلافية فـــوق رأس النقب، حيث حددت مصر علامة الحدود بما يؤكـــد عدم صحة الادعاء الإسرائيلي بأن علامة رأس النقب تبعـــد عن هذه العلامة بمسافة ٥ر٢ كيلو متر داخل الأرض المصرية.

وهناك وثائق أخرى تؤكد على وجود قوات الطوارىء فوق منطقة طابا. وتقارير من هيئة الطوارىء الدولية تشيـــر إلى محاولات إسرائيلية عديدة لتحريك علامات الحدود. ومن الجدير بالذكر أن السفير نبيل العربي سافر إلـــى يوغوسلافيا لدعوة رئيس هيئة أركان حرب قوات الطوا ر ىء حينئـــذ بالمثول أمام المحكمة هو وضابطين يوغوسلافييـــن آخرين، لكي يشهدوا أمام المحكمة أين كانت كلامـــات النقب . وبالفعل استمعت المحكمة إلى شهادة الضبـــاط اليوغوسلاف الثلاثة الذين تم استدعاؤهم من تقاعدهم.

(٧) معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي نصت علـى (أ ن تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء).(١)

---

(١) مكرم محمد أحمد : طابا مصرية، المصور بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣٠م.

(٨) الاتفاق المؤقت لمسائل الحدود بين مصر وإسرائيل في ٢٥ أبريل ١٩٨٢م.

(٩) مشارطة التحكيم ١٩٨٦م.

(١٠) القانون الدولي.

وقد استدعى الدفاع المصرى الفريق أول كمال حسن على وزير الخارجية المصرى الأسبق الذى شهد أمام هيئة التحكيم بأنه حين كان رئيسا للجانب المصرى في اللجنة العليا المشتركة بين مصر وإسرائيل لتنفيذ معاهدة السلام، زار طابا مع إيريل شارون، وشاهدا معا العلامات التى تؤكد وقوعها ضمن الحدود الدولية لمصر. كما قدم اللواء محسن حمدى رئيس هيئة الاتصال المصرية شهادته أيضا.

ومن الجدير بالذكر أن المحكمة عاملت كمال حسن على بكل احترام لقوة حجته وسلاسة لغته الانجليزية، وسمحت له بالإدلاء بشهادته وهو جالس على كرسيه نظرا لظروفه الصحية.[١]

وأراد الدفاع المصرى أن يستدعى أيضا اسماعيل شيرين وزير الحربية المصرى الأسبق وزوج الأميرة فوزية، ليشهد أمام الهيئة بأنه كان عضوا في الجانب المصرى للجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية سنة ١٩٤٩م، وراقب انسحاب القوات الإسرائيلية من طابا بعد توقيع الهدنة.[٢]

---

(١) د. يوسف ابو الحجاج: الخلاف على كلمة نقطة ، تحقيق اسماعيل النقيب في الأخبار بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٨٨.

(٢) ابراهيم نافع : سيمفونية طابا، الأهرام في ١ / ١٠/ ١٩٨٨م.

إلا أن المرض داهم اسماعيل شيرين، ولم يتمكن من الإدلاء بشهادته أمام هيئة التحكيم، فقررت الهيئة إرسال وفد للاستماع إلى شهادته ، إلا أنه فضل أن يرسل بكل ما لديه مكتوبا إليها.(١)

ونأتي هنا إلى المرافعات التي تركزت حول نقطتين ، إحداهما إثبات الحقوق والأخرى تفنيد الادعاءات ..

وقبل الاستطراد في مسألة المرافعات، ينبغي علينا أن نوضح العلامات مثار الخلاف بين الطرفين توضيحا يلقي الضوء على المرافعات التي سوف تتركز حولها أساساً:

عدد العلامات موضع الخلاف ١٤ علامة، مقسمة إلى ثلاث مجموعات :

(١) المجموعة الأولى، وهي المجموعة الواقعة في المنطقة الشمالية من خط الحدود ، وهي تسع علامات ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ . وهذه العلامات ليست في موقع يشكل خطورة ، لأنها في منطقة صحراوية مليئة بالكثبان الرملية، كما أن المساحة المتنازع عليها ضئيلة للغاية.

(٢) المجموعة الثانية، وهي مجموعة العلامات الأربع الواقعة في رأس النقب وتشكل أهمية استراتيجية ملحوظة من الناحية العسكرية ومن حيث المواصلات ، فعن طريقها يمكن اختراق

---

(١) د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق.

سيناء بسهولة. وهذه العلامات، وهى:

٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨.

(٢) علامة الحدود رقم ٩١ فــى طابا، وهى أهم وأخطر نقطـــة على خط الحدود كله الممتد من رفح إلى رأس طابا.

ويجدر بنا أن نوضح مجموعات العلامات أكثر بأن نذكر مساحة الخلاف بين الطرفين فى كل علامة وفى كل مجموعة من المجموعات :

الرقم المسلسل	رقم العلامة	مساحة الخلاف بالمتر	مساحة كل مجموعة بالكيلو متر المربـــــع
١	٧	٥٨	
٢	١٤	١٧	
٣	١٥	١٥	
٤	١٧	١٥	
٥	٢٧	١ر٧	
٦	٤٦	٢	
٧	٥١	٥	
٨	٥٢	١٣٤	
٩	٥٦	٢ر٦	
			٠ر٧٩
١٠	٨٥	٢٣٧١	
١١	٨٦	١٧٤٠	
١٢	٨٧	١٦٥٥	
١٣	٨٨	٤٥	
			٨ر٣

الرقم المسلسل	رقم العلامة	مساحة الخلاف بالمتر	مساحة كل مجموعة بالكيلومتر المربع
١٤	٩١	٩٦٢ حتى بئر طابا ٧٤٢ حتى الصخرة الجرانيتية	
			٢ر١ (١)

إذاً مساحة ال ١٤ علامة المتنازع عليها ٢٩ر١٠ كم٢ ، بينما المساحة الكلية لشبه جزيرة سيناء تبلغ ٦١٠٠٠ كم٢.

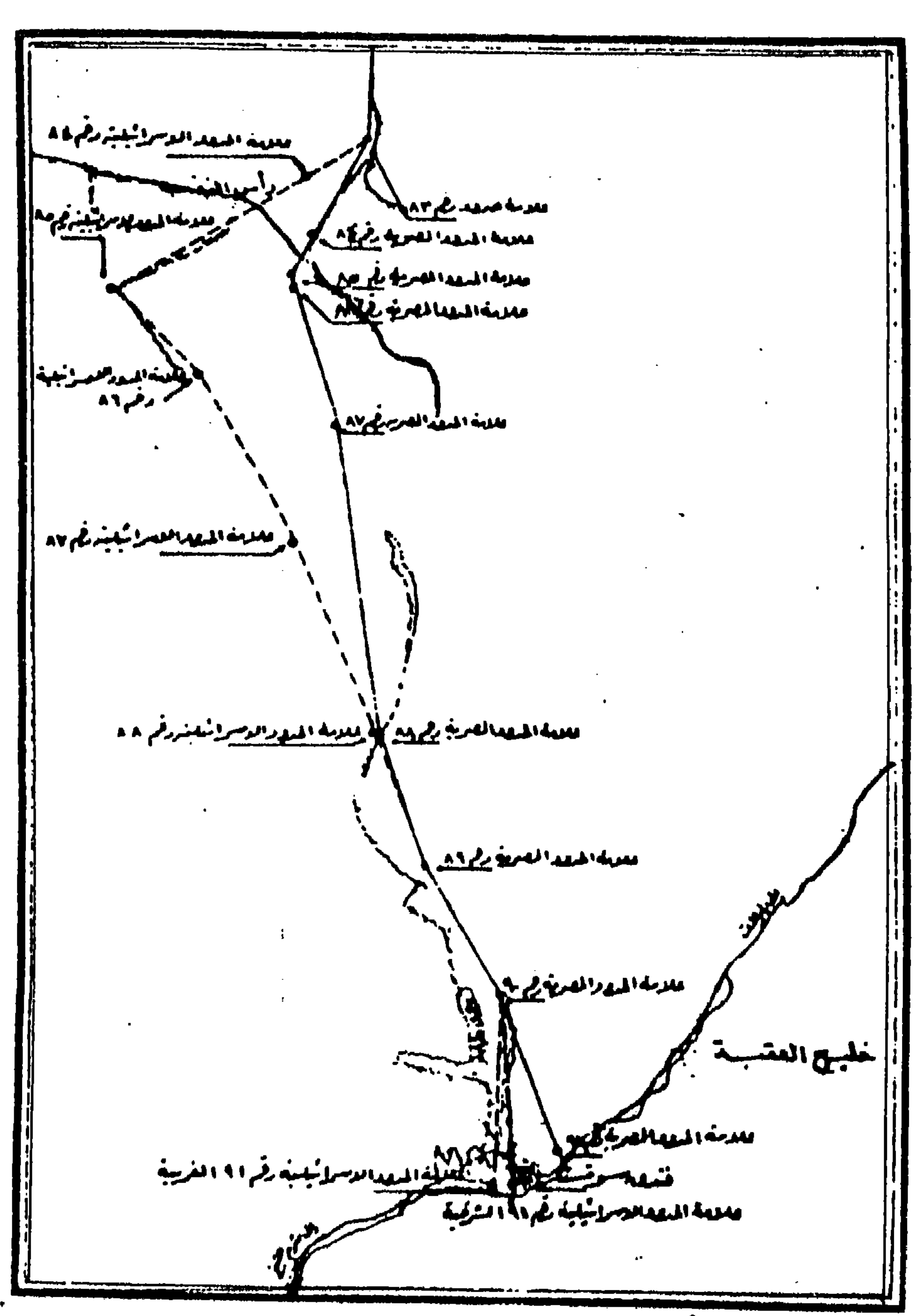
وطول خط الحدود المتنازع عليه ١٥ كم تقريبا، بينما طول خط الحدود كله من رفح حتى طابا ٢١٩ كم.

ولست أقصد بالمقارنة ، الاستهانة بمساحة المنطقة المتنازع عليها، فحبة الرمل الواحدة من رمال سيناء تهون في سبيلها الدماء...

وقبل أن نتحدث عن المرافعات، ينبغي علينا أن نشير إلى أن المحكمة كانت نموذجا مشرفا من حيث الحيدة، وإعطاء كل ذي حق حقه، والالتزام بالمواعيد الواردة، وعدم إعطاء ميزة لطرف على طرف آخر . فإذا تكلم ممثل طرف نصف ساعة مثلا، فمن حق ممثل الطرف الآخر أن يرد أيضا في نصف ساعة. ولم تعط المحكمة أولوية لطرف

---

(١) لواء صلاح الدين الخطيب : المرجع السابق، ص ٢٩.



منطقة طابا ورأس النقب ..
وعليهما علامات الطرفين

على طرف آخر، فعندما فكرت فيمن يبدأ الكلام أولا ، قامـــــت بإجراء قرعة.

وهنا نصل إلى المرافعات، وتتركز حول إثبات الحقـوق وتفنيد الادعـــــــاءات :

ـ كان أول عمل قامت به هيئة الدفاع المصرية، هو إثبـــــات قدسية الحدود. وقد سبق لنا أن تحدثنا عن ذلك عند ذكرنا لموضوع الخرائط والأسانيد التي قدمهاالجانب المصرى ضمن مذكراته لإثبـات الحق المصرى.(١)

ونضيف هنا خطاباً موجهاً من الخارجية المصرية إلى المستر سمارت (السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف في الحدود عند رفـــح لإثبات قدسية الحدود المصرية :

مشـــــــروع

عزيزى مستر سمارت

أتشرف بأن أنهى لسعادتكم أن وزارة الدفاع الوطنى أحالـــت إلى وزارة الخارجية كتابكم رقم ١٠ / ٥ / ٤٧ المؤرخ ١٤ / ٣ / ١٩٤٧ الذى وجهتموه إليها.

ويتبين من هذا الكتاب أن محافظ سينا قد أخطر ضابـــــط القوات البريطانية المرابطة بناحية رفح بأن وزارة الدفاع الوطنـــى

(١) راجع نص الوثيقة ص ٣٠٤ ، ٣٠٥

رغبة منها في إحكام الرقابة على الحدود قد اعتزمت إقامة سور على الحدود الشرقية المصرية وسيترتب على بناء هذا السور اختراق معسكر الجيش البريطاني برفح.. ثم أشرتم سعادتكم في الكتاب المذكور إلى أن هناك اتفاقا ضمنيا اقتضته الدواعي العملية والإدارية من شأنه افتراض أن الحدود المصرية واقعة على طول التخطيط القبلي والغربي لذلك المعسكر وأن جناب القائد العام لقوات الشرق الأوسط لايمكنه أن يوافق على أن يخترق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر ولو أنه من جانب آخر لايرى مانعا من إقامة ذلك السور بجانب التخطيط القبلي والغربي للمعسكر .

وردا على ذلك الكتاب لايسعني إلا أن أذكر لسعادتكم أنه لايوجد أي اتفاق من هذا القبيل بشأن الحدود المصرية التي تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل والتي لايجوز أن تتأثر بوجود معسكر في منطقة ما.

كما أود أن أبين لسعادتكم أن السور الذي تقيمه وزارة الدفاع الوطني لإحكام المراقبة لايتبع خط الحدود المصرية إذ قد روعي في تخطيطه أن يكون بالوضع المناسب لإحكام المراقبة. وهناك شقة من الأرض المصرية واقعة بينه وبين خط الحدود الحقيقي تختلف اتساعا بحسب طبيعة الأرض.

ومن جانب آخر أود أن أبلغ سعادتكم وجهة نظر السلطات المصرية في شأن هذا المعسكر الداخل جزء منه في الأراضي المصرية، وهي تتلخص في طلبها قيام السلطات البريطانية في أقرب وقت ممكن

بإخلاء الأراضي المصرية من هذا الجزء من المعسكر القائم علينـــا، وذلك لكي يتمكن الرجال المختصون من إدارة الأشغال العسكريـــة المصرية بجهة الحدود، من إقامة السور المزمع بناؤه، والذين تبــه عليهم بالكف مؤقتا عن أعمال البناء حتى يتم الإخلاء المطلوب .

وإنني أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب لسعادتكم عن أخلـــص تمنياتي.

٣ أبريل ١٩٤٧م — وكيل الخارجية

طـه السيـد نصـــر(١)

وحول الوجود المصري الدائم والثابت في طابا، قدم الدكتور يونان رزق بعض تقارير إدارة المخابرات وإدارة أقسام الحدود المصرية:

إدارة المخابرات ـ وزارة الحربية:

من بارلو إلى القائم بأعمال حاكم سيناء ١٠ أغسطس ١٩١٤.

يبدو كل شيء هادئا الآن على طريق العقبة. وقد أصبح لدينا الآن مركزان في رأس النقب وطابا وسوف نتعرف مبكرا على أي شيء غير طبيعي يمكن أن يجري في هذه المنطقة. ومن الصعب الآن الحصول علـــى أخبار موثوق منها من معان. فمع أن عملاءنا يقولون أنهم موجـــودون هناك غير أن ذلك مشكوك فيه وأعتقد أن أفضل طريقة للحصـــول على معلومات هو العقبة حيث يتداول السكان فيها كل الأنبـــاء.

---

(١) د. يونان رزق : وثائق السيادة المصرية على طابا، مجلة السياسة الدولية،عدد يناير ١٩٨٩ ، ص ٢١٤.

من بارلو (نخل) إلى مراسل (القاهرة) ٤ أغسطس ١٩١٤

ليس هناك ما يشير إلى أى نشاط غير عادى على الحدود أتوقع أن يصل عيسى افندى إلى العريش اليوم قادما من يافا حيث من المنتظر أن يحمل معه أخبارا هامة.

وسوف يتم تنبيه المراكز الجديدة فى رأس النقب وطابا لتبلغ بأى شيء غير عادى يجرى على طريق العقبة.

هذا وأطلب الموافقة بوضع عشرة إضافيين من رجال البوليس كذا اعتماد مالى تحت تصرفى للحصول على المعلومات فى حالة الضرورة.(١)

من التقرير السنوى لإدارة أقسام الحدود المصرية ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ :

(١) محافظة سيناء:

عُملت إصلاحات مهمة للطريق بين الشط والقدس. وبالنسبة للزيادة العظيمة فى عدد السياح الذين يمرون على هذا الطريق يجب إجراء تصليحات كبيرة به كل سنة. وفى الجزء الواقع بين القسيمة والحدود عدلت بعض المنحنيات وجعلت مستقيمة ثم أعيد تمهيد هذا الطريق وأزيلت الرمال التى انهالت على النقب بجهة (متلا). ومهد الطريق بين الشط وبين المرة بأكمله. وقد كانت نتيجة هذه الإصلاحات أن أصبح فى سيناء طريق صحراوى من الدرجة الأولى صالح لتسيير السيارات بسرعة ٦٠ كيلو مترا فى الساعة بين الشط وصدر الحيطان وبين الحسنة والحدود. ومع الأهمية

---

(١) د. يونان رزق : وثائق السيادة المصرية على طابا ، ص ٣١٤، ٣١٥

الكبيرة التي لهذا الطريق الذى هوحلقة اتصال بين الطرق العالمية فإن الحالة المالية لم تسمح لتصليح الجزء الواقع بين صدر الحيطان والحسنة وطوله نحو ٨٠ كيلو مترا وما زال هذا الجزء في حالة سيئة .

وقد أنشيء طريق إلى طابا على شاطيء البحر وبهذا أصبحت هذه النقطة على اتصال بطرق سيناء العامة. ومما يذكر بالشكر لفرق العمال التابعة لسلاح الهجانة الذى يشرف عليه حضرة صاحب العزة الأميرالاى هاتون بك أنها قامت بإنشاء طريق صالح للمرور من الطور إلى الشرم والنبك .

أما في الطرق الأخرى بالمحافظة فلم تعمل سوى إصلاحات بسيطة . ونظرا لعدم وجود مبالغ كافية استدعى الأمر العدول عن عمل أى إصلاح في الطريق بين الشط والدير والطور . ومن المستحيل أن يقام بإصلاح كل طرق هذه المحافظة بالمبلغ القليل الذى يمنح لهذا الغرض . وبما أن طريق الدير لايطرقه سوى السياح وليس له أهمية كبيرة من الوجهة المصلحية أضف إلى ذلك أنه يخترق صحراء ذات تربة حجرية رملية قلما يوجد بها المواد اللازمة للتصليح فقد أصبح ذلك الطريق في حالة . . .

من التقرير السنوى لمصلحة أقسام الحدود ١٩٢٢ ١٩٢٣

(٢) محافظة سينا :

لم تخصص لهذه المحافظة أية مبالغ لمبان جديدة هذا العام . .

ولكن باتباع الطرق الاقتصادية أمكن بناء مصنع للحدادين وآخر للنجارين ومخزن لأدوات البنائين. وكل هذه أقيمت في فناء واحد خلف الجراج وهكذا أمكن أن تجمع مصانع المحافظة في بقعة واحدة (الأمر الذى يدفع) إلى حسن سير العمل وتأديته على الوجه الأكمل.

ولقد أصبحت مصانع المحافظة الآن على أتم استعداد، ويمكنها بعد الحصول على المخرطة الجديدة القيام بجميع الإصلاحات اللازمة للسيارات والماكينات بل وصنع بعض قطع غيار صغيرة وفي مصنع الحدادين أمكن عمل كوز وركب عليه منفاخ صنع محليا وقد كان هذا الكوز وافيا بالغرض المطلوب.

وقد رممت وأصلحت مباني استراحة الحسنة ونقطة بوليس العريش ونقطة رفح. أما في طابا فقد تم إصلاح بناء قديم وأعد للاستعمال كحجرة استراحة للموظفين الذين يقومون لتلك الجهة (١).

وعن قوة بوليس فلسطين قدم التقرير السنوى عن عام ١٩٢٣ منطقة بير سبع :

استمرت خلال العام عمليات مد هيمنة البوليس إلى وادى عرابة وبامتداد حدود سيناء.

وقد تم في ٢٣ فبراير نقل المركز الذى كان موجودا في عين

---

(١) د. يونان رزق : وثائق السيادة المصرية على طابا ص ٣١٥.

غوريـــان إلى أم الرشراش [١] علـى خليـج العقبة وهو موقـــع مناسـب لأهداف الأمـن العام ويوفـر إمكانيـات جيـدة لرجـال المكـــو .

كما قدم الدكتور يونان شهادة عن موقع العمود ٩١:

رحلة مس بلاودن في سيناء:

J.M.C. Plowden, Cuse In Sinai, 1940

طابا موقـع لايتسم بالجاذبيـة، وأكثر معالمها لفتـــا للاهتمـام مجموعـة من نخيـل الدوم الطويل، وكانت أول ما رأيناه مـن هـذا النـوع مـن النخيـل. وجذوع هـذه الأشجـــار مقسمة إلى حد يبدو الأمر معه وكأنهـا أشجار غابـة .. وقـد أبلغـت بأن هنـاك استراحـة حكومية صغيرة في طابا.ولكـــن يبـدو أننا كنا في موقـع لانستطيع مشاهدتها منه.

ومنـذ ربـع قـرن كانـت طابا مسرحـا لما اسمـى (بحادثة طابـا) عندمـا عبـرت القوات التركية الحـدود المصريـــة وأقامـت معسكـرا هناك وقـد تمت تسوية الخـلاف وقامـــت لجنة مـن الضباط الأتـراك والبريطانييـن بتعييـن خـــط الحدود بين الأراضي المصـرية والتركيـة . وكـان الخـط

---

(١) كانت أم الرشراش في كل التقاريـر آخر مراكـز حدود فلسطين في عهد الانتداب ولم تذكر طابة في أى مناسبـة كمكـان لوجود رجال الحدود الفلسطينييـن.

الذى تم رسمه يترك طابا داخل سيناء ويمتد في شبه استقامة إلى رفح على البحر المتوسط، وهو لازال حتى اليوم خط الحدود بين مصر وفلسطين.

وبعد مغادرة طابا بوقت قصير درنا حول قاعدة تل عال على قمته عمود يعين الحدود.(١)

- كان الأساس في تحديد حدود مصر الشرقية، هو الاتفاقية التي عقدت بين مصر والباب العالي في أول أكتوبر ١٩٠٦م.

والنص التركي لتلك الاتفاقية ، هو النص الوحيد المعتمد والذى وقع عليه الجانبان. فقد أصر الجانب التركي على ألا يعتمد أى نص غيره، باعتبار أن مصر في ذلك الوقت كانت ولاية تركية . وهكذا رفض الأتراك التوقيع على الترجمة الانجليزية والترجمة العربية لهذه الاتفاقية.

ومن حسن الحظ أن الجانب التركي اتخذ هذا القرار. فقد لاحظ الدكتور يوسف أبو الحجاج أن الترجمة الإنجليزية قد جانبتها الدقة فيما يتعلق بالمادة الأولى من تلك الاتفاقية، حيث ورد بها

(١) د. يونان رزق: وثائق السيادة المصرية على طابا، ص ٣١٥

أن الحد يبـــدأ عند (نقطة) رأس طابا at the point . of Ras Taba . ولما كانت كلمة (رأس) التـي تعنـي بالإنجليزية headland لايستقيم جغرافيا أن تكون لها (نقطـة).[1]

خالج الدكتور يوسف أبو الحجاج الشك في صحة تلك الترجمة ، فجاء إليّ بالكلية يطلب مني ترجمة المادة الأولى من التركيـة وصدق حدس الدكتور يوسف، فقد اتضح أن النص التركي لهـذه المادة يخلو من لفظ (نقطة). فهو ينص على أن بدايـة الحدود هي (رأس طابا) وليس (نقطة رأس طابا) التي تـرد في الترجمة العربية للاتفاقية أيضا.

وبعد أن أطلعت الدكتور يوسف ابو الحجاج على الترجمـة الصحيحة لاتفاقية الحدود التي لايوجد فيها كلمـة (نقطـة) ، سارع بإخطار الدكتور عصمت بعد المجيد وزير الخارجيـة المصرية في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٦، ونبهه إلى خطورة الموضوع، فقـد تستغله إسرائيل ضد صالح مصر ، خاصة وأن مشارطة التحكيم القـول بأن العلامة ٩١ تقع عند (نقطة رأس طابا).[2]

---

(١) د. يوسف ابو الحجاج : أضواء جديدة على البداية الجنوبية لحدود مصر الشرقية، العدد ١٨ للسنة ١٨ من المجلة الجغرافية العربية ، ص ١ ، ٢ القاهرة ١٩٨٦.

(٢) لايوجد في الجغرافيا شيء اسمه نقطة رأس كذا. وحينما نحـدد رأس طابا أو أى رأس في سيناء أو في الصحراء الشرقية عامة ، فإن رأس يقصد به بروز عام موجود. (د. يوسف ابو الحجـاج: طابا مصرية، تحقيق سلوى ابو سعده، في المصور بتاريـخ ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٨٨م).

وصدق حدس الدكتور يوسف مرة أخرى. فقد نشرت مجلة جيروزاليم بوست الإسرائيلية بعددها الصادر في ٢٢ / ١١ / ١٩٨٦ مقالا عن منازعة إسرائيل لمصر في شأن طابا، بقلم بنسي موريس، Benny Morris ، ركز فيه على ما جاء في المادة الأولى من الترجمة الانجليزية للاتفاقية من أن الحد يبدأ من (نقطة) رأس طابا. وأرفق بالمقال خريطة كروكية تبرز النتوء الساحلي الذى يوجد فيه التل الجرانيتي أو الربوة الجرانيتية granite knob الذى تدعي إسرائيل أنه بداية الحد، أى موضع العلامة ٩١ في زعمهم، والذى بني فيه اليهود فندق سونستا.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تطرح في مشارطة التحكيم موضعين محتملين في رأيها للعلامة ٩١، أحدهما : التل الجرانتيي، والثاني هو (بير طابا) في الجزء الغربي من دلتا وادى طابا حيث يوجد شجر الدوم.(١)

ويستطرد الدكتور يوسف، قائلا : أن الجزء الجنوبي من حدود مصر الشرقية يمتد على طول قمم الحافة الجبلية المطلة على وادى طابا من الشرق. وبداية هذه الحدود وهي (رأس طابا) كما ورد في اتفاقية ١٩٠٦م، لايمكن إلا أن تكون في الموضع الذى تلتقي فيه تلك الحافة بخليج العقبة. ونظرا لأن هذه البداية أو العلامة ٩١، هي لب الادعاءات الاسرائيلية حول الحدود، فمن المهم أن نبرز الأدلة التي تثبت ما نقول.

---

(١) د. يوسف أبو الحجاج: المرجع السابق ،ص ٢ ، ٤

من أهم الأدلة بلا شك أن اتفاق هذه البداية مع التقـــــــــه الحافة الجبلية بخليج العقبة هو الوضع الجغرافي المنطقي لبداية خـــط حدود يمتد على طول قمم تلك الحافة. وهذا ما يحقق فعلا الفصــــل المثالي بين وحدتين سياسيتين في منطقة صحراوية كمنطقة طابـــا . وليس من الطبيعي بأى حال من الأحوال أن يُختار الحد بحيـــــث يسير في أرض سهلية عبارة عن وادٍ مجاور لسلسلة جبليــــــة.

ويقدم الدكتور أبو الحجاج تدعيما لهذا المنطق الجغرافـــــي في الصريح من تقرير مهندس المساحة الانجليزى (ويـــد) الـــذى رافق الفريق المصرى لرسم خط الحدود ١٩٠٦م. يقول التقرير : (تمت إقامة سائر الأعمدة (أعمدة الحدود) في نقط مناسبـــة على الجروف الشرقية لوادى طابا، وفي النقطة التى تلتقي فيها هـــذه الجروف بخليج العقبة).

ويختتم الدكتور يوسف ابو الحجاج مقاله بنتيجـــة منطقية ، يقول فيها : (لو كان قصد المفاوضيين المصريين والأتراك سنة ١٩٠٦م أن يكون هذا التل هو بداية الحدود ، لجاء ذلك في نـــص المادة الأولى [(١)].

ويشير في مقال آخر إلى أن خط الحدود الذى تم تحديده سنـــة ١٩٠٦م يضرب به المثل كنموذج للحدود التى وضعت على أســــــس

---

(١) د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق ، ص ٤ـ ٦

جغرافية سليمة، تمت عن طريق تحديد المساحة بصورة دقيقة، ورسم خرائط صحيحة. كما أن هذا الخط يتمشى مع الظواهر الطبيعية كالسلسلة الجبلية المطلة على الوادى والتى يسير معها خط الحدود شرق وادى طابا مباشرة، وتوجد عليها العلامات الجنوبية كلها، وهي : ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩.[1]

اختارت إسرائيل منذ البداية موقعين للعلامة ٩١ وهما الصخرة الجرانيتية و (بير طابا) عند أشجار الدوم ، بينما اختارت مصر موقعا واحدا. واختيار موقعين يعطى انطباعا بأن الطرف الإسرائيلى لم يكن يدرى أين تقع العلامة ٩١، أو أين موقعها الحقيقى. بالإضافة إلى أن المحكمة عندما انتقلت على الطبيعة فى زيارتها الميدانية للمنطقة، وجدت هناك آثارا للموقع المصرى ، حيث توجد قاعدة خرسانية. وعندما زارت المنطقة الإسرائيلية وجدتها مسطحة، وليس هناك أى خط أو سلك أو آثار أو أدلة على وجود نقطة حدود...

وقد أثارت إسرائيل هذه النقطة بالذات ، لأنها كانت تعلق آمالا عريضة على قضية تبادل الرؤية ، حيث ذكرت أن الموقعين اللذين اختارتهما للعلامة ٩١ يوجد بينهما وبين النقطة ٩٠ تبادل رؤية، فى الوقت الذى لايتوافر ذلك بين النقطة التى اختارتها مصر للعلامة

---

(١) د. يوسف ابو الحجاج: طابا مصرية، تحقيق سلوى ابو سعدة، فى المصور بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨.

٩١ وبين العلامة ٩٠ (١)

وبمراجعة المادة الثالثة من اتفاق الحدود المعقود ١٩٠٦م، والذى أوردتُ ترجمته العربية التى تمت ١٩٠٦م وترجمتى له أيضا ص ٢٤٩ ، يتبين لنا أن هذه المادة تنص على أن (تُقام أعمدة على طول الخط الفاصل ابتداء من النقطة الواقعة على ساحل البحر الأبيض إلى النقطة الواقعة على خليج (العقبة) فى حضور مندوبى الطرفين ، بحيث يمكن رؤية كل عمود من العمود الذى يليه).

وقد قامت هيئة الدفاع المصرية بالرد على هذا بتقديم بعض الوثائق التركية التى تؤكد على أن لجنة مصرية تركية مشتركة قامت بترميم بعض علامات الحدود خلال الفترة من ١٩٠٨ - ١٩١١ م.

وإذا استبقنا الأحداث نجد أن نص الحكم الذى صدر جاء مشيراً إلى أنه رغم أنه من الصحيح أن تبادل الرؤية متحقق فى النقط الحدودية كما أشارت إسرائيل، إلا أنها ليست حجة إلزامية، كما أن سرعة عمليات القائمين بالمسح الأرضى فى آخر يوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء.(٢)

---

(١) د. مفيد شهاب : طابا، وكيف عادت مصرية، تحقيق أسامة عجاج بآخر ساعة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٨م

(٢) د. مفيد شهاب : المرجع السابق،

- وأثارت إسرائيل مسألة (نقطة باركر) . فقد طلبت من المحكمة العمل على تأجيل الحكم، نظرا لأن السؤال كان خاطئا بالنسبة للعلامة ٩١، لأنها ليست العلامة الأخيرة. وقدمت ما يثبت وجود هذه العلامة ، والتي سميت (نقطة باركر). وذلك رغم أن مشارطة التحكيم التي وقعت عليها مصر وإسرائيل تذكر أن العلامة ٩١ هي الأخيرة.

وقد رد الدفاع المصري، قائلا: أما أن هناك حسن نية فيما قالته إسرائيل ، وأنها اكتشفت بالفعل وجود هذه النقطة بعد توقيع المشارطة، ففي هذه الحالة نتفق على اعتبار النقطة ٩١ هي الأخيرة. وأما أن إسرائيل سيئة النية، وكانت تدرك أن هناك علامة أخيرة وكسرتها وأزالت آثارها تماما، وجاءت في المحكمة لتكشف عن ذلك بسوء نية. ففي هذه الحالة يوجد في القانون الدولي مبدأ (الإغلاق). بمعنى أنك إذا تسببت في وقوع طرف في خطأ، وتعتمد عليه في بناء دفاعك، فإن الحجة تتحول ضدك. وفي كل الأحوال على المحكمة أن تختار بين الموقعين المصري والإسرائيلي للنقطة ٩١ ، وعلينا أن ننسى كلمة الأخيرة.

وإذا أردنا أن نستبق الأحداث ، فعلينا أن نذكر أن حكم المحكمة جاء مؤيدا للحجة المصرية، حيث أشار إلى أنه بغض النظر عما إذا كانت العلامة ٩١ المتنازع عليها الأخيرة أم قبل الأخيرة فإنها علامة متنازع عليها بين الطرفين. ويُطلب من المحكمة أن تحدد الموقع. وأنا كمحكمة أرى أن الموقع المصري هو الصحيح[١]..

(١) د. مفيد شهاب : المرجع السابق.

ـ كانت هناك محاولات من جانب الإسرائيليين أيضا لاستغلال كلمة سلسلة وهي كلمة أو مصطلح جغرافي جاء في النص الإنجليزى لترجمة الاتفاقية المصرية التركية لسنة ١٩٠٦م. فقالوا نحن موافقون على أن خط الحدود يسير مع السلسلة ridge ، ولكن هل يسير أعلى السلسلة أم في أسفل السلسلة أم في جزئهما الأوسط، هذا غير محدد. وحددوا خط الحدود لكي يسير أسفل السلسلة.

وأمام هذا الادعاء، طلب مني الدكتور يوسف ابو الحجاج النظر في النص التركي لاتفاقية الحدود لسنة ١٩٠٦م مرة أخرى، فلم أجد كلمة سلسلة، ولكني وجدت أن خط الحدود يسير مع قمم المرتفعات المطلة على وادى طابا من الشرق.

وقد جعل خطأ الترجمة الانجليزية القديمة لاتفاقية ١٩٠٦م الدكتور يوسف يشير عليّ وعلى الدكتور أحمد السعيد بالاشتراك معه في إعادة الترجمة بدقة، لتلافي الأخطاء الموجودة بها. وبعد أن قام ثلاثتنا بترجمتها من التركية إلى الانجليزية ، آخذين في الاعتبار حذف كلمة نقطة point وتغيير كلمة ridge إلى كلمة Summit ، وقعنا عليها، ثم ختمناها بختم جامعة عين شمس. وقدمت كوثيقة إلى المحكمة.[1] وتعد من أخطر الوثائق التي قدمت إلى هيئة التحكيم، كما يقول الدكتور أبو الحجاج، لأنها تناولت نقطتين من أهم نقاط الخلاف بين الجانبين.

---

(١) انظر نص الترجمة التي قام بها ثلاثتنا ضمن ملاحق هذا الكتاب، ص ٤٠٠ ـ ٤٠٤

ويروى الدكتور يوسف وقائع الدفاع فى هذه النقطة، فيقـــــول: جاء الجانب الإسرائيلى في دفاعه وسكت تماما عن مسألـــة تحديد كلمة نقطة، ولم يذكرها، بل إنه قال في ترجمته : (تبدأ الحـــدود من رأس طابا) ولم يقل : (نقطة رأس طابا). وهناك مذكــــرة من المذكرات التي قدمت من الجانب الإسرائيلى تختفى فيهـــــا كلمة نقطة تماما.

أما فى المسألة الخاصة بتحديد القمم، فقد قال الجانب الإسرائيلى أنها مرتفعات وليست قمما. فحين تحدثتُ أمام المحكمة فـــــــى مارس ١٩٨٨م فى جنيف . وقام محامى الدفاع الإسرائيلى لوتربـــاخ بالدفـــاع ، متسائلا عما يقوله الدكتور أملـــون كوهين فـــى هـــذا الشأن فى ترجمته الإنجليزيـــة عن النص الأصلى لاتفاقية الحـــدود المعقودة سنة ١٩٠٦م. فأجبته بأنه أيا كان التعريف بقمــــم أو مرتفعات ، فإن المهم هو أن خط الحدود لايسير مع أسفل السلسلـــة. وأضفت فى حديثى للمحكمـــة ، قائلا: أما كلمة مرتفعــــــات ، فالجانب المصرى غير مستعد لقبولها على علتها، بل إننى أعتـــــب على الدكتور كوهين أنه لم يورد أية مصادر أو مراجع لترجمته. أما الجانب المصرى، فقد أورد أربعة قواميس عالمية معتمــــــــدة ، مع ذكر الصفحات التى ورد فيها التعريف بهذه الكلمات المتنـــازع عليها. هذا فضلا عن أن الدكتور كوهين أستاذ مساعد فى التاريــــخ وليس فى الجغرافيا أو فى اللغة التركية.[1]

---

(١)د. يوسف أبو الحجاج: المرجع السابق .

- وتناول الدفاع المصرى موضوع (الخط الإدارى الفاصل) الذى جاء فى اتفاقية ١٩٠٦م. فأشار إلى أن الدولة العثمانية كانت تعتبر مصر إحدى ولاياتها التابعة لها،وحَدُّها حد إدارى يبين التبعية . وبمرور الزمن اكتسب الخط صفة الخط السياسى وليس الإدارى[(١)].

- ويعتبر موضوع كتاب الإحصاء السنوى الذى أصدرت مصر أول أعداده عام ١٩٠٩م من الادعاءات التى رددتها إسرائيل طويلا فى المذكرات المكتوبة وفى المرافعات الشفوية، وركزت عليها تركيزا كبيرا وعولت عليها كثيرا، لتستغلها فى إثبات أن العلامة ٩١ تقع عند الصخرة الجرانيتية، لكى يكون فندق سونستا داخل حدود إسرائيل. وبهذا تكون هذه العلامة نهاية الحدود عند طابا.

تضمنت مقدمة الكتاب التى تتذرع بها إسرائيل تعريفاً بخط الحدود المصرى، جاء فيه أن هذا الخط ينتهى فى شرقه إلى الجنوب بطابا. وداخل قوسين جاء الحديث عن صخرة جرانيتية مع تحديد طولها وعرضها. وتمسك الإسرائيليون بما بين القوسين، واعتبروه مؤيدا للموقع الذى ادعوه.

وقد بذل الدكتور يونان رزق جهودا مكثفة للكشف عن الادعاء الإسرائيلى، مستندا على تعريفات أخرى لبعض البقاع فى مصر

---

(١)راجع ص ٢٥٧ ، ٢٥٨

تناولها متن الكتاب بنفس الطريقة غير العلمية وغير الدقيقة. فعند الحديث عن الإسكندرية اختار واضع المقدمة فنار رأس التين ليحدد خطوططولها وعرضها. وحدث نفس الشيء عند الحديث عن بور سعيد حيث اختار فنارها الكبير، وعن السويس حيث اختار الشاليه الخديو. ولم يكن معقولا أن فنار الاسكندرية وفنار بور سعيد وشاليه الخديو في السويس تشكل حددوا لهذه البلاد.

وقدم الدكتور يونان رده على الادعاء الإسرائيلي. وقام المحامون المصريون بعرض رد الدكتور يونان على المحكمة بيوم ١٢ أبريل ١٩٨٨ فتعرى الادعاء الإسرائيلي تماما من أية مصداقية وفقد الفرصة حتى عن مجرد تقديم رد معقول.

وقد شعر محامي الجانب الإسرائيلي أن الإسرائيليين خدعوه، عندما دفعوه إلى أن يكرس هذا الوقت الطويل من دفاعاته لمثل هذه الحجة الواهية، حتى أنه رفض غاضبا التورط في مسألة الكتاب الإحصائي السنوي أكثر من ذلك. وترك مهمة الرد الضعيف على آخر ما جاء به المصريون للمندوب الإسرائيلي روبي سيبل (مدير الإدارة القانونية بالخارجية الإسرائيلية) ، الذى شعر يقينا بأن الجانب المصرى قد أوقعه في الفخ.(١)

وقد اكتشف الدكتور يونان أيضا أن الخطأ الذى ورد في مقدمة طبعة ١٩٠٩م، لم يتكرر في الطبعات اللاحقة.

(١)د. يونان رزق : الحرب السرية حول طابا: أسرار معركة الوثائق، مقال في المصور بتاريخ ٣٠ ـ ٩ ـ ١٩٨٨م.

- ويضيف الدكتور أبو الحجاج، قائلا : ادعى الجانب الإسرائيلي أن وادى طابا الشمالي الأعلى ليس هو وادى طابا، ولكنه يقع إلى الغرب منه. وفي الغرب منه اختاروا رافدا من روافد وادى طابا لااسم له على الخريطة، وحددوه بأنه وادى طابا.

ووفقنا الله فى أن نثبت أن كلام الإسرائيليين لايستقيم من الناحية الجغرافية، لأن الوادى الذى يقولون عنه أنه الوادى الرئيسي، ما هو إلا رافد من روافد الوادى الرئيسي، بدليل أن انحداره أشد من انحدار الوادى الذى نحدده نحن كوادٍ رئيسي. فالأقل انحدارا هو الرئيسي وفقا لأسس الجغرافيا الطبيعية.

وقام الدكتور يوسف برسم قطاع جغرافي يثبت هذا الكلام بالرسم والأرقام عن طريق قسم الرسم بالمساحة العسكرية. وقدم كوثيقة للمحكمة. وهنا لم يتمكن الدفاع الإسرائيلي من الرد على الأسانيد والإثباتات المصرية ، فما كان منه إلا المراوغة. وعلق على ذلك بسؤال ، قال فيه : هل كان مَنْ وضع الحدود فى سنة ١٩٠٦م على دراية بكل هذه الأساليب الجغرافية المدنية المعقدة ؟ والجواب : إن الوادى الرئيسي كان واضحا لهم حتى بمجرد النظر . ولم يكونوا على علم بأنه سينشأ نزاع بيننا وبينكم فى سنة ١٩٨٨م.(١)

- كما تمكن الدكتور ابو الحجاج من أن يثبت أيضا أن بعض

---

(١) د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق.

المعالم الجغرافية الأخرى في منطقة النقب مثل جبل فتحي باشا، لايمكن إلا أن يكون داخل حدود مصر بوسائل جغرافية من هذا النوع.

ــ وقام الدكتور يوسف بعمل بعض الرسوم البيانية عن وادى طابا الأعلى إلى جانب رسومات أخرى. فالجزء الأعلى من وادى طابا ليس مذكورا بهذا الاسم على الخرائط، وهو ما حاول الجانب الإسرائيلى استغلاله في دفاعه قائلا أن وادى طابا الأعلى اسمه وادى الجزيرة . وكان رد الدكتور يوسف، قائلا : أن هذا شيء شائع في الصحارى العربية عامة. فمن الممكن أن تأخذ بعض الأودية اسمين أو أكثر حسب القبائل. وأحضر خريطة صغيرة لوادى فيران في جنوب سيناء اسمه وادى فيران في جزئه الأدنى ووادى الشيخ في جزئه الأعلى حول دير سانت كاترين. وفي شبه الجزيرة العربية يوجد وادٍ اسمه وادى الرُّمة في جزئه الأعلى الموجود في الكويت، واسمه وادى الباطن في جزئه الأسفل بالمملكة العربية السعودية.. وعلى هذا لايشكل هذا الموضوع مطعنا.[1]

ــ وإكمالا لهذا الجهد الرائع الذى بذله الدكتور يوسف ابو الحجاج قدم مذكرة أخرى لهيئة التحكيم تتعلق بمنطقة المرتفعات المطلة على وادى طابا، وهى السلسلة التي تسير مع خط الحدود وتَصفها بأنها سلسلة مستمرة تخلو من الأودية والتقطيع، وتعتبر

---

(١)د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق.

برانس منطقة طابا مثل البرانس الموجود بين فرنسا وأسبانيــــــا على حد قوله.

فجاء محامى الجانب الإسرائيلىلوتر باخت خلال إحدى جلســـات المرافعة فى مارس ١٩٨٨ وسأل الدكتور ابو الحجاج ، قائـــــلا: كيف تقولــون فى مذكرتكم أنها سلسلة منيعــة تخلو مـــــــن الأوديــة، بينما هناك وادٍ اسمه وادى خضرة ، لم أستطع قفــــزه بقدمــى ؟ فرد عليه قائلا : أنه وادٍ غاية فى الصغر، فلا تخلـــو سلسلة من خدوش . إنه مثل الخدش . ولكن المحامى صمم على أن يريه خريطة إسرائيلية معلقة ومكبرة،التركيز فيها على وادى خضـــــرة. فطلب الدكتور يوسف قياس المسافات بالمسطرة، فوجد أن هـــذا الوادى لايزيــد عرضه على مائة متر . عند ذلك رد على المحكمــة، قائـــــلا: ما قيمة مائة متر فى خط حدود يمتد أكثر من مائتـــى كيلو متر . إنه خدش بسيط لايخل باستمرارية هذه السـلسلة.

وينهى الدكتور ابو الحجاج كلامه فى مقاله، قائلا: لم يكـــــن للزعم الإسرائيلى حول خط الحدود أية شرعية أو أيه حجيـة.(١)

ــ وقدمت إسرائيل بعض الوثائق البريطانية التى تشيـــــر إلى وجود عدد من الجنود الأتراك فى طابا ١٩١٣م.

واستند رد الدفاع المصرى فى هذا الموضوع على نص المـــــادة

---

(١)د. يوسف أبو الحجاج : المرجع السابق.

السادسة من اتفاقية الحدود المعقودة بين مصر وتركيا ١٩٠٦م، والتي تنص على : (استفادة العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والبوليس الحربي (الجندرمة) من المياه الموجودة في الجهة الغربية من الخط الفاصل). وبناء على ذلك فإن وجود عدد من الجنود الأتراك سنة ١٩١٣م في طابا، لايعني أن طابا لم تكن مصرية في هذا التاريخ اللاحق على اتفاقية الحدود المصرية التركية.(١)

ـ وأخذ الدكتور مفيد شهاب الجزء القانوني الخاص بالسلوك اللاحق . وهو معيار من أهم معايير القانون الدولي وفي منازعات الحدود بصفة خاصة. فالسلوك اللاحق، هو سلوك كل طرف نحو المنطقة المختلف عليها.

فإذا كان ثابتا أن إسرائيل قد انسحبت من طابا بمقتضى اتفاقية الهدنة سنة ١٩٤٩م، وهذا أمر مسلم به، ثم دعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٧م للانسحاب من سيناء ، فانسحبت فعلا من سيناء بما فيها طابا بالطبع. وهذا ثابت بالأوراق والمستندات وبمراسلات الأمم المتحدة وشهادات الشهود. وهذا في حد ذاته يشكل قرينة قوية جدا وقاطعة، حيث لايمكن لأى إنسان أن ينسحب من أرضه، ولكنه ينسحب من أرض الغير. فانسحاب ١٩٤٩م من طابا ، وتأكيده مرة أخرى سنة ١٩٥٧م بعد العدوان الثلاثي

---

(١)د. يونان رزق : قضية طابا : معركة الوثائق ، محاضرة في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، في ١٦/١٠/١٩٨٨م.

علـى مصر ١٩٥٦م، يعتبر قرينة قاطعة علىأنه يتعامل مع طابا علـــى أنها ليست ملكا له.[1]

ويتحدث الدكتور ابو الحجاج عن الخرائط التى أصدرتها إسرائيل سنة ١٩٦٤ موضحة فيها الحدود بينها وبين مصر، وطابا داخل حـــدود مصر. ثم قامت بسحبها من كتب المدارس ومن المكتبات سنـــــة ١٩٨٣م ، وأبدلتها مصلحة المساحة الإسرائيلية بخرائط تظهــر فيهــا طابا داخل حدود إسرائيل . وقد فضحت جريدة حوتـــــــــم الإسرائيليـة هذا العمل ، قالت : (سرقنا أرضا من مصر فـــــى أبريل ١٩٨٢م). ثم أضاف كاتب المقال ، قائلا : (لو مثلـــتُ إسرائيل فى مباحثاتها مع مصر لشعرت بحرج شديد...)[2]

قدمت مصر خرائط ١٩٦٤م وخرائط ١٩٨٣ هذه مع نسخة مـــن جريدة حوتم إلى هيئة التحكيم، وطلبت من المحكمة أن تطلـــب من الوفد الإسرائيلى ترجمة ما جـاء فى الجريدة من اللغة العبريـة إلى الإنجليزية. فأُسقط فى يد الإسرائيليين، ولم يجدوا مناصا مـن تقديم ترجمة دقيقة. الأمر الذى جعل المحكمة والجانب المصـــرى يقدمان الشكر للجانب الإسرائيلى على أمانة الترجمة، وما جـــاء فيها مؤيداً للحق المصرى. ومن الجدير بالذكر أن الوفد المصـــرى

---

(١)د. مفيد شهاب : هكذا ترافعنا فى قضية طابا، تحقيق سلـــوى ابو سعده فى المصور بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٨٨م.

(٢) د. يوسف ابو الحجاج: قضية طابا: المسرح الجغرافى ، محاضرة فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، فى ١٩٨٨/١٠/٣٠م.

كان يحمل معه ترجمة إنجليزية دقيقة ومعتمدة لنص المقال، لإبرازها وقت اللزوم إذا أقدمت إسرائيل على تحريف الترجمة.. إلا أن الوفد الإسرائيلي فطن إلى ما يمكن أن يقوم به الوفد المصري.(١)

وهذه الخرائط والمقال تعتبر قرينة على أن إسرائيل تتعامل مع طابا لعي أنها أرض مصرية، وليست أرضا إسرائيلية.

وقدمت مصر صورا مصورة لبعض المصورين والرحالة الذين طافوا بمنطقة الحدود، تتضح فيها طابا وبها علم مصر أو جنود مصريون. كما قدم الوفد المصري الجريدتين اللتين تحدثتا عن نسف الإسرائيليين للعلامة ٩١. وتعتبر هذه كلها قرائن على أن طابا مصرية.

ويعتبر انتقال هيئة التحكيم للزيارة الميدانية لخط الحدود ضمن القرائن القوية، لأنهم شاهدوا على الطبيعة مواقع العلامات كما وصفها المصريون.

من هذه الشواهد كلها كان واضحا أن الجانب الإسرائيلي بصرف النظر عن المستندات التي قدمها، لم يكن له أيه حجة قانونية تساند موقفه. إنما كان يركز دائما على أن يجد منفذاً لإضعاف الحجة المصرية.(٢)

---

(١) د. يوسف ابو الحجاج: قضية طابا: المسرح الجغرافي.

(٢) د. مفيد شهاب : هكذا ترافعنا في قضية طابا..

ـ ويعتبر مبدأ تنفيذ الالتزامات بحسن نية، أحد المبادىء القانونية التى استخدمتها هيئة الدفاع المصرية. فليس مهما أن تنفذ الالتزامات فقط ، ولكن يجب أن تنفذ بحسن نية. وهو مبدأ هام للغاية فى القانون الدولى، استخدمه الجانب المصرى استخداما ممتازاً، وأثبت عن طريقة أن سلوك مصر كان دائما بحسن نية فى جميع تصرفاتها، فى الوقت الذى كان فيه التصرف الإسرائيل يتسم بسوء النية.

ـ ومن المبادىء الأخرى التى دافع بها المترافعون المصريون، مبدأ افتراض أن الأرض التى تحت يد إنسان هى أرضه حتى يثبت العكس. وطابا كانت فى حوزه مصر باستمرار على مر التاريخ. وكون إسرائيل وضعت يدها عليها ١٩٦٧م، فهذا وضع مؤقت شأن كل سيناء، لأن هذا احتلال.

ـ وهناك أيضا مبدأ يقول أن الاحتلال لاينبغى أن يغير من الصفة القانونية للأرض . فاحتلال الأرض وضع مؤقت ، ولاينبغى تغيير معالمها إلى أن تتم التسوية والجلاء عنها.

* *

أما عن الدفاع الإسرائيلى ، فقد كان يحاول أن يرد على الحجج بمحاولة التقليل من قيمة المبدأ. فإذا أشار الدفاع المصرى إلى مبدأ السلوك اللاحق ومبدأ حسن النية . يكون رده أن إسرائيل لاتلتزم بهما متعللا بأنها كانت فى حالة حرب مع مصر. كما يضيف

زاعما بأن هذه المبادىء لاتسرى وقت الحرب، ومن ثم فهي لاتلتزم بالقانون. وكان رد الجانب المصرى يتركز في أن هناك مبادىء قانونية واجبة التطبيق في حالة الحرب والسلم. وهناك أخرى تطبق في حالة الحرب.

- وكان الدفاع الإسرائيلي عموما، يتبع سياسة التشكيك في المبادىء القانونية وفي حجج مصر. ومن هنا لم ينجح في أن ينفذ إلى ثغرة قانونية أو تاريخية أو جغرافية [1]، لأن الدفاع المصرى كان يقوم على التفاني والتجرد.

- وهناك بعض الكتب والتقارير التي قدمها الدفاع الإسرائيلي محاولا بشتى الوسائل إيجاد ثغرة أو منفذ للتدليل على حججه الواهية الباطلة، ومنها كتاب تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها لنعوم بك شقير.

ورد في كتاب نعوم ص ٦٢ : (وادى طابا) وهو ينشأ من جبل طرف الركن ونقب العقبة ويصب في الخليج قرب مصب طويبة على ثمانية أميال من قلعة العقبة براً وستة أميال بحراً. وهو الوادى الذى وقع الخلاف عليه ١٩٠٦م بين الدولة العلية والحكومة المصرية، فبقى في حد مصر. وجعل مبدأ الحد الفاصل أكمة صغيرة في جنبه الأيسر عند مصبه بالخليج سميت رأس طابا...)

وهذا التحديد الخاطىء ورد الرد عليه في مرافعات الدفاع المصرى.

---

(١) د. مفيد شهاب : هكذا ترافعنا في قضية طابا.

وترجم نعوم شقير نص اتفاقية الحدود من التركية إلي العربيـــة في كتابه، فذكر في نص المادة الأولي من ترجمته: (المادة الأولي: يبدأ الخط الفاصل الإداري ، كما هو مبين بالخريطة المرفوقة بهـــذه الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة علي الساحل الغربي لخليـــج العقبة ويمتد الي قمة جبل فورت ماراً علي رؤوس جبال طابـــا الشرقية المطلة علي وادى طابا . . .)

وهذا الخطأ في ترجمة المادة الأولي هو نفس الخطأ الذى جـــاء في الترجمة العربية للاتفاقية سنة ١٩٠٦م. وقد سبق لنا أن ذكرنـــا مناقشة الدكتور يوسف أبـــو الحجاج لمسألة كلمة (نقطة).

وجاء في ص ٦١٦ من كتاب نعوم: (كان أول عمود بنوه علـــى رأس طابا السبت ٣١ ديسمبر ١٩٠٦ أعطوه نمرة ٩١ . . .)

وهـــذا تحديد غير دقيق للعلامة ٩١ ، سبق أن تناولناه فـــي المرافعـــات . .

ومن الكتب التي قدمها الدفاع الإسرائيلي مقتطفات من كتيـــب: فلسطين وشرق الأردن في ديسمبر ١٩٤٣، ما نصة نقلا عـــن إدارة مخابرات البحرية البريطانية:

عن حدود المنطقة (ص ١)

ويمتد خط حدود فلسطين من العقبة علي طول الخليج إلي بير طابا ثم باتجاه شمالي غربي إلي البحر المتوسط إلي الشمال الغربي من رفـح مباشرة (خط عرض ١٩ / ٣١° شمالا وخط طول ١٢ / ٣٤° شرقا).

عـن العقبـة (ص ٥٢٢)

تعتبر العقبة من وجهة نظر بحرية أهم نقطة فى شرق الأردن بسبب موقعها الاستراتيجى قرب حدود سيناء ـ فلسطين. فلسطين ، شـرق الأردن، شرق الأردن ـ العربية السعودية. يجرى حدود سيناء ـ فلسطين باتجاه شمالى غربى من بير طابا على بعد ثمانية أميـال جنوب غرب العقبة حول ساحل الخليج. وتجرى حدود فلسطين ـ شرق الأردن....

ومن محضر اجتماع لوزارة المستعمرات فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٥م قدم الدفـاع الإسرائيلى:

الحدود إلى جوار العقبة

تتبع الحدود المصرية ـ الفلسطينية الحدود القديمة بين مصـر والامبراطورية العثمانية. وهى تبدأ على خليج لعقبة عند بير طابـة وتسير باتجاه شمالى غربى إلى البحر المتوسط.

وعلى قدر ما نعلم فإن الحكومة المصرية راضيـة تماما عـن الحدود الحالية ولم يثـر حولها أى تساؤل.

ومن تقرير للمخابرات السودانية فى أبريل ١٩١٣ قـدم الإسرائيليون :

شبه جزيرة سيناء

جاءت التقارير بزيادة المراكز التركية فى كل من رفح وخـان

يونس وام عميد وان الباشا قد وصل إلى العقبة ومعه مدفعان . ويقال أنه قد تم نصب المدفعين في طابا وجبل بيريو.

وتقول تقارير غير موثوق بها بأن حشد القوات المصرية على طول الحدود هو الذى تسبب في هذه الخطوة التركية.(١)

ومن الجدير بالذكر أن المدفاع الإسرائيلي عندما أحس - بعد أن قطعت المرافعات شوطا - أن الحكم سيكون في غير صالح إسرائيل لضعف أسانيدها وحججها ومستنداتها، بدأ يعمل على جر المحكمة إلى مناقشات جانبية ، لتحويلها إلى ساحة سياسية، لطرح مسألة أصل النزاع العربي الإسرائيلي وأسبابه. وموقف العرب من إسرائيل، وعدم اعترافهم بها، ورفضهم التعامل معها. وذلك بهدف كسب تعاطف هيئة التحكيم وإبعادها عن مهمتها المحددة.

ومن هذه المناقشات :

- أن مصر تمتلك ٢٧٥ كيلو مترا على شاطيء خليج

---

(١) د. يونان رزق : وثائق السيادة المصرية على طابا، ص ٢١٨

العقبة. وكانت إسرائيل تحتل سيناء بكاملها بعد حرب ١٩٦٧م ثم انسحبت منها. ولايضير مصر أن يكون لإسرائيل كيلو متر واحد على شاطيء خليج العقبة، تستغله في السياحة فقط.

- أن حل قضية طابا عن طريق التحكيم لن ينهى العداوة بين مصر وإسرائيل . وبهذا فالحكم لاطائل من ورائه ولا فائدة ترجى منه. والأجدى أن يحل بالتوفيق، كي يحل سلام فعلى في المنطقة بين الطرفين ويسود مبدأ حسن الجوار.

- لماذا هذا الاهتمام بمساحة صغيرة من الرمال الصفراء.

ولم ينجح الوفد الإسرائيلي في جر المحكمة إلى مثل هذه المناقشات التي تتعلق بالمسائل السياسية، ولاتستند على أسانيد قانونية. كما أن الجانب المصرى كان واعيا بكل الأساليب التي اتبعها الدفاع الإسرائيلي، لإبعاد المحكمة عن هدفها وعن الخط الذى رسمته لها مشارطة التحكيم. وكان ينبه من آن لآخر بالتمسك بشروط المشارطة وعدم الخروج عنها.

* *

وفي المرافعات الختامية قام السفير نبيل العربي بإلقاء كلمة ختامية باعتباره ممثلا لمصر في القضية . وقد جاء فيها:

السيد الرئيس .. قضاة المحكمة الموقرين..

باعتبارى وكيلا عن مصر فإنني أشرع في إلقاء البيان والمرافعات

الختامية نيابة عن حكومة مصر . لقد انتهى البروفيسور بويت لتـوه من تلخيص الأدلة والحجج المقدمة من الطرفين. والآن أقترح وباختصار شديد التعريف بالموضوعات التي ترى حكومتي أنها صلب القضيـة. وفي حيـن سأقتصر على الجوانب الأساسية من القضية، فإنـي سأتجنب إرهاقكم في هذه المرحلة المتأخرة جدا بمسائـل تفصيلية . وآمل أن يحالفني التوفيق في مساعدة المحكمة في إيضـاح بعض هذه الموضوعات :

السيد الرئيس .. سوف أبدأ بنقطتيـن في غاية الأهميـة. إنهما نقطتان تأمل مصر ياسيدى أنكم وقضاة المحكمة الموقرين سـوف تعوتهما وتضعونهما في الاعتبار على الدوام لـدى مداولاتكم فـي القضية في الشهور القادمـة:

النقطة الأولى، سيدى الرئيس .. هي أن إسرائيل لم تقـدم، وأكرر لم تقدم ، أدنى دليل على أنه كانت هناك في أى وقـت علامة حدودية في النقطة ٩١ (أ) (شرق أو غـرب) والأكثر مـن ذلك، وربما الأهم من ذلك في قضيتنا هذه أن إسرائيل لم تقـدم خريطة واحدة تؤيد قضيتها حول ٩١ (أ) (شرق أو غرب).

الحقيقة الثانيـة المهمة، التي تأمل مصر أن تعوها، أن تتذكروا على الدوام أن هدف مصر من هذا التحكيم هو حل النـزاع نهائيا وبالكامل. وبالتالي يعود الوضع القائم الموجود كاملا، والذى كـان سائدا قبل الاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٦٧. هذا هو هدفنـا الوحيد الذى من أجله جئنا إلى هذا التحكيم.

السيد الرئيس .. إن واجبكم والقضاة الموقرين هنا محـــدد بصورة تامة الوضوح فى المشارطة.

- إن واجبكم الذى أؤكده مع كل الاحترام الواجـب ليس هو تحديد الحدود. إنه اتخاذ قرار بموقع علامات الحـدود المعرفة تحديدا. إن واجبكم سيدى الرئيس، أؤكد مرة أخرى، ليس بالتأكيد التفكير فى إعادة رسم الحدود.

- إن كلا من معاهدة السلام والمشارطة تعترف وتقر باعتبـار ذلك نقطة انطلاق، بأن هناك حدودا معترفا بها. وتؤكـد الأدلة المقدمة لكم، ليس تلك التى من جانب مصر فقط، بل التـى مـن جانب إسرائيل أيضا، دون أدنى شك أن خط الحدود مرسـوم كاملا ونهائيا منذ أكثر من ثمانيين عاما مضـت . فضلا عن أن هـذه الحدود المعترف بها قائمة فى هذه اللحظة . ولذلك فإن النـزاع مقصور على موقع هذه العلامات الحدودية المحددة.

- وقد يبدو للوهلة الأولى أن مثل هذا الواجب بسيـط. ولكن ما من أحد يقرأ المذكرات المكتوبة ويستمع إلى المرافعـات الشفوية المكثفة لايمكنه إلا أن يقول وبجدية أن واجبكم أكثـر من صعب وأكثر من مرهق. وأنكم جديرون تماما بأن تقضوا فـى هذا الأمر باعتباركم محكمة تحكيم تضم هذه النخبـة من الشخصيات .

السيد الرئيس .. إن مـن الضرورى حتى فى هذه المرحلة النهائية أن أعبر بكلمات قليلة عن صياغة المشارطة والظروف التـى

أحاطت بها . ولقد تحدث البروفيسور بويت باقتدار شديد عن ذلك . ولعلني أطرح أيضا جانبا شخصيا منذ أن رأست وفد مصر في هذه المفاوضات . إني أكرر مرة أخرى ، سيدى الرئيس، أن المشارطة صيغت على أساس مشترك بين الطرفين. إن واجب المحكمة هو تحديد مكان علامة حدودية واحدة بعد العلامة المتفق عليها ٩٠ B P . وهذه العلامة ، وفقا لبنود مشارطة التحكيم الموقعة في سبتمبر عام ١٩٨٦ هي علامة الحدود الأخيرة رقم ٩١. ونص ملحق المشارطة يؤكد ذلك تماما. ولم يرد ذكر من جانب إسرائيل خلال مفاوضات المشارطة عن مدى التغيير الذى أحدثته في طبوغرافية المرتفعات الشرقية المطلة على وادى طابا. أو أن التغييرات التي أحدثتها إسرائيل، اشتملت على تدمير مكان علامة حدودية. لقد انطوت هذه التغييرات ـ كما نرى الآن ـ بالفعل على تدمير تام للموقع المفترض لعلامة باركر، إن البطاقات الوصفية التي قدمها الطرفان متفقة مع الخلاصة القائلة بأن هيئة التحكيم أمامها أن تختار بين العلامة (E) B P ٩١ والموقعين اللذين قبلنا أن تقدمهما إسرائيل في هذه القضية بخصوص العلامة ٩١ B P . ولو كان لدى إسرائيل تحفظات سرية ـ ونحن لانعرف مدى هذه التحفظات ولانعلم عنها شيئا بخصوص هذه النقطة ـ وهي تحفظات نابعة بالطبع من معرفتهم بوجود علامة سابقا في الموقع المفترض لعلامة باركر ، فإن إسرائيل لم تعرب عنها في عام ١٩٨٦م. وهذا هو السبب سيدى الرئيس في أن مصر ملزمة الآن بأن تصر على أن إسرائيل ممنوعة قانونا من تقديم حجتها بشأن (العلامة الأخيرة) فيما يتعلق بتفسير المشارطة.

- الحقيقة سيدى الرئيس، هى أن تفسير المشارطة المقدم من إسرائيل لن يؤدى فقط لانتهاك للمشارطة من جانب المحكمة كما أشار البروفيسور بويت لتوه. بل إلى تورط إسرائيل فى ثلاثة انتهاكات مختلفة لتعهداتها الدولية إزاء مصر وفق المعاهدة. نحن نأخذ هذا مأخذ الجد للغاية ياسيدى الرئيس.

أولا : سوف تخرق إسرائيل موافقتها النابعة من ملحق المشارطة، إذا قالت أن العلامة الأخيرة وفق أغراض هذا التحكيم الذى تقرر فى عام ١٩٨٦م هى إما العلامة (E) B P٩١ أو العلامة (أ) ٩١ B P (شرق وغرب).

ثانيا : سوف تخرق إسرائيل التزامها القانونى بحل هذا النزاع نهائيا وبالكامل. وهذا الالتزام القانونى وارد فى كل من استهلال المشارطة واتفاق ٢٥ أبريل سنة ١٩٨٢م.

ثالثا : وربما تكون هناك ضرورة لأن أضيف أن هذه النقطة هى أهم النقاط جميعا. إن إسرائيل سوف تخرق التزاماتها القانونية الواردة فى معاهدة السلام لعام ١٩٧٩م التى تقضى بسحب قواتها خلف الحدود الدولية المعترف بها.

السيد الرئيس .. لايسعنى أن أصدق أن هذه المحكمة يمكنها أن تقبل تفسيراً للمشارطة ينتهى إلى هذه النتائج الخطيرة.(١)

---

(١) ابراهيم نافع: من إبداع أكتوبر إلى إبداع طابا، مقال فى الأهرام بتاريخ ١٠/٧/ ١٩٨٨م.

ويدل هذا البيان لمن يتفحصه بتأن على مدى ما فعلتـــــــــه إسرائيل من مراوغة وادعاء ولوى للحقائق أثناء المرافعـــــــــات الشفوية وعند تقديم المذكرات المكتوبة من قبل، مما جعل ممثل مصــر يلقى هذا البيان ليبين للمحكمـــة ويوضح لها ما تهدف إليه إسرائيل من وراء كل ذلك ..

محاولات إخراج قضية طابا من إطار التحكيم

قام مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية الأمريكية ابراهام سوفير بزيارة لمصر فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٧م، للتباحث حول حل وسط يرضى مصر وإسرائيل فى إطار التوفيق خارج نطاق التحكيم. ولم يُعلَن وقتها شيء عن فحوى الزيارة. إلا أن راديو إسرائيل تحدث عن الموضوع يوم أول يناير ١٩٨٨، قائلا من قبيل المناورة : أن الحكومة الإسرائيلية رفضت اقتراح ابراهام سوفير الذى يقضى بتسوية مشكلة طابا خارج نطاق التحكيم.

وبعد ذلك بأيام قليلة أعلن مصدر مصرى مسئول أن مصر لاتقبل أى نوع من أنواع السيادة المشتركة مع إسرائيل على نقطة طابا. وذلك تعليقا على ما ذكرته صحيفة هاأرتس الإسرائيلية من أن الولايات المتحدة الإمريكية، اقترحت مؤخرا حلاً لتسوية نزاع طابا ينص على سيادة مشتركة بين إسرائيل ومصر على منطقة طابا.

ولما وجد هذا الاقتراح رفضا قاطعا منذ البداية ، قدم سوفير اقتراحا آخر يقضى بتسليم إسرائيل بعلامات الحدود المختلف عليها كما حددتها مصر، وإعادة منطقة طابا إلى مصر بما عليها من منشآت سياحية، فى مقابل :

- أن تقبل مصر مبدأ إدارة المنشآت السياحية في طابا إدارة مشتركة مع إسرائيل .
- السماح للعاملين الإسرائيليين بالدخول إلى طابا والخروج منها ببطاقات مؤقته دون إبراز جوازات السفر .
- منع الشرطة المصرية من التواجد في طابا، لأن هذا يعتبر عائقا يؤثر على النشاط السياحي في المنطقة.

ورفضت مصر ذلك، وصممت على السيادة الكاملة على منطقة طابا، إلا أنها تركت الباب مفتوحا للتفاوض ولم تغلقه أمام المحاولات الأمريكية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الاتصالات بدأ بعد تقديم مصر وإسرائيل لمذكرتيهما الثانية لهيئة التحكيم. ويبدو أن الجانب الإسرائيلي تيقن من نتيجة التحكيم مقدما، بعد أن اطلع على الكم الهائل من الأسانيد والمستندات المصرية، فسعى للحل خارج نطاق التحكيم. وقد استمرت هذه المساعي حتى قبل صدور حكم التحكيم بثلاثة أسابيع تقريبا.

ولما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم قبول من الجانب المصري للمقترحات المقدمة، عاد ابراهام سوفير ، وتقدم إلى الطرفين بأفكار أمريكية جديدة، تقوم في جوهرها على الإقرار بالسيادة المصرية الكاملة على طابا في مقابل بعض التسهيلات التي تتلخص في :

- الدخول بدون تأشيرة لمدة يوم واحد.
- تسوية مسألة الفندق تسوية ودية.
- تشجيع السياحة الإسرائيلية
- عدم محاكمة أى إسرائيلي يرتكب جريمة في منطقة طابا، إلا بموجب القانون الإسرائيلي داخل إسرائيل نفسها.

وقد وجدت هذه الأفكار الأمريكية قبولا عاما من مصر ما دامت تقر بحق مصر في طابا. أما بخصوص التسهيلات التي تطلبها إسرائيل في طابا، فمصر كانت مستعدة لمناقشتها ودراستها على ألا تشكل أى مساس بسيادة مصر على طابا. كان موقف مصر المبدئي أنه لامانع من الاستماع إلى كافة وجهات النظر والمقترحات باعتبار أن هذه الوجهات قائمة على أساس أن طابا أرض مصرية، لابد وأن تعود إلى الوطن الأم. خصوصا وأن المساعى الأمريكية لاتتناقض مع التحكيم ولاتلغيه، وليست بديلا عنه. وهي تتفق مع أصول وجوهر مشارطة التحكيم التي تنص في المادة التاسعة منها على أن (1) (تنظر غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة احتمالات لتسوية النزاع. والأعضاء الثلاثة، هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة... وتنتهي عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سويا بإعلام المحكمة كتابة ، بأنهما قد قررا قبول توصية الغرفة وإيقاف عملية التحكيم.) ومن الجدير بالذكر أن المحكمة قامت بهذا الإجراء إلا أنه لم يسفر عن شيء.

(1) يوسف القعيد : طابا.. ست سنوات وخمسة أشهر وأربعة أيام من المفاوضات، مقال في مجلة المصور بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٨٨م.

وبعد كل هذه المساعي والمحاولات الأمريكية التي استمـــرت إلى ما قبل النطق بالحكم بثلاثة أسابيع، صممت مصر على موقفهـــا المبدئي، وهو السيادة المصرية على كامـــل التـــراب الوطـــني، وعدم التفريط في حبة رمـــل واحدة.

وقائع جلسة الحكم

بعد أن خلت هيئة التحكيم للمداولة لمدة ثلاثة أشهر، انعقدت في قاعة برلمان مقاطعة جنيف في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ للنطق بالحكم.

جلست هيئة المحكمة بالترتيب الذى سبق أن ذكرناه.
وجلس عن يمين المحكمة الجانب المصرى برئاسة الدكتور نبيل العربي ممثل مصر في قضية طابا ورئيس هيئة الدفاع. وجلس عن يسار المحكمة الجانب الإسرائيلي برئاسة ممثل إسرائيل إبراهام تامير مدير عام الخارجية الإسرائيلية. وجلس في الوسط رئيس جمهورية مقاطعة جنيف ووزير عدل المقاطعة ووزير الدولة للشئون الخارجية وسفراء أمريكا وانجلترا وفرنسا والسويد وسويسرا.
وحضر وقائع الجلسة ممثلو الصحافة العالمية ووكالات الأنباء.

وقبل ذكر الحيثيات قرأ رئيس المحكمة المقدمة، فقال:
تنص معاهدة السلام التى أبرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ على أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل (هى الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر وأرض فلسطين التى كانت تحت الانتداب سابقا). وقد توصلت اللجنة المشتركة التى تم تشكيلها إلى اتفاق حول مواقع الجانب الأعظم من المائة علامة التى ترسم الحدود. وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان في الخامس والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٨٢ على طرح القضايا الفنية المتبقية فيما يتعلق

بالحدود الدولية إلى اجراء متفق عليه والذى من شأنه أن يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق مع معاهدة السلام. ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة. وفي الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الطرفان على إحالة خلافاتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود إلى التحكيم.

وتطبيقا لأحكام تسوية التحكيم فإن الأطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين. وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفهيا في جلستين خاصتين.

وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التي سادت خلال الإجراءات بصفة عامة التي وفرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة.

وفي الوقت الذى كانت تمارس فيه المحكمة أنشطتها خلال المرحلة المكتبية بإعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف إمكانات تسوية النزاع.وفي أول شهر مارس سنة ١٩٨٨ أبلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثلي الأطراف أن الغرفة تعتذر عن عدم تمكنها طرح أيه توصيات على الطرفين من أجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التي بذلتها الغرفة من أجل التوصل إلى اقتراح معقول يلقى قبولا لدى الجانبين.

وتشير المحكمة إلى أن الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل كان

قد تم تحديدها أصلا بمقتضى اتفاق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والخديوية المصرية.وتعين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية . ولم يطرأ أى تغيير على خط الحدود سواء حين أصبحت مصر مستقلة أو عندما أصبحت فلسطين إبان فترة عصبة الأمم أرضا تحت الانتداب وخاضعة للإدارة البريطانية كما لم تحدث أية تغييرات أثناء فترة الانتداب أو وبعدها.

حيثيات الحكم :

قبل النطق بالحكم قرأ أمين سر المحكمة ملخص الحيثيات، وعرض فيها الحجج والأسانيد القانونية والجغرافية والتاريخية. وتحدث عن الإجراءات التى اتبعتها المحكمة فى سماع المرافعات والوثائق والمستندات .

جاء فى الحيثيات : بين المسائل الأولية بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق ، والتي وجدت أصلا فى اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨، ثم تكررت مرة أخرى مع إدخال تعديلات طفيفة عليها فى معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٦. ويؤكد إسرائيل أن كلا من بريطانيا العظمى باعتبارها سلطة الانتداب ومصر فى عام ١٩٢٦، قد اعترفت صراحة بالخط المحدد فى عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذى يفصل بين مصر وفلسطين. وبالعودة إلى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت إسرائيل أن المحكمة تشير إلى الخط المحدد فى اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس إلى علامات الحدود التى أنشئت فيما بعد.

والمحكمة لاتوافق على هذا الرأى لأنه أولا وقبل كل شىء فــإن التعبيرين اللذين تحددا فى عام ١٩٠٦ وتحددا باتفاقية سنــة ١٩٠٦ واستخدما فى الإعلانين المصرى والبريطانى فى عام ١٩٢٦ ليس لهمــا معنى فنى خاص، بمعنى أنهما يشيران فقط إلى وصف رسم خــــط الحدود فى الاتفاق مع استبعاد رسم الحدود المنصوص عليه صراحــة فى اتفاق سنة ١٩٠٦. ولا يمكن أن يكون معنى إعلانى بريطانـــيا العظمى ومصر سنة ١٩٠٦ أن تعيين الحدود كما حدث عامـــى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ يمكن إغفاله وهذا أمر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لأن كلا مــن بريطانيا العظمى ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة، فكل من مصر وبريطانيا العظمى قامتا بإجراء عمليات ورسم خرائــط للمنطقة ومن بينها خرائط تشير إلى موقع علامات الحدود، وذلك قبــل وأثناء فترة الانتداب البريطانى على فلسطين. ولم تشكك أى مــن الدولتين على الإطلاق فى الخط المرسوم المحدد . وكذلك فإنـــه يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية إلى الحــدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق إذا كان يمكن الإشارة فحسب وبصورة مباشرة إلى اتفاقية سنــة ١٩٠٦.

ولذلك فإن المحكمة تحدد مواقع العلامات الأربع عشرة للحــدود استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب . وذلــك وفقا لما تم تعيينه والتأكد منه وفهمه بصورة عامة خلال فترة الانتــداب ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ـ ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهى الفترة التى يشــار إليها بالفترة الحرجــة.

ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الحدود خلال فترة الانتداب أو بشأن تأكيد ما توصلت إليه المحكمة، فقد بحثت المحكمة أيضا بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجرد مؤشر من بين عدة مؤشرات أخرى للوضع الذى كان قائما على الأرض خلال الفترة الحرجة. وبنفس الطريقة تدرس المحكمة أى تطور له صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة . كما أن الأحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ أيضا أن تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل إلى الحد الذى قد تكشف به أو توضح الموقف كما كان قائما خلال هذه الفترة الحرجة.

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد أى موضع لأية علامة حدود بخلاف هذا الموضع أو ذلك الذى تطلب مصر أو إسرائيل تحديده والمسجل فى الملحق الإضافة (أ).

موضع العلامات الأربع عشرة: بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات الأربع عشرة المتنازع عليها فى ثلاث مجموعات هى العلامات التسع الواقعة فى أقصى الشمال والعلامات الأربع الواقعة فى منطقة رأس النقب والعلامة ٩١ الواقعة فى طابا.

(١) العلامات التسع الواقعة فى أقصى الشمال : تشير هيئة التحكيم إلى أن أيا من الطرفين لم يول اهتماما كبيرا سواء فى المرافعات الخطية أو الشفهية بعلامات الحدود الواقعة فى أقصى الشمال . وهذا أمر مفهوم على ضوء حقيقة أن المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية . ففى أربع حالات

كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة أمتار، كما تراوحت هذه المسافات في أربع حالات أخرى ما بين ٢٤ و ٦٥ مترا. وفي حالة واحدة بلغت هذه المسافة ١٤٥ مترا.

وعلاوة على ذلك فإن هذه العلامات التسع تقع في منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لاتوجد مصالح جوهرية للأطراف المعنية، فضلا عن أنه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين أو هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات .

أما الدلائل التي قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الأصلية للحدود أو غير ذلك من أنواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الخرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير أوين وويد بشأن رسم الحدود وتعيينها والرؤية البينية التبادلية للعلامات الحدودية على الطبيعة والمعلومات . فإن كل ذلك لم يؤد إلى أية نتائج قاطعة.

وحينما لم يقدم أي طرف أي دليل آخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية، فإن هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما إذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على أو بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاحة . ومن ثم فإن الهيئة كانت تبني حكمها على هذا الأساس . وقد بدأ هذا المعيار مشروعا في حالات قابلت اللجنة المشتركة في عام ١٩٠٦ عندما اعتزمت مد خط مستقيم عبر عدد من علامات الحدود وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة في أن ذلك كان هدف الأطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦، حيث كان يجب أن تمتد

الحدود بصورة مستقيمة على وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة :

وبعد دراسة كافة الأدلة فإن هيئة التحكيم حكمت في خمس حالات لصالح المواضع التي قدمتها مصر وفي أربع حالات لصالح المواضع التي قدمتها إسرائيل.

(٢) العلامات الحدودية ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧، ٨٨ : فيما يتعلق بالعلامات الأربع المتتالية في منطقة رأس النقب، فقد لاحظت هيئة التحكيم أن العلامات القديمة تقع في المواضع المصرية المحددة للعلامات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ وأنه لم تكن هناك من قبل أية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨. وقد أصرت اسرائيل على أن المواضع الأصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وأن أماكنها لا تتفق واتفاقية سنة ١٩٠٦. وبناء على الأدلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة أن علامات الحدود كانت في موقعها الراهن على الأقل منذ ١٩١٥ وخلال فترة الانتداب البريطاني بأكملها.

وتؤكد إسرائيل أن ثلاثة مواقع ورد ذكرها في اتفاق سنة ١٩٠٦ وهي جبل فورت وجبل فتحي باشا ووادي طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الأرض من جانب الأشخاص الذين وضعوا العلامات. وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحي باشا فإن ثلاث خرائط وضعت في الفترة من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩١١، تشير إلى أن هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب خط الحدود الموضح على كافة الخرائط، علاوة على أن إسرائيل تجادل بأن وادي طابا يمتد وراء الشعب

الشمالية وحتى منتصف أحد الروافـــد. وإذا اعتبرت المواعـــم الإسرائيلية إزاء هذه المعالم الجغرافية والتفسيرات المتعلقة ببنـود اتفاق سنة ١٩٠٦ صحيحة، فإن هذه العلامات الثلاث القائمة حاليـــا لن تكون مطابقة للاتفاق.

وترى المحكمة أن الخرائط القليلة التي تستند إسرائيل إليهـــا، إذا أخذت وحدها لن توفر دليلا كافيا ضد صحة وضع علامــــات الحدود القائمة. وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التي قدمـــت للمحكمة والتي تتضمن خرائط الفترة ما بين عامي ١٩٠٦، ١٩٠٧ تشير إلى أن أسماء جبل فورت وجبل فتحي باشا، تأتي بعد المعالـــم التي تمكن أن يتم من خلالها العثور على العلامات حاليا. عـــلاوة على أن كافة الخرائط التي تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التي تستند إليها إسرائيل توضح خط الحدود بنفس الاتجـــاه والشكل مثل الخط الذى تشكله العلامات القائمة حاليا.

كما أن المحكمة ترى أنه ليس هناك أى تعارض بين تحديـــد مصر لموقع جبل فورت والبند الأول من اتفاق سنة ١٩٠٦. والبنـــد الأول لا يتطلب ضرورة أن يكون جبل فورت على الحافة الشرقيـــة لوادى طـــابا أو في نقطة ليست بعيدة عنها . وفيما يتعلق بتسميـــة الرافد الأوسط وادى طابا، فإن المحكمة لايمكنها العثور على أى دليل على أنه كان يسمى وادى طابا على الإطلاق.

ولذلك فإن المحكمة انتهت إلى أن مواقع علامات الحـــدود القائمة ارقام ٨٥ ، ٨٦، ٨٧ لاتتناقض مع اتفاق سنة ١٩٠٦ .

وفيما يتعلق بالوضع القانوني في حالة وجود تناقضات بين مواقع العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الأمر الذى لا وجود له في هذه الحالة، فإن المحكمة قد لاحظت أن عملية وضع العلامات قد تمت على مرحلتين. الأولى : عند تحويل أعمدة البرق المؤقتة خلال سنة ١٩٠٦ . والثانية : عند استبدالها بأعمدة مستديمة في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ إلى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا . ولم يزعم أى طرف منهما على الإطلاق أن اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح.

وترى المحكمة أنه إذا تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة من جانب الأطراف المعينة، فإن عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة صحيحة لاتفاق الحدود ، حتى إذا كانت قد طرأت انحرافات أو إذا كانت هناك بعض أوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط . ومن ثم فقد انتهت المحكمة إلى أن خط الحدود المرسومة سوف تكون له الحجية على الاتفاق في حالة وجود تعارض . ولهذه الأسباب فإن المحكمة قد حكمت لصالح مصر بشأن مواقع علامات الحدود أرقام ٨٥ ، ٨٦، ٨٧.

أما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التي أقيمت حديثا فإن الأدلة التي قدمتها الأطراف للمحكمة لم تكن حاسمة . ولذلك فإن المحكمة قد استندت في قرارها إلى معيار الخط المستقيم، حيث تبين لها أن التحديد الذى قدمته مصر أقرب إلى هذا الخط المستقيم بين علامتي الحدود المتجاورتين من إسرائيل.

(٣) علامة الحدود رقم ٩١ : لاحظت المحكمة أن ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامةالحدود رقم ٩١ بصورة محددة.

بالنسبة لعلامة الحدود الأخيرة رقم ٩١ التي تقع في منطقة رأس طابا على الشاطيء الغربي من خليج العقبة : فإن إسرائيل أشارت إلى موقعين تبادليين أحدهما يقع على هضبة جرانيتية والآخر يقع عند بئر طابا . في حين حددت مصر موقعها عند النقطة التي أصرت على أنه يوجد بها بقايا علامة الحدود. ولاحظت المحكمة أيضا أن مواقف الأطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٩١، قد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى صور باركر التي قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية. وهذه الصور تبين وجود علامة للحدود في موقع عند منحدر صخرى قبالة شاطيء طابا لايمت بصلة للمواقع الثلاثة التي قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ٩١. وقد اختفت هذه العلامة إثر قيام إسرائيل بإزالة جزء من المنحدرات التي أقيمت عليها،عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠ تقريبا.

وقد عكفت هيئة التحكيم أولا على بحث المكانين التبادليين اللذين حددتهما إسرائيل للعلامة ٩١. وكان أحدهما يقع في أسفل الحد الغربي للنتوء الجرانيتي بينما كان الآخر يقع في بير طابا في قاع الوادى . وقد رأت هيئة التحكيم أن الحجة الأقوى لإسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة، حيث كانت المواضع التي حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية من خلال العلامة السابقة عليها

وهى العلامة ٩٠ المتفق عليها، بينما لاينطبق ذلك على المكان الذى حددته مصر. وقد ذهبت إسرائيل فى دعواها إلى أن الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هى أمر ملزم، حيث أن اتفاقية عام ١٩٠٦ تقضى بأن تقام العلامات الحدودية على أساس نقاط تتيح فيما بينها الرؤية التبادلية على الطبيعة. وترى هيئة التحكيم أن هذه الحجة تفقد اعتبارها إذا ما ظهر أن العلامة رقم ٩١ على الرغم من نقص الرؤية التبادلية - كانت علامة قائمة - بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر وأراضى فلسطين التى كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب. قررت الهيئة فى حكمها أن العلامة ٩١ كانت موجودة بصورة منتظمة.

وقد نظرت هيئة التحكيم فى جميع الحجج الأخرى التى قدمت لصالح الموضعين الإسرائيليين البديلين. وهى حجج قامت على الخرائط، ووصف الحدود فى الكتاب السنوى الإحصائى لمصر فى عام ١٩٠٩، وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها إلى عام ١٩٣٦ وهى خاصة بما يدعى بأنها مجموعة من أحجار الحدود، بالإضافة إلى الادعاءات الخاصة بالوجود التركى فى وادى طابا فى الأعوام التى تلت عام ١٩٠٦، غير أن هيئة التحكيم قد رأت أن جميع هذه الأدلة غير قاطعة.

كما نظرت هيئة التحكيم فى الحجج التى أحيلت إليها وتدفع ضد المواضع الإسرائيلية. وبداية فإنه إذا كانت علامة باركر هى فى الحقيقة العلامة الأولى أو الأخيرة فى خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة، فإن ذلك لاينطبق على كلا الموضعين

اللذين حددتهما إسرائيل للعلامة ٩١، وثانيا فإنه ليس هناك دليل يظهر أن أعمدة التلغراف أو علامات الحدود كانت موجودة في أى وقت من الأوقات في أى من الموضعين. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوط التي تصل المواضع الإسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠، لا تتجه لتمتد على قمة التل الشرقي المطل على وادى طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠٦.

أما أداء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالمسألة الخاصة بعلامة باركر. ويظهر الدليل الذى قدم لهيئة التحكيم أن علامة باركر لابد من أنها كانت موجودة خلال معظم فترة ما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما في ذلك أيضا فترة الانتداب. وفيما يختص بالعلامة ٩١، فإن الدليل الأول على وجودها يظهر في خريطة بريطانية عام ١٩١٥، حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدما (٩١مترا) وهو ما يتطابق مع العلامة ٩١. كما أنه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الأراضي أنه كانت هناك علامة حدودية في الموضع الخاص بالعلامة ٩١، وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الأقل.

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج القائلة بأن هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لايمكن أن تعتبر جزءا من خط الحدود.

وفيما يتعلق بالحجة القائلة أن باركر لم يكن يحق له المشاركة في عمل اللجنة المشتركة، فإنه لم يتم تقديم أى دليل

يتعلق بهذه النقطة . وقد أقامت هيئة التحكيم قرارها على الحقيقة الخاصة بأن باركر قد شارك فى عملية رسم الحدود باعتباره ممثلا لمصر ولم ينازعه أحد حينئذ فى هذه المهمة فى هذا الوقت أو فى أى وقت لاحق. ولذا استقرت هيئة التحكيم على أنه لا يوجد أساس للدفاع الذى قدمته إسرائيل.وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم إلى أنه لا يوجد دليل فى أى من الوثائق المحالة إليها على أن الهيكل الأول للعلامة قد وضع فى موضع يختلف عن ذلك الذى وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر.وانتهت إلى أنه حتى فى حالة ما إذا كان باركر غير مخول بذلك، وحتى إذا لم تكن علامة باركر قد وضعت فى نفس الموضع كما يفترض ذلك على أساس موقع عمود التلغراف، وهو افتراض لايوجد له دليل يؤيده، فإن أطراف اتفاقية سنة ١٩٠٦ قد وافقوا بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية فى عامى ١٩٠٦ ، ١٩٠٧، وعلى موضع علامة باركر باعتبارها العلامة الأخيرة على خط الحدود فى هذا الوقت .

أما حجة إسرائيل التى تشير إلى أن العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة فى عامى ١٩٠٦، ١٩٠٧ وأنها ليست إلا كتلة حجرية وضعت فى وقت لاحق فى هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطىء على الخريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على أنها علامة للحدود، فإن المحكمة لم تقرر فى مسألة صحة هذه الحجة الإسرائيلية من عدمها،وقد استندت فى قرارها إلى الحقائق التى لايتطرق إليها الشك . وأشارت إلى أنه لم يكن هناك خلاف على الأقل على أنه منذ عام ١٩١٧ وخلال

الفترة الحرجة حتى فترة ما بعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود فى موضع علامة الحدود رقم ٩١ التى تم اعتبارها خلال هذه الفترة برمتها كعلامة حدود. وترى المحكمة أنه حيث أن الدول المعنية حددت علامة على أنها علامة للحدود على مدى أكثر من خمسين عاما وتصرفت بناء على هذا الأساس فليس هناك مجال الآن أمام أحد الطرفين أو أى طرف ثالث للاعتراض على هذا الافتراض الذى تم الالتزام به لفترة طويلة على زعم أنه خطأ.

والحقيقة الخاصة بأن علامة الحدود ٩١ لم تتميز بالرؤية التبادلية مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦، لم تؤثر على قرار المحكمة. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تنص على أية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فإن المحكمة تعتبر أن هذا المبدأ قد لايكون متماشيا مع وضع العلامات على طول قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا.

وأيضا سرعة عمليات القائمين بالمسح الأرضى فى آخر يوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء. ومع ذلك فإن موقع علامة باركر وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفا بها ومقبولة من بعض الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم من عدم توافر الرؤية التبادلية.

ثم بحثت المحكمة فى النهاية ما أثير من أنه إذا ما كانت علامة الحدود التى تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فإن النقطة ٩١ لم تكن هى علامة الحدود الأخيرة خلال الفترة الحرجة

كما أنها لم تكن قائمة في نقطة رأس طابا على الشاطىء الغربي من خليج العقبة.وتجادل إسرائيل بأنه إذا لم تكن دعوى إسرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة ، فإن المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة للحدود في صور باركر، لايمكن أن تصدر حكما لصالح مصر أيضا ، لأن النقطة ٩١ لم تكن هي آخر علامات الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب . وترى إسرائيل أن هذا الموقف غير مقبول وليس له أية علاقة بعدم وجود قانون قابل للتطبيق. ومن الواضح أن عبارات المحكمة التالية في نقطة راس طابا على الشاطىء الغربي من خليج العقبة، قد أخذ من المادة ١ من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الواضح أنهم أشاروا في عام ١٩٠٦ إلى علامة باركر وليس الى علامة الحدود ٩١ وينبغي مع ذلك أن نأخذ في الاعتبار أن الفقرة الثانية من الملحق الخاص بمشارطة التحكيم تقول أن كل طرف قد أوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفا، وأن العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية أو الأخيرة في سلسلة العلامات الأربع عشرة المذكورة في الفقرة الأولى ولا يمكن أن تكون في الوقت نفسه العلامة قبل الأخيرة الواردة في سياق مشارطة التحكيم . ومن الواضح أن الإشارة على الطبيعة في عام ١٩٨٦ قد لاتكون مفهومة بالنسبة لعلامة باركر خاصة إذا سلمنا بأن موقعها اختفى في عام ١٩٧٠.

إن موضع العلامة ٩١ كان آخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن أن يظهر على الطبيعة في عام ١٩٨٦. وقد كان تصوير هذه العلامة على أنها العلامة النهائية

في ذلك الوقت أمرا لا يحيد عن الصواب .

وفيما يتعلق بكلمات في موقع رأس طابا على الشاطىء الغربي من خليج العقبة، فإن السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم في سنة ١٩٨٦ أن هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩١ ؟ وبعد دراسة هذه المسألة توصلت المحكمة إلى أن هذا الوصف يمكن أن ينطبق على العلامة ٩١، وأن ادعاء إسرائيل بأن ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وأنه ليس هناك ما يحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها .

وبناء على هذه الاعتبارات ، فإن المحكمة ترى أن موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر، وأن المحكمة لاتملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطىء خليج العقبة وما بعده .

وفيما يتعلق بتنفيذ الحكم فإن المحكمة تشير إلى أن المادة الرابعة عشرة من مشارطة التحكيم تنص على الآتي :

١ ــ إن مصر وإسرائيل متفقتان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائي ملزم .

٢ ــ يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام في أسرع وقت ممكن عملا بمبدأ حسن النية .

والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التي أبداها الطرفان

أن جهاز الاتصال المنصوص عليه في الملحق رقم واحد من معاهـــدة السلام بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل سوف يتولى تنفيـــذ هذا الحكم وأن علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها يمكن أن تكـــون بمثابة نموذج لنوع وأسلوب إقامة علامات الحدود.

نص الحكم :

الحكم كما نطقه القاضي: ولهذه الأسباب وبعد المداولات فـــإن المحكمة :

١ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٧ تقع في الموقع الذى عينته مصر وعلى النحو الوارد في الملحق (١) بمشارطة التحكيم الموقعة في الحادى عشـــر من سبتمبـــر سنـــة ١٩٨٦م.

٢ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع في الموقع الـــذى عينته إسرائيل على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطـــة التحكيم.

٣ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ١٥ تقع في الموقع الـــذى حددته إسرائيل على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطـــة التحكيم .

٤ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ١٧ تقع في الموقع الـــذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٥ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٢٧ تقع في الموقع الـــذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٦ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٤٦ تقع في الموقع الـــذى عينتهة إسرائيل على لانحو الوارد في الملحق (١) لمشارطـــة التحكيم.

٧ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥١ تقع في الموقع الـــذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحيكم.

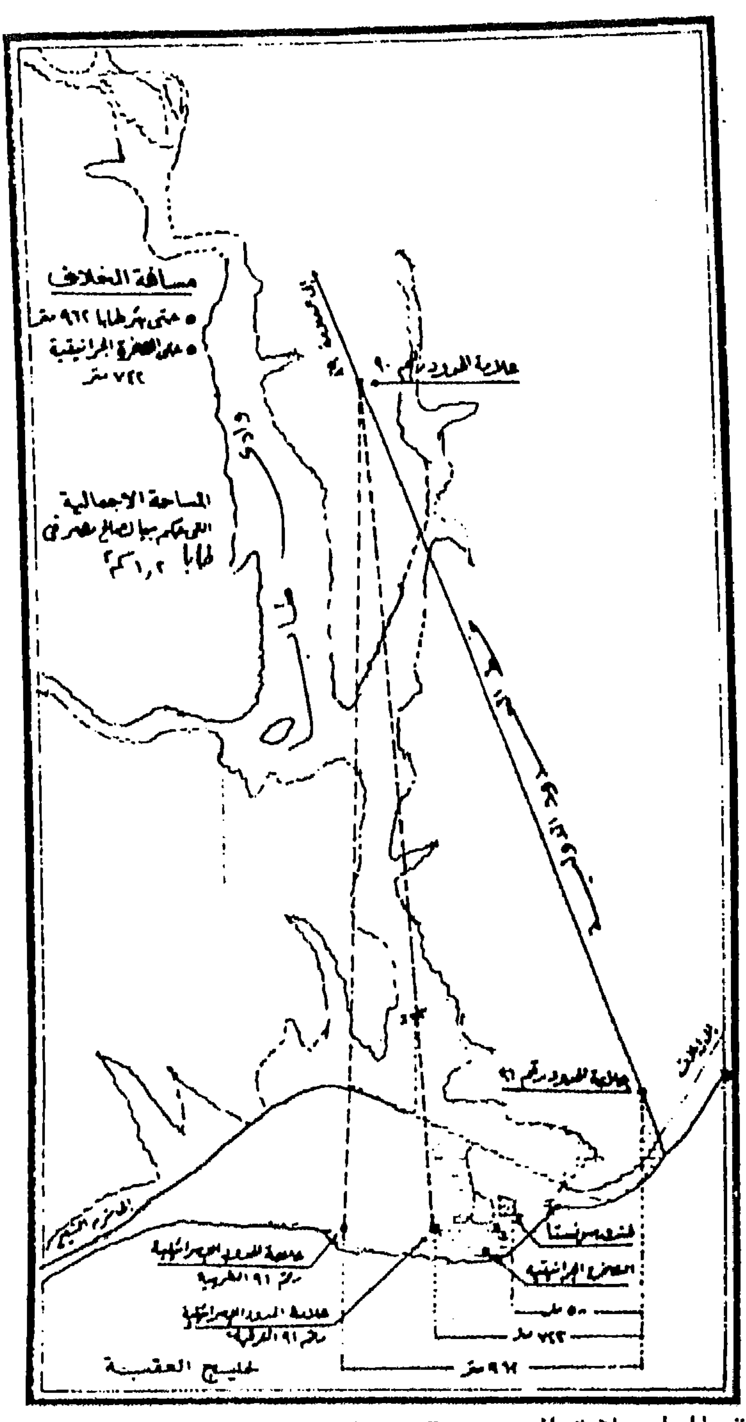
٨ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥٢ تقع في الموقع الـــذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٩ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥٦ تقع في الموقع الـــذى حددته إسرائيل على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطـــة التحكيم.

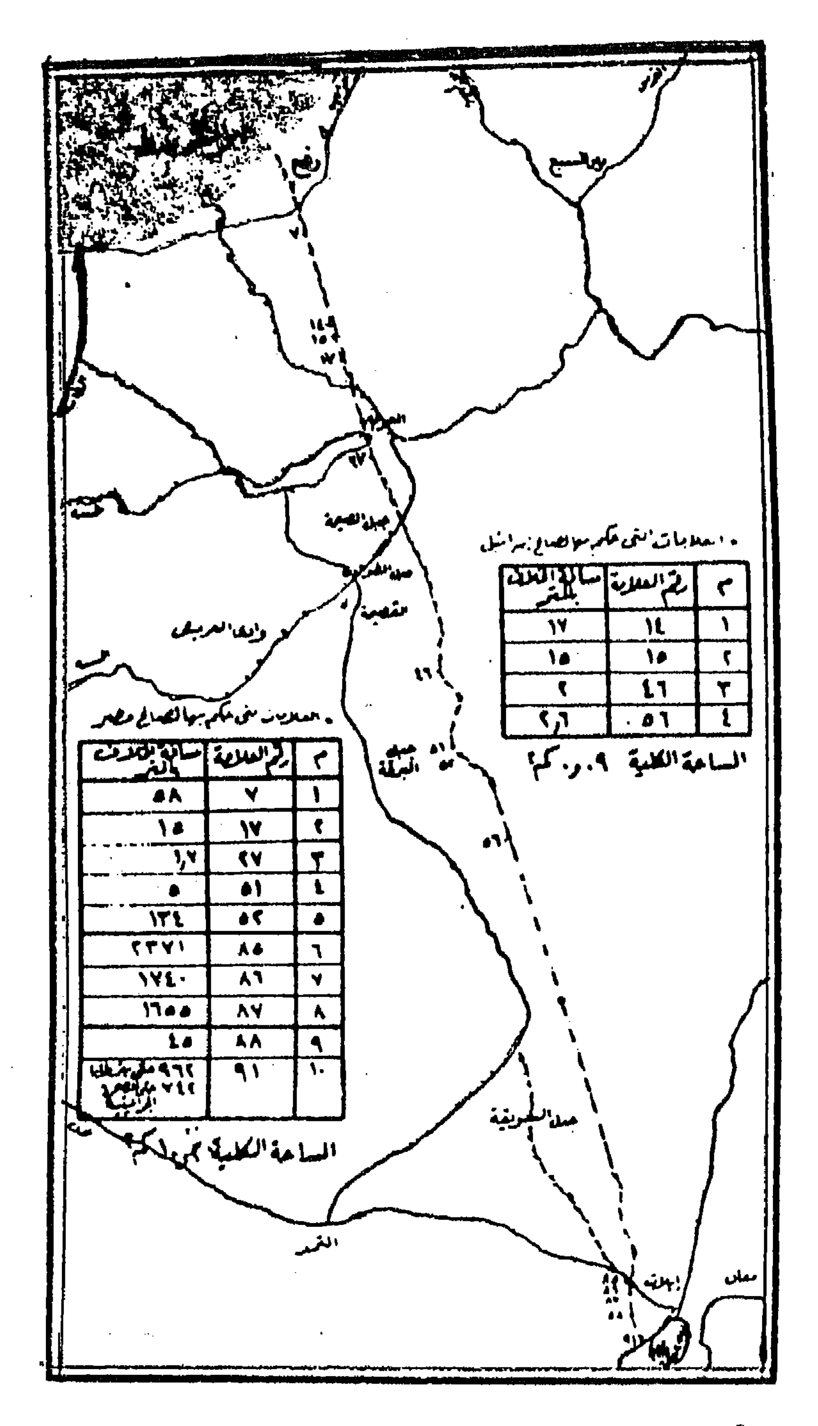
١٠- تقرر بأغلبية أربعة اصوات ضد صوت واحد بأن علامة الحــدود رقم ٨٥ تقع في الموقع الذى عينته مصر على النحو الوارد فـــي الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١١- تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحــدود رقم ٨٦ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فـــي الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٢- تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحــدود رقم ٨٧ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فـــي الملحق (١) لمشارطة التحكـــيم.



منطقة طابا وعلامة الحدود رقم ٩١
والمكانان اللذان ادعتهما إسرائيل للعلامة ٩١



العلامات التي حكم بها لصالح إسرائيل

م	رقم العلامة	مسافة العلامة بالمتر
١	١٤	١٧
٢	١٥	١٥
٣	٤٦	٢
٤	٥٦	٢٫٦

العلامات التي حكم بها لصالح مصر

م	رقم العلامة	مسافة العلامة بالمتر
١	٧	٥٨
٢	١٧	١٥
٣	٢٧	١٫٧
٤	٥١	٥
٥	٥٢	١٣٤
٦	٨٥	٢٣٧١
٧	٨٦	١٧٤٠
٨	٨٧	١٦٥٥
٩	٨٨	٤٥
١٠	٩١	٩٦٢ [illegible] ٧٤٢ [illegible]

أماكن علامات الحدود الـ ١٤ المختلف عليهـــا .
ونتيجـة حكم المحكمــــــــــــة .

١٣- تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٨٨ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٤ - تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٩١ تقع في الموقع الذى حددته مصرعلى النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٥ -تقرر بالإجماع أن تنفيذ هذا الحكم سيعهد به إلى جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الأول لمعاهدة السلام بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل.(١)

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحكمة قررت تشكيل لجنتين إحداهما تسمى لجنة الاستفسارات للنظر في تأويل الحكم وتفسيره إذا اختلف الجانبان، والأخرى تسمى لجنة إشكالات التنفيذ لحسم أية مشكلة تنفيذية قد تعترض الجانبين.

مذكرة القاضية الإسرائيلية بالاعتراض على الحكم :

وفور إعلان الحكم تقدمت القاضية الإسرائيلية عضو هيئة التحكيم روث لابيسدوث بمذكرة من ١٤٠ صفحة، قرأها أمين سر المحكمة في ساعة من الزمن تقريبا. وتحتوى المذكرة على رأى مخالف عارضت فيه القاضية بعض ما جاء في حكم المحكمة. وقد سبق لها أن ذكرت ما قالته في هذه المذكرة أثناء مداولات المحكمة التي استغرقت ثلاثة أشهر قبل النطق بالحكم. فهو لايعدو أن يكون تكراراً لما سبق أن قالته في المداولات.

(١) مجلة المصور، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٨٨م.

ويذكر الدكتور مفيد شهاب أن القانون الدولي يتيح لأى من القضاة المخالفين لأغلبية المحكمة أن يعلن رأيه وأن ينشره.

طلبت لابيدوث في مذكرتها تأجيل إصدار الحكم مدعية أنه كانت هناك مباحثات حول التأجيل بين الطرفين . وذكرت أنه كان على المحكمة أن تأخذ بالحجج الإسرائيلية التي قدمتها، خاصة في مسألة النقطة الأخيرة، وكذلك مسألة تبادل الرؤية. وادعت أن المشكلة ستظل معلقة، لأن هناك مساحة غير واضحة. وتقصد بها المنطقة الواقعة بين العلامة ٩١ والبحر وتقدر بـ ١٧٠ مترا، وتقع فيها علامة پاركر التي وجدت لها صور ومستندات لدى ابنته في انجلترا ، واتفق عليها الطرفان كما قلنا . ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل أزالتها ، لكي تشق طريقا يربط بين إيلات وشرم الشيخ مرورا بطابا ١٩٧٠م تقريبا. وهي تقع على بعد ٩٠ مترا من النقطة ٩١، وبهذا تبقى هناك مسافة ٨٠ مترا ينبغي أن ينطبق عليها الاتجاه العام لخط الحدود، ولامجال للخلاف على هذه المسافة الضئيلة.[1]

ودخلت لابيدوث في مسائل سياسية وليست قانونية تستند على أسانيد قوية، فذكرت مدعية أن مصر هي السبب فيما حدث ولو كانت تركت إسرائيل تعيش منذ ١٩٤٩م ما كانت اختلفت مع مصر على الحدود. ورددت نفس الكلام الذى ردده الدفاع

---

(١) د. مفيد شهاب : طابا .. القضية.. الحكم.. الدروس المستفادة، محاضرة في مكتبة مصر الجديدة في ٢٨ - ١٢ - ١٩٨٨م.
يوجد بين العلامة رقم واحد في أقصى الشمال عند رفح وبين البحر ٤٠ مترا تقريبا.

الإسرائيلي أثنـاء المرافعات.[1]

ومن الجدير بالذكر أن لابيدوث عندما قدمت هذه المذكـرة مكتوبة إلى المحكمة قبل النطق بالحكم، كانت تريد بهذه المذكرة ـ كما حاولت من قبل أثناء المرافعات ـ أن تصدر المحكمـة حكمها بعدم القدرة على الحكم، وذلك بحجة عدم وجود أدلة وحجـج وأسانيد كافية. أو تحكم بعدم الاختصاص لأن النـزاع لـن ينتهي على حد زعمهـا لوجود أرض متنازع عليها تنحصر بين العلامـة ٩١ والبحر لم تحكم فيها المحكمة لعدم وجود ذكر لها في مشارطـة التحكيم.

وقررت المحكمة أن هذه المسألة (علامة باركـر) ليسـت مطروحة عليها وليس من شأنها أن تبت فيها. ولايمكن أن تكـون عائقا أمام المحكمة في أن تصدر الحكم في المسائل المطلوبة منهـا؛ وهي تحديد مواقع ال ١٤ علامة. وإيمانـا من المحكمـة بـأن هذه المسألة مهمة ولابد أن تحسم باتفـاق بين الطرفين أنفسهمـا، أرادت أن تسهل هذه المهمة على الطرفيـن عندما أشـارت إلـى اعتبارين ومعياريـن يجب أن يكونا في الحسبـان، وهما:

(١) ذكرت المحكمة في حيثيات الحكم، أن خط الحدود الدولية لمصر مـن رفح حتى خليج العقبة يسير في اتجاه عام هو الخـط المستقيم.

---

(١) راجع ص٢٤٥، ٢٤٦

ويعني هذا أن استقامة خط الحدود يجب أن يكون أساساً للمفاوضات حول الامتداد من النقطة ٩١ حتي البحر ، بمعني أنه لايجوز لأى من الطرفين أن يرسم خطا منحرفا انحرافا شديدا بعد العلامة ٩١ ، ويزعم أن هذا هو الامتداد الطبيعي.

(٢) ثبت من إجراءات التحكيم استنادا إلى الصور والمستندات بأن علامة پاركر كانت موجودة بين العلامة ٩١ والبحر باعتراف الطرفين ثم أزيلت في ١٩٧٠م تقريبا.

ومعني ذلك أن أى حديث عن هذا الامتداد لابد أن يأخذ في الاعتبار نقطة پاركر. وتبقي المسافة من نقطة پاركر حتي البحر مسافة صغيرة[١].

وفي نهاية الجلسة سُلمت نسختان من منطوق الحكم إلى ممثل مصر، ونسختان إلى ممثل إسرائيل ، ووضعت نسخة في أرشيف المحكمة، بعد توقيع هيئة التحكيم عليها جميعا.

وإذا نظرنا إلى نص الحكم بالنسبة للعلامات، نجد أن المحكمة وافقت على المواقع التي تقدمت بها إسرائيل ، بالنسبة للعلامات الأربع الواقعة في المنطقة الشمالية، وهي العلامات ١٤، ١٥ ، ٤٦ ، ٥٦ لأنها أقرب إلى الاتجاه العام في خط الحدود، وهو خط أقرب إلى الاستقامة كما نصت اتفاقية الحدود سنة ١٩٠٦م. كما وافقت

---

(١) د. مفيد شهاب : طابا : علامات الحدود الجديدة، تحقيق أسامه عجاج في آخر ساعة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨م.

على العلامات الخمس الشمالية كما حددتهامصر، لأنها أقرب إلـــى استقامة مع خط الحدود أيضا. ومن الجديـــر بالذكر أن الطرفيـــن لم يجدا علامات أرضية يمكن الاستناد إليها فى معرفة مواقع العلامـات القديمة، وكانت توقعاتهما تقريبيـة.

وقد جاء الحكم مؤيدا لما حددته إسرائيل بخصوص العلامـــات الأربع التى تبلغ ٣٦٫٦ متر مربعا فقط أى ما مساحته ٠٫٠٩ كـــم٢. أما مصر فقد جاء الحكم مؤيدا لتحديدها لعشر علامات مساحتهـــا ١٠٫٢ كم٢.(١)

(١) راجع الخريطتيـــن ص ٣٧٤ ، ٣٧٥

تنفيذ الحكم

ضمانات تنفيذ الحكم :

كلفت المحكمة في حكمها جهاز الاتصال العسكري في الدولتين بالإشراف على تنفيذ الحكم. وهي بذلك حددت الجهة التي تقوم بالتنفيذ. أما موعد التنفيذ ونظامه، فقد نُص عليه في مشارطة التحكيم، ففي المادة ١٤ تقرر أن يكون الحكم نهائيا وملزما. وفي فقرة أخرى، قالت أن الطرفين تعهدا بتنفيذ الحكم بأسرع ما يمكن وبحسن نية. كما نصت المادة ١٢ من مشارطة التحكيم على أن يحال إلى المحكمة أى نزاع بين الطرفين حول تفسير الحكم أو تنفيذه، وذلك لتوضيحه إذا طلب أحد الطرفين ذلك خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم. ويتفق الطرفان خلال ٢١ يوما من صدور الحكم على تاريخ الانتهاء من تنفيذه. وتسعى المحكمة لتقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب، وتصبح هذه التوضيحات جزءً من الحكم.

ومن المبادىء المسلم بها في القانون الدولي ما نسميه المتعاهد عبد لاتفاقه أو لمعاهدته. ويسمى في القانون الداخلي العقد شريعة المتعاقدين، أو المتعاقد عبد لتعاقده. وهناك التزام قانوني من الطرفين بضرورة تنفيذ الحكم أيا كانت نتيجته. علما بأن الحكم غير قابل للاستئناف أو النقض. وهو ملزم للطرفين لأنهما هما اللذان اختارا عملية التحكيم وعينا أعضاء لجنة التحكيم ووقعا على مشارطة التحكيم، وتعهدا بتنفيذ الحكم بسرعة وبحسن

نيـة ، وقد تم كل ذلك فى حضور ممثل عن الحكومـة الأمريكية ..

الحكم نهائي ملزم واجب التنفيذ. وهذا مبدأ قانوني دولـي مسلم به. فإذا كان هناك اتفاق تحكيم، فيجب الالتزام بحكـم المحكمة . وقد حرصت مصر على أن تُضمن هذا الشرط في مشارطـة التحكيم. وهو نص خاص مؤكد مثبت يكرر قاعدة قانونية مسلمـا بها، وهي أن أحكام القانون الدولي نهائية واجبة التنفيذ. ويبقـى هناك أمر هام، وهو أن المجتمع الدولي والعلاقات الدوليـة تختلف في طبيعتها عن المجتمع الداخلي. فلا توجد أداة تنفيـذ دوليـة تجبر من صدر الحكم ضده على أن ينفذه بالقوة إذا رفـض التنفيذ. وهو ما يفقده المجتمع الدولي بعكس القانون الداخلـي، حيث لايوجد في القانون الدولي جهاز أعلى من الدول. حتى الأمـم المتحدة لاتعتبر جهازا أعلى من كل الدول ، وإنما هي جهـاز للتنسيق والتوفيق بين الدول. ومن هنا لاتوجد أداة أو جهاز يجبـر الدولتين على تنفيذ الحكم.

وتبقى للحكم قيمته القانونية الضخمة، فهو سند الشرعية ..

وهناك قرارات صدرت عن مجلس الأمن ضد إسرائيل، وصفـت إسرائيل المجلس بعد صدورها بأنه تجاوز اختصاصاته، وامتنعـت عن التنفيذ. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمحكمة التحكيم، حيث أن إسرائيل هي التى أختارت مع مصر نظام التحكيم ووضعت معهـا مشارطة التحكيم واختارت معها المحكميـن، وارتضت بما تتمخـض

عنـــه المحكمة من حكـــم ملـــزم يتم تنفيـــذه بسرعـــة وبحســـن نيـــه.(١)

وما دام الأمر كذلك، فلا يوجد أمام إسرائيل مبـــررات تتذرع بها لعدم التنفيـــذ ..

الاتصالات الخاصة بتنفيذ الحكم وإجراءات التنفيذ :

جرت عقب صدور الحكم عدة اتصالات بين الجانبيـــن المصرى والإسرائيلى بحضور الجانب الأمريكى الذى وقع على مشارطة التحكيم وشهد عليها، لكن هذه الاتصالات لم تسفر عن شيء يذكـــر. فتم إخطار السفير الإسرائيلى فى القاهرة يوم ١٠ أكتوبـــر ١٩٨٨ م بمذكرة رسمية بأن مصر وإسرائيل وفقا لمشارطة التحكيم، ملتزمتان بقبول حكم هيئة التحكيم ومتعهدتان بتنفيذ الحكم بحسن نيـــة، وأن مصر تعلن احترامها لهذا الالتزام بشكل واضح ودون لبـــس أو غموض. وقد رد السفير الإسرائيلى يوم ١٤ أكتوبر، قائـــلا: أن ظروف الانتخابات الإسرائيلية التى هى على الأبواب لم تمكـــن الحكومة من اتخاذ قرار بشأن المذكرة المصرية فى الوقت الراهن.

وقد تقدمت مصر تطبيقا لنص المادة ١٣ من مشارطة التحكيـــم وحفاظا على حقوقها خلال ال ٢١ يوما بمذكرة رسمية للمحكمـــة يـــوم ١٩ أكتوبر ١٩٨٨م عبـــرت فيها عن وجهة نظرها بخصوص احتـــرام

---

(١) د. مفيد شهاب : ضمانات تنفيذ الحكم، تحقيق أسامه عجـــاج فى آخر ساعة بتاريخ ٥ /١٠/ ١٩٨٨م ـ هكذا ترافعنا فى قضيـــة طابا ، تحقيق د. سلوى ابو سعدة فى المصور بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣٠.

الحكم وتنفيذه ، وطالبت المحكمة بمباشرة صلاحياتها. وذلك لكى تظل المحكمة فى حالة انعقاد لمدة ٤٥ يوما لبحث المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم. وقد حرصت مصر على ذلك قبل انتهاء مهمة المحكمة. علما بأن وزارة الخارجية المصرية أخطرت فى ١٧ أكتوبر ١٩٨٨م السفير الإسرائيلى والسفير الأمريكى بنية الاتصال بالمحكمة لهذا الغرض مسبقا.

وبعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية فى أواسط نوفمبر ١٩٨٨م، تمت اتصالات بين الطرفين فى واشنطن بحضور الجانب الأمريكى. وبعد أن قطعت المباحثات فى واشنطن شوطا، اجتمع الجانبان بحضور الجانب الأمريكى أيضا فى مبنى مقر قيادة القوة متعددة الجنسيات التابع للأمم المتحدة فى روما عدة مرات، واتفقوا فى الاجتماع الأخير الذى تم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨م على مواعيد تنفيذ الحكم وأسلوب التنفيذ.

وقد تمخض عن هذا الاجتماع اتفاق تنفيذى للبدء فى عملية بناء العلامات. ويراعى عند البناء أن تبنى علامات جديدة مكان العلامات التى أزيلت بفعل عوامل التعرية أو بسبب الحروب المتكررة، ويستكمل بناء العلامات التى يكون جزء منها قد هدم من قبل. ويتم البناء على نمط العلامة ٩٠ التى اتفق عليها الطرفان كما جاء فى نص الحكم. وقد تعهدت إسرائيل فى اتفاق روما بالانسحاب إلى المواقع التى حددتها المحكمة.

ثم جرى اجتماع آخر يوم ١٢ ديسمبر ١٩٨٨م بين جهازى الاتصال العسكرى التابع للطرفين فى مطار الجورة بشرق سيناء، وهى المنطقة التى يوجد بها المقر الرسمى للقيادة المحلية للقوة متعددة الجنسيات، واتفق الطرفان على بدء التنفيذ وإجراءاته. وقد تقرر فى هذا الاجتماع الذى رأس الجانب المصرى فيه اللواء خيرى الشماع، ورأس الجانب الإسرائيلى الجنرال كوفى مور، وحضره خبراء المساحة العسكرية للبلدين، البدء فى مسح منطقة العلامات ال ١٤ يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٨م. وبعد انتهاء عملية المسح جرت اجتماعات متعددة بين جهازى الاتصال لوضع جدول زمنى للتنفيذ، فتقرر البدء فى وضع العلامات يوم ١٩ ديسمبر ١٩٨٨م والانتهاء منها يوم ٦ يناير ١٩٨٩م حسب الجدول الزمنى التالى:

المدة من ١٩ ديسمبر إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨ لوضع العلامات الشمالية جنوب رفح بحوالى ٣٠ كم، وهى العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧، ٢٧ ، ٤٦. والمدة من ٢٧ ديسمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨م لوضع العلامات ، رقم: ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦، ٨٥ ، ٨٦ . والمدة من ٢ يناير إلى ٦ يناير ١٩٨٩م لوضع العلامات الباقية، وهى رقم : ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ . إلا أن وضع العلامات فى المدة الثالثة انتهى قبل الموعد المحدد له بيومين اثنين. وانتهى وضع العلامات كلها فى ١٦ يوما.

وتزن كل علامة من العلامات التى تبنى الآن ٥ر١ طن من الخرسانة المسلحة، وترتفع حوالى ٥ر٢ متر، تثبت فيها فلنكة

من الحديد ارتفاعها ٣ أمتار وتوضع العلامة على عمق نصف متر في الأرض . ويتم حاليا الاستعانة بطائرات الهليكوبتر لحمل العلامات ووضعها في أماكنها المخصصة لها .

وبانتهاء بناء العلامات في المواقع التي حددتها المحكمة، بدأ انسحاب الطرفين إلى هذه المواقع حسبما اتفق الطرفان في روما.

وقضى اتفاق روما الموقع في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨م بتشكيل لجنة لبحث ثلاث مسائل متبقية ، هي:

(١) امتداد الحدود من العلامة ٩١ إلى البحر مرورا بعلامة باركر المتفق عليها.

(٢) تعويض المنشآت السياحية التي بنتها إسرائيل في منطقة طابا.

(٣) نظام الدخول والخروج من طابا (وتشمل مسألة الجوازات والتأشيرات وتحديد المنافذ والجمارك).

كما شكلت لجان فنية من الجانبين لبحث نظام التعويضات ونظام الدخول والخروج.

وتبذل الحكومة الأمريكية جهودها للتوفيق بين وجهتي النظر المصرية والإسرائيلية لإنجاز هذه الموضوعات في أسرع وقت ممكن..

الخاتمة

حدود مصر الشرقية معروفة منذ قديم الزمان لها علامات على الطبيعة ولها حدود أرضية موضوعة ومحددة. فعند رفح يوجد عمودان رخاميان عند شجرة السدرة (النبق) ، يحددان نقطة الانتقال من مصر إلى بلاد الشام عموما أو إلى سنجق القدس ، كما كان يقال على المنطقة المجاورة لسيناء أيام الدولة العثمانية. ويمتد خط الحدود هذا إلى الجنوب في شكل مستقيم تقريبي حتى يصل إلى منطقة طابا التي كانت تمتد حتى منطقة المرشش أو أم رشرش. بمعنى أن خط الحدود الشرقية لمصر الذى يحدد الانتقال من مصر إلى الشام أو من الشام إلى مصر، كان يبدأ من رفح وينتهى عند أم رشرش.(1)

وبعد احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢م، وعقب مرور خط سكة حديد الحجاز الممتد من استانبول إلى المدينة المنورة بمدينة معان، وهو الخط الذى أنشأته الدولة العثمانية بمساعدة الألمان، وتعتزم مده من معان إلى العقبة؛ ساور الشك بريطانيا وأصابها القلق على مصر خوفا على قناة السويس الشريان الحيوى للإمبراطورية البريطانية لأنه يؤدى إلى مستعمراتها الغنية فى بلاد الهند. فبدأت فى تحصين أهم نقطة على الحدود الشرقية لمصر، حماية لقناة السويس من أى عدوان مرتقب . وعينت لهذا الغرض براملى مفتشا أو محافظا

---

(1) حديث للواء محمد عبد الفتاح محسن مدير إدارة المساحة العسكرية المصرية السابق.

بمعنى أصح على سيناء . فبدأ في إنشاء بعض نقاط الحراسة في المرشش وطابا وما جاورهما، وشرع في بناء بعض التحصينات بحجة تعقب بعض الفارين الخطرين من الحدود. وبدأ القلق يساور الدولة العثمانية على العقبة، لأنها تعتزم مد خط السكك الحديدية من معان إليها.

وقد تصور المندوب السامي البريطاني اللورد كرومر أن الدولة العثمانية ستمد خط السكك الحديدية من العقبة إلى السويس بمعاونة الألمان أعداء الانجليز، بعد الشروع في توصيله من معان إلى العقبة، فتهدد الشريان الحيوى للامبراطورية البريطانية هي وألمانيا.

وكانت مصر قلقة على حدودها، تخشى عليها من طمع الطامعين..

وانتهى الصراع والجدال بين الدولة العثمانية ومصر التي يساندها الإنجليز من أجل مصلحتهم الشخصية بالطبع، إلى توجيه إنذار بريطاني British Ultimotum شديد مهدت له انجلترا بتحالفها مع فرنسا والروسيا. وانصاعت الدولة العثمانية للإنذار وأرسلت وفدا من قبلها للاشتراك مع وفد مصرى في رسم وتخطيط الحدود بين مصر وولاية الحجاز ومتصرفية القدس. وامتد الخط من رفح إلى طابا. فاطمأنت مصر على حدودها، واطمأن الانجليز على قناة السويس..

وانتهت المشكلة القديمة..

وفي سنة ١٩٦٧ احتلت إسرائيل سيناء ، ثم قامت حرب أكتوبر ١٩٧٣م، فتزلزل الكيان الإسرائيلي وانهار الصلف الصهيوني.

وتمخض الاتفاق بين مصر وإسرائيل عن معاهدة السلام ١٩٧٩، وبدأت إسرائيل الانسحاب من سيناء، إلا أنها لم تنسحب من كامل سيناء. ففي مارس ١٩٨٢ قبيل إتمام الانسحاب الاسرائيلي بشهر واحد تقريبا، أعلن اللواء محسن حمدى رئيس الجانب العسكرى المصرى في اللجنة المشتركة المشكلة لإتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، أن هناك خلافا جذريا بين مصر وإسرائيل حول بعض نقاط الحدود.

وبعد مباحثات طويلة ومعقدة اتفق الطرفان على عقد مشارطة التحكيم في ١١ سبتمبر ١٩٨٦. وكانت مسئولية المحكمة كما نصت المشارطة تنحصر في اختيار المكان الحقيقي لاختيارات مصر أو إسرائيل بالنسبة لـ ١٤ نقطة حدودية متنازع عليها. أى أن حكم المحكمة حكم كاشف أو مقرر، وليس حكما منشئا. ومعنى ذلك أن الأرض التي تعود إلى مصر بموجب حكم التحكيم، كانت مصرية قبل الحكم وتواصل بالحكم هويتها.

عقدت محكمة التحكيم في جنيف ١٩٨٧م وتقدم كل فريق بمذكرة مكتوبة memorial ضمنها حججه وأسانيده. ثم قدم كل منهما مذكرة مضادة counter-memorial للرد على الطرف الآخر. وقدما المذكرة الثالثة والأخيرة، ثم بدأت المرافعات بعد أن قامت هيئة التحكيم بمعاينة العلامات المختلف عليها على الطبيعة. وقد كانت تتحلى بالحيدة البالغة في كل شيء لدرجة أنها دخلت طابا من جهة مصر وخرجت عن طريق إسرائيل فجنيف، لتحقيق المساواة بين الطرفين في التعامل.

وعندما فشلت إسرائيل في جر المحكمة إلى مناقشات جانبية لم ترد في مشارطة التحكيم، بدأت أسلوب التشكيك في الحجج والأسانيد التي قدمتها مصر وفي موقفها القانوني ، خاصة بعد فشل المساعي الأمريكية لحل المسألة خارج نطاق التحكيم أثناء عقد جلسات المحكمة. ثم بدأت إسرائيل تعمل على تأجيل إصدار الحكم بعد بداية المداولات النهائية، وبعد فشل الدور الأمريكي في التوفيق الذي استمر حتى قبل صدور الحكم بثلاثة أسابيع تقريبا.

وصدر الحكم في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨م متفقا مع رأي مصر وتحديدها لعشر علامات، وهي عبارة عن العلامات الهامة والخطيرة ، ومتفقا مع رأي إسرائيل في أربع علامات في الشمال تنحصر في ٣٦٦ مترا فقط ، بمنطقة رملية غير مأهولة وعديمة الأهمية..

والملاحظة الهامة على المشكلة القديمة والحديثة، أنه لم يحدث خلاف على منطقة رفح في أقصى الشمال، فقد سلم الفريقان قديما وحديثا واتفقا على ذلك دون نزاع أو جدال. أما عن المنطقة الجنوبية وطابا، فقد حدث النزاع القديم والحديث حولهما لأهميتهما الاستراتيجية وخطورتهما.

كانت الدولة العثمانية تعتبر طابا أول إطلالة لها على البحر الأحمر إضافة إلى منطقة العقبة ويمكن استغلالها عسكريا كما مر شرحه في متن الكتاب. وتعتبر إسرائيل طابا بُعداً استراتيجيا لتوسيع النقطة الصغيرة التي تطل بها على البحر الأحمر في إيلات.

وقد سعت إسرائيل أثناء عملية التحكيم، إلى محاولة إقنـــــاع المحكمة دون أى نوع من الأسانيد والحجج بأن خط الحـــدود فـــى طابا يبدأ عند الصخرة الجرانيتيــة أو عند بير طابا بجـوار أشجار الدوم ، لكى تستولى على منطقة طابا. كما هدفت إلى زحزحة الحـدود من فوق قمم جبال رأس النقب لكى تكون أسفل الجبال عنـد السفـح، حتى تتحكم فى هذه السلسلة الجبلية وتسيطر على المناطــق السهليــة المجاورة لها بمدافعها وعتادها الحربـــى.

وفى النهاية يطيب لى أن أنوه بالدروس المستفاة من هـــــذه المشكلة:

- التصميم على الإرادة المصرية الصلبة والتمسك بالسيـــادة الوطنية فى الدفاع عن الحق الشرعـــى.
- لاييأس صاحب الحق من استرجاع حقه مهما طال المـــدى.
- القضاء على الخوف وإزالة عدم الثقة، ورفع معنويات النفـــس المصرية الأبية.
- لايكفى رفع دعوى قضائية أمام المحاكم الدولية، ولكـن يجـب بجانب هذا أن نحسن العرض والدفاع وإقناع الآخرين.
- اتباع الأسلوب العلمى الصحيح فى الإعداد لأى قضية. ويقتضى ذلك اختيار العناصر الصالحة للدفاع عن الحق مع الإعـــداد الجيـد بالحجج والأسانيد التى تثبت الحق وتؤكده.

ولى كلمة أخيرة أقولها وأؤكد عليها ، وهى : أن إسرائيل لاتراهن على جواد خاسر.. إنها تعلم جيدا أن طابا مصرية، ولكنها كانـــت تظن أن المصريين لن يحسنوا الدفاع عن حقهم..


الملاحق

ملحـــق رقـم (١)

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ميرلواء — اميرلوا ابراهيم فتحي — اركان حربيه بيكباشي — اركان حرب ميرالاي محمد مظفر

[illegible]

Article 5. Should it be necessary in future to renew these Pillars, or to increase them, each party shall send a Representative for this purpose. The positions of these new Pillars shall be determined by the course of the SEPARATING LINE as laid down in the Map.

Article 6. All Tribes living on both sides shall have the right of benefiting by the water as heretofore, viz: they shall retain their Ancient and Former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab Tribes respecting above.

Also TURKISH Soldiers, NATIVE Individuals and GENDARMES shall benefit by the water which remained West of the SEPARATING LINE.

Article 7. Armed TURKISH Soldiers and armed GENDARMES will not be permitted to cross to the West of the SEPARATING LINE.

Article 8. Natives and Arabs of both sides shall continue to retain the same Established and Ancient rights of ownership of Waters, Fields and Lands on both sides as formerly.

Commissioners of the Turkish Sultanate.	Commissioners of the Egyptian Khedivate.
(sd) Miralai Staff Officer Muzaffer,	(sd) Emir Lewa Ibrahim Fathi,
(sd) Bimbashi Staff Officer Fahmi,	(sd) Miralai F.C.F. Ow[illegible]

LINE, thence to top of RAS RADADI marked on the above mentioned Map as A. 3., thence to top of JEBEL SAFRA marked as A. 4., thence to top of Eastern Peak of UM GUF marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. North of THAMILET SUEILMA, thence to that point marked as A. 8. on West North West of JEBEL SUWEIQA, thence to top of Hill West North West of BIR MAGHARA (which is the Well in the Northern branch of the WADI MA YEIN, leaving that Well East of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 9 bis West of JEBEL MEGRAH, from thence to RAS EL AIN marked as A. 10 bis, from thence to a point on JEBEL UM HAWAWIT marked as A. 11., from thence to half distance between two Pillars (which Pillars are marked as A. 13.) under a Tree three hundred and ninety metres South West of BIR RAFAH, it then runs in a straight line at a bearing of 280° of the Magnetic North (viz: 80° to the West) to a point on a sand Hill measured four hundred and twenty metres in a straight Line from the above mentioned Pillars, thence in a straight Line at a bearing of 334° of the Magnetic North (viz: 26° to the West) to the MEDITERRANEAN SEA passing over Hill of Ruins on the SEA SHORE.

Article 2. The SEPARATING LINE mentioned in Article 1. has been indicated by a black broken Line on duplicate maps (annexed to this AGREEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

Article 3. Boundary Pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the MEDITERRANEAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKABA.

Article 4. These Boundary Pillars will be under the protection of the TURKISH SULTANATE and EGYPTIAN KHEDIVIATE.

ملحـــق رقـــم (٢)

THIS is the AGREEMENT signed and exchanged at RAFAH on (13 Shaban 1324, 18th Ailul 1322,) 1st October, 1906, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Villayet of HEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA.

El Miralai Staff Officer Ahmed Muzaffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohammed Fahmi Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Emir El Lewa Ibrahim Fathi Pasha and El Miralai R.C.R. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE between the Villayet of HEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIATE, agreed as follows :

Article 1. The ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE, as shewn on map attached to this AGREEMENT, begins at the point of RAS TABA on the Western Shore of the GULF of AKABA and follows along the Eastern ridge overlooking WADI TABA to the top of JEBEL FORT, from thence the SEPARATING LINE extends by straight lines as follows :-

from JEBEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the East of the top of JEBEL FATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the top of JEBEL FATHI PASHA along the line drawn from the centre of the top of that Hill to MOFRAK POINT (the MOFRAK is the junction of the GAZA - AKABA and NEKHL - AKABA Roads). From this point of intersection to the Hill East of and overlooking THAMILET EL RADADI - place where there is water - so that the THAMILA (or water) remains West of the

ملحق رقم (٣)

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبودلت في رفاح ١٣ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق ١٨ ايلول سنة ١٣٢٢ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين خط فاصل اداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما انه قد عهد الى كل من الميرالاي اركان حرب احمد مظفر بك والبكباشي اركان حرب محمد فهمي بك بصفتهما مندوبي الدولة العلية والى كل من امير اللوا ابراهيم فتحي باشا والميرالاي روجر كرمكل روبرت اوين بك بصفتهما مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل اداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتي —

المادة الاولى — يبدأ الخط الفاصل الاداري كما هو مبين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة راس طابه الكائنة على الساحل الغربي بخليج العقبة ويمتد الى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابه الشرقية المطلة على وادي طابه ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الاتية — من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتي متر الى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقي امتداد هذا الخط بالعامود المقام من نقطة على مائتي متر من جبل فتحي باشا على الخط الذي يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزه الى العقبة بطريق نخل الى العقبة) ومن نقطة التلاقي المذكورة الى التلة التي الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادي والمطلة على تلك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربي الخط) ومن هناك الى قمة راس الردادي المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه بـ A. 3 ومن هناك الى راس جبل الصفره المدلول عليه بـ A. 4 ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل ام قف المدلول عليها بـ A. 5 ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ A. 7 الى الشمال من ثميلة سويلمه ومنها الى نقطة مدلول عليها A. 8 الى غرب الشمال الغربي من جبل سماوي ومن هناك الى قمة التلة التي الى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو بئر في الفرع الشمالي من وادي مايين بحيث يكون البئر شرقي الخط الفاصل) ومن هناك الى A. 9 ومنها الى A. 9 bis غربي جبل المقراه ومن هناك الى راس العين المدلول عليها بـ A. 10 bis ومن هناك الى نقطة على جبل ام حواويط مدلول عليها بـ A. 11 ومن هناك الى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلثماية وتسعون مترا الى الجنوب الغربي من بئر رفاح والمدلول عليه بـ A. 13 ومن هناك الى نقطة على التلال الرملية في اتجاه مايتين وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسي (اعني ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة اربعماية وعشرين مترا في خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلثمايه واربعة وثلاثين درجة (٣٣٤) من الشمال المغناطيسي (اعني ستة وعشرون الى الغرب) الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مارا بتلة خرائب على ساحل البحر .

المادة الثانيه — قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الاولى بخط اسود متقطع

فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليهما الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقيه ويتبادلاها ·

المادة الثالثة — تقام اعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الابيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين ·

المادة الرابعة — يحافظ على اعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصريه ·

المادة الخامسة — اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الاعمدة او الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزاد على الخط المدلول عليه فى الخريطة ·

المادة السادسة — جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم اى ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشان الى العربان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانيه وافراد الاهالى والجندرمه ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل ·

المادة السابعة — لا يؤذن للعساكر الشاهانيه والجندرمه بالمرور الى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون ·

المادة الثامنة — تبقى اهالى وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والاراضى كما هو متعارف بينهم ·

ترجمه طبق الاصل المحرر باللسان التركى
قول اغاسى اركان حرب
اسعد

كاتب تركى نظارة الحربيه
يوسف سامح

المندوبون من قبل الخديويه الجليله المصريه
ميرلوا
ابراهيم فتحى
ميرالاى
اوين

المندوبون من قبل الدولة العلية
ميرالاى اركان حرب
مظفر
بكباشى اركان حرب
فهمى

Dictionaries used in the translation into
English of the Turco-Egyptian Boundary Agreement
of 1906, especially in the translation of
the term "tepe" of Article 1.

---

1. Sir James W. Redhouse, **A Turkish and English Lexicon**, A. H. Boyagian, Constantinople, 1890.
   Tepe
   1) The crown of the head. 2) Apex. 3) A mountain peak.
   4) A hill, mound or head.

2. H.C. Hony & Fahir Iz, **Turkish-English Dictionary**, Oxford, 1958.
   Tepe :
   hill, summit, crown of the head, crest of a bird.

3. Youssof, **Dictionnaire Turque-Français**, Paris, 1888.
   Tepe
   coline, sommet, tête, sommet de la tête.

4. **Safsafy Dictionay**, Cairo, 1979.
   This is a Turkish-Arabic Dictionary by Dr. Es-Safsafy A. Mursi, professor of Turkish studies in Ain Shams University. Under the term Tepe تپه translation is :

   1) The summit or top of anything. 2) Hill.

DARMES shall benefit by the water which remained West of the SEPARATING LINE.

ART. 7.

Armed TURKISH soldiers and armed GENDARMES will not be permitted to cross to the west of the SEPARATING LINE.

ART. 8.

Natives and Arabs of both sides shall continue to retain the same established and ancient rights of ownership of waters, fields and lands on both sides as formerly.

Commissioners of the Turkish Sultanate.
(sd) Miralai Staff Officer MUZAFFER,
(sd) Bimbashi Staff Officer FAHMY.

Commissioners of the Egyptian Khediviate.
(sd). Emir Lewa IBRAHIM FATHI.
(sd) Miralai R.C.R. OWEN.

Translated by :

Dr. A. El-Sa'eed Soliman
(sd)
Professor of Turkish Studies,
Cairo University.

Dr. A. Fouad Mitwalli
(sd)
Professor of Turkish Studies,
Ain Shams University.

Dr. Y. Abul-Haggag
(sd)
Professor of Geography,
Ain Shams University.

15/8/1987

indicated by a black, broken line on duplicate maps (annexed to this AGEEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

ART. 3.

Boundary pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the MEDITERRANEAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKABA.

ART. 4.

These boundary pillars will be under the protection of the TURKISH SULTANATE and EGYPTIAN KHEDIVIATE.

ART. 5.

Should it be necessary in future to renew these pillars, or to increase them, each party shall send a representative for this purpose. The position of these new pillars shall be determined by the course of the SEPARATING LINE as laid down in the map.

ART. 6.

All tribes living on both sides shall have the right of benefiting by the water as heretofore, viz., they shall retain their ancient and former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab tribes respecting above

Also TURKISH soldiers, NATIVE individuals and GEN-

From JEBEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the east of the summit of JEBEL FATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the summit of JEBEL FATHI PASHA along the line drawn from the centre of the summit of that hill to MOFRAK POINT (the MOFRAK is the junction of the GAZA-AKABA and NEKHL-AKABA roads). From this point of intersection to the hill east of and overlooking THAMILET EL RADADI — place where there is water — so that the THAMILA (or water) remains west of the LINE, thence to the summit of RAS RADADI marked on the above mentioned map as A. 3., thence to summit of JEBEL SAFRA marked as A. 4., thence to summit of eastern peak of UM GUF marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. north of THAMILET SUEILMA thence to that point marked as A. 8. on west-north-west of JEBEL SEMAUI, thence to summit of hill west-north-west of BIR MAGHARA (which is the well in the Northern branch of the WADI MA YEIN, leaving that well east of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 9. bis west of JEBEL MEGRAH, from thence to RAS EL AIN marked as A. 10. bis, from thence to a point on JEBEL UM HAWAWIT marked as A. 11., from thence to half distance between two stone pillars (which pillars are marked as A. 13.) under a tree hundred and ninety metres south-west of BIR RAFAH, it then runs in a straight line at a bearing of 280° of the magnetic north (viz., 80° to the west) to a point on a sand hill measured four hundred and twenty metres in a straight line from the above mentioned pillars, thence in a straight line at a bearing of 334° of the magnetic north (viz., 26° to the west) to the MEDITERRANEAN SEA passing by hill of ruins on the SEA SHORE.

ART. 2.

The SEPARATING LINE mentioned in Article 1 has been

ملحــــق رقــــم (٤)

Translation into English
of
The official Turkish text of the Turco-Egyptian Boundary Agreement of 1906

This is the AGREEMENT, signed and exchanged at RAFAH on (13 Shaban, 1324; 18th Ailul, 1322) 1st October, 1906, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Villayet of HEJAZ and Governorate of JERUSALEM, and the SINAI PENINSULA.

El Miralai-Staff Officer Ahmed Muzaffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohamed Fahmi Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Emir el Lewa Ibrahim Fathi Pasha and El Miralai R.C.R. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE between the Villayet of HEJAZ and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIATE, agreed as follows :

ART. 1.

The Separating Line, as shown on map attached to this Agreement, begins at Ras Taba on the western shore of the GULF OF AQABA and extends to the summit of the mountain lying east of and overlooking WADI TABA, and from the summit of JEBEL FORT the Separating Line extends by straight lines as follows :

الفهرس

القسم الثانـــــــى
طابا بين مصـــر وإسرائيـــــل